الإسلاميون والعنف

١٩٨٧ - ١٩٩٣

٨٦

بسم الله الرحمن الرحيم

(٨٦)
الاسلاميون والعنف
١٩٨٧ - ١٩٩٣

المجلد ٨٦

تنظيمات وعنف أمام القضاء

٢٢ يوليو ١٩٩٣ - ١٦ أغسطس ١٩٩٣

الجزء الثانى

*لا ول مرة فى التاريخ الدفاع يطالب مع النيابة بتوقيع اقصى العقوبة
عبد الحليم مندور الشعب #٩٣/٠٦/٢٢ ٢٣٨

*نص قرار الا تهام فى قضية السطو على محلات الذهب
عبد الحميد شعير الا هرام #٩٣/٠٦/٢٣ ٢٤٣

*القاهرة: اعدام متطرف دين بقتل ضابط شرطة
الحياة #٩٣/٠٦/٢٤ ٢٤٦

*تنفيذ الا عدام فى الا رهابى حسن شحاتة قاتل شهيد الشرطة النقيب خاطر
الا هرام #٩٣/٠٦/٢٤ ٢٤٧

*محكمة الا ستئناف غير مختصة بنظر الا شكالا ت
الا هرام #٩٣/٠٦/٢٤ ٢٤٨

*الا رهابى " حسن شحاتة" يطلب الصفح من زوجته واولا ده
محمد السمان الا هرام المسائى #٩٣/٠٦/٢٤ ٢٤٩

*تنفيذ حكم الا عدام فى قاتل النقيب على خاطر
جمال كمال الجمهورية #٩٣/٠٦/٢٤ ٢٥٠

*تنفيذ الا عدام فى متطرف شان فى مصر
الشرق الا وسط #٩٣/٠٦/٢٤ ٢٥٢

*القاهرة : تنفيذ احكام الا عدام سيستمر
الوسط #٩٣/٠٦/٢٧ ٢٥٥

*المحكمة العسكرية تستمع لمرافعة النيابة فى قضية السطو على محلات الذهب
الا هرام #٩٣/٠٦/٢٧ ٢٥٧

*استمرار حبس ارهابى اتوبيس الهرم السياحى
الا هرام #٩٣/٠٦/٢٧ ٢٥٨

*القرار يصدر هذا الا سبوع فى التماسات المحكوم عليهم فى قضية ضرب السياحة
الا هرام #٩٣/٠٦/٢٨ ٢٥٩

*المحامون ينسحبون من المحاكمة العسكرية
الشعب #٩٣/٠٦/٢٩ ٢٦٠

*اعدام٠٠٠ارهابى
صابر شوكت اخبار الحوادث #٩٣/٠٧/٠١ ٢٦١

*احالة ٧ ارهابيين لمحكمة امن الدولة العليا فى حادث مقتل حارسى السكة الحديد
الهام شرشر الا هرام #٩٣/٠٧/٠١ ٢٦٤

*اخلاء سبيل ١٠ متهمين فى احداث مسجد الرحمة باسوان
الا هرام #٩٣/٠٧/٠٢ ٢٦٥

*احالة ٥٠٠ الى القضاء العسكرى بينهم متهمون غير مصريين
احمد الشيخ السياسى #٩٣/٠٧/٠٤ ٢٦٦

*احالة ٢٥٠ ارهابيا الى القضاء العسكرى فى نهاية الا سبوع الحالى
الا هرام #٩٣/٠٧/٠٥ ٢٦٧

*مفاجأة فى قضية "الشيخ جابر"
صالح رجب العربى #٩٣/٠٧/٠٥ ٢٦٨

*حبس الا رهابى المقبوض عليه فى ديروط ١٥ يوما
الهام شرشر الا هرام #٩٣/٠٧/٠٥ ٢٦٩

*المحكمة تشاهد شريط تسجيل المناظرة بين فرج فودة وعلماء الدين
عبدالغفار رشدى الا هرام #٩٣/٠٧/٠٦ ٢٧٠

*الدفاع يشترط حضور ارهابى محكوم عليه بالا عدام فى قضية الشريف
الا هرام المسائى #٩٣/٠٧/٠٦ ٢٧١

*المحكمة تشاهد شريط فيديو للمناظرة الدينية
احمد الا سوانى الجمهورية #٩٣/٠٧/٠٦ ٢٧٢

*الصفتى وابو العلا امام نيابة امن الدولة العليا اليوم
جمال عبدالرحيم الجمهورية #٩٣/٠٧/٠٨ ٢٧٣

*تحقيقات موسعة مع الصفتى وابوالعلا
نجوى عبد العزيز الوفد #٩٣/٠٧/٠٨ ٢٧٥

*حيثيات المحكمة الا دارية العليا فى احالة قضايا الا رهاب
فاروق الشاذلى اخبار الحوادث #٩٣/٠٧/٠٨ ٢٧٦

*محكمة الا ستئناف ترفض اشكالا ت وقف الا حكام العسكرية
فاروق الشاذلى الا خبار #٩٣/٠٧/٠٨ ٢٧٩

*٢٩ شاهدا فى قضية تنظيم "الشوقيون" المنشق
طاهر قابيل اخبار الحوادث #٩٣/٠٧/٠٨ ٢٨٠

*عرض الصفتى وابو العلا على النيابة
الا خبار #٩٣/٠٧/٠٩ ٢٨٣

*تنفيذ الا حكام ضد الا رهابيين امس بسجن الا ستئناف
جمال كمال الجمهورية #٩٣/٠٧/٠٩ ٢٨٤

*اعدام الا رهابيين السبعة ف قضية ضرب السياحة
الا هرام #٩٣/٠٧/٠٩ ٢٨٦

*اخر يوليو تنفيذ الا عدام فى المتهمين بمحاولة اغتيال الشريف
الا هرام #٩٣/٠٧/٠٩ ٢٨٨

*النيابة تجرى معاينة تصويرية لوكر الصفتى وابو العلا
نجوى عبد العزيز الوفد #٩٣/٠٧/٠٩ ٢٨٩

*اعدام المتهمين السبعة فى قضية ضرب السياحة
الوفد #٩٣/٠٧/٠٩ ٢٩٠

*٣٣٠ متهما جديدا امام المحاكم العسكرية .. الا سبوع القادم
عماد محجوب الشعب #٩٣/٠٧/٠٩ ٢٩١

*اعدام ٧ متهمين فى قضية السياحة
الشعب #٩٣/٠٧/٠٩ ٢٩٢

*تنفيذ حكم الا عدام فى ٧ متهمين فى قضية ضرب السياحة
الا خبار #٩٣/٠٧/٠٩ ٢٩٣

*التحقيق مع ٩٥ ارهابيا كونوا تنظيما داخل السجن
السعيد الشيطى الجمهورية #٩٣/٠٧/٠٩ ٢٩٤

*تم اعدام ٧ ارهابيين
فاروق الشاذلى الا خبار #٩٣/٠٧/٠٩ ٢٩٥

*اعترافات التنظيم الا رهابى المسئول عن محاولا ت التفجير بالقاهرة
احمد موسى الا هرام #٩٣/٠٧/١٠ ٢٩٨

*حبس الا رهابيين مجدى الصفتى وابو العلا ١٥ يوما
احمد موسى الا هرام #٩٣/٠٧/١١ ٢٩٩

*حبس مجدى السفتى وعبد الله ابو العلا
خديجة عفيفى الا خبار #٩٣/٠٧/١١ ٣٠٠

*غير صحيح ...
الجمهورية #٩٣/٠٧/١١ ٣٠١

*المحكمة تعاين السلاح المستخدم فى الحادث
عبدالغفار رشدى الا هرام #٩٣/٠٧/١١ ٣٠٢

*المحكمة تستمع لمرافعة النيابة اليوم
جمال عبدالرحيم الجمهورية #٩٣/٠٧/١١ ٣٠٣

*الا رهابيان الصفتى وابو العلا خططا لعمليات ارهابية
احمد موسى الا هرام #٩٣/٠٧/١٢ ٣٠٥

*المحكمة تستمع اليوم الى مرافعة النيابة فى قضية فرج فودة
الا هرام #٩٣/٠٧/١٢ ٣٠٦

*الدفاع يدفع بعدم اختصاص محكمة امن الدولة طوارئ
جمال عبدالرحيم الجمهورية #٩٣/٠٧/١٢ ٣٠٧

*استمرار تحقيقات النيابة مع الصفتى وابو العلا
الوفد #٩٣/٠٧/١٢ ٣٠٨

*الصفتى : سافرت الى ليبيا بجواز سفر مزور ..
جمال عبدالرحيم الجمهورية #٩٣/٠٧/١٢ ٣٠٩

*النيابة تطالب باعدام المتهمين باغتيال فرج فودة
عبدالغفار رشدى الا هرام #٩٣/٠٧/١٣ ٣١١

*احالة ٥ متهمين الى محكمة امن الدولة العليا فى احداث طما
خديجة عفيفى الا خبار #٩٣/٠٧/١٣ ٣١٢

*الا رهابيون ارادوا اختيار من يعيش ومن يموت
جيهان فهيم الا خبار #٩٣/٠٧/١٣ ٣١٣

*رفض التماسات المتهمين فى محاولة اغتيال الشريف
الوفد #٩٣/٠٧/١٣ ٣١٥

*مصر: رفض التماسات المتهمين فى محاولة اغتيال الشريف
الحياة #٩٣/٠٧/١٣ ٣١٦

*احالة قتلة رقيب الشرطة بسوهاج لمحكمة امن الدولة
السيد المعبدى الجمهورية #٩٣/٠٧/١٣ ٣١٨

*النيابة تطالب باعدام عشرة متطرفين فى قضية فرج فودة
الحياة #٩٣/٠٧/١٣ ٣١٩

*النيابة تطالب بتوقيع عقوبة الا عدام على المتهمين
الا هرام المسائى #٩٣/٠٧/١٣ ٣٢٠

*المتهمون استهواهم حب البطولة والسلطة قتل المسلم يتساوى مع الشرك بالله
عادل معوض الا خبار #٩٣/٠٧/١٤ ٣٢٢

*تنفيذ احكام الا عدام فى قضية وزير الا عـلام فى خـلال ساعات
الا هالى #٩٣/٠٧/١٤ ٣٢٣

*المتهمون اهدروا دماء الا برياء
جيهان فهيم الا خبار #٩٣/٠٧/١٥ ٣٢٤

*مصر : استعدادات لا عدام ٥ فى محاولة اغتيال الشريف
الحياة #٩٣/٠٧/١٥ ٣٢٥

*حان وقت القصاص العادل
عبد الحميد شعير الا هرام #٩٣/٠٧/١٦ ٣٢٦

*اقوال ومشاعر السبعة الذين نفذ فيهم الا عدام فى قضية السياحة
الشعب #٩٣/٠٧/١٦ ٣٢٨

*مبارك رفض التماسات قضية صفوت الشريف ..
عماد محجوب الشعب #٩٣/٠٧/١٦ ٣٣٠

*النيابة العسكرية تبدا التحقيق مع تنظيم "طلائع الفتح"
الا هرام #٩٣/٠٧/١٦ ٣٣٢

*الملف الا سود للارهابيين
سامى ابوالعز الوفد #٩٣/٠٧/١٨ ٣٣٣

*اعدام الا رهابيين الخمسة استغرق ٣ ساعات ونصف
حسين فتح اللة الا هرام #٩٣/٠٧/١٨ ٣٤٠

*تنفيذ الا عدام فى الا رهابيين الخمسة فى قضية محاولة اغتيال صفوت الشريف
الا خبار #٩٣/٠٧/١٨ ٣٤٢

*اعدام الا رهابيين الخمسة المتهمين بارتكاب حوادث الا نفجارات
الوفد #٩٣/٠٧/١٨ ٣٤٣

*تنفيذ الا عدام فى الا رهابيين الخمسة تلقوا التمويل من الخارج
جمال كمال الجمهورية #٩٣/٠٧/١٨ ٣٤٤

*رئيس المحكمة يامر بزيارة الا هالى للمتهمين لمدة ساعة قبل كل جلسة
اسامة هيكل الوفد #٩٣/٠٧/١٨ ٣٤٦

*انقضاء الدعوى الجنائية ضد المتهم فى قضية "فودة"
الوفد #٩٣/٠٧/١٨ ٣٤٩

*القاهرة تؤكد اكتمال تنفيذ الا عدامات وفقا للاحكام الصادرةمن المحاكم العسكرية
الشرق الا وسط #٩٣/٠٧/١٨ ٣٥٠

*تنفيذ شرع الله باعدام ٥ ارهابيين
فاروق الشاذلى الا خبار #٩٣/٠٧/١٨ ٣٥٣

*القضاء العسكرى المصرى يبدا التحقيق فى قضية تنظيم طلائع الفتح الا سلامى
الحياة #٩٣/٠٧/١٩ ٣٥٦

*دفن جثث ٣ نفذ فيهم حكم الا عدام
الحياة #٩٣/٠٧/١٩ ٣٥٧

*اعادة محاكمة مجدى الصفتى وابو العلا
صلاح عبد المنعم الجمهورية #٩٣/٠٧/٢٠ ٣٥٨

*بدء اعادة محاكمة قائد "الناجون من النار"
الحياة #٩٣/٠٧/٢٠ ٣٥٩

*مواجهة الصفتى وابوالعلا بقرار الا تهام الصادر ضدهم
الا هرام #٩٣/٠٧/٢٠ ٣٦٠

*قرار الا تهام فى قضية تنظيم "طلائع الفتح"
نجوى عبد العزيز الوفد #٩٣/٠٧/٢٠ ٣٦١

*تنفيذ حكم الا عدام شنقا فى قاتل ضابط امن الدولة بالفيوم
جمال حسين الا خبار #٩٣/٠٧/٢١ ٣٦٥

*تنفيذ حكم الا عدام فى الا رهابى المتهم باغتيال المقدم احمد علاء الدين
الا هرام المسائى #٩٣/٠٧/٢١ ٣٦٦

*حفظ التحقيق مع ٢١ متهما فى احداث ببا
خديجة عفيفى الا خبار #٩٣/٠٧/٢١ ٣٦٧

*النيابة تقرر حبس ٢٥ ارهابيا بالا سماعيلية
الا هرام المسائى #٩٣/٠٧/٢٣ ٣٦٨

*المحكمة تستمع لباقى شهود الا ثبات فى قضية تنظيم " الشوقيون" المنشق
فاروق الشاذلى الا خبار #٩٣/٠٧/٢٣ ٣٦٩

*القصاص
فاروق الشاذلى اخبار الحوادث #٩٣/٠٧/٢٣ ٣٧٠

*القاهرة تمت تنفيذ كل احكام الا عدام ..
عادل دسووقى الحياة #٩٣/٠٧/٢٣ ٣٧٥

*تربة خصبة لزراعة العنف
احمد هريدى الحقيقة ٩٣/٠٧/٢٤# ٣٧٦

*التنظيم وراء محاولة اغتيال جنديي المعادى وحرس سفارة عمان
جمال عبدالرحيم الجمهورية ٩٣/٠٧/٢٤# ٣٧٩

*القاهرة: مواجهة المتطرفين مستمرة والخطة الا منية الجديدة نجحت
الوسط ٩٣/٠٧/٢٥# ٣٨١

*تساؤلا ت حول احكام اعدام الا رهابيين فى قضايا المحاكم العسكرية
جمال كمال الجمهورية ٩٣/٠٧/٢٥# ٣٨٤

*المحكمة العسكرية استمعت الى ٣ شهود اثبات
عبد الحميد شعير الا هرام ٩٣/٠٧/٢٦# ٣٨٦

*تجديد حبس جابر امير الا رهاب بامبابة
جيهان فهيم الا خبار ٩٣/٠٧/٢٦# ٣٨٧

*النيابة العسكرية تطالب باعدام المتهمين لا نهم مفسدون فى الا رض
عادل السروجى الا هرام المسائى ٩٣/٠٧/٢٨# ٣٨٨

*النيابة المصرية تطلب اعدام ٣٢ متهما فى قضية سرقة محلات الذهب
الشرق الا وسط ٩٣/٠٧/٢٨# ٣٨٩

*حبس ٥ من اعضاء التنظيم الا رهابى المتهمين فى قتل ناظر مدرسة موشا
الا هرام المسائى ٩٣/٠٧/٢٨# ٣٩٠

*مصر : النيابة العسكرية تطلب الا عدام ل ٣٢ متطرفا
الحياة ٩٣/٠٧/٢٩# ٣٩١

*الدفاع قضية الشوقيين يشيد بسعة صدر المحكم
الا خبار ٩٣/٠٧/٢٩# ٣٩٢

*طرائف فى محاكمة "الشوقيون"
اخبار الحوادث ٩٣/٠٧/٢٩# ٣٩٣

*رئيس لجنة الفتوى بالا زهر يشهد غدا فى قضية فودة
الشرق الا وسط ٩٣/٠٧/٣١# ٣٩٦

*قرار الا تهام خلال ٤٨ ساعة فى قضية تنظيم "طلائع الفتح"
فاروق الشاذلى الا خبار ٩٣/٠٨/٠١# ٣٩٧

*احالة قفي زينهمللقضاء العسكرى هذا الا سبوع
الا خبار ٩٣/٠٨/٠٢# ٣٩٨

*الدفاع يدين حادث الا رهاب فى قضية السطو على محلات الذهب
احمد راضى الوفد ٩٣/٠٨/٠٢# ٣٩٩

*الدفاع يستغنى عن شهادة صقر
الشرق الا وسط ٩٣/٠٨/٠٢# ٤٠١

*القاهرة: جلستان عاصفتان لمحاكمة الشوقيين" والمتهمين فى قضية فودة
الحياة ٩٣/٠٨/٠٢# ٤٠٢

*الدفاع يطلب براءة المتهمين وبطلان الا جراءات
علي الصفتي الجمهورية #٩٣/٠٨/٠٣ ٤٠٤

*الدفاع يشيد بالقضاء العسكري في قضية السطو المسلح
احمد راضي الوفد #٩٣/٠٨/٠٣ ٤٠٥

*اتهام عسكريين .. وقرار الا تهام خلال ساعات
عماد محجوب الشعب #٩٣/٠٨/٠٣ ٤٠٧

*قرار الا تهام في قضية تنظيم "طلائع الفتح" منتصف اغسطس الحالي
حسين فتح اللة الا هرام #٩٣/٠٨/٠٥ ٤٠٩

*قرار الا تهام اليوم في قضية تنظيم الطلائع
الا خبار #٩٣/٠٨/٠٥ ٤١٠

*الا شغال الشاقة ٥ سنوات لعضو بتنظيم الجهاد
الا هرام المسائي #٩٣/٠٨/٠٥ ٤١١

*اسرتي رفضت الا ختلاط بي .. وزوجتي طلبت الطلاق
سناء عبد المعطي الا هرام #٩٣/٠٨/٠٥ ٤١٢

*قواعد الا سلام راسخة منذ ظهوره ولا تحتاج الى تاويل
عبد الحميد شعير الا هرام #٩٣/٠٨/٠٥ ٤١٣

*في قضية فرج فودة : استكمال اليوم مرافعة الدفاع
الا هرام #٩٣/٠٨/٠٥ ٤١٤

*الدفاع في قضية " الشوقيون" يصف اعترافات المتهمين امام النيابة بانها باطلة
الا هرام المسائي #٩٣/٠٨/٠٥ ٤١٥

*المحكمة العسكرية تؤكد ادانتها للمساس بالدين الا سلامي
احمد راضي الوفد #٩٣/٠٨/٠٥ ٤١٦

*الدفع ببطلان الا تفاق في قضية "فودة"
نجوى عبد العزيز الوفد #٩٣/٠٨/٠٥ ٤١٧

*تاجيل نظر قضية"فودة" لجلسة "الثلاثاء"
نجوى عبد العزيز الوفد #٩٣/٠٨/٠٦ ٤١٨

*الدفاع يفجر مفاجات في قضية فرج فودة
خالد يونس الشعب #٩٣/٠٨/٠٦ ٤١٩

*توجيه ٨ تهم لا عضاء التنظيم تصل عقوبتها للاعدام
فاروق الشاذلي الا خبار #٩٣/٠٨/٠٦ ٤٢٠

*سلاح الا رهابي "عوني" سبق استخدامه في حوادث زينهم واسيوط
جمال عبدالرحيم الجمهورية #٩٣/٠٨/٠٦ ٤٢١

*اعلان المتهمين في قضية طلائع الفتح بقرار الا تهام الا سبوع القادم
عبد الحميد شعير الا هرام #٩٣/٠٨/٠٨ ٤٢٢

*غدا استئناف مرافعة الدفاع في قضية د.فودة
الا هرام #٩٣/٠٨/٠٩ ٤٢٣

*غدا .. الا نتهاء من مرافعة الدفاع فى قضية "الشوقيون"
عبد الحميد شعير الا هرام ٩٣/٠٨/٠٩# ٤٢٤

*انتهاء مرافعات الدفاع غدا فى قضية تنظيم الشوقيين المنشق
طاهر قابيل الا خبار ٩٣/٠٨/٠٩# ٤٢٥

*حبس قاتلى اللواء الشيمى باسيوط
سعد زغلول سراج الا خبار ٩٣/٠٨/٠٩# ٤٢٦

*النيابة تواصل التحقيق فى اغتيال مساعد مدير آمن قنا
عبدالسلاه محمد الوفد ٩٣/٠٨/١٠# ٤٢٧

*الدفاع فى قضية فرج فودة يدفع ببطلان الا جراءات
جيهان فهيم الا خبار ٩٣/٠٨/١١# ٤٢٨

*المحكمة تسمح للمتهم الا ول بالحديث لا كثر من ساعة
الا خبار ٩٣/٠٨/١١# ٤٢٩

*فى قضية اغتيال فرج فودة : صفوت الشريف عبد الغنى ليس اهلا للفتوى
جمال عبدالرحيم الجمهورية ٩٣/٠٨/١١# ٤٣٠

*الدفاع يستعرض شهادة محررة "الوفد" فى قضية فودة
الوفد ٩٣/٠٨/١١# ٤٣١

*النيابة تطلب من السجون الا فراج عن ٢٤ متهما فى قضية المجموعة الثانية للتنظيم
فاروق الشاذلى الا خبار ٩٣/٠٨/١١# ٤٣٢

*الا فراج عن ٢٤ متهما من تنظيم "طلائع الفتح" ومقتل مساعد شرطة امام. منزله
الشرق الا وسط ٩٣/٠٨/١١# ٤٣٤

*محكمة امن الدولة العليا تصدر احكامها فى قضية المحجوب بعد غد
عادل دسووقى الحياة ٩٣/٠٨/١٢# ٤٣٥

*اغسطس ساخن فى القضاء العسكرى
فاروق الشاذلى اخبار الحوادث ٩٣/٠٨/١٢# ٤٣٧

*٥٣ متهما فى قضية طلائع الفتح امام المحكمة .. الا حد
الا خبار ٩٣/٠٨/١٢# ٤٤٠

*الحكم فى قضية المحجوب .. غدا
الشعب ٩٣/٠٨/١٣# ٤٤٦

*اغلاق ملف اشهر قضايا الا غتيال السياسي
الا هرام المسائى ٩٣/٠٨/١٤# ٤٤٧

*براءة المتهمن من قتل "المحجوب" ومرافقيه
نجوى عبد العزيز الوفد ٩٣/٠٨/١٥# ٤٤٩

*قضية زينهم والتفجيرات والجزء الثانى من طلائع الفتح
فاروق الشاذلى الا خبار ٩٣/٠٨/١٥# ٤٥١

*الا شغال الشاقة والسجن ل ١٠ متهمين لحيازة متفجرات والتزوير
الا هرام ٩٣/٠٨/١٥# ٤٥٤

نهاية الفهرس



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢/٦/١٩٩٢

قوانين وكواليس المحاكم العسكرية:

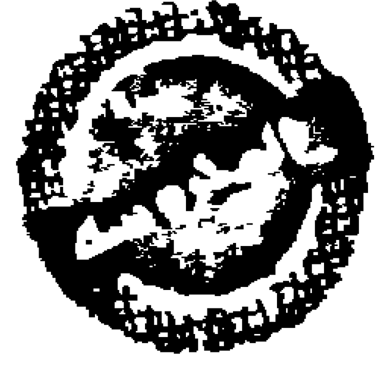
لأول مرة فى التاريخ

الدفاع يطالب مع النيابة بتوقيع أقصى عقوبة

شهادة حق واجبة عن المحاكمات العسكرية

بقلم: د. عبد الحليم مندور

التجديد للواء أحمد عبد الله.. وإعادة الليثى للخدمة وترقيته قبل الحكم بالإعدام..!



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢-٢ يونيو ١٩٩٢

قضت حكمة الخالق سبحانه وتعالى أن من يكتم الشهادة فإنه اثم قلبه.. وعلمنا رسول الحكمة والانسانية صلى الله عليه وسلم أن الساكت عن الحق شيطان أخرس.. وأن الدين النصيحة.. ونهج صاحباه وخليفتاه الصديق أبو بكر والفاروق عمر -عليهما رضوان الله- نهج معلمهما ومعلم البشرية عليه صلوات الله في حكم العباد والنزول على ارادة أمة الاسلام.. وتقبل المشورة والنصح، بل والتقويم من المسلمين إذ اقتضى الأمر.. حين خطب أبو بكر المسلمين يوم ولى أمرهم: فإن رأيتموني على حق فاعينوني وإن رأيتموني على باطل فسددوني.. وزاد عمر فقال: قوموني.. فلما شهر الاعرابي سيفه قائلاً لو رأينا فيك اعوجاجا لقومناك بسيوفنا.. لم يغضب عمر.. بل حمد الله ان وجد في أمة محمد من يقوم عمر إذ اعوج.. لكن يبدو أن زمن هؤلاء الناصحين المخلصين لحكامهم وأيام كان الحاكم تحيط به جماعة من الخلصاء والشرفاء.. هذا الزمن قد ولى فلم يعد يصل إلى بلاط الحكام الا المنافقون المتسللون عبر الأبواب الخلفية.. المتسلقون لجدار كل حاكم.. المتطفلون على موائد كل حاكم.. فالذين زينوا لرئيس الجمهورية إحالة قضايا المدنيين إلى المحاكم العسكرية.. وأشاروا عليه باجراء محاكمات افتقدت كل الضمانات الدستورية والاجرائية.. وأخلت بأصول المحاكمات الجنائية.. وعدمت أبسط قواعد العدالة وحقوق الانسان.. هؤلاء الذين زيفوا الحقائق لرئيس الجمهورية.. ونقلوا اليه أن المحاكمات العسكرية استوفت كل شرائط العدالة القضائية، وجعلوه يصرح في مجلة اكتوبر بان القضاء العسكري هو اعدل واعظم قضاء، مشيراً بذلك إلى المحاكمات التي روت ظمأ الظامئين إلى دماء المواطنين المسلمين باعدام ٢١ مواطنا.. أصدر قاض واحد فيها ١٥ اعداماً وهو رقم لم يصدره قاض في تاريخ مصر والعالم.. هؤلاء المستشارون لو خلصت مشورتهم وصدق نصحهم لرئيس الجمهورية لنصحوه بعدم احالة قضايا المواطنين المدنيين إلى القضاء العسكري، والامتناع عن التصديق على الاحكام الصادرة باعدام ٢١ مواطنا، والأشغال الشاقة المؤبدة لحوالى مائة مواطن اخرين والكف عن تنفيذ هذه الأحكام. ونحن لا ننطلق في هذا من دفاع عن ارهاب أو تحبيذ للخروج على القانون فنحن ضد الارهاب أيا كان مصدره.. ونحن ديمقراطيون بالفطرة والمولد.. نقدس الشرعية ونعشق الحرية.. شغلنا الشاغل الدفاع عن الضمانات الدستورية وحقوق الانسان. ومن هذا المنطلق فنحن نبسط بين يدى رئيس الجمهورية.. والمدافعين عن المحاكمات العسكرية والمروجين للخروج على الشرعية.. ما خرجت به تلك المحاكمات عن الضمانات الدستورية والشرعية الاجرائية، والأصول المرعية في المحاكمات الجنائية..

أولا: ان القضاء العسكري غير مختص بنظر جرائم أمن الدولة بعد صدور القانون ١٠٥ سنة ١٩٨٠ الذى عقد الاختصاص بنظر جرائم أمن الدولة لمحاكم أمن الدولة وحدها دون غيرها، ونص على الغاء كل حكم يخالف أحكامه. فابطل بذلك حكم المادة السادسة من القانون العسكري التي كانت تسمح لرئيس الجمهورية باحالة جرائم أمن الدولة إلى القضاء العسكري.

ثانيا: ان المادة السادسة من القانون ٢٥ سنة ١٩٦٦ الخاص بالاحكام العسكرية قبل إلغائها، كانت تعطى رئيس الجمهورية حق إحالة جرائم قانون العقوبات الى القضاء العسكري بقرار تنظيمي عام يتصف بالتجريد والعمومية. ولا تعطيه حق إحالة قضايا بعينها أو متهمين بأشخاصهم، وهو ما جاء به تفسير المحكمة الدستورية، بينما قرارات رئيس الجمهورية باحالة القضايا الصادرة فيها أحكام الاعدام جاءت قرارات انتقائية انتقى بها رئيس الجمهورية قضايا معينة وأشخاصا بذواتهم، إخلالا بالتجريد والعمومية الواجبة في القرارات التنظيمية.

ثالثا: ان المادة السادسة من القانون العسكري تخالف المادة ١٦٦ من الدستور التي تحظر على رئيس الجمهورية التدخل في القضايا وشئون العدالة.

رابعا: ان إحالة رئيس الجمهورية القضية رقم ٢٤ سنة ١٩٩٢ إلى المحكمة العسكرية بالاسكندرية قد خالف قانون الإرهاب الذى حدد اختصاص محاكم أمن الدولة بالقاهرة وحدها -دون غيرها- بنظر الجرائم التى ينطبق عليها قانون الارهاب.. وقواعد الاختصاص فى النظام العام فى المواد الجنائية مخالفتها تبطل الحكم وتعدمه.

خامسا: ان المشرع العسكرى حين وضع القانون ٢٥ سنة ١٩٦٦ حدد نطاق تطبيقه من حيث الأشخاص فى أشخاص عسكريين فقط فى المادة الرابعة، وحدد نطاق تطبيقه من حيث الجرائم فى الجرائم العسكرية التى تقع فى الثكنات أو على ممتلكات عسكرية، وأخرج من اختصاص المحاكم العسكرية الشخص العسكرى إذا شاركه فى الجريمة شخص مدنى.. وبذلك اقتصر تطبيق القانون العسكرى على العسكريين وحدهم ولجرائم عسكرية صرفة.

سادسا: ان المادة السادسة التى أعطت رئيس الجمهورية حق إحالة جرائم قانون العقوبات إلى القضاء العسكرى، أوجبت تطبيق قانون العقوبات وقانون الاجراءات فى نطاق هذا الاختصاص الاستثنائى للقضاء العسكرى، وأخضعت القاضى العسكرى لما يخضع له القاضى الجنائى العادى والزمته بما يلتزم به من اجراءات فى المحاكمة، فانصب الاستثناء على الاختصاص فقط ولم ينصرف الاستثناء إلى القانون الواجب التطبيق. فظل قانونا العقوبات والاجراءات الجنائية هما الواجبا التطبيق، ومن هنا كان يتعين على القاضى العسكرى عرض أوراق المحكوم عليهم بالإعدام على مفتى الديار المصرية قبل الحكم باعدامه، التزاما بقانون الاجراءات الجنائية. وكان يتعين على النيابة العامة أو العسكرية عرض القضية بعد الحكم فيها بالاعدام على محكمة النقض، ولو لم يطعن المحكوم عليه بالنقض طبقا لقانون محكمة النقض وما استقرت عليه أحكامها من بطلان الحكم وانعدامه إذا لم تعرض أوراق المحكوم عليه على المفتى.. ولا يخضع المحكوم عليه بالاعدام لتصديق رئيس الجمهورية المنصوص عليه فى قانون الاحكام العسكرية، حيث ان ذلك مقصور على العسكريين فى الجرائم العسكرية الذين ينطبق عليهم القانون العسكرى، أما المحكوم عليهم فى جرائم قانون العقوبات من المدنيين المحالين إلى القضاء العسكرى طبقا للمادة السادسة، فانهم يخضعون لقانون الاجراءات الذى يوجب احالة أوراقهم الى المفتى، والمتهمون المحكوم عليهم بواحد وعشرين إعداما كلهم من المدنيين المحالين بقرار رئيس الجمهورية، الأمر الذى يجعل الحكم بإعدامهم والتصديق على هذه الاحكام باطلين بطلانا مطلقا ينحدر بهما إلى مرتبة العدم.

سابعا: وقعت جميع اجراءات المحاكمة باطلة لعدم إعلان المتهمين المقيمين فى الخارج، رغم ثبوت محال إقاماتهم فى تحريات المباحث والتحقيقات.

ثامنا: ان المحكمة العسكرية تعجلت الفصل فى القضايا تعجلا لا يمكن أن يتيح للدفاع دراسة القضايا الدراسة الكافية والمتانية التى تمكنه من اداء واجبه الدفاعى، فضلا عن أن المحكمة حققت الدعوى من وجهة نظر الاتهام، فاستمعت إلى شهود الاثبات من الضباط، ورفضت سماع اى شاهد نفى، أو تحقيق اى دفاع للمتهمين فى قضية العائدين من افغانستان، وهى أغرب تهمة وجهت إلى متهم فى تاريخ القضاء المصرى، حيث كان الاعدام جزاء العودة من أفغانستان.

تاسعا: ان المحكمة فى قضية السياحة منعت الدفاع من دخول المحكمة فى اليوم المحدد للمرافعة، والمتفق عليه بين المحكمة والدفاع. وقد سجل الدفاع وجوده ومنع المحكمة له فى دفتر بوابة الأمن، وشهد بذلك أحد حضرات المستشارين الذين تصادف وجودهم، وأجبرت المحكمة المتهمين على حضور محامين عسكريين منتدبين عنهم. مع رفضهم لهؤلاء المحامين وإصرارهم على حضور المحامين الموكلين عنهم.

عاشرا: فى قضية صفوت الشريف قدم الدفاع طلب رد المحكمة عن نظر الدعوى، لان رئيس الجلسة سبق له الحكم فى قضية العائدين من افغانستان باعدام المتهم مصطفى حمزة لذات الاتهامات الموجهة اليه فى قضية صفوت الشريف، بما يفقده صلاحيته للفصل فى الدعوى لسبق ابداء رأى فى شأن ذلك المتهم، فضلا عن أن المباحث قدمت فى تحقيقات الدعوى قائمة باسماء الشخصيات التى زعمت المباحث أن المتهمين ينوون اغتيالهم، ومن بين هذه الأسماء اسم القاضى رئيس الدائرة مما



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ يونيو ١٩٩٢

يجعله خصما وحكما فى الدعوى، ويحول بينه وبين الفصل فيها، ويعدم الحكم الذى يصدره، ولكن رئيس الدائرة أصر على الفصل فى الدعوى وحكم فيها بستة إعدامات من بينهم المتهم مصطفى حمزة السابق له الحكم بإعدامه.. وفى نفس هذه القضية أخرجت المحكمة المتهمين خارج المحكمة ووضعتهم فى سيارات فى عرض الصحراء، وامتنع حضور المحامين الموكلين لأن المتهمين رفضوا التحاكم إلى تلك الهيئة.. فاجرت المحكمة محاكمة المتهمين فى غيبة المتهمين وغيبة المحامين وحضور بضعة محامين ندبتهم المحكمة رغم اصرار المتهمين على رفضهم.. وحكمت المحكمة —وهى مقدم إليها طلب بردها— دون وجود متهمين أو محامين أو سماع مرافعة من المحامين الموكلين.

ومن غريب أنها هى التى فصلت فى طلب ردها، ومن الأغرب أن لدينا قضاء جنائيا شامخا قادرا على اقامة العدل وتحقيق الردع الذى يمكن أن يحققه القضاء العسكرى.. بشرعية أكمل وعدالة أعمق.. ففيم القضاء العسكرى؟ تلك كانت مأساة الشرعية الاجرائية والضمانات الدستورية التى تكفل عدالة المحاكمات الجنائية.. ذلك أن أحكام الإعدام التى أصدرتها المحاكم العسكرية.. كانت احكاما بإعدام الشرعية.. وجنازة للحرية والديمقراطية.. بل إعدام لشعب بأسره.. رخصت حياته.. وهان وجوده.. وبات يتهدده قرار إحالته إلى المحاكم العسكرية.. حيث الاعدام ينتظره دون محاكمات شرعية ولا ضمانات دستورية.. ولا عزاء لزوجته الارملة وطفله اليتيم وأمه الثكلى.. بل تهليل وتضليل من خصوم الحرية.. أعداء الانسانية..المتشدقين بالديمقراطية.

المؤكد.. أن موقفنا الواضح من المحاكم العسكرية والرافض لاتساع نطاقها وإطلاق يدها فى المدنيين.. هو موقف يستند إلى صحيح الدستور ولا ينصرف بحال على المؤسسة العسكرية التى نحترمها بقدر تمسكها بتراثها الوطنى ونضالها الطويل فى صفوف شعبها.. فلم تكن يوما سوطا مسلطا عليه.. وبإذن الله لن تكون..

حملتنا.. تستهدف الدفاع عن اهم القيم الباقية من مؤسسات مصر.. القضاء.. قلعة العدل والحرية والامان أيضا.. أمل هذا الشعب فى مستقبل نحتكم فيه جميعا إلى القانون والدستور، بلا محاكمة استثنائية.. أو حكم طوارىء.. مستقبل يخضع فيه الحاكم والمحكوم لإرادة الشعب وتعبيره الحر عن اختياره لمن يخدمه —ولا يتسيد عليه— من مواقع الحكم.. نريده مستقبل شورى ديمقراطى يعيد للإنسان كرامته وحقه فى العدل والاختيار، ينصف المظلوم ويقتص من الظالم أينما كان.. ومن هنا. نواصل حديثنا.

المجالس العسكرية.. عرفها الكثير من نظم العالم، ولكنها حددت نطاق عملها فى أشخاص لهم الصفة العسكرية، أو نطاق مكاني أى أن تقع الجريمة ضد مواقع عسكرية.. ولم يجرؤ أحد على أن يسميها محاكم عسكرية فقد ورد اسم «المجالس» فى النظم الفرنسية والانجليزية والالمانية، والأمريكية والإيطالية «الفاشية» التى حكم أحد مجالسها بإعدام الزعيم الليبى الثائر عمر المختار.. ورغم أن مصر تعتبر من أوائل الدول الدستورية فى العالم إلا أنها لم تضمن أيا من دساتيرها الدائمة أو المؤقتة أية اشارة إلى المجالس العسكرية حتى جاء دستور عام ١٩٧١ وأوضح تفصيليا مكونات السلطة القضائية، المادة ٦٥ «تخضع الدولة للقانون، واستقلال القضاء وحصانته ضمانان أساسيان لحماية الحقوق والحريات، المادة ١٦٦ تقول «القضاة مستقلون لا سلطان عليهم فى قضائهم بغير القانون ولا يجوز لأى سلطة التدخل فى القضايا وشئون العدالة، المادة ١٦٧ قانون السلطة القضائية يحدد كيفية تعيين القضاة والهيئات القضائية واختصاصها وطريقة تشكيلها ويبين شروط واجراءات تعيين أعضائها ونقلهم، المادة ١٦٨ القضاة غير قابلين للعزل وينظم القانون مساءلتهم تأديبيا.. ولم ترد كلمة عن القضاء العسكرى..

القاضى الطبيعى الدستورى

فى الدستور الحالى تناول الفصل السابع من الباب الخامس تنظيم



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ يونيو ١٩٩٢

القوات المسلحة ومجلس الدفاع الوطني، واشار إلى القضاء العسكرى واختصاصه (العسكريين) افرادا ومجموعات من كافة الرتب وكل الاعمال والمهن، وايضا المؤسسات والاماكن والمعدات والمهمات والاسلحة والذخائر والوثائق واسرار القوات المسلحة ومتعلقاتها (المواد ٤و٥) وحتى هنا الامر طبيعي.. وتأتى المادة السادسة لتقول «ولرئيس الجمهورية متى أعلنت حالة الطوارىء ان يحيل إلى القضاء العسكرى أيا من الجرائم التى يعاقب عليها قانون العقوبات أو اى قانون اخر» ولم ترد فى هذا الباب أو غيره.. اية اشارة إلى القضاة العسكريين او حصانتهم او استقلالهم.. بل إن قانون الاحكام العسكرية نفسه قد جاء خاليا تماما من اية حصانة أو استقلال او تأهيل علمى للقضاة العسكريين، مما يجردهم من المضمون القضائي اللازم لولاية القضاء.. بل إن الثابت فى احكام النقض والفقه القانوني هو أن القضاء العسكرى هو قضاء استثنائي وليس قضاء طبيعيا.. والمادة ٦٨ من الدستور تؤكد أن «التقاضي حق مصون ومكفول للناس كافة، ولكل مواطن حق الالتجاء إلى قاضيه الطبيعي» اى ان حق التقاضى اقترن بالوقوف امام القاضي الطبيعي وهو ما اكدته ايضا المادة الثامنة من الإعلان العالمى لحقوق الانسان الذى وقعته مصر واصبح ملزما بالنسبة لها..

وللتأكيد على أن القضاء العسكرى بلا قضاة.. فقد جاء بالمادة ٥٧ من قانون الخدمة العسكرية انهم يعينون بقرار لوزير الحربية ويخضعون لكافة الانظمة المنصوص عليها فى قانون الخدمة العسكرية بما فيها طاعة الرؤساء وتنفيذ أوامرهم وتعليماتهم ونصت المادة ٥٩ على أن يكون تعيين القضاة العسكريين لمدة سنتين قابلة للتجديد.. والسؤال الذى يطرح نفسه هنا.. لمن سيكون التجديد..؟!

بالقطع التجديد لمن ترضى عنهم القيادات التى احالت القضايا، والتى سبق لها ان رفضت احكام القضاء الطبيعي.. وقد اثنى الرئيس حسني مبارك على احكام المحاكم العسكرية التى تضمنت اعدامات بـ «الزوفة» وارقاما قياسية فى الانتاج كما وزمنا (منتهى الرضا)، والغريب أن اللواء محمد وجدى الليثى الذى تراس المحكمة العسكرية بالاسكندرية -كان قد انهيت خدمته العسكرية برتبة عميد، ومن أجل هذه القضية أعادوه، ورقوه إلى رتبة لواء، ونصبوه للفصل فى قضية ضرب السياحة.. وأعلن حكمه باعدام ٦ والسجن لمدد اخرى لباقى المتهمين وقال «كذبا» إن حكمه صادر باجماع الاراء ليكون حكم الاعدام صحيحا لابد ان يكون بالاجماع - وفقا لقانون العقوبات وكانت المفاجاة ان الحكم صدر موقعا من اللواء الليثى، ومن العقيد شامل على رمزى فقط.. ولم يوقعه العميد حامد السيد حسن.. ولا احد يعرف من اين جاء بكلمة الاجماع.. والمؤكد انه ليستحق اشادة الرئيس..!!

استقرت احكام محكمة النقض على انه لا يجوز اختيار قاض معين للحكم فى قضية محاولة اغتيال صفوت الشريف ويأمر باعدام خمسة عشر ضاربا الارقام العالمية على مدى التاريخ.. ولسه، فالمؤكد - وربنا يعطيه الصحة - انه سيلعب دورا اكبر فى المحاكمات الكثيرة القادمة بالاسكندرية والقاهرة، وربما اسوان وبلاد «واق الواق» مادام الريس راضيا ويملك سلطة اصدار القرار بتشكيل المحكمة والتجديد لمدد اخرى.. ومئات المعتقلين لم تعد لهم اماكن بالسجون والمعتقلات، وينتظرون دورهم فى الراحة الابدية...!!

وفى هذا المقام - وبلا حسد او حقد - نحكم الامانة العلمية والدستورية، وكلتاهما تؤكدان قرار الرئيس بالاحالة باطل.. ذى جواز عتريس من فؤادة.. لان الرئيس احال اشخاصا إلى المحكمة العسكرية فى حين أن الدستور يعطيه الحق فى ان يحيل جرائم بوصفها، فيقدم كل من يرتكب الفعل (كذا) -بعد القرار الجمهوري- إلى المجالس او المحاكم العسكرية، كان يحيل كل القضايا التى نص عليها قانون الارهاب بأوصافها ومرتكبيها.. اما إحالة س،ص،ع إلى اللواء احمد عبد الله فهو باطل.. باطل وهو ما ستفصل فيه المحكمة الدستورية.

هم يبكي.. ويضحك

هاج مندوب جمعية الحقوقيين الدوليين عندما رأى بين المتهمين حدثا -طفلا- اقل من ستة عشر عاما -مصطفى عبد السلام امين- كل تهمته الانضمام إلى جماعة غير شرعية، وقد حكم عليه بالسجن ١٠ سنوات، فسأل الا تعرفون أن هناك قوانين خاصة بالاحداث.. واسقط فى يد الرجل عندما رأى احمد عبد النبى حجي خمسة عشر عاما بين المتهمين أيضا، وكان قد حقق معه بتهمة توزيع منشورات، واخلت نيابة امن الدولة سبيله فى ابريل عام ١٩٩٢، ثم اتوا به مرة اخرى أمام المحكمة العسكرية ليحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات..

* بدأت جلسات المحاكم العسكرية علنية، وانطلق ممثل الادعاء مطالبا باعدام المتهمين، وعندما بدأت المرافعات وسماع الشهود تحولت إلى جلسات سرية، وعادت لها العلنية عند النطق بالحكم.. «يكاد المريب ان يقول خذوني!»

* استبعدت المحكمة العسكرية هيئة الدفاع، وانتدبت - بمعرفتها - محامين عسكريين «ايضا» اتفقوا مع النيابة وطالبوا المحكمة بتوقيع اقصي العقوبة على المتهمين، وقد اوردت المحكمة هذه العبارة فى وضوح تام، وقالت «ان المحامين المنتدبين قد شجبوا الافعال المنسوبة إلى المتهمين، ووافقوا النيابة على الاتهامات، وطالبوا المحكمة بتوقيع اقصى عقوبة على المتهمين منقولة نصا من الحيثيات وليست نكتة من عهود غابرة أو روايات محاكم التفتيش..!!



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٢ يونيو ١٩٩٢

نص قرار الاتهام في قضية السطو على محلات الذهب

المدعى العسكري يحيل ٣٢ متهما بينهم ٣ هاربين إلى المحكمة العسكرية العليا

المتهمون انضموا إلى جماعة إرهابية تدعو إلى الإضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي

الاتهامات تشمل قتل رجال الشرطة والمواطنين.. والمحاكمة بالجبل الأحمر

النيابة تطالب بمعاقبة المتهمين بالإعدام والأشغال الشاقة



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ يوليو ١٩٩٢

اعلن امس اللواء محمد عبد الله المدعى العام العسكرى قرار الاتهام فى قضية السطو المسلح على محلات الذهب بالزيتون. شمل قرار الاتهام احالة ٣٢ إرهابيا الى المحكمة العسكرية العليا

وجهت النيابة العسكرية للمتهمين عدة تهم اولاها انهم جميعا انضموا لجماعة اسست على خلاف احكام القانون، تولى المتهم الاول القيادة فيها كما قام المتهم الثالث والعشرون بإمدادها بالمفرقعات والأسلحة والذخائر وكان الغرض منها الدعوة الى تعطيل الدستور والقوانين والاعتداء على الحرية الشخصية للمواطنين والإضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى بان دعوا لتغيير نظام الحكم وأشاعوا جوا من عدم الاستقرار بإحداث اضطرابات امنية باقتراف بعض الجرائم وكان الارهاب من الوسائل التى تستخدم فى تحقيق هذه الاغراض وذلك بحيازة واستعمال الاسلحة والمفرقعات كما اشتركوا فى اتفاق جنائى حرض عليه وتداخل فى إدارة حركته المتهم الاول، الغرض منه ارتكاب جنايات القتل والسرقات والاتلاف العمد وحيازة وإحراز المفرقعات والاسلحة والذخائر بدون ترخيص وذلك بان اتفقوا فيما بينهم على الانضمام للجماعة وتلاقت إرادتهم على ذلك ووزعوا الادوار فيما بينهم لتنفيذ العمليات الإرهابية لتحقيق اهدافهم.

كما وجهت للمتهم الاول تهمة القتل العمد لجندى الشرطة المدنية محمد هليل عبد العاطى واقترنت جنايته بجناية اخرى لشروعه فى قتل جندى اخر يدعى ناصر عبد البديع رضوان كما حاز واحرز بدون ترخيص اسلحة نارية بقصد استخدامها فى نشاط يخل بالامن العام والنظام كما اشترك مع موظف عمومى حسن النية فى ارتكاب تزوير فى محرر رسمى بان تسمى باسم حازم ابراهيم احمد عند سؤاله فى المحضر على خلاف الحقيقة كما حاز واحرز بغير ترخيص ١٦ قنبلة و١٢ مفجرا كما حاز على ٢٠٤٦ طلقة عيار ٧.٦٢×٣٩ بدون ترخيص كذلك اشترك بطريق التحريض والمساعدة مع المتهم الثلاثين على قتل المقدم محمد عوض عبد السلام بان قام المتهم الأول بتحريضهم على القتل وساعده المتهم الثلاثون برصد تحركات المقدم ومراقبة طريق الذهاب والعودة لمقر عمله وبناء عليه قام المتهم الثلاثون وآخرون بإطلاق الرصاص على المذكور وآخر كان معه فى سيارته فاصابهما بالاصابات الواردة بالتقارير الطبية المرفقة ولم تؤد الى وفاتهما لسبب لا دخل لارادتهما فيه وهو تداركهما بالعلاج

واتهمت النيابة المتهم الثانى والثالث بانهما سرقا وآخرين بالاكراه السيارة رقم ١٦٦٦ اجرة الاسماعيلية ملك حسن علي محمد وحافظة نقود بها مائة وعشرون جنيها ملك سائقها المدعو/ جمال السيد عبد العاطى بان استدرجوا الاخير لتوصيلهم الى مدينة العاشر من رمضان على طريق القاهرة/ الاسماعيلية الصحراوى، ثم قاموا بتهديده بطبنجة مع احدهم وخنجر مع اخر منهم واوثقوه بالحبال وقيدوه باحد الاعمدة على جانب الطريق، ثم استولوا على السيارة والمبلغ النقدى وذلك بنية تملكها كما شرعا واخرون. فى قتل المقدم/ محمد عوض عبد السلام ومبروك سعيد الصالحى وكان ذلك مع سبق الاصرار والترصد بان اتفقت إرادتهم وعقدوا العزم على ذلك واعدوا بندقيتين اليتين وطبنجة، وكمنوا بطريق القاهرة/ حلوان - الاوتوستراد امام بلدة المعصرة وما ان ظفروا بالمجنى عليهما المقدم والسائق حتى امطروهما بوابل من الرصاص مما ادى لاصابتهما كما حاز المتهم الثانى كمية من المفرقعات حيث تم ضبط عدد ٢ برطمان بلاستيك يحتويان على مواد متفجرة بمنزله دون ان يرخص له بذلك كما حاز المتهمان طلقات نارية واسلحة بيضاء بدون إذن من السلطات المختصة

ووجهت النيابة العسكرية للمتهمين الثانى والرابع والخامس انهم قتلوا عمدا كلا من ميشيل متى خليل والمدعو صالح سعد حامد حسن مع سبق الإصرار والترصد بان عقدوا العزم وبيتوا النية على قتلهما واعدوا لذلك ٣ طبنجات وبندقية الية وتربصوا للمجنى عليهما امام حانوت مشمش للمصوغات وداهموهما داخله وما ان ظفروا بهما حتى امطروهما بوابل من النيران قاصدين قتلهما فاصابوهما بالإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتى اودت بحياتهما كذلك سرقوا المشغولات الذهبية ملك المدعو ميشيل متى خليل والموجودة بمحله كما حاز المتهمون واحرزوا أسلحة نارية مششخنة وبندقية الية بدون ترخيص بغرض استخدامها فى نشاط مخل بالامن والنظام العام كما حازوا ١٠٦ طلقات ٩ مللى و١٠٨ طلقات ٣٩×٧.٦٢ بدون ترخيص كما اتلف المتهمون مالا ثابتا مملوكا للغير وهو بعض اجزاء حانوت مشمش والمملوك للمجنى عليه ميشيل متى خليل وذلك بانهم حال اقتحامهم للحانوت سالف

عبد الحميد شعير

الذكر اتلفوا محتوياته ودمروا واجهة العرض الزجاجية وخربوا ما به من محتويات والتى تزيد على ٥٠ جنيها وكان ارتكابها تنفيذا لغرض إرهابى كما سرق المتهمون الدراجة البخارية ماركة جاوا والمملوكة للغير والمضبوطة على ذمة القضية وذلك بنية تملكها .

كما اتهمت النيابة العسكرية المتهمين الاول والسادس والسابع والثامن والتاسع والعاشر بانهم قتلوا المدعو/ جمال فوزى عبد الكريم وشرعوا فى قتل كل من المدعو عاطف عثمان حسن وحسن رشدى عبده وفريد جرجس مسعد واحمد زكى يوسف عمدا مع سبق الاصرار والترصد بان عقدوا العزم وبيتوا النية على قتلهم واعدوا لذلك ثلاث بنادق الية وخمس طبنجات وتربصوا للمجنى عليهم امام حانوت مصوغات الاخوة الثلاثة بالزيتون وما ان ظفروا بهم حتى امطروهم بوابل من الرصاص فاصيبوا بالاصابات الموصوفة بالتقارير الطبية والتى اودت بحياة المجنى عليه الاول كما اقترنت الجناية بجناية الاستيلاء على ما بالحانوت من مصوغات ذهبية كما حاز المتهمون اسلحة وذخائر بدون ترخيص

● كما وجهت النيابة العسكرية للمتهم الاول والسابع والثامن والتاسع والحادى عشر والثانى عشر انهم: شرعوا فى قتل كل من المدعو انور حكيم شحاتة وعبد العزيز جبر شحاتة عمدا مع سبق الاصرار والترصد بان عقدوا العزم وبيتوا النية على قتل كل من يعترض طريقهم حال اقتحامهم محل مصوغات حكيم، واعدوا سلاحا ناريا وما ان شاهدوهما حتى امطروهما بوابل من النيران فاصابوهما

كما استولوا على المشغولات الذهبية المملوكة للمدعو انور حكيم شحاتة بنية تملكها، وكان ذلك ليلا وبحوزتهم اسلحة نارية كما حاز المتهمون واحرزوا اسلحة وذخائر بدون ترخيص بغرض استعمالها فى نشاط يخل بالامن العام

كما وجهت النيابة العسكرية للمتهمين الاول والثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر والسادس عشر انهم شرعوا فى قتل المدعو/ مجدى خلف اديب عمدا مع سبق الاصرار والترصد واقتحموا عليه محل المصوغات الذى يعمل به وامطروه بوابل من النيران قاصدين قتله ولكن خاب اثر الجريمة بسبب لا دخل لارادتهم فيه وهو هروب المجنى عليه واختفاؤه منهم فى دورة المياه الملحقة بالحانوت وقد اقترنت تلك الجناية بجناية سرقة بالاكراه حيث استولوا على المشغولات الذهبية والمملوكة للمدعو اندراوس عياد نجيب بنية تملكها وذلك بان اقتحموا حانوت البترول المملوك له واستولوا على المصوغات وكان ذلك ليلا

● كما وجهت النيابة العسكرية للمتهمين السادس والسابع عشر انهما شرعا فى قتل المدعو عماد ايليا فهيم مع سبق الاصرار والترصد بان عقدوا العزم وبيتوا النية على قتله واعدوا لذلك سلاحا ناريا من بنادق الية وطبنجات وتربصوا له حتى غادر حانوته وبحوزته حقيبة بها مصوغات وما ان ظفروا به حتى اطلقوا اعيرة نارية قاصدين قتله ولكن خاب اثر الجريمة لسبب لا دخل لارادتهم فيه وهو مداركته بالعلاج كما حازوا واحرزوا اسلحة وذخائر بدون ترخيص بغرض استعمالها فى نشاط يخل بالامن العام .

كما وجهت النيابة للمتهم الثامن عشر انه اعتدى على حمدى كامل مالك السيارة التيوتا نصف نقل رقم ٥٢٠٨ واستولى مع المتهم الاول على السيارة واحدثا به إصابات نشا عنها مرض عقب اصابته فى يده عقب ان طعنه المتهمان فى يده بمطواه

● كما وجهت النيابة للمتهم الثامن عشر احراز اسلحة وذخائر بدون ترخيص .

● كذلك وجهت النيابة للمتهم التاسع عشر تهم احراز اسلحة وذخائر بدون ترخيص واخفاء اشياء مسروقة متحصلة من جناية سرقة مع علمه بذلك

● ووجهت النيابة العسكرية للمتهم العشرين والحادى والعشرين والثانى والعشرين تهم اخفاء مصوغات ذهبية متحصلة من جنايات سرقة محلات الذهب ووجهت النيابة للمتهم الثالث والعشرين حيازة واحراز مفرقعات واسلحة وذخائر كما اعان الجناة على الفرار من وجه القضاء بايوائهم كما وجهت النيابة للمتهم الرابع والعشرين حيازة واحراز منشورات مطبوعة معدة للتوزيع واطلاع الغير عليها بهدف ترويجها بمحل اقامته بقرية ترسا بالشرابية لترويج فكر جماعة غير مشروعة تستهدف تعطيل احكام الدستور والقوانين والاضرار بالسلام الاجتماعى.

وقد وجهت النيابة العسكرية التهم السابقة للارهابيين وهم:

١ - رمضان مصطفى محمد حسن ٢٨ سنة ٢ - على فايد ميهوب ٢٧ سنة ٣ - احمد صلاح ابراهيم ٢١ سنة ٤ - سامى عبد التواب السيد ٢٧ سنة ٥ - محمد عبد الله مرجان ٢٠ سنة ٦ - سيد عبد الرازق ٢٠ سنة ٧ - محمد احمد فرغلى ٢٠ سنة ٨ - جمال احمد فرغلى ٢٠ سنة ٩ - هشام محمد مسعود ٢١ سنة ١٠ - زين العابدين عبد الحكيم ١٧ سنة ١١ - مدنى ابراهيم ادم ٢٠ سنة ١٢ - مراد مختار مراد ٢١ سنة ١٣ - سيد خالد محمود ٣٣ سنة ١٤ - عوض عبد الصادق ٢٤ سنة ١٥ - قرنى عبد الله ٢١ سنة - ١٦ - خالد على سعيد ١٩ سنة ١٧ - عماد عبد الله عبد الحكيم ١٩ سنة ١٨ - هلال عبد الشفيع ٢٣ سنة ١٩ - سيد محمد حسن ٣٤ سنة ٢٠ - معتوق يوسف حسن ٤٠ سنة ٢١ - خالد احمد عبد الفتاح ٢٥ سنة ٢٢ - شعبان مصطفى عبد الغنى ٢٧ سنة ٢٣ - شافعى مجد على مجد ٣١ سنة ٢٤ - مصطفى محمد محمد عراقى ٣٢ سنة ٢٥ - مصطفى البكرى مصطفى ٣٧ سنة ٢٦ - قطب محمد بدر غانم ٢٧ سنة ٢٧ - راضى السيد محمود الشافعى ٣٤ سنة ٢٨ - جمال الدين حسن ٣٣ سنة ٢٩ - حسين على حسين العيص ٣٧ سنة ٣٠ - كمال عبد الله سعد ٢٥ سنة ٣١ - محارب محمد عبد الوهاب ٢٥ سنة ٣٢ - الدسوقى نصر سيد احمد ٤٠ سنة.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة

التاريخ : ٢٤ يونيو ١٩٩٣

للمرة الثانية في عشرة أيام

القاهرة: إعدام متطرف دين بقتل ضابط شرطة

☐ القاهرة - «الحياة»:

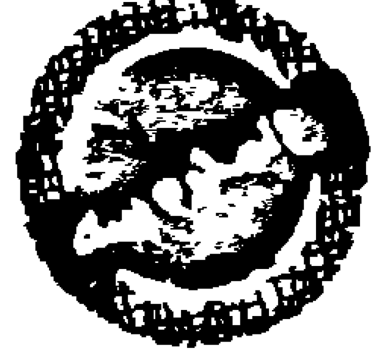
■ للمرة الثانية في غضون عشرة ايام نفذت السلطات المصرية امس حكم الاعدام شنقاً في احد المتطرفين. ونفذ الحكم في الساعة الثامنة والدقيقة العشرين في حسن شحاتة بدران الذي اتهم بقتل ضابط الشرطة النقيب علي خاطر. وكانت السلطات المختصة اعدمت يوم الاحد ١٣ حزيران (يونيو) الجاري متطرفاً آخر هو شريف حسن الذي اتهم في قضية «العائدون من افغانستان».

وقال مصدر قضائي ان اعدام بدران تم شنقاً في سجن الاستئناف في القاهرة مؤكداً ان تنفيذ الحكم في «الارهابي» «تم بعد التصديق على الحكم في ٢١ نيسان (ابريل) الماضي ورفض الطعن الذي تقدم به وكيل المحكوم عليه في ٦ ايار (مايو) الماضي». وكانت السلطات نقلت حسن شحاتة بدران من سجن الحضرة في الاسكندرية الخميس الماضي الى سجن الاستئناف في القاهرة تمهيداً لاعدامه.

ويذكر ان المحكمة العسكرية العليا في الاسكندرية اصدرت حكماً يوم ٢٣ شباط (فبراير) الماضي باعدام بدران «لقيامه بقتل النقيب في الشرطة علي خاطر والشروع في قتل المقدم محمود المخزنجي وهما من قوة العمليات الخاصة في الاسكندرية في اثناء توجههما على رأس قوة من الشرطة للقبض عليه في منزله في الاسكندرية لقيامه بعدد من الاعمال الارهابية، الا انه اتخذ من زوجته واطفاله ساتراً لحمايته مما اضطر قوة الشرطة الى عدم اطلاق النار عليه خوفاً على اسرته كما قام بعملية غادرة واطلق النار من مسدسه غير المرخص به على قوة الشرطة مما اسفر عن مقتل النقيب خاطر واصابة المقدم المخزنجي».

ويذكر ان المتطرف حسن شحاتة بدران هو ثاني متطرف ينفذ حكم الاعدام فيه شنقاً من بين ٢٢ متطرفاً اصدرت محاكم عسكرية في حقهم احكاماً بالاعدام في خمس قضايا.

وتضم قائمة من ينتظرون تنفيذ الحكم سبعة من المتهمين في «قضية ضرب السياحة» التي صدرت احكامها في ايار الماضي وسبعة فارين في قضية «العائدون من افغانستان» التي صدرت احكامها في كانون الاول (ديسمبر) من العام الماضي. اضافة الى متطرف واحد اصدرت محكمة مدنية هي محكمة امن الدولة العليا في الفيوم حكماً باعدامه ويدعى مرسي رمضان الذي اتهم بقتل المقدم احمد علاء الدين البراوي.



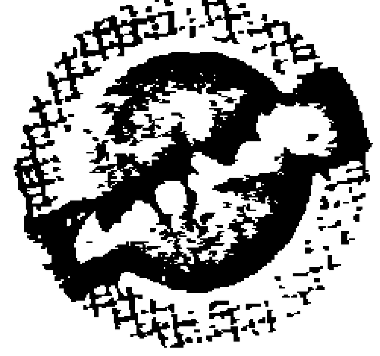
المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ يونيو ١٩٩٤

تنفيذ الإعدام فى الإرهابى حسن شحاتة قاتل شهيد الشرطة النقيب خاطر

تم صباح امس بسجن استئناف القاهرة تنفيذ حكم الاعدام شنقا فى الارهابى حسن شحاتة بدران (٤٥ سنة) قاتل شهيد الشرطة النقيب على خاطر، فى سجن الاستئناف بالقاهرة.

وصرح مصدر قضائى عسكرى بأن تنفيذ حكم الاعدام فى الارهابى تم بناء على التصديق على الحكم فى ٢١ ابريل الماضى وبعد رفض الطعن الذى تقدم به وكيل المحكوم عليه فى ٦ مايو الماضى وان التنفيذ جاء وفقا للقانون وبعد ان اصبح الحكم نهائيا وباتا حيث لم يتقدم المحكوم عليه او أى من وكلائه بأى استشكال فى التنفيذ وبعد استيفاء كافة الاجراءات القانونية الواجبة. وكانت المحكمة العسكرية العليا قد قضت فى ٢٣ فبراير الماضى وباجماع الاراء باعدامه لاتهامه بقتل نقيب الشرطة على خاطر والشروع فى قتل المقدم محمود المخزنجى من قوة العمليات الخاصة بالاسكندرية اثناء توجههما على رأس قوة من الشرطة للقبض عليه بمسكنه بالاسكندرية لقيامه بعدد من الاعمال الارهابية ولكنه اتخذ من زوجته واطفاله ساترا لحمايته مما اضطر قوة الشرطة لعدم اطلاق النار عليه خوفا على اسرته لكنه قام بعملية غادرة واطلق النار من مسدسه غير المرخص على قوة الشرطة مما ادى لاستشهاد النقيب على خاطر واصابة المقدم محمود المخزنجى.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ يونيو ١٩٩٢

محكمة الاستئناف غير مختصة بنظر الاشكالات في الأحكام الصادرة من المحكمة العسكرية في قضايا الارهاب

قضت محكمة استئناف القاهرة امس بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الاشكال المقدم من هيئة الدفاع عن المتهمين في قضايا الارهاب والذين صدرت ضدهم احكام من المحاكم العسكرية العليا.

واوضح المستشار عزت رياض رئيس هيئة قضايا الدولة في تصريح خاص لوكالة انباء الشرق الاوسط ان هذا القرار من محكمة الاستئناف جاء تأسيسا على اختصاص المحاكم العسكرية وحدها بنظر الاشكالات في الاحكام التي تصدر منها، ومن ثم فقد زال اثر الاشكالات واصبحت احكاما نافذة.

وقال المستشار عزت رياض انه بالنسبة لما اثاره الدفاع عن المتهمين في بعض الصحف من ان هناك اجراءات معينة شابت الاحكام العسكرية فان هذا الزعم لا اساس له من الصحة مشيرا إلى ان قانون الاحكام العسكرية تكفل بايضاح الاجراءات التي تراعى لدى نظر هذه القضايا وقد اعملتها المحكمة لدى نظرها لتلك القضايا. واكد ان كافة الضمانات التي تكفل عدالة اجراءات تلك المحاكمات قد روعيت لدى نظر تلك الدعاوى.

واوضح ان الحديث عن عدم اختصاص المحاكم العسكرية بنظر هذه الجرائم اصبح غير ذي موضوع بعد ان قضت المحكمة الادارية العليا بالغاء حكم محكمة القضاء الاداري الذي اوقف تنفيذ قرار رئيس الجمهورية باحالة تلك الدعاوى إلى القضاء العسكري.

واكد المستشار عزت دستورية قانون الاحكام العسكرية مستشهدا على ذلك بان المحكمة الدستورية العليا رفضت الطعن الموجه اليها بعدم دستورية هذا القانون وقضت بدستوريته كما ان محكمة القضاء الاداري والمحكمة الادارية العليا رفضت الدفوع بعدم دستوريته ايضا.



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٤ يونيو ١٩٩٣

قبل إعدامه :

الإرهابى «حسن شحاته» يطلب الصفح من زوجته وأولاده !!

كتب : محمود السمان

تم صباح امس تنفيذ حكم الاعدام شنقا فى الارهابى حسن شحاته بدران قاتل شهيد الشرطة النقيب على خاطر بعد رفض الطعن الذى تقدم به محامى الإرهابى فى ٦ مايو الماضى، وبذلك يكون هو ثانى إرهابى يتم اعدامه خلال الشهر الحالى. عندما ساله الضابط عن امنية يريد تحقيقها قبل اعدامه.. قال اريد ان تصفح زوجتى واولادى عنى فقد عرضتهم لمخاطر كبيرة.

وقد اصدرت المحكمة العسكرية العليا حكما فى ٢٣ فبراير الماضى فى القضية رقم ٤ لسنة ٩٣ جنايات ادارة المدعى العام العسكرى بالإعدام شنقا للإرهابى حسن شحاته بدران باجماع الاراء بتهمة القتل العمد للنقيب على خاطر بان اطلق عليه عدة اعيرة نارية قاصدا قتله مما ادى لاصابته فى الراس والكتف الايمن والبطن واقترنت جنايته بجناية اخرى لشروعه فى ذات الزمان والمكان فى قتل المقدم محمود المخزنجى بعدما اطلق عليه عدة اعيرة نارية قاصدا قتله مما ادى لاصابته فى كتفه الايسر وخاب اثر الجريمة بسبب لا دخل لارادته فيه بتدارك المجنى عليه بالعلاج.

وقد تم التصديق على حكم الاعدام فى ٣١ ابريل الماضى ثم نقل الإرهابى حسن شحاته من سجن الحضرة بالاسكندرية إلى سجن الاستئناف يوم الخميس الماضى وسط حراسة مشددة تمهيدا لتنفيذ حكم الاعدام.

وصرح مصدر قضائى عسكرى مسئول بانه فى تمام الثامنة والعشرين دقيقة صباح امس وفى حضور مامور السجن ووكيل النائب العام وطبيب السجن والواعظ الدينى المسئول وطبيب شرعى وضابط من مديرية الامن مندوبا عن وزارة الداخلية تم تنفيذ حكم الإعدام فى الإرهابى الذى اوصى قبل دخوله غرفة الإعدام بتسلم متعلقاته لاسرته وطلب من زوجته واطفاله ان يسامحوه لما ارتكبه فى حقهم من اخطاء كانت تكلفهم عمرهم تم نقل جثة الإرهابى إلى مشرحة زينهم وسط حراسة مشددة مرفقة بمحضر الإعدام وتصريح بالدفن



تنفيذ حكم الاعدام فى قاتل النقيب على خاطر

كتب - جمال كمال :

نفذ أمس بسجن استئناف القاهرة حكم الاعدام شنقا فى المتهم حسن شحاته بدران الذى قتل النقيب شرطة على خاطر وأصاب المقدم شرطة محمود المخزنجى بعد رفض التماسه إعادة النظر فى الحكم .

وكانت النيابة العسكرية قد أصدرت قراراً بنقل المتهم أول أمس من سجن الحضرة بالاسكندرية لسجن الاستئناف لتنفيذ حكم الإعدام .

وصباح أمس بدأت إجراءات التنفيذ تلا أحد أعضاء النيابة العسكرية على المتهم التهم الموجهة إليه وهى القتل العمد للنقيب شرطة مدنية على محمد خاطر بأن أطلق عليه عدة أعيرة نارية قاصدا بذلك قتله مما أدى لاصابته بالرأس والكتف الأيمن والبطن والتى أودت بحياته .

كما أنه شرع فى قتل المقدم شرطة محمود كامل المخزنجى

البقية ص ١٥



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ يونيو ١٩٩٢

تنفيذ حكم الاعدام بقية

(ص ٢)

بأن اطلق عليه اعيرة نارية اصابته بكتفه الأيسر فضلا عن تعديه على أفراد القوة القائمة على تنفيذ أمر ضبطه وإحضاره في الجناية رقم (٢٣) لاتهامه في الجرائم المنصوص عليها في المواد (١/٤٨ ، ٢ ، ٣ ، ٨٦ ، ٨٦ مكرر ، ٨٦ مكرر أ التي عوقب عليها بالاشغال الشاقة المؤقته ١٥ سنة بالاضافة إلى إحرازه مسدسين ماركة برتا وستار و ١٢٦ طلقة نارية .

وتم تنفيذ الحكم حيث لم يتقدم المحكوم عليه أو أي من وكلائه بأي اشكال لوقف التنفيذ .

وصرح مصدر قضائي بإدارة المدعي العام العسكري بأن الادارة لم تتلق خلال الايام الماضية ، وحتى الآن ، أي طلبات استشكال من المتهمين الذين قضت المحاكم العسكرية بمعاقبتهم بالسجن أو الاعدام لوقف تنفيذ الأحكام



المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ٢٤ يونيو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تنفيذ الإعدام في متطرف ثان في مصر

ومحكمة الاستئناف تحكم بعدم الاختصاص



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ يونيو ١٩٩٣

القاهرة: «الشرق الاوسط»

نفذ صباح امس حكم الاعدام في حسن شحاته بدران قاتل ضابط الشرطة النقيب علي خاطر اثناء محاولة الاخير القبض عليه في قضية تنظيم الجهاد المحكوم عليه فيها بالاشغال الشاقة لمدة 15عاما.

وقال مصدر قضائي عسكري مصري ان الاعدام تم شنقا بعد ان صار التصديق على الحكم نهائيا في 21 ابريل (نيسان) الماضي وبعد رفض الطعن الذي تقدم به وكيل المحكوم عليه في السادس من مايو (ايار) وقد نقل المحكوم من سجن الحضرة بالاسكندرية الخميس الماضي الى سجن الاستئناف بالقاهرة لاعدامه.

وكانت المحكمة العسكرية العليا قد اصدرت حكما باعدام بدران لقتله نقيب الشرطة علي خاطر واصابته المقدم محمود المخزنجي من قوة العمليات الخاصة بالاسكندرية اثناء محاولتهما القبض عليه حين اتخذ الارهابي من اسرته واطفاله ستارا لحمايته مما اضطر الشرطة لعدم استخدام الرصاص بينما اطلق هو الرصاص فقتل نقيب الشرطة واصاب المقدم المخزنجي.

وجاء التنفيذ في نفس اليوم الذي اطاحت فيه محكمة الاستئناف في القاهرة امل نحو 20 من المحكوم عليهم في الافلات من حكم الاعدام الذي اصدرته المحكمة العسكرية العليا في عدة قضايا اذ قضت امس المحكمة بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الاشكال المقدم من هيئة الدفاع عن المتهمين في قضايا الارهاب والذين صدرت ضدهم احكام من المحاكم العسكرية العليا.

واوضح رئيس هيئة قضايا الدولة المستشار عزت رياض ان هذا القرار من محكمة الاستئناف جاء تاسيسا على اختصاص المحاكم العسكرية وحدها بنظر الاشكالات في الاحكام التي تصدر منها ومن ثم فقد زال اثر الاشكالات واصبحت احكاما نافذة.

وقال المستشار عزت رياض انه بالنسبة لما اثاره الدفاع عن المتهمين من زعم من ان هناك اجراءات معيبة شابت الاحكام العسكرية فانه لا اساس له من الصحة مشيرا الى ان قانون الاحكام العسكرية تكفل بايضاح الاجراءات التي تراعى لدى نظر هذه القضايا وقد اعملتها المحكمة لدى نظرها لتلك القضايا.

واوضح ان الحديث عن عدم اختصاص المحاكم العسكرية بنظر هذه الجرائم اصبح غير ذي موضوع بعد ان قضت المحكمة الادارية العليا بالغاء حكم محكمة القضاء الاداري الذي اوقف تنفيذ قرار رئيس الجمهورية باحالة تلك الدعاوى الى القضاء العسكري.

واكد المستشار عزت علي دستورية قانون الاحكام العسكرية مستشهدا على ذلك بان المحكمة الدستورية العليا رفضت الطعن الموجه اليها بعدم دستورية هذا القانون وقضت بدستوريته كما ان محكمة القضاء الاداري والمحكمة الادارية العليا رفضتا الدفوع بعدم دستوريته ايضا.

وقال رئيس هيئة قضايا الدولة ان المادة 6 من قانون الاحكام العسكرية التي تعطي لرئيس الجمهورية الحق في احالة جرائم معينة الى المحاكم العسكرية لم تلغ بصدور قانون محاكم امن الدولة وهذا ما انتهت اليه احكام المحكمة الدستورية العليا ومحكمتا القضاء الاداري والادارية العليا.

واضاف ان الزعم بان حق رئيس الجمهورية في الاحالة الى الجنايات العسكرية قاصر على جرائم بنوعها دون الجرائم بذاتها انتهت فيه كل من المحكمة الدستورية والمحكمة الادارية العليا الى عدم صحته وان لرئيس الجمهورية حق احالة اي قضية بنوعها او بذاتها الى المحاكم العسكرية.

واشار الى انه بالنسبة لما يقال عن وجوب عرض احكام الاعدام في القضايا العسكرية على محكمة النقض وعلى المفتي قبل صدورها فان هذا الامر انما يكون لاحكام الاعدام الصادرة عن محاكم الجنايات طبقا لقانون الاجراءات الجنائية اما تلك التي تصدر عن المحاكم العسكرية فلا محل لعرضها على اي منهما طبقا لقانون الاحكام العسكرية ذاتها والتي تمت المحاكمة طبقا لاحكامها.

واكد ان جميع الضمانات التي تكفل عدالة اجراءات تلك المحاكمات قد روعيت لدى نظر تلك الدعاوى.

ويعد حسن شحاته بدران المتهم الثاني الذي نفذ فيه حكم الاعدام من بين 22 اصدرت المحكمة العسكرية العليا قراراتها باعدامهم في 5 قضايا ارهابية لقلب نظام الحكم بالقوة والانضمام لجماعات مناهضة لنظام الحكم واتخاذ الدين ستاراً لاعمال العنف والارهاب.

وكان المتهم اشرف حسن قد نفذ فيه حكم الاعدام في الثالث عشر من يونيو (حزيران) الجاري في قضية العائدين الافغان.

وكانت المحكمة العسكرية العليا قد اصدرت حتى الآن 22 حكما بالاعدام في قضايا الارهاب، منذ ان احال رئيس الجمهورية هذه القضايا الى المحاكم العسكرية.

ومن قضايا الارهاب التي مازالت منظورة امام المحكمة العسكرية، قضية التنظيم الارهابي الذي ينتمي الى حزب الله الايراني وتضم 255 عضوا وتم احالتها الى المحكمة في 14 مارس الماضي، وقضية تنظيم الشوقيين المنشق وتضم 21 متهما منهم 3 هاربون اشتركوا في ارتكاب 5 جرائم قتل و9 جرائم شروع في القتل بالاضافة الى سرقة محلات الذهب وسيارات واسلحة وذخائر، وكذلك قضية اعادة تشكيل تنظيم الجهاد وتضم 734 متهما وقضايا الارهاب في اسيوط واسوان وامبابة.

وفي وقت لاحق مساء امس طعن



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ٢٤ يونيو ١٩٩٢

4 ارهابيين جنديين من طاقم الحراسة على الكنيسة الرسولية بشرق الاسكندرية فاصابوهما بجراح الا ان اجهزة الامن نجحت في اعتقالهم قبل ان يفروا هاربين.

وتزامن الحادث مع حكم اصدرته امس المحكمة العسكرية العليا في السويس بحبس امير تنظيم الجهاد المتطرف بالمحافظة 5 سنوات لادانته بمحاولة نشر افكار متطرفة وتاليب الراي العام على نظام الحكم فيما قال وزير الداخلية المصري اللواء حسن الالفي ان المشكلة التي تواجهها اجهزة الامن تتلخص في ضرورة حسم المعركة مع الارهاب في اقرب وقت. وكانت اجهزة الامن تلقت بلاغا من حارس الكنيسة الرسولية بانه فوجئ باربعة اشخاص يعتدون عليه وزميله بالضرب والطعن بالمطاوي وفروا هاربين.

وتمكنت اجهزة الامن من القبض على الجناة الاربعة وهم خميس رافع وعبد السلام حسن ومحمد احمد ومحمد عبد الحليم واحيلوا الى النيابة للتحقيق معهم.



المصدر : الوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٢ يونيو ١٩٩٢

القاهرة: تنفيذ أحكام الاعدام سيستمر

القاهرة - «الوسط»

نفذت السلطات المصرية يوم ١٢ الشهر الجاري حكم الاعدام شنقاً في اثنين من المصريين، احدهما اتهم في قضية «العائدون من افغانستان» التي صدر الحكم فيها باعدام ٨ بينهم ٧ فارين في شهر كانون الأول (ديسمبر) الماضي، والآخر اتهم بالتجسس لحساب دولة اجنبية.

وفيما هددت الجماعة الاسلامية بالانتقام والثأر إثر تنفيذ حكم الاعدام في المتهم شريف حسن احمد، اتخذت أجهزة الأمن المصرية طوال الاسبوع الماضي اجراءات امنية مشددة تحسباً لوقوع اعمال ارهابية جديدة. وتترقب الأوساط المصرية تنفيذ حكم الاعدام في وقت قريب في متطرفين آخرين اتهموا في قضايا التطرف والارهاب، وتضم قائمة الانتظار ٧ من اعضاء الجماعة الاسلامية اصدرت المحكمة العسكرية العليا في القاهرة في نيسان (ابريل) الماضي في حقهم حكماً بالاعدام في القضية التي عرفت باسم «قضية ضرب السياحة»، و٦ آخرين بينهم متهم فار اصدرت المحكمة العسكرية حكماً باعدامهم في قضية محاولة اغتيال السيد صفوت الشريف وزير الاعلام. وهناك ايضاً المتهم حسن شحاته بدران الذي أصدرت المحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية في حقه حكماً بالاعدام في شباط (فبراير) الماضي بتهمة قتل النقيب علي خاطر.



المحاكمات مستمرة في مصر. (سيغما)

وما زالت السلطات المصرية تبذل جهوداً لضبط ٧ من المحكوم عليهم بالاعدام يرجح وجودهم في باكستان، وهم محمد شوقي الاسلامبولي ومصطفى حمزة ورفاعي احمد طه وعثمان خالد ابراهيم واحمد مصطفى نوارة وطلعت محمد ياسين وطلعت فؤاد سلام، وهم متهمون في قضية «العائدون من افغانستان» والثاني (مصطفى حمزة) صدر في حقه ايضاً حكم غيابي بالاعدام في قضية صفوت الشريف.

وجاء اعدام المتهم شريف حسن احمد ليكون اول حكم بالاعدام ينفذ في متطرف منذ تم تنفيذ حكم الاعدام في خمسة من المشاركين في اغتيال الرئيس الراحل انور السادات عام ١٩٨١.

وفي اليوم التالي لتنفيذ الحكم اصدرت الجماعة الاسلامية بياناً هددت فيه بالانتقام وحذرت من ان «دم شريف حسن أحمد لن يذهب هدراً». وأكد مصدر قضائي مصري ان احكام الاعدام شنقاً سيتم تنفيذها تباعاً في سجن الاستئناف في القاهرة وأن الأيام المقبلة ستشهد تنفيذ احكام اخرى».



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوسط

التاريخ : ٢٢ يونيو ١٩٩٣

وعلى صعيد تنفيذ حكم الاعدام بالمتهم محمد عبدالسلام علي في قضية تخابره مع دولة اجنبية، اوضح بيان للقضاء العسكري المصري ان المتهم قام خلال عامي ٩١ - ١٩٩٢ خلال وجوده في النمسا، بالتخابر مع دولة اجنبية، وكان من شان ذلك الاضرار بمركز مصر العربي، وسلّم الى تلك الدولة سراً من اسرار الدفاع، وتلقى من دولة اجنبية دعماً مالياً بقصد ارتكاب عمل ضار بمصلحة قومية ■



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ يناير ١٩٩٢

المحكمة العسكرية تستمع لمرافعة النيابة فى قضية السطو على محلات الذهب

تبدأ المحكمة العسكرية العليا اليوم سماع مرافعات النيابة العسكرية فى قضية «تنظيم الشوقيين المنشق» والمتهم فيها ٣٢ متهما من بينهم ٣ إرهابيين والمتهمون بالسطو المسلح على محلات الذهب فى محافظات القاهرة والقليوبية، تعقد الجلسة برئاسة اللواء على كمال حمزة وعضوية المقدمين اشرف عمارة ومحمود سلطان ويمثل الادعاء الدكتور مقدم احمد ناصف



المصدر : الأهـرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ يوليو ١٩٩٣

استمرار حبس ارهابي اتوبيس الهرم السياحي

امرت محكمة امن الدولة العليا بالقاهرة برياسة المستشار اسماعيل حمدى رئيس المحكمة وعضوية المستشارين نصر الدين صادق ومحمد سليمان استمرار حبس الارهابي احمد عبد المقصود السيد المتهم بالقاء عبوة متفجرة على الاتوبيس السياحي الذى كان يستقله ٢٦ راكبا كوريا فى طريقهم الى المتحف المصرى

وكان المتهم قد ضبط بمعرفة الاهالى عند محاولته الهرب واعترف فى تحقيق النيابة بانه ارتكب الحادث بناء على تعليمات رئيس الجماعة الاسلامية بمسجد سيد المرسلين بامبابة حيث كان يتلقى درس الثلاثاء من اميرهم

وما زالت نيابة امن الدولة العليا تواصل تحقيقاتها فى الحادث تمهيدا لتقديم المتهم للمحاكمة



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٨ يونيو ١٩٩٢

القرار يصدر هذا الأسبوع في التماسات المحكوم عليهم في قضية ضرب السياحة

من المتوقع صدور قرار نهائي هذا الأسبوع فى الالتماسات المقدمة من المحكوم عليهم فى قضية ضرب السياحة وعددهم ٣٢ متهما، وقالت مصادر قضائية لوكالة انباء الشرق الاوسط ان جميع المحكوم عليهم في القضية قدموا التماسات لإعادة النظر فى الاحكام التى صدرت بحقهم، وفى حالة رفض تلك الالتماسات تعتبر الاحكام نهائية وواجبة التنفيذ. وكانت المحكمة العسكرية العليا قد اصدرت يوم ٢٢ أبريل الماضي حكما باعدام سبعة متهمين، وبالاشغال الشاقة المؤبدة على ثلاثة اخرين، والاشغال الشاقة لمدة ١٥ عاما على عشرة متهمين، وبالسجن لمدد مختلفة تتراوح مابين عامين و ١٠ سنوات على ١٢ متهما وبراءة ١٧ متهما.



المصدر : الشعب

التاريخ : 29 يونيو 1993

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المحامون ينسحبون من المحاكمة العسكرية

تواصل المحكمة العسكرية – برئاسة اللواء علي حمزة– جلساتها اليوم «الثلاثاء» لنظر قضية جماعة الشوقيين المتهم فيها ٣٢ متهما طالب المدعى العسكرى لهم بالإعدام والاشغال الشاقة المؤبدة.

ويصدر الرئيس مبارك بصفته القائد الاعلى للقوات المسلحة خلال أيام قراره بشأن الالتماس المقدم إليه بوقف تنفيذ حكم المحكمة العسكرية فى قضية محاولة اغتيال صفوت الشريف وزير الاعلام.

كانت هيئة المحكمة فى قضية الشوقيين قد رفضت طلب الدفاع بإخلاء سبيل ثلاثة من المتهمين، احدهما: محام له مكتب ومحل معروف والاخران. إحداث لا يجوز محاكمتهما إلا من خلال محكمة الاحداث وفقا لقانونها الذى يتخلف عن قانون العقوبات وقال رئيس المحكمة موجها حديثه لهيئة الدفاع: «لا.. لن أفرج عنهم، دول متهمين بالانضمام لتنظيم وما قدرش أخرجهم» كما وافق على حبس المتهم الـ ٢٨ جمال الدين حسن الذى أخلت سبيله نيابة امن الدولة قبل عام ونصف، وعند اعلانه بالجلسة أعادت المباحث القبض عليه..

بدأت جلسات القضية الرابعة التي تنظرها المحاكم العسكرية صباح السبت الماضى بجلسة إجراءات، ثم القى رئيس المحكمة حكمة انتقد فيها ما أسماه الحملات الصحفية الحاقدة المسعورة التى تحاول النيل من القضاء العسكرى والذى وصفه بالعظيم فى إشارة لصحيفة «الشعب»، وكان الدفاع قد أشار إلى الصحف التي اعتبرت ما جاء بتقارير المباحث احكام نهائية بادانة المتهمين دون وجود دليل واحد ملموس فى القضية يؤيد قرار الاتهام..

وقد رفض المتهمون مبدأ محاكمتهم أمام هيئة عسكرية، واكد منتصر الزيات المحامى ان هيئة الدفاع لم تسلم بأحقية المحاكم العسكرية بمحاكمة المدنيين، وان الدستور يكفل حق المتهم فى المثول أمام قاضيه الطبيعى، ويكفل تكافؤ الفرص بين الكافة أمام القانون، ووجه حديثه للواء على حمزه قائلا: أنتم لستم محكمة عسكرية.. ولكنكم مجلس عسكرى، وهو ما نص عليه قانون الاحكام العسكرية نفسه..

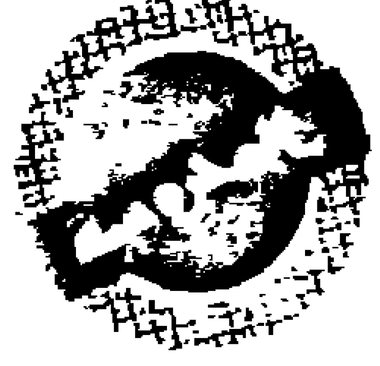
فاعترض رئيس الجلسة بشدة وقال: نحن هيئة محكمة.. وقضاة، أما لفظ المجلس العسكرى فقد ورد ذلك فى قانون الاحكام العسكرى.. وسنستمر فى نظر القضية. فأعلن المتهمون رفضهم توكيل أو انتداب محامين للدفاع عنهم، واكدوا رفضهم المثول أمام المحكمة العسكرية، وان حضورهم الجلسات التالية يعنى انهم أجبروا على الحضور قسرا. وتدخل المحامى على إسماعيل مطالب هيئة المحكمة بإثبات أنهم قضاه باتباع سلوك المحاكم التى يبحث فى الادلة والتى تحكم فى القضايا، وقال: اذا أردتم اثبات أنكم قضاة فساووا بين فرص المتهمين فى الدفاع عن أنفسهم وتقديم الادلة ومناقشة الشهود، وطالب بأجل مناسب للاطلاع على أوراق القضية التى تجاوزت ٢٨٠٠ صفحة فقال رئيس الجلسة. «انت هترجع تانى لخصلة الاسكندرية إحنا مش فاضيين، وعايزين نخلص» على الرغم من ان اللواء حمزة لم يكن رئيسا أو عضوا بمحاكمتى الاسكندرية، وقد قرر تأجيل نظر القضية لاستكمال حضور هيئة الدفاع والاطلاع ٤٨ ساعة، ضاعت منها أكثر من ٢٤ ساعة دون ان يتسلم الدفاع ملف القضية، والوقت الباقى يعنى أن يدرس المحامى أكثر من ٢٠٠ ورقة ويعد ردوده ودفاعه ومذكراته على ما جاء بها فى الساعة الواحدة دون نوم أو راحة..!!

أكدت مصادر بهيئة الدفاع لـ «الشعب» أن المحامين قرروا إعلان انسحاب هيئة الدفاع وتنحيها عن القضية، وان يرفض المتهمون انتداب محامين لتمرير المهزلة كما حدث فى المحاكمات السابقة مالم يحصل الدفاع على حقه كاملا فى أداء رسالته، وكان المحامون قد أثبتوا حضورهم فقط مع المحامى مصطفى العراقى فى إشارة إلى امتناعهم عن الحضور أمام المحكمة العسكرية. من جهة أخرى، يصدر الرئيس حسنى مبارك بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة خلال الأيام القليلة القادمة قراره فى الالتماس المقدم لوقف تنفيذ حكم المحكمة العسكرية العليا فى قضية محاولة اغتيال صفوت الشريف وزير الاعلام.

اكد سعد حسب الله عضو هيئة الدفاع عن المتهمين بطلان الحكم لعدم صلاحية رئيس المحكمة اللواء أحمد عبد الله لنظر الدعوى لوجود اسمه ضمن قائمة الاغتيالات التى ذكرت تحقيقات النيابة ومحاضر الضبط أن تنظيم الـ «١٤٠» كان ينوى القيام بها، مما يجعله صاحب مصلحة فى الدعوى كما أن رئيس المحكمة سبق أن فصل فى قضية العائدين من افغانستان وقضى فيها بالاعدام على المتهم الاول مصطفى حمزة بنفس الاتهامات الواردة فى قضية صفوت الشريف، وهى الانضمام إلى جامعة تخريبية وحيازة أسلحة ومفرقعات.

وأوضح الالتماس أن عضوى اليمين واليسار كانا هما نفس العضوين فى قضية ضرب السياحة والتى منع فيها الدفاع من القيام بواجباته الدستورية.

وأضاف أن الحكم باطل لإضافة مواد جديدة لقرار الاتهام فى غيبة المتهمين، بعد أن طردتهم المحكمة بحجة إحداثهم للشغب، ولانها فرضت عليهم محامين منتدبين رغم تمكسهم بمحاميهم الموكلين، ولعدم اعلان المتهم الاول مصطفى حمزة على عنوانه سواء كان داخل مصر أو خارجها. وأكد الالتماس بطلان الحكم لعدم إحالة أحكام الإعدام إلى مفتى الجمهورية للنظر فى مدى مشروعيتها.. وفقاً للمادة ٣٨١ من قانون الاجراءات الجنائية الذى قالت عنه المحكمة العسكرية إنها طبقته فى حيثيات حكمها.



المصدر : أخبار الحوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ يوليو ١٩٩٣

إعدام .. إرهابى !

صباح أحد أيام الاسبوع الماضى .. الساعة الثامنة و ٢٠ دقيقة وضع عشماوى نهاية للارهابى حسن شحاتة بدران (٤٢ سنة) قاتل الشهيد نقيب على خاطر .

باسم العدالة والقانون تم تنفيذ عقوبة الاعدام فى ثانى ارهابى من بين ٢٢ ارهابيا .. صدر الحكم بإعدامهم عقابا على جرائمهم ضد ابناء مصر ونشرهم الموت والدمار بين الأطفال والنساء والشيوخ .

ماذا قال الارهابى فى لحظاته الأخيرة داخل غرفة الاعدام ..؟.. ماذا قال للواعظ الذى تلا عليه ايات القرآن الكريم ويدد وراءه الارهابى رسالة التوبة والغفران إلى الله قبل دخوله حبل المشنقة ..؟ « أخبار الحوادث » عاشت لحظات اعدام الارهابى ..

الارهابى حسن شحاته قبل لحظات من إعدامه : أنا مذنب !



المصدر : أخبار الحوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ يوليو ١٩٩٣

كتب صابر شوكت

في الساعة السابعة صباحا .. تجمع ممثلو الهيئات التي تحضر مراسم الاعدام .. مأمور سجن الاستئناف . وممثل النائب العام ومندوب الطب الشرعي . وطبيب مصلحة السجون وواعظ السجون وعشماوى ومساعدوه ..

كان الارهابي قد جافاه النوم تماما منذ أن تم نقله من سجن الحضرة بالاسكندرية الى سجن الاستئناف تمهيدا لتنفيذ قرار اعدامه .. لم ينم لحظة واحدة طوال هذا الاسبوع وعزف عن الطعام .. واصيب بنزلة برد حادة .. وتم تقديم العلاج الكامل له على مدى ثلاثة أيام .. حتى شفى .. ولكن الهزال أصاب جسده ..

وعندما دقت الساعة السابعة والنصف .. تم فتح غرفة الارهابي حسن شحاتة بدران . كان ينزوى بأحد الأركان ببدلته الحمراء .. عندما وقع بصره على الحراس .. ادرك أن ساعة القصاص قد حانت .. وان الموت على بعد خطوات منه .. هي المسافة من زنزانته إلى غرفة الاعدام المجاورة .. مشى متحاملا على ايدى الحراس بخطوات ثقيلة .. لم ينطق بكلمة واحدة .. وعندما بلغ باب غرفة الاعدام .. صرخ صرخة مكتومة قائلا : إلى أين تصحبونني .. اتركوني .. لا اريد الموت .. أريد أن أعيش ! وسقط على باب غرفة الاعدام منهارا تماما ..

حمله الحراس إلى داخل غرفة الاعدام واجلسوه لحظات على الارض .. وتقدم طبيبا الطب الشرعي والسجون .. وقاما بفحصه والتأكد من عدم اصابته بأمراض خطيرة تعوق اعدامه .. بعدها قام الحراس بتسنيده حتى وقف واطلق بصره

حيث يقف عشماوى مع مساعديه يعدان « الطبلية » ويفحصان الحبال .. وعندما التقت عيناه بعيني عشماوى .. صرخ قائلا : « أريد الحياة .. اعدموهم هم » ! .. وقبل

ان يدخل في حالة الهستيريا .. قاطعه مأمور السجن بتلاوة قرار اعدامه عليه : انت متهم بالقتل العمد للنقيب شرطة على محمد على خاطر باطلاق اعيرة نارية عليه قاصدا قتله مما ادى

لاصابته بالراس والكتف اليمنى والبطن مما أودى بحياته .. وارتبطت جنايتك بالشروع في قتل المقدم محمود

كامل المخزنجي بذات الزمان والمكان باطلاق اعيرة نارية قاصدا قتله فأصيبته بكتفه اليسرى . وخاب اثر جريمتك لتدارك المقدم بالعلاج .

لذلك حكمت المحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية برئاسة العقيد فيصل هيبة .. باعدامك في القضية رقم ٤ لسنة ١٩٩٣ جنايات اداري المدعى العام العسكرى باجماع الآراء .

وسأله : مذنب أم غير مذنب ..؟

كان الارهابي في هذه اللحظات .. لا يزال سارحا ببصره إلى عشماوى ومساعده على منصة الاعدام .. وفي شبه غيبوبة .. وكأنه يسترجع شريط جريمته عندما استخدم زوجتي



المصدر : أخبار الحوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١ يوليو ١٩٩٢

واطفاله الخمسة كدروع بشرية ليتوقف رجال قوة الأمن عن اطلاق النار عليه وباغتهم هو باطلاق نيرانه برصاصته الغادرة .

افاق من غيبوبته على السؤال الذى تكرر ثلاث مرات .. مذنب أم غير مذنب ..؟

أجاب الارهابى بانكسار : مذنب ..!

بعدها تقدم منه الواعظ .. وتلا عليه أيات القرآن الكريم ليرددها وراءه للاستتابة إلى الله وطلب العفو والغفران على جريمته .. وبعد أن رددها .. ربت على كتف الوعظ قائلا .. كويس قوى انها انتهت بآيات التوبة والغفران .. ورغم أننى قرأت كثيرا من الآيات ولكن لم تقع عينى على أيات الغفران .. عسى أن تغفر لى هذه الآيات .. ما جنت يداى من جرائم ..

وعندما بدأ الحراس يصحبونه إلى طبلية الاعدام حيث ينتظره عشماوى .. لم يتحمل الارهابى الموقف .



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١ يوليو ١٩٩٢

إحالة ٧ إرهابيين لمحكمة أمن الدولة العليا في حادث مقتل حارسي السكة الحديد ببولاق

كتبت - إلهام شرشر :

اصدرت نيابة امن الدولة العليا قرار الاتهام في قضية مقتل جنديي الحراسة بمزلقان النجيلي ببولاق ابوالعلا . شمل القرار - الذي وافق عليه المستشار رجاء العربي النائب العام - ٧ إرهابيين تقرر احالتهم إلى محكمة امن الدولة العليا .

والمتهمون هم : ابوالعلا محمد عبدربه (نقاش) وهو احد المتهمين في قضية (فرج فودة) وقد خطط لارتكاب الجريمة برصد مكان الجنديين وقام باطلاق اعيرة نارية عليهما من سلاح حصل عليه من المتهم الثالث . ومحمد ابراهيم (لبان) اشترك في الاتفاق الجنائي وقام بالاستيلاء على السلاح الخاص بالمجنى عليه الأول ، ومجدى كامل السيد (حداد مسلح - دبلوم صنايع) من اعضاء الجناح العسكرى بالجماعة الاسلامية بامبابة ، قام بتسليم المتهم الاول السلاح الذى تم استخدامه في الحادث ، كما تم ضبط السلاح الذى استولى عليه من المجندين اثناء القبض عليه ومعه رسوم كروكية تحوى رصدا لبعض الفنادق . وناصر شعبان (طالب بمدرسة امبابة الثانوية التجارية) وهو من أعضاء الجماعة بامبابة اشترك في الحادث بان كلف بتأمين المتهمين اثناء هروبهم . ومجدى أحمد محمود (طالب بالسنة الثالثة بكلية العلوم - القاهرة) اشترك مع باقى المتهمين في ارتكاب الجريمة . وطارق فهمى ابوالعزم (طالب بالتربية الرياضية) شارك بدوره في ارتكابها حيث قام بتوصيل المتهمين إلى مكان الحادث مستخدما سيارته الـ ١٢٨ علاوة على ايوائهم بمسكنه بمدينة نصر . واحمد درويش (قائد الجماعة الاسلامية بالقاهرة والجيزة) وهو الذى اصدر لباقى المتهمين التكليفات بالاعتداء على رجال الشرطة والتحريض على ارتكاب بعض جرائم ضرب العديد من المنشآت والاهداف السياحية .

وقد وجهت نيابة امن الدولة للمتهمين في قرار الاحالة الذى اشرف على اعداده المستشاران عبدالمجيد محمود المحامى العام الأول ومحسن مبروك المحامى العام ، تهمة الانضمام إلى جماعة سرية ارهابية والاتفاق الجنائى على ارتكاب جرائم القتل والشروع فيه . وسرقة سلاح احد الجنديين المجنى عليهما بالاكراه وكان القتل تنفيذا لغرض ارهابى .



اخلاء سبيل ١٠ متهمين فى أحداث مسجد الرحمة بأسوان

قرر المستشار سعيد حلمى المحامى العام لنيابات اسوان اخلاء سبيل عشرة من المتهمين فى احداث الشغب التى وقعت حول مسجد الرحمن باسوان فى شهر مارس الماضى بعد التاكد من محال اقامتهم.

وكانت النيابة العامة باسوان قد قررت من قبل اخلاء سبيل ١١ من المتهمين فى هذه الاحداث ليصل عدد المتهمين المفرج عنهم الى ٢١ متهما.



المصدر : السياسي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ يوليو ١٩٩٢

إحالة ٥٠٠ إلى القضاء العسكرى بينهم متهمون غير مصريين

كتب احمد الشيخ :

يتم خلال الأيام القليلة القادمة إحالة عدد من القضايا الخاصة بالارهاب والتطرف إلى القضاء العسكرى .. من بين هذه القضايا الاعتداء على رجال الشرطة والقاء المتفجرات واللجوء إلى العنف .

وعلمت «السياسى المصرى» .. ان القضايا التى سيتم إحالتها إلى القضاء العسكرى هى :

● إعادة تشكيل تنظيم الجهاد .

● تنظيم العائدين من افغانستان .

● تنظيم طلائع الفتح الاسلامى .

● احراق اندية الفيديو بامبابه .

● الاعتداء على رجال الشرطة .

● تعرض جنود الحراسة بورش السكة الحديد للاغتيال وسرقة اسلحتهم .

واوضح مصدر مسئول بأجهزة الأمن أن عدد المتهمين فى هذه القضايا يتجاوز ٥٠٠ شخص ، من بينهم متهمون غير مصريين ، لإنضمامهم إلى تنظيم الجهاد والتخابر لصالح دول أخرى ، والعمل على قلب نظام الحكم بالقوة .

وقال إن المحاكمات ستشمل ايضاً المتهمين المقبوض عليهم مؤخراً ، وكل من قبض عليه وفى حوزته أسلحة ، أو من رفع السلاح فى وجه الشرطة .

كما ستتم محاكمة بعض القيادات المتطرفة الهاربه إلى الخارج وذلك للمرة الرابعة مثل أيمن الظواهرى ومصطفى حمزة وطلعت هاشم .

إحالة ٢٥٠ إرهابيا إلى القضاء العسكري فى نهاية الأسبوع الحالى

من المقرر أن يحال فى نهاية الأسبوع الحالى ٢٥٠ إرهابيا من تنظيم «طلائع الفتح» إلى القضاء العسكرى بعد انتهاء نيابة أمن الدولة العليا من تحقيقاتها مع المتهمين الذين عادوا من الخارج بتكليفات للقيام بعمليات إرهابية داخل البلاد. واعدوا الأسلحة لاستخدامها فى تحقيق غرضهم.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العربي

التاريخ : ٥ يوليو ١٩٩٣

مفاجأة فى قضية «الشيخ جابر»

كتب - صالح رجب:

علمت «العربي» أن نيابة أمن الدولة بصدد احالة قضية تنظيم الجهاد فى امبابة، المعروفة إعلاميا بقضية «الشيخ جابر»، الى القضاء العسكرى بعد ان انتهت من اعداد قرار الاتهام.

يبلغ عدد المتهمين فى القضية (١٧٢) متهما من بينهم (١٢) طفلا، و(٣٥) هاربا.

كما كشفت التحقيقات عن مفاجأة بأن المتهم الأول فى القضية وأمير تنظيم الجهاد فى امبابة محمد عبدالحميد كان يعمل سائقا خاصا لدى رئيس مجلس الشعب السابق الدكتور رفعت المحجوب، وانه لقى مصرعه أثناء عملية اغتيال المحجوب عام ١٩٩٠.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥ يوليو ١٩٩٣

حبس الإرهابى المقبوض عليه فى ديروط ١٥ يوما

كتبت ـ إلهام شرشر:

أمرت نيابة ديروط بحبس الارهابى احمد عبدالتواب ١٥ يوما على ذمة التحقيقات، والذى كان قد ضبطه اهالى بلدة «كودية الاسلام» عقب مطاردة بالبلدة اصيب خلالها احد الاهالى ومازال البحث جاريا عن الارهابى الهارب رفعت زيدان. وكان صفوت مكاوى مدير نيابة ديروط قد باشر التحقيق مع المتهم الذى اعترف تفصيليا بجرائمه و كشفت التحقيقات عن ملابسات القبض على المتهم الذى كان يسير مع شريكه الهارب رفعت زيدان حيث اشتبهت فيهما دورية شرطة، وعندما حاولت ضبطهما لاذا بالهرب غير ان ٧ من اهالى البلدة طاردوا الارهابيين إلا ان المتهم الاول محمد عبدالتواب اطلق عليهم اكثر من ٤٥ رصاصة لمنعهم من مطاردته، ولكن الاهالى استمروا فى تعقبه حتى تمكن احدهم واسمه صلاح محمد يوسف من ضبطه، إلا ان الارهابى اخرج مطواة من ملابسه وطعنه بها طعنة نافذة، ورغم ذلك ظل ممسكا به حتى تجمع ستة اخرين من الاهالى وشلوا حركة المتهم وقاموا بتسليمه لرجال الشرطة، وقد استقبل امس اللواء محمود عنتر مساعد الوزير لامن اسيوط الاهالى السبعة وهم: محمد عبدالحميد بركات ومرعى عبدالحميد وصلاح عبدالحميد وحامد مرسى وعبدالمجيد عبدالحميد واحمد محمد يوسف وصلاح محمد يوسف حيث شكرهم على موقفهم الايجابى فى التصدى لعناصر الارهاب بجانب رجال الشرطة.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ يوليو ١٩٩٢

□ في قضية اغتيال فرج فودة:

المحكمة تشاهد شريط تسجيل المناظرة

بين فرج فودة وعلماء الدين فى معرض الكتاب عام ٩١

كتب ـ عبدالغفار رشدى:

شاهدت محكمة امن الدولة العليا طوارىء امس المناظرة التليفزيونية لندوة معرض الكتاب عام ١٩٩١ تحت عنوان «مصر بين الدولة الدينية والدولة المدنية» التي حضرها الشيخ محمد الغزالى ومامون الهضيبى والدكتور محمد عمارة والدكتور فرج فودة والدكتور محمد خلف الله وتناولت المناظرة الشريعة الاسلامية باعتبارها ضرورة بشرية واهمية الحل الإسلامي واعطيت فرصة المناقشة كاملة للطرفين المتحاورين من دعاة الفكر الاسلامى ودعاة العلمانية.

وفى بداية الجلسة قدمت نيابة امن الدولة العليا خطابات رسمية للمحكمة تثبت اتصالها بكبار الاطباء الشرعيين للكشف الطبى على المتهم جلال العزازى وتحديد الاصابات التى لحقت به.

وفور انعقاد الجلسة برئاسة المستشار محمد عبدالحميد البحر وعضوية المستشارين حسيب البطراوى والسيد الجوهرى بحضور هشام حمودة رئيس نيابة امن الدولة العليا وشريف عبدالنبي وكيل النيابة، بامانة سر حسن موسى ومامر حسنين احتج المتهمون من قفص الاتهام لعدم تنفيذ القرارات السابقة. وعدم احضار المتهم اشرف السيد ابراهيم المحكوم عليه بالاعدام فى محاولة اغتيال وزير الاعلام وذكر الدفاع ان صدور حكم ضد المتهم لايحرمه من حقه في حضور جلسات قضية اغتيال فرج فودة وفقا للقانون إلا ان ممثل النيابة قدم للمحكمة مايؤكد تنفيذهم كافة القرارات التى امرت بها المحكمة فى جلستها الماضية.

وتواصل المحكمة اليوم جلساتها حيث تعرض النيابة شريط فيديو يضم المعاينة التصويرية لمكان الحادث.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام المسائى

التاريخ : ٦ يوليو ١٩٩٣

فى قضية اغتيال د. فرج فودة:

الدفاع يشترط حضور إرهابى محكوم عليه بالإعدام فى قضية الشريف حتى لاتتعرض القضية للبطلان!!

على مدار ٤ ساعات متواصلة استمعت محكمة أمن الدولة العليا «طوارئ» امس الى طلبات اعضاء هيئة الدفاع فى قضية اغتيال الدكتور فرج فودة وشاهدت هيئة المحكمة شريط الفيديو الذى قدمه مختار نوح المحامى مسجلا عليه المناظرة التى تمت بمعرض الكتاب منذ عامين تحت عنوان «مصر الدولة الدينية والدولة المدنية» وكانت بين اساتذة الفقه الاسلامى وبين قادة العلمانية حيث مثل الجانب الدينى الدكتور محمد الغزالى والدكتور محمد عمارة ومحمد مامون الهضيبى ومثل الجانب العلمانى المفكر الدكتور محمد خلف الله والدكتور فرج فودة وادار المناظرة الدكتور سمير سرحان رئيس هيئة الكتاب.

وكانت هيئة المحكمة قد عقدت جلستها فى الساعة الثانية عشرة والربع ظهر امس برئاسة المستشار محمد عبد الحميد البحر وعضوية المستشارين حسيب البطراوى والسيد الجوهرى بحضور هشام حمودة رئيس نيابة امن الدولة العليا وشريف عبد النبى وكيل اول النيابة.

وقد اثبت أمين سر المحكمة حضور ٩ متهمين عدا المتهم اشرف السيد ابراهيم الذى صدر ضده حكم بالاعدام فى قضية محاولة اغتيال السيد صفوت الشريف وزير الاعلام.

وبعد انتهاء اجراءات حضور المتهمين واثبات حضور المحامين طلب محمود عبد الشافى المحامى من هيئة المحكمة متابعة تنفيذ قراراتها السابقة الخاصة بتوقيع الكشف الطبى على المتهمين وقيام لجنة من الاطباء والمهندسين بمعاينة سجن طرة كما طالب بضرورة حضور المتهم اشرف السيد ابراهيم والا تعرضت القضية للابطال القانونى حيث ان المتهم مازال قابعا فى محبسه

ثم قدم المحامى شريط الفيديو حيث ظهر د. فودة مطالبا كل من ينادى بتطبيق الشريعة بتحديد برنامج سياسى لحل المشكلات القومية.

في قضية اغتيال فرج فوده:

المحكمة تشاهد شريط فيديو للمناظرة الدينية بمعرض الكتاب

كتب- جمال عبدالرحيم:

شاهدت امس محكمة أمن الدولة العليا «طوارىء» برئاسة المستشار محمد عبدالحميد المناظرة الدينية التى عقدت فى معرض الكتاب عام ١٩٩١ بين علماء الدين ود.فرج فودة.. وذلك فى قضية اغتيال د.فودة المتهم فيها ١٣ متهما.

وكلفت المحكمة نيابة أمن الدولة العليا باحضار المتهم الثانى بالقضية اشرف السيد ابراهيم المحكوم عليه بالاعدام فى قضية محاولة اغتيال صفوت الشريف فى الجلسة القادمة.

وقال صفوت عبدالغنى المتهم الثالث بالقضية: ان قرارات المحكمة فى جلسة السبت الماضى لم تنفذ وهى حضور اشرف ابراهيم واحالة جلال عزالدين للطب الشرعى، وتحويل ابوالعلا محمد عبدربه للمستشفى ومعاينة السجن الجديد.

ورد هشام حمودة رئيس النيابة انه تم تنفيذ جميع قرارات المحكمة.

وطلبت المحكمة من النيابة متابعة تنفيذ قراراتها السابقة.

وطلب الدفاع احالة المتهم ابوالعلا محمد عبدربه الى الطب الشرعى بعد ان شكى للمحكمة انه تعرض للتعذيب داخل السجن منذ يومين عندما طلب تحويله الى المستشفى للعلاج.

الصفتي وأبوالعلا .. أمام نيابة أمن الدولة العليا اليوم

كتب - جمال عقل وجمال عبدالرحيم :

تبدأ نيابة امن الدولة العليا بإشراف المستشار عبدالمجيد محمود اليوم تحقيقاتها مع الارهابيين مجدى زينهم الصفتي امير تنظيم الناجون من النار وزميله عبدالله حسين ابو العلا المحكوم عليهما بالاشغال الشاقة المؤبدة فى قضايا محاولة اغتيال حسن ابو باشا والنبوى اسماعيل ومكرم محمد احمد واغتيال لامين شرطة والشروع فى قتل عدد من الضباط والجنود المدنيين .

تتضمن التحقيقات التى تجريها نيابة امن الدولة العليا مع الارهابيين اتهامهما بحيازة طبنجة ماركة حلوان عيار ٩ مللى طويل وعدد ٢ خزينة و٤٥ طلقة عيار ٩ مللى و٢ كيس بلاستيك بداخله عجينة صفراء اللون وعدد من البطاقات وشهادات تأدية الخدمة العسكرية المزورة وكتب ومحررات تحوى فكر التنظيم ومجموعة من المسامير مختلفة الاطوال

ومن المنتظر ان تقوم نيابة امن الدولة العليا بمعاينة الشقة التى تم ضبط الارهابيين بها بشارع الجامع الكبير بمنطقة الخصوص بالخانكة والاستماع إلى اقوال صاحب المنزل والجيران وبائع الفاكهة الذى ساعد في القبض على الارهابى الاول مجدى الصفتى

وتقوم النيابة بارسال الاسلحة والذخيرة المضبوطة بحوزة المتهمين إلى المعمل الجنائى وكذا العجينة صفراء اللون التى تم ضبطها بحوزة المتهمين .. كما تم ارسال البطاقات وشهادات الخدمة العسكرية المزورة والكتب الدينية والمنشورات إلى مصلحة الطب الشرعى لتحليلها وفحصها .

وعلمت «الجمهورية» ان مباحث امن الدولة تقوم باعداد محضر للارهابيين الصفتى وابو العلا يتضمن التهم المنسوبة اليهما والجرائم التى ارتكبوها بعد فترة هروبهما عام ٨٧ .

من ناحية اخرى تبذل اجهزة الامن جهودا مكثفة لكشف تورط زعيم الارهابيين د.مجدى الصفتى فى حوادث الارهاب والانفجارات التى شهدتها البلاد مؤخرا . بمقهى وادى النيل بالتحرير وانفجار القللى وموقف الاتوبيسات السياحية بالمتحف المصرى .. وحوادث السطو على محلات الذهب واغتيال ضباط الشرطة

وكشفت مباحث امن الدولة بالتنسيق مع الامن العام ومباحث القاهرة والقليوبية عن رحلة هروب مجدى الصفتى وعبدالله ابو العلا عقب احداث الخرقانية ومحاكمة تنظيم «الناجون من النار» الذى يتزعمه الصفتى .. وكيفية اختفائه بوكر الخصوص . حيث تبين انه هرب من الخرقانية وقام بحلق لحيته للتنكر وتردد على اوكار الارهابيين واعضاء الجماعات المتطرفة لمدة شهرين بعدها اشار عليه زميله عبدالله ابو العلا بالانتقال الى منطقة الخصوص مستغلين ظروف عشوائية الشوارع وباعتبارها منطقة جذب سكانى وسكانها لايعرفون بعضهم .. ومتاخمتها للقاهرة والقليوبية وبالفعل استأجرا الشقة التى اعدوها وكرا للقاء الجماعات .

كما تحاول اجهزة الامن كشف علاقة الصفتى باعضاء التنظيم وكيفية الاتصال بهم للتخطيط للعمليات الارهابية بعد ان تبين ان عددا من الهاربين كانوا يترددون عليه فى الخفاء .. وشنت المباحث فجر امس حملات واسعة النطاق على اوكار الارهابيين بالخانكة والمطرية وعين شمس وشبرا الخيمة

وتم ضبط ١٥ من المشتبه فيهم لعلاقتهم بالصفتى من خلال خطة بحث محكمة لكشف غموض حادث مقتل الارهابي المنشق عادل انور السيد بحدائق القبة وانصار واتباع تنظيم الصفتى

وقال مصدر امنى انه من خلال مناقشة الارهابيين تبين مدى خطورة الارهابى عبدالله ابو العلا وانه كان يقوم بالتخطيط لاغتيال الشخصيات الهامة وانه الذراع الايمن للارهابى الصفتى

ونفى مصدر امنى كبير ان يكون شقيق الارهابى مجدى الصفتى هو الذى ارشد عنه كما ذكرت احدى صحف المعارضة امس

ومن جهة اخرى تقوم اجهزة الامن طوال اليومين القادمين باخطار نيابة الجيزة بالقبض على الارهابيين المحكوم عليهما بالمؤبد «غيابيا» القضية رقم ٣١٣٣ جنايات العجوزة لاعداد نماذج الحبس لهما وترحيلهما الى السجن .

وتقوم النيابة عقب ذلك باخطار محكمة استئناف القاهرة لتحديد جلسة لاعادة محاكمة المتهمين حضوريا طبقا للقانون ..

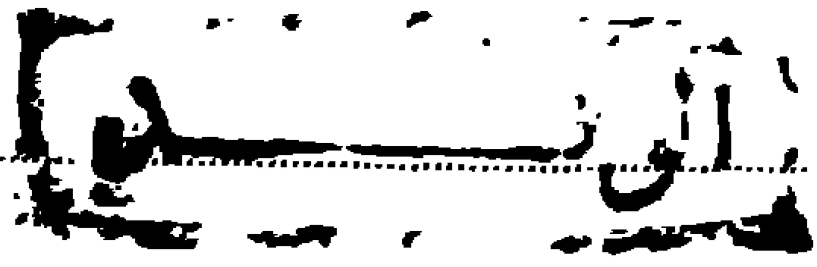
قرار الاتهام

وصرح مصدر قضائى مسئول ان النيابة سوف تقوم باخطار المتهمين بقرار الاتهام فى القضية رقم ٣١٣٣ جنايات العجوزة ويتضمن انهما بدائرة قسم عابدين شرعا فى قتل مكرم محمد احمد رئيس مجلس ادارة دار الهلال ورئيس تحرير المصور عمدا مع سبق الاصرار والترصد بأن عقدا العزم مع اخرين على قتله واعدوا لهذا الغرض بندقية الية وسيارة مسروقة ورصدوا تحركه وكمنوا له فى مقربة من منزل رصدوا تردده عليه وما ان غادروه اطلقوا عليه الرصاص قاصدين قتله واحدثوا به اصابات واصابوا اخرين .

ويتضمن قرار الاتهام ايضا محاولة اغتيال اللواء محمد النبوى اسماعيل وزير الداخلية الاسبق واشتركا فى معركة الخرقانية وقتلوا عمدا مع سبق الاصرار والترصد امين الشرطة حمادة سلامة حمد واصابا ضابطين اخريين وكذا معركة سنتريس التى لقى فيها زميلهما محمد كاظم مصرعه .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

التاريخ : ٨ يوليو ١٩٩٢

تحقيقات موسعة مع «الصفتى» و«أبو العلا» لبحث مدى تورطهما فى حوادث الانفجارات

كتبت ـ نجوى عبدالعزيز :


مجدى الصفتى

تجرى حاليا تحقيقات موسعة مع مجدى زينهم الصفتى وعبدالله حسنين ابو العلا، المقبوض عليهما فى قرية الخصوص بالخانكة يبحث فريق التحقيق مدى تورطهما فى احداث الانفجارات التى شهدتها البلاد مؤخرا. كما يجرى حاليا فريق من خبراء المفرقعات بالمعمل الجنائى فحص المضبوطات بحوزة «الصفتى» ومقارنتها بالمواد الحارقة المضبوطة فى حوادث الانفجارات. اكد مصدر قضائى إعداد قرار إحالة جديد للارهابيين فى حالة ثبوت تورطهما فى قضايا الانفجارات



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : أخبار الحوادث

التاريخ : ٨ يوليو ١٩٩٢

حيثيات المحكمة الادارية العليا فى احالة

قضايا الارهاب

حق رئيس الجمهورية فى احالة أى جريمة للقضاء العسكرى

سلسلة من الطعون .. صاحبت قرارات رئيس الجهورية بإحالة قضايا الارهاب الى القضاء العسكرى بداية بقضيتى ، العائدين من افغانستان والجهاد رقمى ٢٣ و ٢٤ لسنة ٩٢ ، .. قدمت الطعون الى محاكم مجلس الدولة والمحكمة الدستورية ومحاكم الامور المستعجلة لوقف تنفيذ القرارات .. وحسمت المحكمة الدستورية العليا الخلاف حول لفظة ، اى من الجرائم ، كما اصدرت المحكمة الادارية العليا برئاسة المستشار محمد حامد الجمل رئيس مجلس الدولة حكمها باحقية رئيس الجمهورية فى احالة القضايا الى القضاء العسكرى والغت حكم محكمة القضاء الادارى بوقف تنفيذ القرار .



المحاكم العسكرية مختصة بالفصل فى القضايا كغيرها من المحاكم


المصدر : أخبار الحوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ يوليو ١٩٩٣

تقرير يكتبه

فاروق الشاذلى

حصلت « اخبار الحوادث » على اسباب حكم المحكمة الادارية العليا برئاسة المستشار محمد حامد الجمل وعضوية كل من المستشارين محمد معروف نائب رئيس مجلس الدولة وادوار غالب سيفين نائب رئيس المجلس واحمد عبدالعزيز ابو العزم وكيل المجلس والمستشار الدكتور منيب محمد ربيع وكيل المجلس .

تتلخص وقائع الطعن رقم (٥١٥) لسنة ٣٩ قضائية عليا طعنا من رئيس الجمهورية (بصفته) ضد محمد شوقى الاسلامبولى المتهم فى القضية رقم ٢٤ جنايات عسكرية عليا لسنة ١٩٩٢ وممدوح يونس ابوطالب المتهم فى القضية رقم ٢٣ جنايات عسكرية عليا لسنة ١٩٩٢ .. فى حكم محكمة القضاء الادارى بوقف تنفيذ قرار رئيس الجمهورية بإحالة قضيتهما الى القضاء العسكرى .

وقد طلب الطاعن (هيئة قضايا الدولة) الغاء الحكم وعدم اختصاص محاكم مجلس الدولة ولائيا بنظر الدعوى .

حق الرئيس

قالت المحكمة ان حكم محكمة القضاء الادارى صدر مخالفا لما انتهت إليه المحكمة الادارية العليا فى حكمها الصادر فى الطعن رقم ٩٦٤ لسنة ٢٧ق جلسة ١٩٨٣/١١/١٢ من قيام حق رئيس الجمهورية فى احالة اى نوع من الجرائم الى المحكمة العسكرية دون ان يقتصر هذا الحق على نوع معين او محدد من الجرائم وان مناط ذلك تقدير الجدية المبررة للاحالة .

واضافت ان المحكمة الدستورية قررت ان النيابة العسكرية عنصر اصيل من عناصر القضاء العسكرى ولها ان تقرر اذا كان الجرم داخلا فى اختصاصها ام لا وان المادة (٤٨) من قانون الاحكام العسكرية ان السلطات القضائية العسكرية وحدها هى التى تحدد اختصاصها واذا باشرت النيابة العسكرية صلاحيتها وباشرت الاتهام فى القضيتين واعدت فيهما قرارها فلا منازعة فى ولاية القضاء العسكرى مطلقا وان الدفع بعدم الاختصاص يلزم اثارته امام المحاكم العسكرية وفقا لقاعدة ان قاضى الموضوع هو قاضى الدفع .

وقالت المحكمة الادارية العليا ان حكم محكمة القضاء الادارى اسرف فى الاجتهاد بالمخالفة عما استقر عليه قضاء الادارية العليا وانتهى الى ان المادة السادسة تضمنت تفويضا لرئيس الجمهورية تخوله احالة جرائم محددة وليست قضايا وان للرئيس سلطة احالة نوعيات عامة من الجرائم الى القضاء العسكرى ولا تتعلق بأحالة دعاوى معينة او قضايا بعينها .. وهذا مايخالف ما استقر عليه من حق رئيس الجمهورية فى احالة اى نوع من الجرائم الى المحاكم العسكرية حتى كانت حالة الطوارىء معلنة سواء كانت هذه الجرائم ارتكبت فعلا او لم يتم ارتكابها .

حالة الطوارىء

وقالت ان قرار رئيس الجمهورية قد نشر فى الجريدة الرسمية العدد ٤٤ فى ٢٩ اكتوبر ١٩٩٢ ونصت ديباجته على كل من القانون رقم (١٦٢) لسنة



المصدر : أخبار الحوادث

التاريخ : ٨ يوليو ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



● المستشار محمد حامد الجمل

١٩٥٨ بشأن حالة الطوارىء والقانون رقم (٥٨) لسنة ١٩٣٧ بشأن العقوبات والقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ بشأن الاحكام العسكرية وعلى قرارى رئيس الجمهورية رقمى (٥٦٠) لسنة ١٩٨١ و (١٨٣) لسنة ١٩٩١ باعلان حالة الطوارىء ومدها .

ونصت مادة القرار الثانية على ان تحال الى القضاء العسكرى الجرائم موضوع القضية المتهم فيها احمد محمد ابراهيم واخرون ومايرتبط بها من جرائم تسفر التحقيقات فى اية مرحلة نسبتها اليه او الى غيره .

واضافت فى حيثياتها انه طبقا للدستور ان يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية ويمارسها على النحو المبين فى الدستور ومن اختصاصه كرئيس للسلطة التنفيذية وضع السياسة العامة للدولة بالاشتراك مع مجلس الوزراء والاشراف على تنفيذها واصدار اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل او تعطيل لها او إعفاء من تنفيذها واصدار قرارات بقوانين فى غيبة مجلس الشعب واعلان حالة الطوارىء وحق العفو عن العقوبة وتحقيقها .

وقالت المحكمة ان المحكمة الدستورية العليا قضت بدستورية قانون الطوارىء والمادة ٦ من قانون الاحكام العسكرية باحقية رئيس الجمهورية فى إحالة اى من الجرائم للقضاء العسكرى وان نصوص الدستور تكاد تكون مطابقة للاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية للانسان والتى انضمت لها مصر سنة ١٩٨٢ والتى تعطى الحق لاى دولة فى اتخاذ الاجراءات اللازمة وفقا لدستورها ونظامها القانونى لحماية امنها وامن مواطنيها وسلامة مجتمعها من التعدى والعدوان .

استقلال القضاء

واكد الحكم ان المحاكم العسكرية محاكم نص عليها الدستور وينظمها القانون كما انها مثل اية محاكم اخرى ملتزمة بتطبيق كل ماورد من احكام فى الباب الثالث من الدستور والخاص بالحريات والحقوق والواجبات العامة مثل مبدأ المساواة امام القانون ومبدأ احترام الحرية الشخصية كحق طبيعى والمحافظة على كرامة الانسان وحرمة الحياة الخاصة للمواطنين وقضاتها مثل غيرهم مسئولون عن حماية تلك الحقوق والحرية التى كفلها الدستور وملتزمة بما تضمنه الباب الرابع من ان سيادة القانون اساس الحكم وخضوع الدولة للقانون والاستقلال قضائها وقضاتها وان العقوبة شخصية ويجب تقرير التجريم والعقاب بقانون غير رجعى والمتهم برىء حتى تثبت ادانته .

وقالت المحكمة فى نهاية الحكم ان سلطة الاحالة المخولة لرئيس الجمهورية فى الفقرة الثانية من المادة الثالثة من قانون الاحكام العسكرية تنصرف الى كل ماتحتويه عبارة « اية جريمة » لغة وقانونا وتدل بعمومها دون تخصيص واطلاقها دون تقيد على اتساعها وشمولها كل جريمة يتناولها قرار الاحالة .

وقضت فى ٢٣ مايو ١٩٩٣ بالغاء حكم محكمة القضاء الادارى واعتباره كأن لم يكن وتنفيذ الحكم الصادر بمسودته الاصلية وبدون اعلان .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخبار

التاريخ : ٨ يوليو ١٩٩٢

محكمة الاستئناف ترفض اشكالات وقف تنفيذ الاحكام العسكرية

احالة تنظيم الجهاد الى القضاء العسكرى من بينهم عناصر فلسطينية مدربة

كتب فاروق الشاذلى :

قضت محكمة استئناف القاهرة بعدم اختصاصها ولائيا بنظر اشكالات التنفيذ فى احكام المحاكم العسكرية .. كان بعض المحامين قد تقدموا باشكالات فى تنفيذ احكام المحكمة العسكرية العليا فى القضايا .. العائدون من افغانستان والتى تحمل رقم ٢٤ لسنة ١٩٩٢ جنايات عسكرية ادارة المدعى العام العسكرى - والقضية رقم ٦ لسنة ١٩٩٣ جنايات عسكرية المعروفة باسم ضرب السياحة .. والقضية رقم ١١ لسنة ١٩٩٣ جنايات عسكرية ادارة المدعى العسكرى المعروفة باسم قضية تنظيم الـ ١٤ (محاولة اغتيال صفوت الشريف وزير الاعلام وحوادث التفجيرات الاربعة) ..

وتقدم بعض المحامين الى مكتب النائب العام بطلب لوقف التنفيذ فى هذه الاحكام فتم احالته الى المدعى العام العسكرى الذى امر باحالتها الى المحكمة العسكرية العليا حيث اصدرت حكمها بعدم قبوله بجلسة الاثنين الماضى .

وتقدم بعض المحامين بطلب اخر الى المدعى العام العسكرى يطلبون فيه وقف تنفيذ هذه الاحكام فاحيل الطلب الى محكمة عسكرية عليا قضت هى الاخرى بعدم قبول هذا الطلب الثانى بجلسة امس .

كما علمت الاخبار انه قد صدر القرار الجمهورى باحالة قضية اعادة تشكيل تنظيم الجهاد والمعروفة باسم تنظيم طلائع الفتح الاسلامى الى القضاء العسكرى يتزعم التنظيم د . ايمن الظواهرى امير التنظيم ويرأسه فى القاهرة مجدى عبدالله سالم الذى قامت السلطات بالقبض عليه هو وبعض عناصر التنظيم فى القاهرة الكبرى وهى القضية التى قيدت تحت رقم ١٢٣ حصر امن دولة عليا .. وتضم ٣٣٠ متهما .. اما باقى اعضاء التنظيم فى محافظات الاسكندرية والبحيرة والشرقية فقد تم قيدها تحت رقم ١٩٣ لسنة ١٩٩٣ حصر امن دولة عليا .

وكانت تحقيقات نيابة امن الدولة العليا تحت اشراف المستشار عبدالمجيد محمود .. والمستشار محسن مبروك قد وجهت للمتهمين


محمد عبدالله


عبدالمجيد محمود

تهم تأسيس وادارة جماعة غير مشروعة اسست على خلاف القانون .. الاتفاق الجنائى على ارتكاب جنايات القتل والشروع والاعداد لاغتيال بعض الشخصيات العامة . واستثارة الجماهير وحيازة منشورات تدعو الى كراهية نظام الحكومة .. وحيازة كتاب « الحصاد المر » الذى الفه ايمن الظواهرى ..

اضافة الى حيازة اسلحة نارية وذخائرها بدون ترخيص - حيازة متفجرات وقنابل دفاعية وهجومية بدون ترخيص .. وتلك الحيازة بقصد الاخلال بالنظام العام والاخلال بامن الدولة .. وايضا وجهت النيابة لقيادات واعضاء التنظيم حيازة مستندات وجوازات سفر مزورة .

ومن بين المتهمين عناصر فلسطينية سبق لها التدريب على حروب العصابات فى الخارج .. وكان اعضاء التنظيم يعدون لتوجيه ضربات متوالية فى ٨ محافظات .. ويضم التنظيم مجموعة كبيرة من عناصر تنظيم الجهاد الذى تم محاكمته عام ١٩٨١ .. وقد تمكنت الشرطة من احباط مخططات التنظيم حيث كان سيبدأ تنفيذ مخططاته فى شهر يونيو الماضى عن طريق بعض السيارات المفخخة لزعزعة استقرار الامن .

وعلمت « الاخبار » ان ابرز عناصر التنظيم الذين تم القبض عليهم فؤاد ضيف الله وطه خليفة طه ومحمد عبداللاه ونضال سلام مصطفى ومدحت عبداللاه محمد السيد ويحيى خلف الله محمد على وشحته احمد السيد وصبحى عبدالسلام درويش شحرور ومحمد حسام احمد الشريف ومحمد عيد محمد عشوش ورائد عبدالسلام على وياسر مصطفى امام شحرور واسماعيل سليمان نصر الدين ومحمد محمد احمد الحمصانى .

وعلمت « الاخبار » ان النيابة العسكرية ستبدأ من الاسبوع القادم فى مباشرة اوراق القضية تحت اشراف اللواء محمد عبدالله المدعى العام العسكرى والعميد على بيبرس نائب المدعى العام العسكرى وعدد من رؤساء النيابة العسكرية .

وينتظر ان تبدأ جلسات المحاكمة فى نهاية الشهر الحالى بقاعة المحاكمات العسكرية بالهايكستب . ويرأس هيئة المحكمة اللواء حامد سيد حسن .

٩ وقائع يحاكم عليها تنظيم «الشوقيون» المنشق .. ٩ وقائع اجتمعوا فيها على الشر وليس الخير .. ٩ وقائعككل منها لها عدد من الشهود غير جرائم تكوين جماعة على خلاف القانون والاتفاق الجنائى واحراز اسلحة وذخائر .

٢٩ شاهدا فى قضية تنظيم «الشوقيون» المنشق

جرائم التنظيم : السطو المسلح والقتل وبيع المسروقات

كتب طاهر قابيل

الوقائع التسع اسفرت اما على القتل او الشروع فى القتل او السطو او السرقة .. الاولى بطلها المتهم الاول رمضان مصطفى حسن .. الثانية الشروع فى قتل نائب مأمور سجن طره ونفذها رمضان وعلى فايد ميهوب واحمد صلاح القرش وكمال عبدالله سعد سلامه والثالث السطو على مصوغات مشمش ونفذها على فايد ميهوب وسامى عبدالتواب ومحمد عبدالله ريمان .. الرابعة السطو على مصوغات الاخوة الثلاثة بالزيتون ونفذها رمضان وسيد عبدالرازق ومحمد وجمال احمد على فرغلى وهشام فكريش وزين العابدين عبدالحيكم والخامسة السطو على مصوغات حكيم بامبابة ونفذها المتهمون رمضان ومحمد وجمال احمد فرغلى وهشام فكريش ومدنى ابراهيم ادم ومراد مختار مراد .. السادسة السطو على مصوغات البتول بالمطرية ونفذها رمضان وسيد خالد وعوض عبدالصادق وقرنى عبدالله وخالد على سعيد والسابعة الشروع فى قتل عماد اليا تاجر الذهب ونفذها سيد عبدالرازق وعماد عبدالله عبدالحكيم الثامنة الاعتداء على صاحب سيارة بعد سرقتها ونفذها رمضان وهلال عبدالشفيع جودة والتاسعة اخفاء وبيع مسروقات ونفذها سيد محمد حسن العدوى وخالد احمد عبدالفتاح .. بالاضافة الى سبعة آخرين شاركوهم لوقائع ولقوا مصرعهم اثناء القبض عليهم وسقط الاتهام عنهم بسبب الوفاة .

كل واقعة من الوقائع التسع تحمل عددا من الشهود من خلال ملف القضية الذى يصل الى ٢٢٦٠ صفحة .

الزهراء

الواقعة الاولى والتى سطرت تحت رقم ٢٠٧ لسنة ٩٣ حصر امن دولة عليا .. وكان بطلها المتهم الاول رمضان مصطفى حسن (٢٨ سنة) احداثها تجمعت فى محطة مترو انفاق الزهراء .. الجنديان ناصر عبدالبديع رضوان ومحمد خليل معينان حراسة بمنطقة الزهراء .. يشاهدان شخصا يحمل كيسا اسود يسقط منه .. يسالونه فيتردد .. يحاولان اقتياده الى مكتب الضابط .. يجرى منهما ويخرج طبنجته ويطلق عليهما النار .. عاشور بخيت (فكهانى) بجوار المحطة يقول فى ملف التحقيقات .. « سمعت صوت اطلاق نار - حوالى ١٠ طلقات - وشاهدت شخصا يجرى ومعه طبنجة .. عندما شاهدنى اطلق النار تجاهى ولكنه لم يصبنى واخذت اجرى خلفه وانادى حرامى . حرامى وقام الحاج محمد بعرقلته فسقط على الارض وسقطت منه الطبنجة ثم جرى مرة اخرى فعدوت خلفه حتى امسكت به بمساعدة الحاج محمد وبعض المارة .. وعندما اخذناه داخل المحطة وجدنا اثنين من الجنود على الارض واحدهما فارق الحياة .

نائب مامور طره

شهود الواقعة الثانية خمسة .. وجاءت من جزءين الاول سرقة السيارة ١٦٦٦ اجره الاسماعلية ويرويها جمال السيد عبدالعاطى سائق السيارة فى ملف القضية قائلا حضر لى شخصان واتفقا معى على توصيلهم واربعة اخرين الى مدينة العاشر من رمضان ودفع عدد ركاب العربة بالكامل .. وفى طريق مصر الاسماعيلية الصحراوى قاموا بشل حركتى وتهديدى بطبنجات وقيدونى بالحبال وربطونى فى احد الاعمدة بداخل الصحراء واستولوا على السيارة وحافظة نقودى .. تمكنت من الزحف والوصول الى الطريق وشاهدنى قائد مرور الاسماعيلية الذى تصادف مروره وتوجه معى للابلاغ .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : أخبار الحوادث

التاريخ : ٨ يوليو ١٩٩٢

الشق الثاني والخاص بمحاولة قتل نائب مأمور سجن طره يرويه المقدم محمد عوض (٤٠ سنة) نائب مأمور السجن قائلا : كنت متوجها الى عملي في الثامنة و ١٥ دقيقة وعند بلدة المعصره على طريق الاتوستراد فوجئت بسيارة بيجو استيشن امامي

وعلى مسافة ٤ امتار تقريبا وجدت شخصا يركب على الكنبه الخلفية للسيارة البيجو ويدفع الشنطة الخلفية اكثر من مرة فتوجست منه خيفة من هذا الشخص ورفع بندقية آليه بدبشك ينطوى فانحرفت جهة اليسار للطريق المعاكس فانهمرت على الطلقات النارية .. وسطرت الواقعة تحت رقم ٤٢٧ لسنة ٩٢ حصر امن دوله عليا .

الواقعة الثالثة السطو على محل مشمش بالخانكة الشاهد الرئيسي في القضية والتي تحمل رقم ٧٤٥٨ لسنة ٩٢ مركز الخانكة محمد حسين حسن صاحب ورشة كاوتشوك يقول « في حوالى العاشرة الا ربع مساء واثناء جلوسي مع ابن عمي ومن يقين لي شاهدت شخصا يقف امام محل مصوغات مشمش وفي يده بندقية آلية ويطلق منها عدة اعيرة نارية داخل المحل وخارجة ثم دخل المحل واطلق داخله وبعد انصرافه وجد صاحب محل المصوغات والعامل الموجود معه ملقيين على الارض وجميع المصوغات مسروقة .. ويكمل اسماعيل احمد مؤمن بنك التنمية الواقعة قائلا انه كان متواجدا اسفل منزله وعندما سمع طلقات الرصاص شاهد شخصين يركبان دراجة بخارية والشخص الموجود بالخلف يحمل بندقية اليه ويسرعان بالفرار في اتجاه طريق المرج .. وتعرف على الدراجة البخارية التى عثر عليها بالقرب من مكان الحادث .

الاخوة الثلاثة

الرابعة والخاصة بالسطو على محل الاخوة الثلاثة بالزيتون وحملت رقم ٢٥٠٠ لسنة ٩١ الزيتون ..

منير ادوارد مرقص صاحب المحل قائلا يوم الحادث كنت جالسا امام المحل مع بعض العاملين .. فوجئت بسماع صوت فرقعة شديدة وشاهدت عددا من الملثمين حاملين بنادق آليه يطلقون منها النار بطريقة عشوائية في جميع الاتجاهات ويتوجهون صوب المحل فبادرت بالفرار الى محل قريب وشاهدت بعض هؤلاء الملثمين وهم يدخلون المحل الخاص به والبعض الاخر كان يقف فوق كوبرى المشاة للتأمين وقام الجناة بسرقة كمية من المشغولات الذهبية قدرت قيمتها بنصف مليون جنيه وقتلوا جمال فوزى العامل بالمحل واصابوا كلا من عماد جرجس ورفعت شوقي .

حكيم

الواقعة الخامسة وكانت اول عملية للتنظيم مصوغات حكيم بإمبابة .. الشاهد الاول مواطن كان يجلس على مقهى يقول اثناء جلوسي على مقهى امام محل حكيم للمجوهرات سمعت صوت طلقات نارية داخل المحل اسرعت بدخول المقهى واصبت بطلق ناري في قدمي اليسرى .. ويضيف منير حكيم شحاته انه اشترى يوم الواقعة محمية من الذهب من الصاغة وان قيمة المسروقات حوالى ٥٥ الف جنيه .

البتول

السادسة السطو على مصوغات البتول بالمطرية ويقول مجدى خلف اديب العامل بالمحل في محضر التحقيقات فوجئت بشخص يدخل على شاهرا في وجهي طبنجة واخر خلفه اخرج بندقية آلية من حقيبة يحملها فاسرعت بالهروب داخل دورة المياه الملحقة بالمحل ومن داخلها سمعت اصوات طلقات نارية وبعد ٥ دقائق هدا الموقف فخرجت وشاهدت اختفاء كميات كبيرة من المصوغات ووجود تلفيات بالمحل .

تاجر الذهب

السابعة القضية رقم ٥١٩ لسنة ٩٢ جنح الخانكة المجنى عليه عماد فهيم ايليا تاجر الذهب يقول اثناء عودتي من حانوت المصوغات المملوك لي وبحوزتي حقيبة بها مجوهرات فوجئت باربع اشخاص يعترضون طريقي اثنان منهم مترجلين واثنان فوق دراجة بخارية .. قام احدهم بضربي بقطعة حديد وتمكنت من مفاداتها فقام الاخر باطلاق ثلاثة اعيرة نارية فاصابني وتمكنوا من خطف الحقيبة والفرار بها

الواقعة الثامنة القضية رقم ١٣٨ لسنة ٩٢ حصر امن دولة حمدى كمال كامل صاحب سيارة نصف نقل تيوتا في ليلة ٢٩ يناير ١٩٩٢ ترك سيارته بجوار منزله وفي السابعة صباحا لم يجدها .. ابلغ مركز اوسيم واتصل بصديق له يدعى نادر لمساعدته في البحث عنها بعربته الخاصة .. وفي السابعة مساء تقريبا في منطقة زراعية بالبراجيل اثناء توقفها لاصلاح كشاف الاضاءه سمع صوت سيارته تطارد سائقها واستطاع ايقافها وعندما امسك بالسائق اخرج سلاحا وضربه ثلاث طلقات وهرب وحاول من كان بجوار السائق الهرب فطارده ومعه بعض المارة فأخرج مطواة واصابه في يده وشاهد بالعربه شنطة سوداء مفتوحة وبها سلاح .

بيع الذهب

اخر تلك الوقائع والخاصة بجزء هام من نشاط التنظيم وهو تصريف المسروقات وتضم الواقعة ٦ شهود منهم خمسة من تجار الذهب شهدوا بان المتهم سيد العدوى باع لهم مجموعة من المشغولات الذهبية .

هذه هي الوقائع التسع التى يحاكم عليها عدد من اعضاء التنظيم سطرت تلك الوقائع تحت ارقام قضايا جنح وجنايات وحصر أمن دولة عليا .. ملف الشهود يحتوى على ٣٩ شاهدا معظمهم من المدنيين شهود الوقائع



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات . التاريخ : ٩ يوليو ١٩٩٣

عرض الصفتى وابو العلا على النيابة

تم امس عرض مجدى زينهم الصفتى (طبيب بشرى) وعبدالله حسين ابوالعلا (عامل رخام) المتهمين فى قضية الناجون من النار على نيابة شمال الجيزة الكلية لاعادة اجراءات محاكمتهما

ومن ناحية اخرى لم تبدأ نيابة أمن الدولة العليا تحقيقاتها مع المتهمين فى التهم المنسوبة اليهما وهى محاولة اغتيال اللواءين النبوى اسماعيل وحسن ابوباشا وزيرى الداخلية السابقين والصحفى مكرم محمد احمد واغتيال امين الشرطة حمادة سلامه اثناء اقتحام وكر التنظيم



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٩ / ٧ / ١٩٩٧

تنفيذ الاحكام ضد الارهابيين أمس بسجن الاستئناف

المحامون بالمحاكم العسكرية: لا .. للإرهاب الفكرى

كتب- جمال كمال:

تم صباح امس بسجن استئناف القاهرة تنفيذ حكم الاعدام شنقا فى الارهابيين السبعة فى القضية رقم «٦» المعروفة باسم «ضرب السياحة» الذين قاموا بالاعتداء على عدة اتوبيسات ومنشآت سياحية بالاقصر واسوان.. استغرق تنفيذ الاحكام ثلاث ساعات ونصفا حيث تلا احد وكلاء النيابة العسكرية بحضور مأمور سجن الاستئناف الاحكام الصادرة ضد المتهمين والتهم الموجهة اليهم والادلة القانونية والموضوعية ومنطوق الحكم.

بدأ تنفيذ الاحكام للمتهم الاول بسطاوى عبدالجيد ابواحمد ثم سعد أمين ابوالمجد محمد واشرف سعيد عبدربه وضراو محمد احمد عبداللطيف واحمد عبدالرحيم رضوان الشهير بأحمد عبدالغنى وعبدالهادى الصغير عبدالعظيم

البقية ص١٢

تنفيذ الاحكام ضد الارهابيين.. بقية ص١

طايع وعبدالحميد الزكمان علي.

وكانت المحكمة العسكرية العليا قد اصدرت حكمها بإجماع الاراء باعدام الارهابيين السبعة في ٢٢ ابريل الماضي وتصدق على الحكم وتقدم المحكوم عليهم بالتماس اعادة نظر في الاحكام الصادرة ضدهم حيث تم قبوله شكلا ورفض موضوعا.. ثم قدم المحكوم عليهم اشكالات لوقف تنفيذ الاحكام حيث رفضت بعد عرضها على المحكمة العسكرية العليا واصبح الحكم نهائيا وواجب التنفيذ.

وبذلك يصل عدد الذين نفذ فيهم الاعدام سبعة ويتبقى ١٣ من بينهم ٧ هاربين.

وكان المتهمون السبعة قد اتهموا بالشروع في قتل ١٦ سائحا ومواطنا بريئاً واحرزوا كمية من المفرقعات والبنادق الآلية بدون ترخيص بغرض الارهاب والانضمام لجماعة اسست على خلاف القانون بهدف تعطيل احكام الدستور والقوانين والاعتداء على الحرية الشخصية للمواطنين والاضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي.

وتصل عقوبة كل تهمة من تلك التهم الى الاعدام طبقا لنصوص قانون العقوبات وتعديلاته.

بيان للمحامين بالمحاكم العسكرية

وفي الوقت نفسه استنكرت اللجنة النقابية للمحامين بالمحاكم العسكرية بالقاهرة الحملة التي يشنها عدد من المحامين ضد المحاكم العسكرية التي تنظر بعض قضايا الارهاب المحالة اليها.

وفيما يلي نص البيان الذي اصدرته اللجنة امس:

تتعرض المحاكم العسكرية منذ اسابيع وحتى الآن لهجمة شرسة منظمة ومحكمة التدبير بمناسبة نظرها لبعض قضايا الارهاب المحالة اليها. ونحن بهذا البيان لاندافع عن المحاكم العسكرية فهي اقدر من غيرها على هذا، ولكن الذي هالنا وأفزعنا وأثار دهشتنا هو تناول هذه الالسنة وتلك الاقلام بما يخرج زملاء المهنة عن ادب الحوار وشرف مهنة المحاماة لزملائهم المحامين بالمحاكم العسكرية الذين قاموا بأداء واجب الدفاع منتدبين أمام هذه المحاكم عندما تخلى الزملاء والموكلون عن اداء واجبهم الدفاعي وانسحابهم بمبررات وتعليلات يتوسدها اما جهل بالقانون أو افلاس في دفع الاتهام عن موكليهم.

واليوم نرى ان طوبى جديد، قد ارتدى عباءة لجنة الشريعة الاسلامية بالنقابة العامة للمحامين يحاول وبقوة ممارسة الارهاب الفكري ضد السلطة ممثلة في المحاكم العسكرية، وكذا فرض الوصاية والهيمنة وتصنيف من عداهم من المحامين والغريب في الامر ان هذا اللوبي قد جمع الشتات من اصحاب المناهج الفكرية والسياسية فمنهم الناصري العتيق الذي يحاول الوقوف تحت الاضواء بعد انحسار الاضواء عنه ومنهم الشيوعي الماركسي العلماني لحما ودما ومنهم المنتمي لتيار الاخوان المسلمين الذين لاقوا على ايدي الناصريين الاهوال التي مازالت آثارها باقية فيهم حتى الآن. ومنهم من هو بدون هوية فكرية أو عقائدية اذ لايرى سوى الوان الطيف السبعة وكل همه هو التواجد في ساحة ما من الساحة الاعلامية ومنهم من أفل نجمه بعد ان كان ساطعا منذ زمن فراح هو الآخر يبحث له عن مكان يطل منه مع الاحداث ظنا منه ان له دورا في تحريكها.

واذا لم يكن لنا شرعا تقييم ايمان الناس أو علاقتهم بربهم وخالقهم فإن من حقنا وقد طاشت الاقلام لتصيب محامي المحاكم العسكرية ان نتساءل. اي بوتقة تلك التي استطاعت صهر هذه المناهج الفكرية رغم تباينها واختلافها حول اصول وعقائد وايديولوجية كل واحد من اعضاء هذا اللوبي. لايمكن عقلا ومنطقا ان يتم صهر هذه المناهج الا بوقود المصلحة الشخصية فقط.

وايا ما كان الامر فان اللجنة النقابية للمحامين بالمحاكم العسكرية ترفض وتستهجن وتحتج بشدة لكل ما قال به الاستاذ عبدالحليم مندور المحامي وغيره من الزملاء الاخرين على صفحات جريدة «الشعب» من غمز ولمز وتصريح وتلميح وتعريض بالسادة المحامين الذين قاموا بواجب الدفاع منتدبين من قبل المحكمة العسكرية العليا بعد ان تخلى هو وبقية اعضاء اللوبي الدائم الحضور في مثل هذه القضايا وكذا تحريض المتهمين على الاخلال بنظام الجلسات دون اداء واجب الدفاع وكأن المرسوم والمخطط لهم هو مجرد التواجد واثارة المحكمة ويكونون بذلك قد ادوا دورهم!!!

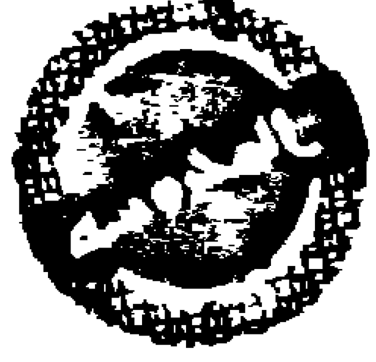
ومن عجب أن الذين يحملون سيوفهم اليوم للنيل من المحاكم العسكرية والمحامين المنتدبين الذين قاموا بواجب الدفاع في قضايا ضرب السياحة ومحاولة اغتيال وزير الاعلام قد البسوا المشكلة عباءة الاسلام استثمارا للهمم واستعداء للشعب على السلطة بوجه عام وتصعيدا للامور ودفعها الى حافة التردي بالمجتمع المصري ككل، نقول لهؤلاء جميعا.. ألستم أنتم بذواتكم وشخوصكم قد سبق لكم المثول امام هذه المحاكم العسكرية وقدمتم القرابين لهم من مديح واعجاب بالقضاء العسكري وقضاته.. اذا كنتم قد نسيتم فإننا نذكركم ببعض ما نظرته المحاكم العسكرية في الآونة الاخيرة.

قضية اعتماد خورشيد ويسأل عن ذلك الاستاذ/كمال خالد، وقضية الاستاذ/عادل حسين رئيس تحرير جريدة الشعب السابق ويسأل عن ذلك الاساتذة/مندور العقالي وغيرهم كثيرون، وقضية أيمن حسن قاتل الاسرائيليين ويسأل عن ذلك الاستاذين مندور وكمال خالد والزملاء الآخرين، وقضية الاستاذ/محمد عامر رئيس تحرير جريدة الحقيقة ويسأل عنها الاستاذ/مندور، وعندما صدرت الاحكام بالبراءة وليس فيها حكم واحد سالب للحرية سوى أيمن حسن ارتفعت الآهات بالاعجاب والمديح لعدالة ونزاهة المحاكم العسكرية!! فماذا حدث الآن؟؟ ولماذا صاروا اعداء لحقوق الانسان وغير أهل للقضاء.. هل لأنهم لم يحكموا بما تهوى أنفسهم؟!

واذا كان النقد والمطاعن الموجهة الى المحاكم العسكرية قد أسست على مقولة بعدم وجود ضمانات قانونية ومنها عدم وجود درجات للتقاضي.. فلم لانسمع هذا النقد والتجريح لمحاكم أمن الدولة الصادر بالقانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ والذي يخضع تماما لذات الاجراءات امام المحاكم العسكرية من حيث التصديق والطعن بالتماس اعادة النظر.. ثم لماذا لانسمع حتى ولو همسا من اعضاء اللوبي تعليقا على الحكم الصادر من محكمة جنايات الجيزة في الايام القليلة الماضية باحالة اوراق المتهمين الستة باقتحام احد محال الذهب الى المفتي.

هذا بيان للناس

ان اللجنة النقابية للمحامين امام المحاكم العسكرية بالقاهرة وقد اصابها الهم والحزن الشديد لمطاعن بعض الزملاء في ذمتهم وقدراتهم وضمائرهم والذي جاء تلميحا وتصريحا، فإنها ترى أن المثول امام قضاء الحكم هو الفيصل والاختبار الحقيقي لفرسان الكلمة والحكمة دون مزايدة أو افتئات على الملكات والضمائر الواعية.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ يوليو ١٩٩٣

إعدام الإرهابيين السبعة فى قضية ضرب السياحة

التنفيذ تم فى سجن الاستئناف واستغرق ٣ ساعات ونصف الساعة

تم صباح أمس بسجن استئناف القاهرة تنفيذ حكم الاعدام شنقا فى الارهابيين السبعة الذين ادينوا فى قضية ضرب السياحة الذين قاموا بالاعتداء على الأتوبيسات السياحية وبعض المنشآت السياحية .

والارهابيون السبعة الذين تم اعدامهم تنفيذا لحكم المحكمة العسكرية العليا الصادر يوم ٢٢ ابريل الماضى هم: بسطاوى عبدالجواد ابوالمجد وسعد أمين ابوالمجد وأشرف سعيد عبدربه ودراوى محمد ابراهيم عبدالمطلب وأحمد عبدالرحيم رضوان وعبدالهادى الصغير عبدالعظيم وعبدالحميد الزمقان على.

وصرح مصدر مسئول فى القضاء العسكرى بأن عمليات تنفيذ الاعدام استغرقت ثلاث ساعات ونصف الساعة، وانها بدأت فى السادسة صباحا واستمرت حتى التاسعة والنصف وأكد المصدر انه تم اتخاذ كافة الاجراءات القانونية قبل تنفيذ الحكم حيث تقدم المحكوم عليهم بعد التصديق على الحكم بالتماسات لاعادة النظر فى الأحكام الصادرة ضدهم فى المواعيد القانونية. وقد تم بحث هذه الالتماسات وقبلت شكلا ولكنها رفضت موضوعا. كما قدم المحكوم عليهم اشكالات فى تنفيذ الاحكام عرضت على المحكمة العسكرية العليا ورفضت وتم التصديق على الحكم الصادر برفض اشكالات التنفيذ وبذلك أصبح الحكم نهائيا وواجب التنفيذ.

وكانت المحكمة العسكرية العليا قد

أصدرت حكمها فى ٢٢ ابريل الماضى فى قضية ضرب السياحة والمتهم فيها ٤٩ متهما منهم سبعة متهمين هاربون، حيث قضت المحكمة باجماع الآراء باعدام الارهابيين السبعة.. كما قضت بالأشغال الشاقة المؤبدة لثلاثة متهمين وبالأشغال الشاقة ١٥ عاما لثمانية متهمين، وبالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات لثلاثة متهمين.. وبالأشغال الشاقة ٧ سنوات لاثنين، والسجن ١٠ سنوات لاثنين، والسجن خمس سنوات لثلاثة متهمين، والحبس ثلاث سنوات لاثنين من المتهمين، والحبس لمدة عامين لاثنين من المتهمين.

كما قضت المحكمة العسكرية العليا ببراءة ١٧ متهما لم تثبت ادانتهم.

وكان الارهابيون السبعة الذين تم اعدامهم قد انضموا الى جماعة تدعو الى تعطيل احكام الدستور والقوانين والاعتداء على الحرية الشخصية للمواطنين، والاضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى، واشاعة جو من عدم الاستقرار باحداث اضطرابات امنية وبالتأثير على الاقتصاد القومى من خلال



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ يوليو ١٩٩٣

استهداف السياحة بارتكاب بعض الجرائم الارهابية، حيث شرع الستة الأول فى قتل ركاب الاتوبيس السياحي رقم ١٠٥٠ سياحة قنا مع سبق الاصرار والترصد باستخدام ثلاث بنادق آلية بميدان عبدالرحيم القناوى بمحافظة قنا وامطروا الاتوبيس بوابل من النيران مما أدى الى اصابة ١٠ من السياح الالمان وخاب اثر الجريمة لسبب لادخل لارادتهم فيه وهو انحراف الاتوبيس وتدارك المجني عليهم بالعلاج.

كما قاموا بالاتلاف العمد لأموال منقولة لايمتلكونها وعرضوا حياة الأشخاص وامنهم للخطر تنفيذا لعمل ارهابى وحازوا البنادق الآلية والذخائر بغير ترخيص لاستعمالها فى نشاط يخل بالأمن العام.

أما المتهم السابع فقد شرع مع آخرين فى قتل ركاب الاتوبيس رقم ٧٨٠ سياحة القاهرة وكان به فوج من السياح الفرنسيين وقصفوه بثلاث عبوات متفجرة بطريق مرور الاتوبيسات السياحية من دندرة الى ابيدوس وقبل نجع حمادى بحوالى ٢٧ كيلومترا، وكان ذلك مع سبق الاصرار والترصد، واصيب فى الحادث ٧ من الركاب.

كما شرع المحكوم عليه مع آخرين في قتل ركاب الباخرة السياحية «كينج توت» بالقرب من قنا حيث قصفوها بعدد من العبوات المتفجرة وخاب اثر الجريمة لسبب لادخل لهم فيه وهو تحرك الباخرة ونجاة الركاب، كما حاز المتهم ايضا ١٥ قنبلة يدوية دفاعية.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٩ يوليو ١٩٩٣

آخر يوليو تنفيذ الاعدام في المتهمين بمحاولة اغتيال الشريف

يجرى حاليا بحث التماسات اعادة النظر فى قضية محاولة اغتيال صفوت الشريف وزير الاعلام والجرائم المرتبطة بها، وعلم حسين فتح الله المحرر العسكرى «للاهرام» انه سيصدر قرار بشأنها الاسبوع القادم واذا رفضت الالتماسات سينفذ حكم الاعدام فى المحكوم عليهم وعددهم ٦ متهمين خلال اواخر يوليو الحالى، او الاسبوع الاول من اغسطس القادم.



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ يوليو ١٩٩٢

النيابة تجرى معاينة تصويرية لوكر «الصفتى وابو العلا»

كتبت ـ نجوي عبد العزيز:

اجرت نيابة أمن الدولة أمس، معاينة تصويرية لوكر الارهابيين مجدي الصفتي وعبد الله حسين ابو العلا في قرية الخصوص بالقليوبية. تمت المعاينة في حضور زوجة الارهابي الثاني وصاحب العقار وسط حراسة امنية مشددة كما تم اغلاق مصنع التريكو، والتحفظ علي المصنع والشقتين ومحل اصلاح الاجهزة الكهربائية. وقررت النيابة تأجيل التحقيق الي بعد غد لدواع امنية.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٩ يوليو ١٩٩٣

إعدام المتهمين السبعة في قضية ضرب السياحة

تم صباح امس بسجن استئناف القاهرة اعدام الارهابيين السبعة المتهمين فى قضية ضرب السياحة. بدأ تنفيذ الحكم من الساعة السادسة صباحا وحتى التاسعة والنصف. شمل تنفيذ الحكم بسطاوى عبدالمجيد ابو المجد وسعد امين ابو المجد محمد واشرف سعيد عبدربه وبراوى محمد ابراهيم عبدالمطلب واحمد عبدالرحيم رضوان وعبدالهادى الصغير طايع وعبدالحميد الزملقان على. ارتكب المتهمون السبعة جرائم الاعتداء على الاتوبيسات السياحية وبعض المنشآت السياحية بالاقصر واسوان وبعض محافظات الوجه القبلى.

وكانت المحكمة العسكرية العليا قد اصدرت احكامها بالاعدام يوم ٢٠ ابريل الماضى فى القضية رقم ٦ لسنة ١٩٩٣ جنايات ادارة المدعى العام العسكرى والمعروف باسم قضية ضرب السياحة والمتهم فيها ٤٩ منهم ٧ متهمين هاربون. قضت المحكمة باجماع الاراء باعدام الارهابيين السبعة. كما قضت بالاشغال الشاقة المؤبدة لثلاثة متهمين والاشغال الشاقة ١٥ عاما لثمانية متهمين، والاشغال الشاقة لمدة ١٠ سنوات لثلاثة متهمين. كما قضت المحكمة بالاشغال الشاقة ٧ سنوات لاثنين وسجن عشر سنوات لاثنين اخرين وسجن ٥ سنوات لثلاثة متهمين والحبس ٣ سنوات لاثنين من المتهمين والحبس لمدة عامين لاثنين آخرين وقضت المحكمة العسكرية العليا ببراءة ١٧ متهما.

اكد مصدر مسئول بالقضاء العسكرى اتخاذ كافة الاجراءات القانونية قبل تنفيذ الحكم. وكان المحكوم عليهم قد تقدموا بالتماسات بعد التصديق على الحكم لاعادة النظر فى الاحكام الصادرة ضدهم فى المواعيد القانونية. تم بحث الالتماسات وقبلت شكلا ورفضت موضوعا. كما قدم المحكوم عليهم اشكالات فى تنفيذ الاحكام ورفضتها المحكمة العسكرية العليا، وتم التصديق على الحكم الصادر برفض اشكالات التنفيذ، واصبح الحكم نهائيا وواجب التنفيذ. انضم الارهابيون السبعة الذين تم اعدامهم صباح امس إلى جماعة تأسست على خلاف احكام القانون بغرض الدعوة إلى تعطيل الدستور والقوانين والاعتداء على الحرية الشخصية للمواطنين. كما وجهت لهم تهم الاضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى ودعوا إلى تغيير نظام الحكم واشاعة جو من عدم الاستقرار واحداث اضطرابات امنية والتأثير على الاقتصاد القومى من خلال استهداف السياحة بارتكاب بعض الجرائم. كما حاز المتهمون الاسلحة النارية والبيضاء والمفرقعات واشتركوا جميعا فى اتفاق جنائى الغرض منه ارتكاب جنايات القتل والاتلاف العمد.

ووصفت وكالة رويتر اعدام الارهابيين السبعة بانها اكبر للمجموعات التى تم اعدامها لارتكابها جريمة سياسية فى تاريخ مصر الحديث. وكان قد تم اعدام ٥ متهمين لادانتهم بمحاولة قتل الرئيس جمال عبدالناصر عام ١٩٥٤. كما تم اعدام ٥ آخرين بتهمة اغتيال الرئيس انور السادات فى اكتوبر عام ١٩٨٣.



أحمد عبد الرحيم



سعد أمين



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ يوليو ١٩٩٣

٣٣٠ متهماً جديداً أمام المحاكم العسكرية.. الأسبوع القادم

كتب عماد محجوب:

انتهت النيابة العسكرية من اعداد ملفات الاتهام فى القضية الخامسة التى تنظرها المحاكم العسكرية فى الايام القليلة القادمة والتى تضم ٣٣٠ متهماً، وهو رقم قياسى لم يحدث فى تاريخ المحاكم العسكرية فى العالم، يطالب قرار الإحالة بتوقيع عقوبة الاعدام على اكثر من ١٠٠ متهم، اغلبهم من عناصر الجماعات الاسلامية بالقاهرة الكبرى، ومن ابرزهم مجدى سالم الذى يعانى من الشلل وفقد البصر باحدى عينيه من شدة التعذيب الذى تعرض له طوال فترة الاعتقال، ومعه عبد المنعم جمال الدين وطه خليفة وإسماعيل عبد الفتاح وخالد عبد الفتاح، وعبد الحميد حمد الله ويحيى خلف ومحمد على سالم ومن الهاربين الدكتور ايمن الظواهرى.. ومن بينهم فلسطينيون مقبوض عليهم على الحدود بعد هروبهم من قوات الاحتلال الاسرائيلى.

وكانت النيابة العسكرية قد حصلت على ملفات التحقيقات من نيابة أمن الدولة وبدأت تنفيذ سيناريو القضية وتحديد ادوار المتهمين فيها ومواد العقوبات قبل اكثر من شهر من صدور القرار الجمهورى بإحالة المتهمين إلى القضاء العسكرى، تحت مسمى قضية «طلائع الجهاد» ورقمها ١٢٣ حصر امن الدولة العليا بعد فصلها عن القضية ١٩٢ والتى تحمل اسم «تنظيم الجهاد الجديد»، والتى تضم اكثر من ٤٥٠ متهما من محافظات الوجه البحرى. وقد تقرر استمرار نظرها من خلال محاكم أمن الدولة، ومن ابرز المتهمين فيها مجدى سالم وفؤاد ضيف ود. عبد الله عبد المنعم واحمد عشوش، وتجرى محاكمتهم بتهمة الانضمام إلى تنظيم غير مشروع والانتماء الفكرى لجماعة تعتنق الارهاب، وتتخذه سبيلا لدعوتها، وهى تهمة باطلة بموجب الدستور الذى يطلق حرية الاعتقاد والفكر ولا يجيز محاكمة المواطن على أساس انتمائه الفكرى.

. وعلى جانب اخر يتم اعداد اوراق قضية اخرى كبرى لمحاكمة مجموعات الصعيد عسكريا لضرب البنية التحتية للجماعة وتتبعها سلسلة من عمليات القتل أثناء الاعتقال والمطارده فى الوقت الذى تستعد فيه مباحث أمن الدولة لربط هذه المجموعات بشبكة واحدة، وتوجه لها تهمة تدبير الانفجارات المريبة التى شهدتها مصر فى الاشهر الاخيرة، بداية من انفجار مقهى وادى النيل والهرم والقللى ونفق الهرم ومدينة نصر وأخيرا الخازندار، وعلى الرغم من وجود دلائل قوية وتأكيدات لاجهزة امنية اخرى بتورط عناصر «الموساد» والمخابرات الاسرائيلية فى هذه العمليات التى أعلنت الجماعة الاسلامية ادانتها لها وبراءتها من ارتكابها، تستند المباحث فى صياغة القضية إلى اقوال أحد المقبوض عليهم، والذى يتعرض لعملية تعذيب بشعة يوميا فى تكتم شديد بلاظوغلى (مقر مباحث أمن الدولة)، وتملى عليه اعترافات بادوار من تنسب اليهم العمليات وصناعة الادلة، والزعم بوجود كميات من مادة تى. ان تى والاجهزة والمسامير المستخدمة فى التفجيرات، وتجرى محاولة للتوسع فى الادوار بين المشاركين والمحرضين لكى تضم القضية اكبر عدد ممكن من المتهمين، بما يتجاوز الـ ٢٠٠ فرد أغلبهم من القيادات بمحافظات الصعيد وبعضهم معتقل بسجون مصر بصفة دائمة منذ سنوات، وخاصة د. أحمد عبده سليم واسامة رشدى (اسيوط) والمهندس محمد جمال الدين وعلى الدينارى (المنيا) والاخير معتقل بسجن طنطا..!



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ٩ يوليو ١٩٩٢

إعدام ٧ متهمين فى قضية السياحة

تم أمس تنفيذ حكم الإعدام فى سبعة من أعضاء الجماعة الإسلامية كانت المحكمة العسكرية العليا قد أصدرت أحكاماً بالإعدام عليهم فى القضية الشهيرة بضرب السياحة.

والمتهمون السبعة الذين جرى إعدامهم من أبناء قريتى الحجيرات والحميدات بمحافظة قنا.

وذكرت إذاعة مونت كارلو الناطقة بالفرنسية أمس أن أحداً لم يقتل فى القضية التى تم إعدام المتهمين بسببها.



المصدر : الأخبـــار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ يوليو ١٩٩٣

تنفيذ حكم الاعدام فى ٧ متهمين فى قضية ضرب السياحة

تم صباح أمس تنفيذ حكم الاعدام فى المتهمين السبعة فى قضية ضرب السياحة .. تم الاعدام فى سجن الاستئناف بالقاهرة فى الساعة السادسة صباحا وبحضور ٤ اعضاء من النيابة العسكرية وهيئة التنفيذ برئاسة مأمور سجن الاستئناف . ولم يطلب اى متهم قبل اعدامه طلبات خاصة .. استمرت اجراءات الاعدام حتى الساعة التاسعة والنصف ونقلت جثث الارهابيين الى مشرحة زينهم حتى يتسلمها ذووهم .

كان الدفاع عن المتهمين تقدم بالتماسات أعادة نظر فى المواعيد القانونية ، تم قبولها شكلا ورفضها موضوعا .. كما قدموا استشكالات فى تنفيذ الاحكام رفضتها المحكمة العسكرية العليا ، وتم التصديق على الاحكام ورفض الاستشكالات واصبح الحكم واجب التنفيذ .



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ يونيو ١٩٩٣

التحقيق مع ٩٥ إرهابياً كونوا تنظيماً داخل السجن

٥ تائبين ارشدوا عن التنظيم .. وحبس المتهمين ١٥ يوماً

دمياط - السعيد الشيطى

واصلت نيابة بندر دمياط امس تحقيقاتها على مدى ١٨ ساعة فى قضية التنظيم الارهابى الجديد ، الذى تم ضبطه فى سجن بورسعيد ويضم ٩٥ متهما داخل السجن .. يقضون فترة عقوبة فى قضايا تحطيم المقاهى والمحلات العامة بدمياط .. والاعتداء على المقدم مطاوع ابو النجا ضابط امن الدولة بدمياط .

واجه مصطفى البدومى وكيل اول النيابة قيادات التنظيم الجديد بشهود الاثبات من اعضاء التنظيم الذين افرج عنهم واعلنوا توبتهم .

كان ٥ من اعضاء التنظيم وهم عصام العدوى وعبده زغلول وطاهر الزغبى وسعيد المرسى وسامى جميل .. قد اعلنوا توبتهم وارشدوا مباحث دمياط عن تكوين التنظيم داخل السجن ، وقالوا انه يهدف الى ارتكاب المفرج عنهم حوادث ارهابية ضد الشخصيات العامة وضباط الشرطة وحرق نوادى الفيديو والمنشآت العامة بدمياط .

اكد الشهود فى مواجهة قيادات التنظيم ان التنظيم يتزعمه ابراهيم طه (٥٥ سنة) حلوانى وانه يتولى التمويل وعلى صلة مباشرة بمفتى الجهاد د . عمر عبدالرحمن واحمد نصر الاسكندرانى (٢٤ سنة) ومحمد صادق المهدى (٢٥ سنة) ويتوليان الدعوة وتثقيف الاعضاء بفكر التنظيم وعادل الشرقاوى ٢٥ سنة (نجار) ويتولى تدريب الاعضاء علي الكاراتيه وشكرى مصطفى رئيساً للنجاح العسكرى ويقوم برسم نماذج من السلاح على جدران السجن ويشرح للاعضاء كيفية استخدامه وانه تدرب على ايدى المتهم صفوت عبدالغنى وانهما يتبادلان الرسائل من داخل السجن عن طريق والدته وشقيقة احد المتهمين .

أصر الشهود على اقوالهم ،. واصر المتهمون على الانكار الا ان المتهم شكرى مصطفى فاجأ الجميع بالاعتراف تفصيلا بتكوين التنظيم .

أمرت النيابة باستمرار حبس المتهمين ١٥ يوما على ذمة التحقيق .

٠٠٢٩٤



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخبار

التاريخ : ٩/٧/١٩٩٨

القصاص من أعداء السياحة

تم إعدام ٧ إرهابيين


دراو محمد ابراهيم


احمد عبدالرحيم رضوان


عبدالهادى الصغير


اشرف سعيد ...دربه


...عطاوى عبدالجيد

كان هدفهم قتل السياح وضرب الأتوبيسات

تقرير يكتبه

فاروق الشاذلى

طاهر قابيل



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ يوليو ١٩٩٣

تم صباح امس تنفيذ حكم الاعدام شنقا في الارهابيين السبعة الصادر ضدهم حكم بالاعدام في القضية رقم ٦ لسنة ٩٣ جنايات عسكرية ادارة المدعي العام العسكري المعروفة باسم قضية ضرب السياحة . تم التنفيذ ابتداء من السادسة صباحا وحتى التاسعة والنصف بسجن استئناف القاهرة .

الارهابيون السبعة ادينوا بالشروع في قتل ١٦ سائحا ومواطنا بريئا في حادثي اتوبيس قنا ونجع حمادي .. واحرزوا عددا من المفرقعات والبنادق الآلية بدون ترخيص واستخدموها في العمل الارهابي ، كما انضموا الى جماعة اسست على خلاف القانون هدفهما تعطيل احكام الدستور والقوانين والاعتداء على الحرية الشخصية للمواطنين والاضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي والدعوة لتغيير نظام الحكم واشاعة جو من عدم الاستقرار والإضرار بالاقتصاد القومي من خلال ضرب السياحة ..

وتصل عقوبة كل تهمة من تلك الاتهامات الى الاعدام طبقا لقانون العقوبات وتعديلاته التي صدرت في العام الماضي وقانون الاسلحة والذخائر الجديد .

وكانت المحكمة العسكرية العليا برئاسة اللواء محمد وجدي الليثي قد أصدرت حكما الاعدام بإجماع الآراء على الارهابيين السبعة وتصدق على الحكم . كما تقدم المحكوم عليهم بالتماسات إعادة النظر في الحكم خلال الفترة القانونية . تم بحثها حيث قبلت شكلا، ورفضت موضوعا .. كما قدم المحكوم عليهم استشكالات لوقف تنفيذ الاحكام تم عرضها على المحكمة العسكرية العليا ورفضت .. وتصدق على الحكم الصادر برفض الاستشكالات واصبح حكم المحكمة باتا ونهائيا وواجب النفاذ .

المتهمون هم

والمتهمون الذين تم حكم الاعدام فيهم هم : بسطاوي عبدالجيد ابوالمجد طالب بمدرسة قنا الثانوية الصناعية الميكانيكية من قرية الحجيرات بقنا وسعد امين ابوالمجد سائق من نجع جبارة بالحجيرات قنا واشرف سعيد عبدربه طالب بالمعهد الفني التجاري بقنا من الحميدات مركز قنا ودراوي محمد ابراهيم عبدالمطلب بدون عمل من نجع معلا بالحجيرات واحمد عبدالرحيم رضوان الشهير باحمد عبدالغني تاجر خضراوات من الحجيرات وعبدالهادي الصغير عبدالعظيم طابع حاصل على دبلوم معهد فني تجاري من الحجيرات وعبدالحميد الزمقان على نقاش من الحميدات قنا .

وكانت حيثيات المحكمة تضمنت ان الارهابيين الذين تم اعدامهم وطبقا لوقائع الدعوى واقوال الشهود وأدلة الثبوت من تقارير فنية وطبية ومضبوطات اكدت الآتي :

حادث قنا

تنفيذا لمخطط الجماعة شرع كل من بسطاوي عبدالجيد ابوالمجد وسعد أمين ابوالمجد واشرف سعيد عبدربه ودراوي محمد ابراهيم واحمد عبدالرحيم رضوان وعبدالهادي الصغير عبدالعظيم ، في قتل ركاب اتوبيس سياحي مع سبق الاصرار والترصد وذلك بأن اجتمعوا مساء يوم ١٩٩٢/١١/١١ بضريح الشيخ احمد الضجابي بناحية اولاد سمك التابعة لقرية الحميدات وعقدوا العزم على قتلهم واعدوا لذلك ثلاث بنادق آلية احضر الاولى دراوي والثانية بسطاوي والثالثة عبدالهادي وفي صباح اليوم التالي ١٩٩٢/١١/١٢ تحركوا مستقلين سيارة سعد امين بعد صلاة الفجر وتوجهوا الى مدينة قنا لنادي البحر لاستطلاع السفن السياحية ولم يجدوا بها سياحا فتوجهوا الى ميدان سيدي عبدالرحيم القناوي وجلس المتهمون وتربصوا لمرور اتوبيس سياحي وما ان شاهدوا الاتوبيس رقم ١٠٥٠ سياحة قنا وبه عدد من السياح الاجانب فأمطروه بوابل من النيران مما أدى الى اصابة كل من اليزابيث ماركوث ، موزير سيمون ، هيتوني هليجا ، وردي أنا اليزابيث ، هيروت رينهارو الوفس ، سابينا كلنيرميك ، مارجوت باكويس ، هيان تسرت هيلكا ، محمد جاد الرب محمد ، جابر علي احمد وخاب اثر جريمتهم لسبب لا دخل لإرادتهم فيه هو انحراف الاتوبيس وتدارك المجني عليهم بالعلاج ، واتلفوا اموالا منقولة ، هو الاتوبيس رقم ١٠٥٠ سياحة قنا الذي انحرف يمينا واصطدم بالسيارتين رقم ٩١٧ ، ١٨٦٩ اجرة قنا وجعلوهما غير صالحتين للاستخدام وارتبطت جريمتهم بحيازة واحراز البنادق الآلية ارقام ١٦٥٦٨٨ ، ٣٤٦٢٢٠ ، ٧٣٤٥٥٠ والذخائر المستخدمة في ارتكاب الجريمة دون ان يرخص لهم بذلك وبقصد استعمالها في نشاط يخل بالأمن والنظام العام ، وبعد ارتكاب جريمتهم تم القبض على المتهم السابع وتمكن باقي المتهمين من الفرار .

وتنفيذا لمخطط الجماعة أيضا فقد شرع المتهم احمد عبدالرحيم رضوان في قتل ركاب اتوبيس سياحي وذلك يوم ١٩٩٢/٨/١٣ وكان ذلك مع سبق الاصرار والترصد بأن اتفقت ارادتهم وعقدوا العزم على ذلك واعدوا ثلاث عبوات مفجرة وكمنوا بطريق مرور الاتوبيسات السياحية من دندرة الى ابيدوس وعلى بعد ٢٦ كيلو مترا من نجع حمادي وقبل كوبري السمانية ، وما أن ظفروا بمرور الاتوبيس السياحي رقم ٧٨٠ سياحة القاهرة وبه فوج سياحي فرنسي فالقي المتهم عبوة متفجرة عليه من جهة يسار الطريق اصابت زجاج السيارة الامامي واحدثت شروخا به ولم تنفذ للداخل ولم يتوقف السائق فقام المتهم السابع عشر بالقاء عبوة من يمين



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخبار

التاريخ : ٩ يوليو ١٩٩٣

الطريق اخترقت زجاج الاتوبيس من أعلى واحدثت به دخانا ولهبا اشتعل داخله ، ثم القى المتهم عبوة اخرى متفجرة على الجانب الايسر اتلفت الشباك الثالث من الخلف ادى ذلك الى اصابة سبعة سائحين باصابات طفيفة وخاب أثر جريمتهم لسبب لا دخل لارادتهم فيه وهو انطلاق السائق بالاتوبيس وتضاؤل إثر القصف بعد اصطدام العبوات بزجاج الاتوبيس واختراقه وارتبطت تلك الجريمة بحيازتهما واحرازهما مفرقعات عبارة عن ثلاث عبوات على الاقل من مخلوط بارودى واستعملوا المفرقعات استعمالا من شأنه ان يعرض حياة الناس وأموال الغير للخطر .

١٥ قنبلة

وعند قيام المقدم احمد الجرواني الضابط بفرع مباحث امن الدولة بقنا بتنفيذ الاذن الصادر من نيابة أمن الدولة بالقاهرة فى القضية رقم ٩٢/٣٧٢ حصر امن دولة عليا بتاريخ ١٩٩٢/١١/٢٩ بتفتيش مسكن عبدالحميد الزمقان على بنجع منصور - الحميدات - بندر قنا وضبط ما يحوزه ويحرزه من اسلحة ومفرقعات وذخائر . وبتفتيش المنزل الخاص بالمتهم فى حضور والدته زينب عبدالسميع مصطفى وعمه نصر على مصطفى ومفتش المفرقعات بمديرية امن قنا المقدم عصام درويش حسن تم ضبط حقيبة جلدية بيضاء اللون مغلقة بسوستة داخل حظيرة دواجن فى نهاية المنزل ومدفونة تحت الأتربة وبارشاد والدة المتهم وتم رفعها وفضها بمعرفة خبير المفرقعات بداخلها على عدد خمس عشرة قنبلة يدوية دفاعية . وان القنابل خالية من أى عيوب فنية تحول دون استخدامها ، ووجدت بالحالة التى خرجت عليها من المصنع المنتج وصالحة للاستخدام شديدة الانفجار ولا يجوز حيازتها .

اعترافات بسطاوى

وقالت الحيثيات ايضا ان بسطاوى عبدالجيد ابوالمجد قرر فى تحقيقات نيابة شمال قنا فى محضرها المحرر بتاريخ ١٩٩٢/١١/١٢ ، انه من حوالى عشرين يوما اثناء وجوده بمدينة الاسكندرية تقابل مع المتهم اشرف سعيد عبدربه فى محطة الرمل ويعرفه لأنه يتولى الخطابة فى المساجد طرفهم وطلب مقابلته بعد يومين حيث التقيا وحدثه اشرف سعيد عن التضحية والجهاد وتكررت اللقاءات وأعطاه اشرف مبلغ خمسين جنيها وطلب منه الدمار لأهله ويوم ١٩٩٢/١١/١١ اثناء وجوده فى منزله ارسل له اشرف سعيد شخصا يدعى احمد عبدالغنى - اسم الشهرة لأحمد عبدالرحيم رضوان - وكان لا يعرفه من قبل ، حوالى الساعة ٧.٣٠ مساء وابلغه بطلب اشرف له لمقابلته بضريح الشيخ احمد بمقابر أولاد سمك وتوجه الى هناك فوجد اشرف سعيد وعبدالهادى الصغير - ابن خاله - ودراوى محمد ابراهيم فجلس معهم اشرف وقال لهم انه يخطط لعمل عملية فى الصباح وقضوا ليلتهم بالضريح وقبل الفجر ايقظهم اشرف وابلغهم ان العملية هى ضرب اتوبيس سياحة وحدد لهم الخطة وبعد صلاة الفجر اخذوا السلاح والحقائب واتجهوا ناحية الطريق الاسفلت ووجدوا سيارة المتهم - عبد أمين ابوالمجد منتظر .. ويقودها فاستقلوها واتجهوا لميدان سيدى عبدالرحيم القناوى وعند فندق ال البيت نزلوا من السيارة واخذوا الحقائب وبها الاسلحة واطلقوا النار على الاتوبيس السياحى وبعد الانتهاء من الاطلاق وضعوا السلاح فى الحقائب وفروا ودخلوا شارع السوق احد المتهمين قال له اضرب نار على الدين كانوا يطاردونهم . وقبض عليه وكان مساعد يقوم باطلاق النار اثناء مطاردتهم ، وكان معهم اربع بنادق آلية وان الاشخاص الذين قبضوا عليه هم الذين تم سؤالهم بالتحقيقات .



خبر الأسبوع

اعترافات التنظيم الإرهابى المسئول عن محاولات التفجير بالقاهرة

كتب ـ أحمد موسى:

حددت اعترافات التنظيم الارهابى، الذى حاول افراده شن سلسلة التفجيرات فى القاهرة خطا تنظيميا جديدا تمثل فى تكوين العناصر التى تورطت فى القضية المعروفة باسم احداث الجهاد عام ١٩٨١، واوكلت إليها مهام القيام بالتفجيرات فى مناطق التجمعات على غرار العملية التى شنتها عناصر الجهاد يوم عيد الأضحى ١٩٨١ بمدينة اسيوط وراح ضحيتها ١٢٣ ضابطا وجنديا، وتلقى عناصر المجموعة البالغ عدد افرادها ١٨ إرهابيا اموالا من الخارج لشراء الأسلحة والمتفجرات وتاجير الشقق لإيواء الهاربين منفذى تلك الجرائم، وطلبت نيابة امن الدولة العليا القبض على ٥ هاربين من بين المتورطين فى محاولات التفجير.

وكشفت مصادر «الاهرام» أن اجهزة الأمن توصلت إلي اعضاء المجموعة الارهابية عقب رصد المكالمات التليفونية بين قائدهم وباقى الهاربين المحكوم عليهم بالاعدام غيابيا فى القضايا الاخيرة وهم: مصطفى حمزة،



المستشار عبدالمجيد محمود

ومحمد شوقى الاسلامبولى، وطلعت فؤاد قاسم، وأمكن تسجيل كافة الاتصالات وتقديمها لجهات التحقيق كادلة يقينية تحتوى على تفاصيل التكليفات ـ التى سجلت بناء على اذن من نيابة امن الدولة العليا ـ لمواجهة المتهمين بها.

وعلم مندوب «الاهرام» أن قائد المجموعة الارهابية ويدعى محمد حمودة «٣٢ عاما» مدرس، وانه المسئول عن ادارة وتحريك باقى المتهمين، وسبق اتهامه عام ٨١ فى قضية أحداث الجهاد، ويتولى فريق من نيابة امن الدولة العليا التحقيقات التى يتابعها المستشار رجاء العربى النائب العام، ويباشرها المستشاران عبد المجيد محمود المحامى العام الأول ومحسن مبروك المحامى العام، وهشام حمودة وياسر رفاعى وعلى الهوارى وأسامة قنديل رؤساء النيابة، وقد ادلى المتهمون باعترافات كاملة عن المخطط الذى كان يستهدف ترويع الآمنين وقتل اكبر عدد من المواطنين والشخصيات العامة.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ يونيو ١٩٩٣

حبس الارهابيين مجدى الصفتى وابو العلا ١٥ يوما واجراء معاينة لوكريهما بالخانكة خلال الساعات القادمة

كتب ـ احمد موسى :

امرت نيابة امن الدولة العليا بحبس الارهابيين مجدى الصفتى قائد تنظيم «الناجون من النار» وشريكه عبدالله ابوالعلا ١٥ يوما على ذمة التحقيقات، ووجهت لهما عدة اتهامات منها الانضمام لتنظيم سرى غير مشروع، وحيازة اسلحة وذخيرة ومواد تستخدم فى تصنيع العبوات المتفجرة بدون ترخيص.

وكانت النيابة قد بدأت تحقيقاتها الموسعة مساء امس ـ وحتى فجر اليوم ـ بعد ان نقل اليها مجدى الصفتى وعبدالله ابوالعلا فى السابعة مساء وسط حراسة مشددة، واغلقت المنطقة المحيطة بمبنى النيابة، وكلف المستشار عبدالمجيد محمود المحامى العام الاول فريقا من المحققين ضم هشام حمودة وياسر الرفاعى وهشام بدوى رؤساء النيابة، وتم استجواب الارهابيين طبقا للمحضر الوارد من جهاز مباحث امن الدولة، عن تورطهما فى عدة عمليات ارهابية من شأنها زعزعة الامن والخروج على النظام، واستهدافهما محاولة استقطاب عناصر ارهابية جديدة وقام المحققون بمواجهة الارهابيين بالمضبوطات التى عثرت عليها اجهزة الامن بوكريهما بمنطقة الخصوص بالخانكة فجر الثلاثاء الماضى، وعلم مندوب «الاهرام» انه سيتم خلال الساعات القادمة اجراء معاينة لوكرى الارهابيين بالخانكة، فى حضور رؤساء نيابة امن الدولة العليا، وتوضيح مواقع العثور على المضبوطات فى حضور المتهمين، كما ستقوم النيابة بطلب ٨ من شهود العيان، لسماع شهاداتهم عن إقامة الارهابيين بالخانكة ومنهم والد زوجة الارهابى ابوالعلا، لتحديد ملابسات زواج ابنته باوراق مزورة للمتهم وتوقيع الصفتى على عقد الزواج بصفته شاهدا باسم مزور

وارسلت النيابة الاوراق والبطاقات المزورة الى شعبة التزييف والتزوير بالطب الشرعى والاسلحة والذخيرة الى مصلحة الادلة الجنائية، وتواصل اليوم استكمال اعترافات المتهمين



المصدر : الأخبار

التاريخ : ١١ يوليو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حبس مجدى الصفتى وعبدالله ابوالعلا ١٥ يوما
الصفتى يعترف باعداد خطة لتصنيع قنابل المسامير

كتبت ـ خديجة عفيفى :

قررت نيابة أمن الدولة العليا حبس المتهمين مجدى زينهم الصفتى وعبدالله حسين ابوالعلا ١٥ يوما على ذمة التحقيق . وجهت لهما النيابة تهمة حيازة اسلحة ومتفجرات بدون ترخيص والتحريض على القيام بأعمال ارهابية وتفجيرات بهدف احداث بلبلة وفزع بالبلاد والانتماء إلى تنظيم غير مشروع والتزوير فى محررات رسمية. باشر التحقيق ياسر رفاعى وهشام بدوى رئيسا النيابة باشراف المستشار عبدالمجيد محمود المحامى العام الأول ..

اعترف المتهمان بحيازتهما للمضبوطات من الاسلحة والمتفجرات وقيامهما باعمال الارهاب لمقاومة السلطات والسعى للسيطرة على الحكم .. واعترف المتهم مجدى الصفتى باعداده خطة لتصنيع القنابل التى تحوى المسامير والمواد المتفجرة لارتكاب اعمال ارهابية بالبلاد .. وامر المستشار عبدالمجيد محمود بارسال المضبوطات الى المعمل الجنائى والطب الشرعى لفحصها وبيان مدى صلتها بالحوادث الارهابية الاخيرة التى جرت فى نفق الهرم والقللى ومقهى وادى النيل وكمين مدينة نصر وشبرا ..

كانت النيابة قد واصلت تحقيقاتها مع المتهمين منذ مساء امس وحتى ساعة مبكرة من صباح اليوم . وقام رئيسا النيابة بمواجهتهما بالمضبوطات التى تضم طبنجة عيار (٩مم) وخزينتين و٤٥ طلقة ومسدس صوت وعددا من اكياس البلاستيك بها متفجرات ومجموعة من المسامير



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ١١ يوليو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

غير صحيح!

نفت الامانة العامة لهيئة كبار العلماء بالسعودية ما اعلنه د. عبد الحليم مندور رئيس هيئة الدفاع عن المتهمين باغتيال د. فرج فودة حول اعداد تقرير عن كتب د. فودة يشرف عليه الشيخ عبد العزيز بن باز رئيس هيئة الافتاء بالسعودية.

وأكدت الامانة العامة في رسالة الى «الجمهورية» ان هذا الموضوع لم يعرض على هيئة كبار العلماء لا من قريب ولا من بعيد.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١١ يوليو ١٩٩٣

فى قضية اغتيال فرج فودة :

المحكمة تعاين السلاح المستخدم فى الحادث

كتب ـ عبد الغفار رشدى:

شاهدت محكمة امن الدولة العليا التجربة التى اجراها خبير مصلحة الطب الشرعى على الأختام والمستندات المضبوطة فى قضية اغتيال فرج فودة لتحديد مدى امكانية استخدام هذه الاختام فى التزوير ودرجة وضوحها، كما عاينت المحكمة السلاح المستخدم فى الحادث الذى تم ضبطه مع المتهم الثانى اشرف السيد ابراهيم والمحرز على ذمة القضية ١١ لسنة ١٩٩٣ جنايات عسكرية.

كانت المحكمة قد عقدت جلستها امس برئاسة المستشار محمد البحر وعضوية المستشارين حسيب البطراوى والسيد الجوهرى بحضور هشام حمودة رئيس نيابة أمن الدولة وشريف عبد النبى وكيل النيابة بامانة سر حسن موسى وماهر حسنين. وفى بداية الجلسة قدمت النيابة لهيئة المحكمة صورة من التحقيقات مع المتهم اشرف السيد ابراهيم وحرز السلاح المستخدم فى الحادث وهو بندقية آلية صناعة مصرية برقم ١٩٧٣، كما قدمت تقريرا عن الحالة الصحية للمتهم أبو العلا عبد ربه حيث كشف عليه طبيب بمعرفة مصلحة السجون وانتهى بعد فحص المتهم وجهازه العصبى إلى سلامة قواه العقلية وأن حالته الصحية عادية ولكنه يحتاج إلى تغذية نظرا لنقص الكالسيوم لديه. ثم أجرى محسن عبد الحى الخبير بمصلحة الطب الشرعى تجربة على الاختام والاوراق المضبوطة فى القضية لدى المتهم الرابع منصور احمد منصور، وقد قام بطبع الاختام على اوراق متعددة لمعرفة مدى وضوحها وقدرتها على خداع الآخرين



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ١١ يونيو ١٩٩٢

في قضية أغتيال د.فرج فوده:

المحكمة تستمع لمرافعة النيابة .. اليوم
المتهم الأول ينكر علاقته بالبندقية المضبوطة

كتب- جمال عبدالرحيم:

قررت محكمة أمن الدولة العليا «طوارىء» بالقاهرة امس الاستماع الى مرافعة النيابة فى قضية اغتيال د.فرج فودة التى تضم ١٣ متهما فى جلسة اليوم.

عقدت الجلسة برئاسة المستشار محمد عبدالحميد البحر وعضوية المستشارين حسيب البطراوى والسيد الجوهرى بحضور هشام حمودة وشريف عبدالنبى رئيسا النيابة وامانة سر ماهر حسنين والسيد موسى.



رئيس المحكمة يعاين البندقية الخرطوش التى استخدمت فى اغتيال فرج فوده .



تم احضار المتهمين المقبوض عليهم امس ما عدا المتهم الثانى اشرف السيد ابراهيم المحكوم عليه بالاعدام فى قضية محاولة اغتيال صفوت الشريف وزير الاعلام وقدم هشام حمودة رئيس النيابة التحقيقات التى اجريت مع المتهم اشرف السيد ابراهيم بشأن ضبط السلاح بحوزته بالمنصورة.

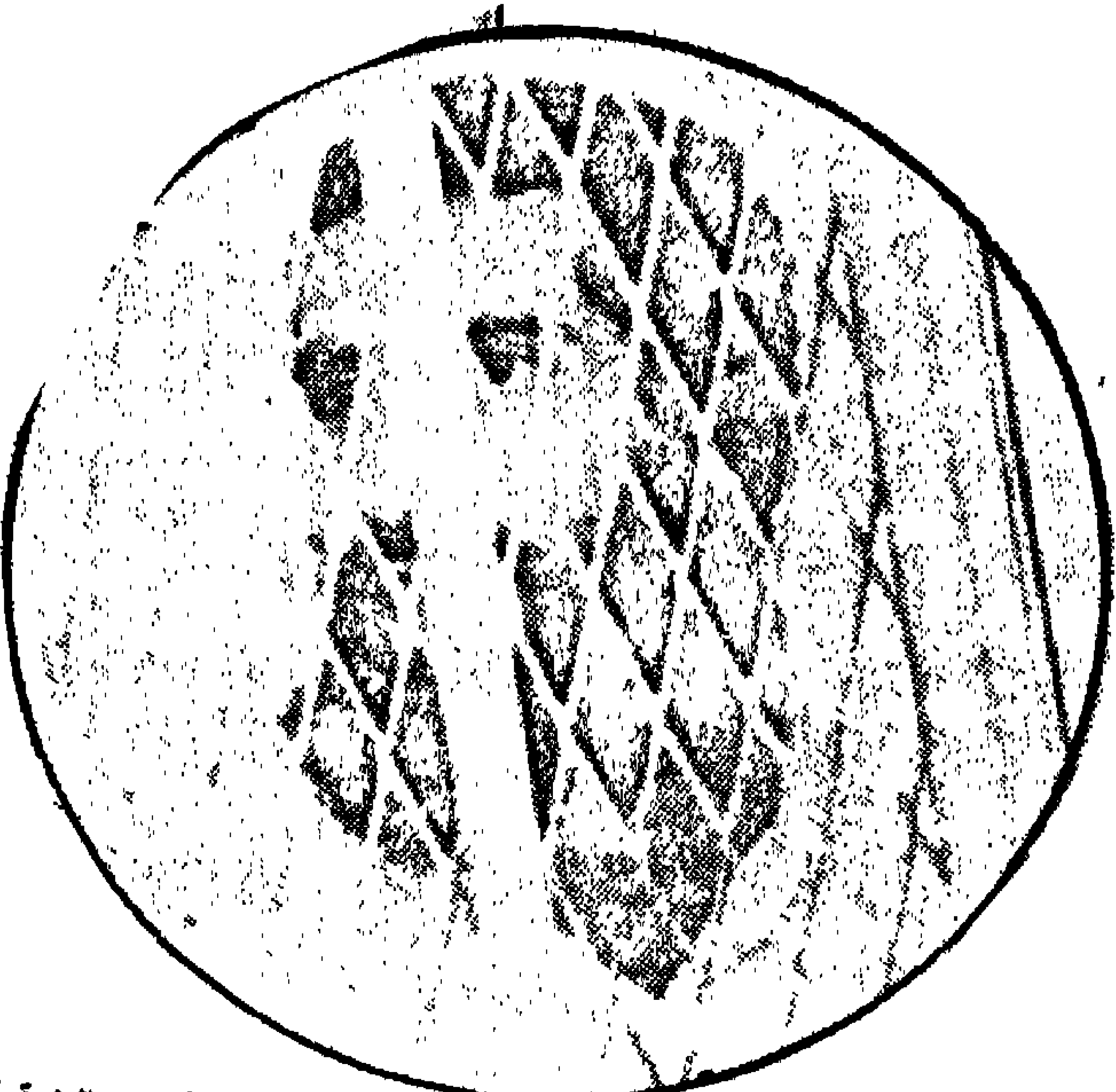
كما قدمت النيابة كتاب مصلحة السجون بشأن احالة المتهم ابوالعلا محمد عبدربه الى مستشفى السجن لفحصه وعلاجه بناء على قرار المحكمة وتبين من تقرير المستشفى ان المتهم لم يتعرض لأى تعذيب ولايحتاج لأى علاج ولكنه يعانى نقصا فى الكالسيوم.

قالت النيابة بشان تكليف النيابة بالتحقيق انه تم تكليف المستشار المحامى العام لنيابات جنوب القاهرة للتحقيق فى واقعة تعدى المتهم جلال محمد العزازى بالضرب على النقيب حسن سليمان اثناء نقله من سجن طره الى سجن شديد الحراسة واشتراكه مع المتهم الاول عبدالشافى رمضان فى واقعة اتلاف زجاج السجن. وقالت النيابة ان اصرار الدفاع على احضار المتهم اشرف السيد ابراهيم هو تعطيل لسير الدعوى.. وان المتهم على ذمة النيابة العسكرية التى لها حق التصرف بشأنه.

وقالت المحكمة انها سوف تستمر فى نظر الدعوى لوجود متهمين اخرين فى القضية واستمعت الى شهادة سيد محمد عبدالحى مدير التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى الذى شرح امام المحكمة كيفية مضاهاة الخطوط والاوراق المضبوطة مع المتهمين.

قامت المحكمة بفض احراز القضية وتم عرض البندقية الخرطوش المضبوطة مع المتهم الاول عبدالشافى رمضان وتم عرضها عليه من خارج القفص فأنكر علاقته بها.

وفى نهاية الجلسة قررت المحكمة التأجيل لجلسة اليوم لسماع مرافعة النيابة فى القضية مع استمرار حبس المتهم واحضار المتهم الثانى اشرف السيد ابراهيم لجلسة اليوم.



المتهم الاول عبدالشافى يحملق داخل قفص الاتهام اثناء فحص البندقية



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ يوليو ١٩٩٢

■ تحقيقات نيابة أمن الدولة العليا :

الإرهابيان الصفتي وأبو العلا خططا لعمليات إرهابية

الصفتي فر إلى ليبيا لمدة شهرين هربا من المراقبة

كتب ـ أحمد موسى :

كشفت التحقيقات التى تجريها نيابة امن الدولة العليا عن تورط الارهابيين مجدى الصفتي قائد تنظيم «الناجون من النار» وشريكه عبدالله ابو العلا ، فى التخطيط لعمليات ارهابية كانا يعدان لها ، كما تبين ان الصفتي سافر الى ليبيا خلال فترة اختفائه عبر منفذ السلوم البرى باوراق مزورة فى محاولة للهروب من ملاحقة اجهزة الامن له وعاد للاقامة مع ابو العلا فى وكريهما بالخانكة.

وكان فريق من النيابة باشراف المستشار عبدالمجيد محمود المحامى العام الاول ، الذى ضم هشام حمودة وياسر رفاعى وهشام بدوى رؤساء النيابة ، قد واصلو سماع اعترافات الارهابيين حتى الساعات الاولى من صباح امس وواصلوا امس التحقيقات التى اثبتت عدم تورط الصفتي وابو العلا فى عمليات التفجيرات الاخيرة بمقهى وادى النيل والقللى وشبرا ونفق الهرم ، وانكرا صلتهما باى من هذه الاحداث ، وادلى الارهابى مجدى الصفتي باعترافات كاملة عن سنوات هروبه منذ حادث الخرقانية عام ١٩٨٧ وحتى فجر الاربعاء الماضى عندما هاجمت اجهزة الامن وكره بالقليوبية ، فاكد انه هرب إلى ليبيا لمدة شهرين فقط ، فى محاولة للبحث عن فرصة عمل ، ولكنه عاد مرة أخرى لمصر عبر منفذ السلوم البرى.

وكان يستخدم بطاقة مزورة وجواز سفر باسمين وهميين واختفى وسط المواطنين طوال مدة هروبه ، بعد ان غير ملامحه .

وكشف الصفتي لجهات التحقيق عن انه وزميله الارهابى عبدالله ابو العلا تقابلا عقب حادث الخرقانية بفترة وجيزة وظلا هاربين ولم يفترقا الا مرة واحدة طوال السنوات الماضية عندما سافر الى ليبيا.

وتبين ان الصفتي استخدم إسما حركيا هو «احمد» واخر «صلاح» للتعامل وظل يتعامل بهما بين اوساط المواطنين بمنطقة الخانكة، التى استاجر فيهما غرفتين منفصلتين فى منزلين وذلك لابعاد الشبهات عنهما ، واستخدم عدة بطاقات مزورة فى التنقل بين القاهرة والقليوبية.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٢ يوليو ١٩٩٣

المحكمة تستمع اليوم إلى مرافعة النيابة فى قضية فرج فودة

فوجئت محكمة امن الدولة العليا طوارىء امس باصرار الدفاع فى قضية اغتيال فرج فودة على تقديم دفوع شكلية قبل استماع المحكمة لمرافعة النيابة والذى تحدد له نفس الجلسة فسمح رئيس المحكمة للدفاع بتقديم دفوعه التى تضمنت انتفاء ولاية المحكمة بنظر القضية وعدم اختصاصها باعتبارها محكمة طوارىء، بينما الجريمة المنظورة هى جريمة عادية تخضع لقانون محاكم الجنايات . وقررت المحكمة استمرار نظر القضية اليوم لسماع مرافعة النيابة.

عقدت المحكمة جلستها برئاسة المستشار محمد البحر وعضوية المستشارين حسيب البطراوى والسيد الجوهرى بحضور هشام حمودة رئيس نيابة امن الدولة وشريف عبدالنبى وكيل النيابة بامانة سر ماهر حسنين.



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ يوليو ١٩٩٢

فى قضية د.فرج فوده:

الدفاع يدفع بعدم اختصاص محكمة أمن الدولة طوارىء

كتب – جمال عبد الرحيم :

وقعت أمس مفاجأة فى قضية اغتيال د . فرج فودة المتهم فيها ١٣ متطرفاً . فوجئت المحكمة بالدفاع يدفع بإنتفاء المحكمة وعدم إختصاصها بنظر الدعوى بإعتبارها محكمة أمن دولة عليا « طوارىء » .. وقررت المحكمة ضم الدفع لموضوع الدعوى والتأجيل لجلسة اليوم لسماع مرافعة النيابة ..

وكانت محكمة أمن الدولة العليا « طوارىء » عقدت جلستها أمس برئاسة المستشار محمد عبدالحميد البحر وعضوية المستشارين حسيب البطراوى والسيد الجوهرى بحضور هشام حمودة وشريف عبدالنبى رئيس النيابة وامانة سر ماهر حسنين لسماع مرافعة النيابة فى القضية .

وطلبت المحكمة من النيابة المرافعة وإعترض الدفاع وقال ان له بعض الطلبات والدفوع يريد إثباتها بمحضر وإستجابت المحكمة لطلبه . حيث قال ان اوراق الدعوى خلت من التحقيقات مع المتهم ابو العلا محمد عبد ربه .. وقالت النيابة أنها ضمت فى الجلسات الماضية التحقيقات التى تمت معه فى نيابة بولاق ..

وطلب الدفاع التأجيل لتقديم مذكرات لشرح الدفع بعدم ولاية المحكمة بنظر الدعوى ..

وفى نهاية الجلسة قررت المحكمة ضم الدفع المقدم من الدفاع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى إلى موضوع القضية والتأجيل لجلسة اليوم لسماع مرافعة النيابة ..



صفوت عبدالغنى يتحدث مع المحامين قبل بداية الجلسة .

تصوير – محمود عبدالحميد



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ يوليو ١٩٩٣

استمرار تحقيقات النيابة مع الصفتي و ابو العلا

واصلت نيابة أمن الدولة العليا امس تحقيقاتها مع مجدى الصفتى وعبدالله أبو العلا. كانت اجهزة الامن قد القت القبض عليهما يوم الثلاثاء الماضي بقرية الخصوص بالخانكة بعد هروب استمر حوالى ست سنوات من الاحكام الصادرة عليهما بالإشغال الشاقة للؤبدة فى قضايا محاولة اغتيال وزيرى الداخلية الاسبقين حسن ابوباشا والنبوى اسماعيل والسيد مكرم محمد احمد رئيس مجلس ادارة دار الهلال. ادلى الارهابيان باعترافات خطيرة كشفا فيها انهما خططا لارتكاب بعض العمليات الارهابية التى تتفق مع خطة تنظيم «الناجون من النار» الذى ينتميان إليه ويعتبران من قياداته البارزة.

واكد مجدى الصفتى وعبدالله ابو العلا انهما سعيا طوال الفترة الماضية لاعادة تشكيل تنظيم «الناجون من النار»



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ / ١ يوليو ١٩٩٣

اعترافات الصفتي أمام النيابة

سافرت إلى ليبيا بجواز سفر مزور ..!!

كتب : جمال عبدالرحيم :

كشفت تحقيقات نيابة امن الدولة العليا باشراف المستشار عبدالمجيد محمود المحامي العام الاول مع الارهابيين مجدي الصفتي وعبدالله ابوالعلا عن مفاجآت جديدة .

اعترف الارهابي مجدى الصفتي أنه تمكن من السفر إلى ليبيا منذ ٣ سنوات بجواز سفر مزور باسم صلاح للبحث عن فرصة عمل . وقضى بها ثلاثة أشهر وعاد مرة أخرى عن طريق منفذ السلوم .

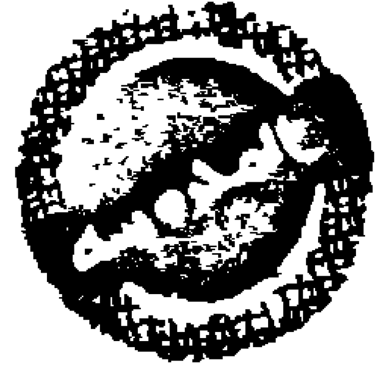
واعترف الارهابيان ، مجدى الصفتي وعبد الله ابو العلا بحيازة المضبوطات وهى عبارة عن أسلحة وذخائر وزجاجات بها بعض المواد الغريبة ومسامير وبطاقات وشهادات خدمة عسكرية .

وكشفت التحقيقات التى اجراها ياسر رفاعي وهشام بدوى رئيسا النيابة مع الأرهابيين انهما كانا يعدان خطة شاملة لبعض العمليات الارهابية بالقاهرة والجيزة وتجنيد بعض الشباب لعمليات ارهابية أخرى ..

وشرح الصفتي وابو العلا طريقة هروبهما بعد معركة الخرقانية .

وقال الصفتي انه افتتح محل تريكو لحاجته الى الاموال للانفاق على نفسه

وأضاف أنه عاش السنوات الماضية في عذاب مستمر خشية القبض عليه .. انه قرأ في الصحف منذ شهرين خبر القبض عليه في قطر وهنا توقع القاء القبض عليه .



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ يوليو ١٩٩٣

إحالة خمسة إرهابيين إلى محكمة أمن الدولة طوارىء بأسيوط

احالت نيابة امن الدولة العليا خمسة متهمين من العناصر الارهابية «تنظيم الجهاد» إلى محكمة أمن الدولة طوارىء باسيوط لاشتراكهم في الهجوم بالاسلحة الآلية على نقطة شرطة قرية سلامون بطما في شهر مارس الماضي، واسفر الهجوم عن مقتل الرقيب اول ابو الفضل محمد عيسى واصابة الجندي حارس محروس مسعود، في اطار مخططهم الذي يستهدف الاعتداء على رجال الشرطة والانتقام من قوة النقطة لتفتيشها المارة والقبض على عناصر من التنظيم.

وقد أمر هشام حمودة القائم باعمال المحامي العام لنيابة أمن الدولة باحالة المتهمين : بخيت عبد الرحمن سالم، مدرس بمدرسة طما الثانوية الصناعية، واربعة طلاب هم: محمد فوزي عبد العظيم ومحمود مصطفى سليمان والسيد مقبول فهمي وعلي احمد علي ، الى محكمة أمن الدولة طوارىء ، بعد ان ثبت من اوراق التحقيقات التي باشرها المستشار رجاء العربي النائب العام انضمام المتهمين الى مايسمى بالجماعة الاسلامية «تنظيم الجهاد» بطما، ووضع المتهم الأول خطة استهدفت تصعيد المواجهة بين الجماعات الارهابية والشرطة.

ووجهت النيابة للمتهمين تهم الاشتراك في اتفاق جنائي، وارتكاب جنايات القتل العمد، واستعمال القوة بهدف ازهاق الأرواح والقيام بنشاط يخل بالامن العام.

واكد المستشار عبد المجيد محمود المحامي العام الأول لنيابة أمن الدولة العليا إلى احمد موسى مندوب «الاهرام»: أن الجريمة جاءت ضمن محاولات الخروج على الشرعية ، وتزعم المجموعة مدرس المدرسة الثانوية الموكلة إليه مهمة قومية بتربية واعداد النشء، وبدلا من ذلك استغل مهنته في التخطيط للجريمة واستعان بتلاميذه ووضع لهم الخطة.

رفض التماسات المحكوم عليهم بالإعدام في محاولة اغتيال وزير الإعلام

رفضت ادارة القضاء العسكري امس التماسات اعادة النظر في أحكام الاعدام الصادرة ضد ستة إرهابيين اشتركوا في محاولة اغتيال السيد صفوت الشريف وزير الاعلام وعمليات ارهابية أخرى، وصرح مصدر مسئول بالقضاء العسكري، بأنه تم امس إعلان المحكوم عليهم في محبسهم بقرار رفض التماساتهم، في القضية رقم ٩٣/١١ جنايات عسكرية، وبالتالي تصبح الاحكام الصادرة ضد المتهمين نهائية وواجبة النفاذ.

المصدر : الأهرام



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ يوليو ١٩٩٣

النيابة تطالب بإعدام المتهمين باغتيال فرج فودة

كتب ـ عبدالغفار رشدى:

طالبت نيابة أمن الدولة العليا امس بتطبيق عقوبة الاعدام على المتهمين فى حادث اغتيال الدكتور فرج فوده، وناشد هشام حموده رئيس النيابة فى مرافعته أمام محكمة أمن الدولة العليا «طوارىء» المجتمع ان يهب لمواجهة الارهاب الاسود. وأختص العلماء والمثقفين ورجال الدين بهذه المهمة لأنهم أصحاب العقل والقلم، مشيرا الي ان مايقع من عمليات ارهابية لايعتبر احداثا وجرائم فردية. بل هى عنف منظم لو ترك بدون مواجهة فسوف يدمر المجتمع ومستقبل البلاد.

وفور انعقاد الجلسة برئاسة المستشار محمد البحر وعضوية المستشارين حسيب البطراوى والسيد الجوهرى بامانة سر ماهر حسين وقف هشام حمودة رئيس النيابة مترافعا فى موضوع الدعوى وقال: منذ حوالى عام اغتالت يد الارهاب الكاتب والمفكر الدكتور فرج فودة، فلم تعد يد الارهاب تفرق بين وزير أو مسئول او ضابط او مفكر أو مواطن بسيط او طفل برىء، وتحول الارهاب الى مارد رهيب طاش عقله وصوابه، ولم يفرق بين الاطفال والعزل، او الكتاب الذين لايملكون سوى اقلامهم، ولجا الارهابيون الى حمل المدفع فى مواجهة القلم، فالأمة كلها جزعت لحادث اغتيال الدكتور فرج فودة لأن الحادث يمثل ارهابا مروعا اراد ان يغتال حرية الوطن والمواطن وحرية الرأى والحديث، لقد ارادوا. يقصد الارهابيين ـ تحديد من يعيش ومن لايعيش، محاولين إعادة الأمة الى الوراء، والحكم بالقتل على من يمارس ذلك متجاهلين ماقرره الاسلام من حرمة الدم للمسلمين وغيرهم.

فالاسلام دين التسامح والرحمة والمودة، ولم يكن ابدا دين الارهاب او شريعة الغاب، وقال: والنيابة العامة وهي الأمين على سلامة المجتمع لن تقف مكتوفة الأيدى، إزاء ماحدث وهو مايمثل ظاهرة تهدد الدولة والنظام الحاكم وحياتنا الاقتصادية والسياسية ومكتسباتنا الثقافية، وهذه الحرب مع الارهاب لاتقل عن اى حرب سابقة خاضتها مصر مع أعداء خارجين، بل تلك الحرب اشرس لانها تاتي من ابناء هذا الوطن، ويحاولون تضليل بعض شبابنا وجنبهم لتحقيق أهدافهم، ووصل الحال بنا الى الخوف، لكنه خوف الشجعان وليس الجبناء فهو الخوف الذى يفرض التفكير ويحتم علينا المواجهة مع الارهاب والقضاء عليه، والتصدى بكل مانملك لهذه الهجمة التى تستهدف الاسلام ويتساءل هشام حمودة: من ينكر ان مصر بلد الاسلام وان ابناءها اكثر الناس تدينا وتلك حقائق ثابتة؟!

واستشهد رئيس النيابة بما نشرته الصحف حول عدم جواز اتهام شخص ما بالردة وتوقيع العقاب عليه بواسطة افراد عاديين، واشار الى أن المناظرات التى تمت مع المجنى عليه لم يجحد فيها الاسلام، بل ذكر انه يعز الاسلام ويقدره، لكنه يريد ان يبتعد عن السياسة والسياسيين، ونفت النيابة ان يكون ايقاظ الفتن واشعال نارها مصدرا لعز الاسلام والمسلمين ويحقق السلام والرخاء.

ويستكمل اليوم شريف عبدالنبى وكيل نيابة امن الدولة المرافعة امام المحكمة.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخبار

التاريخ : ١٢ يوليو ١٩٩٢

احالة ٥ متهمين الى محكمة أمن الدولة العليا فى احداث طما

المتهم الاول أفتى بقتل رجال الشرطة واستخدام العنف !

كتبت خديجة عفيفى :

قررت نيابة امن الدولة العليا احالة ٥ متهمين فى قضية « احداث طما » الى محكمة امن الدولة العليا طوارىء بدائرة محكمة استئناف اسيوط مع استمرار حبسهم احتياطيا . وجهت النيابة للمتهمين الاشتراك فى اتفاق جنائى الغرض منه ارتكاب جناية القتل العمد واستعمال القوة والعنف وحيازة الاسلحة النارية والذخائر بدون ترخيص والاخلال بالامن والنظام .

اعلن ذلك أمس المستشار عبدالمجيد محمود المحامى العام الاول فى مؤتمر صحفى . وقد تضمنت اوراق الاحالة قائمة بأدلة الثبوت ضد المتهمين تضم تقارير الطب الشرعى لجثة الرقيب اول ابوالفضل وكذلك اصابات الجندى محروس مسعود وتقارير المعمل الجنائي لفحص الاسلحة والذخائر المضبوطة . واثبات ٤ شهود .

وتضمن قرار الاحالة ان المتهم الاول ويدعى بخيت عبدالرحمن سالم مدرس بمدرسة طما الثانوية استعان بأربعة تلاميذ وافتى لهم بازهاق ارواح رجال الشرطة وقد اعترف المتهم امام النيابة بتحريض التلاميذ وارتكابه للجريمة مبررا ذلك بازدياد المصادمات بين رجال الشرطة والجماعات الاسلامية قبل الحادث .

وكان المستشار رجاء العربى النائب العام قد امر بندب هشام حمودة رئيس النيابة والقائم بأعمال المحامى العام وعلى الهوارى رئيس النيابة باعداد القضية للتصرف حيث اجرى التحقيق فيها مصطفى ثابت مدير نيابة طما .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخبار

التاريخ : ١٢ يوليو ١٩٩٣

أخبار الحوادث والقضايا

النيابة في قضية فرج فودة :

الارهابيون ارادوا اختيار من يعيش ومن يموت استخدموا الرصاص في مواجهة القلم



هشام حمودة رئيس النيابة يطالب باعدام ١٠ متهمين في قضية فرج فودة • تصوير : سعد مسلم

كتبت جيهان فهيم
وعادل معوض:

طالبت نيابة امن الدولة العليا باعدام ١٠ متهمين في قضية اغتيال د. فرج فودة وتوقيع اقصى العقوبة على ٣ متهمين اخرين.. ترافع هشام حمودة رئيس النيابة وقال ان يد الارهاب الاثمة قد اغتالت الكاتب والمفكر د. فرج فودة وهي تخفي وراءها ماردا مخيفا يحاول الضرب بمعاول الهدم والتخريب في البلاد.. مارد اصبح لايفرق بين الاطفال والابرياء والعزل البسطاء والكتاب الذين لايملكون سوى اقلامهم.. فلم يرد الارهابيون الحجة بالحجة والراى بالراى بل كشفوا عن وجههم القبيح وحملوا المدفع في مواجهة الفكر والراى.. ونجدهم يتسلحون بالاسلحة النارية في مواجهة اصحاب الفكر وحرية الراى.. وتناول رئيس النيابة وقائع الحادث وجرائم الاتفاق الجنائي والقتل العمد والشروع فيه وساق الادلة عليه.. وقررت المحكمة التاجيل لجلسة اليوم لاستمرار مرافعة النيابة.

عقدت الجلسة برئاسة المستشار محمد عبدالحميد البحر بعضوية المستشارين حسيب البطراوى والسيد الجوهرى بحضور هشام حمودة



المصدر : الأخبار

التاريخ : ١٢ يوليو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وشريف عبدالنبي رئيس النيابة بامانة سر ماهر حسنين وحسن موسى.

في بداية الجلسة رد شريف عبدالنبي رئيس النيابة على الدفوع التي أبداها الدفاع بالجلسة السابقة ودفع ببطلانها وعدم صحتها.. وترافع هشام حمودة رئيس النيابة وقال جزعت الامة لهذا الحادث الرهيب ورأى فيه الشعب ارهابا مروعا يريد ان يغتال حرية الوطن وحرية كل مواطن.. واضاف ان المتهمين لم يفرقوا بين وزير او مسئول او ضابط او مواطن او طفل.. فهم ارادوا ان يختاروا من يعيش ومن يموت.. ومن يكتب ومن لايكتب. واضاف ان المصريين اكثر الناس تدينا وان الاسلام يوجد في مصر وقال رئيس النيابة ان الحال قد وصل بالمجتمع الى الخوف ويحتم علينا المواجهة فالمستقبل مظلم اذا لم نواجه هذه الظاهرة الغريبة بكل حزم.. وقال ان اصحاب الفتاوى الذين يبيحون الدماء انما ذلك لخلافات عقائدية سابقة ناسين ان هناك جهة اختصاص للفتوى ترد عليهم حجتهم ..وقدم للمحكمة كتاب الحلال والحرام للدكتور يوسف القرضاوي الذي اكد فيه ان حق استباحة الدم في الاسلام انما هو لولي الامر وليس لاحد من الناس ان يستوفوه بانفسهم حتى لايضطرب الامن وتسود الفوضى ولا ينصب كل امرىء نفسه قاضيا ومنفذا الا في حالة القتل العمد الذي يوجب القصاص والاسلام اباح لاهالي المقتول ان يستوفوا القصاص بأيديهم في حضرة ولي الامر.. وقال رئيس النيابة اننا نعاتب اصحاب الفتاوى والاختلافات الفقهية وتساءل كيف يقبل اعضاء هيئة الدفاع ان يتهموا مسلما بالردة ولا يستطيع ان يدافع عن نفسه وتناول ماجاء في مناظرة د. فودة مع علماء الاسلام وقال انه لم يرد انه كافر او مرتد.. وقدم للمحكمة ما يفيد رد بعض علماء الدين على شهادة الشيخ الغزالي في بعض الصحف.. وتساءل رئيس النيابة هل تستحق مصر هذا العقوق من بعض ابنائها وهدم القيم والتاريخ واشعال الفتنة وهل قتل النفس بغير الحق يفيد الاسلام والمسلمين وهل الاسراف في البغي والظلم والعدوان يحقق الامن والرخاء..

وتناول ما جاء في تقارير مصلحة الطب الشرعي والمعمل الجنائي التي اكدت على ان الاظرف الفارغة التي تم ضبطها في مكان الحادث هي المستخدمة في الحادث وهي نفس نوع الاظرف المستخدمة في محاولة اغتيال صفوت الشريف وزير الاعلام.. تناول رئيس النيابة عرضا لوقائع الدعوى وظروف وملابسات عملية الاغتيال وتناول جرائم الاتفاق الجنائي والقتل العمد مع سبق الاصرار والترصد والشروع فيه والادلة عليه وقال ان المتهمين اتفقوا على استخدام الاسلحة النارية وعلى مكان ووقت التنفيذ حيث وقع الحادث مساء ٩٢/٦/٨..

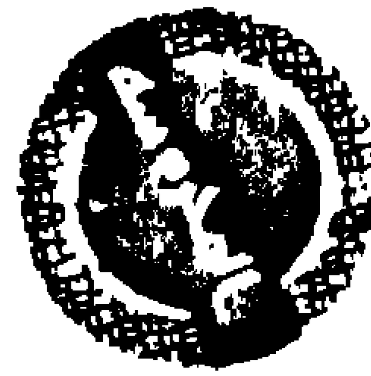
واتحدت ارادة المتهمين على ارتكاب الجريمة وطالب المحكمة بالا تأخذ المتهمين بالرحمة او الشفقة.. وتناول ادلة الجريمة وقال لقد اعترف المتهم الاول عبدالشافي احمد رمضان بان فكرة اهدار دم المجني عليه داعبته عندما رشح فودة نفسه لمجلس الشعب بدائرة الشرابية رافعا شعار الهلال والصليب وافتى بان فودة قد ساوى بين المسلم والمسيحي وانه بذلك يجوز قتله.. وقال ان المتهم الرابع منصور احمد منصور ذهب لصفوت عبدالغني الراس المدبر ورشح له المتهم الاول عبدالشافي رمضان لعملية الاغتيال وتناول رئيس النيابة كيفية الاتفاق الجنائي بين المتهمين من اعداد وتدريب واحضار اسلحة واتفاق على القتل ووضع الخطة لذلك..



رفض التماسات المتهمين فى محاولة اغتيال الشريف
إعـدام ٥ إرهابيين شنقا خلال أيام

رفضت ادارة القضاء العسكري امس، التماسات اعادة النظر في الاحكام الصادرة ضد المتهمين في محاولة اغتيال صفوت الشريف وزير الاعلام تم امس اعلان المحكوم عليهم في السجن بقرار رفض الالتماسات. ومن المنتظر تنفيذ احكام الاعدام خلال الأيام القليلة القادمة.

اشار مصدر مسئول بالقضاء العسكري، الي ان الأحكام الصادرة ضد المتهمين اصبحت نهائية وواجبة النفاذ بعد رفض الالتماسات وكانت المحكمة العسكرية قد اصدرت حكمها في قضية محاولة اغتيال «الشريف» يوم ٢٧ مايو الماضي، والمتهم فيها ١٤ منهم ٤ هاربون قضت المحكمة بإعدام ٦ متهمين، وهم: مصطفي حسن حمزة «هارب»، وحسن رمضان شلقاني وابراهيم سيد العلي احمد علي واحمد حسين الحسيني وطارق عبد الرازق حسن واشرف السيد ابراهيم كما قضت المحكمة بالأشغال الشاقة المؤبدة للمتهمين حسن محمد محمد السيد واحمد محمد احمد السيد وقضت بالأشغال الشاقة عشر سنوات علي المتهم حسام محمود عبد اللطيف. كما قضت المحكمة ببراءة المتهمين احمد محمود صادق خميسي وعلي مرزوق احمد عبد العال ورفضت المحكمة قبول نظر دعوي ٣ متهمين هاربين لرفعها بغير الطريق الذي حدده القانون، وورود اسمائهم الأولي فقط في اعترافات باقي المتهمين دون تحديد لباقي اسمائهم او شخصياتهم. وكان صفوت الشريف وزير الاعلام قد تعرض لمحاولة اغتيال فاشلة عندما اطلق عليه الجناة النار يوم ٢٠ ابريل الماضي اثناء خروجه بسيارته من منزله. اسفر الحادث عن إصابة سائق الوزير وحارسه الخاص بإصابات مختلفة وتمكنت اجهزة الأمن بعد ٤ ايام من الحادث من ضبط الجناة بإحدي الشقق المفروشة بمدينة المنصورة. وتقرر إحالتهم الي المحكمة العسكرية العليا



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة

التاريخ : ١٢ يوليو ١٩٩٢

اشتباك في سوهاج وضبط اسلحة ومتفجرات في كفر الشيخ والاسماعيلية

مصر: رفض التماسات المتهمين في محاولة اغتيال الشريف

□ القاهرة، اسوان - «الحياة»:

■ رفضت ادارة القضاء العسكري المصري امس التماسات اعادة النظر المقدمة من المحكوم عليهم في قضية محاولة اغتيال السيد صفوت الشريف وزير الاعلام.

وصرح مصدر مسؤول في القضاء العسكري بانه تم امس إعلام المحكوم عليهم بقرار رفض الالتماسات، واوضح انه «برفض الالتماسات، اصبحت الاحكام الصادرة ضد المتهمين نهائية وواجبة التنفيذ».

ويتوقع ان يتم تنفيذ حكم الاعدام شنقاً في المتهمين في هذه القضية خلال الايام القليلة المقبلة.

وكانت المحكمة العسكرية العليا في القاهرة اصدرت حكمها في القضية في جلستها برئاسة اللواء احمد عبدالله حسن يوم ٢٧ ايار (مايو) الماضي والمتهم فيها ١٤ متهماً منهم اربعة فارون وقضت باعدام ستة متهمين هم: مصطفى حسن حمزة (فار) وحسن رمضان شلقاني وابراهيم سيد عبدالعال واحمد حسين الحسيني وطارق عبدالرازق حسن واشرف السيد ابراهيم.

كما قضت المحكمة بالاشغال الشاقة المؤبدة لاثنين من المتهمين هما حسن محمد محمد السيد واحمد محمد احمد السيد، وبالاشغال الشاقة لمدة عشر سنوات للمتهم حسام محمود عبداللطيف، وببراءة اثنين من المتهمين المحبوسين هما احمد محمد صادق خميس وعلي مرزوق احمد عبدالعال، كما قضت بعدم قبول النظر في دعوى ثلاثة متهمين هاربين هم اشرف ومصطفى وادريس لرفعها بطريقة غير قانونية ولورود اسمائهم الاولى فقط في اعترافات باقي المتهمين.

واطلق متطرفون النار امس على شرطي في محافظة اسوان واصابوه بجروح خطيرة نقل على اثرها الى المستشفى وتمكنوا من الفرار قبل ان تتمكن الشرطة من القبض عليهم.

وقال مصدر امني لـ «الحياة» ان الشرطي ويدعى فايز جمعة كان يسير في احد شوارع مدينة ادفو التابعة لاسوان وفوجئ بثلاثة اشخاص يطلقون عليه النار من بنادق آلية كانت في حوزتهم فاصابوه في انحاء متفرقة من جسدة ولاذو بالفرار.

واتهم اعضاء الجناح العسكري للجماعات الاسلامية بتنفيذ الهجوم وقال ان قوات الامن حاصرت المنطقة وبدأت مطاردة الجناة في المناطق الزراعية المحيطة بالمدينة مشيراً الى انه تم توقيف ١٠ اشخاص يشتبه في تورطهم في الحادث بدأت معهم السلطات المختصة التحقيقات.من جهة اخرى امر النائب العام المصري باحالة ٥ من اعضاء «الجماعة الاسلامية» في سوهاج على محكمة امن الدولة العليا (طوارئ) لاتهامهم باطلاق النار على نقطة شرطة قرية سلامون التابعة لمدينة طما في آذار (مارس) الماضي ما ادى الى مقتل الرقيب ابو الفضل محمد عيسى واصابة الجندي حارث مسعود على ان تتم محاكمتهم امام احدى دوائر محكمة استئناف اسيوط.

٠٠١١٦

وشمل قرار الاحالة الذي اعدته نيابة امن الدولة العليا المتهمين نجيب عبدالرحمن سالم (مدرس) ومحمد فوزي عبدالعظيم (طالب) ومحمود مصطفى سليمان (طالب) والسيد مقبول فهمي (طالب) وعلي احمد علي (حاصل على دبلوم تجارة ولايعمل).

وتضمن القرار «ان المتهمين هاجموا في آذار (مارس) الماضي مركز الشرطة بالاسلحة التي جهزت لهم، وقتلوا احد افراد المركز، في اطار المخطط الذي وضعه قادة الجماعة الاسلامية في طما بتعقب رجال الامن، وبعد تنفيذهم الجريمة اخفوا الاسلحة والذخيرة داخل مسجد الشهيد حسني بدوي في قرية سلامون».

على الصعيد الامني شهدت مدينة طهطا سوهاج معركة بين قوات الامن ومجموعة من المتطرفين ولم تسجل اصابات وتمكن المتطرفون من الفرار.

وقال مصدر امني لـ «الحياة» ان معلومات وصلت الى الرائد اشرف حلمي رئيس مباحث مركز طهطا بوجود اشخاص مجهولين داخل احدى الشقق المفروشة في المساكن الشعبية في المدينة، والتي سبق ضبط المتهمين بقتل مخبر شرطة اسنا بها من قبل فانتقلت قوات الامن لتفتيش الشقة، واكتشفت وجود مجموعة من المتطرفين فيها.

واشار المصدر الى ان التحقيقات افادت ان صاحب الشقة يدعى محمد عبد العزيز (مدرس) فار وتم العثور على بطاقة شخصية باسم ناصر محمود عطية من مدينة البداري في اسيوط داخل الشقة، وامر وكيل نيابة طهطا بالقبض على الجناة.

وفي قنا اصيب ٤ ضابط و٢٢ جنديا بجروح اثر انقلاب سيارة تابعة لقوات الامن المركزي كانت تقلهم بعد عودتهم من مامورية فجر امس.

وقال مدير مباحث قنا لـ «الحياة» ان السيارة كانت عائدة من قرية الحجيرات بعد قيام قوات الشرطة بتامين دفن المتطرفين السبعة الذين اعدموا يوم الخميس الماضي تنفيذا لحكم المحكمة العسكرية.

وفي الاسماعيلية تمكنت قوات الامن من العثور على ٦ آلاف صاعق تفجير و٤٥٧ طلقة و٢٢ بندقية آلية و١٦ مسدساً في حملة قامت بها على الشقق المفروشة. وقال اللواء عطية محمود عطية مدير الامن لـ «الحياة» انه عثر على هذه الاسلحة في «شقق متطرفين كانوا يستعدون لتنفيذ عمليات ارهابية في منطقة القناة».

وفي محافظة كفر الشيخ في الدلتا ضبطت قوات الامن امس مصنعاً للاسلحة في مدينة مطوبس يملكه احد المزارعين. وقال اللواء احمد صادق مدير الامن لـ «الحياة» انه تم العثور على خمس بنادق آلية وعشرة مسدسات في مصنع المزارع، الذي اعترف ببيع هذه الاسلحة الى المتطرفين وحقق ثروة كبيرة.

من جهة اخرى علمت «الحياة» من مصادر قضائية مطلعة انه تجري الاستعدادات حالياً لاعادة محاكمة مجدي زينهم الصفتي قائد تنظيم «الناجون من النار» وعبدالله ابو العلا عضو التنظيم وذلك بعد انتهاء التحقيقات معهما التي استغرقت اكثر من ٢٠ ساعة متصلة باشراف ياسر رفاعي رئيس النيابة.

وذكرت المصادر ان من المقرر ان تستغرق عملية اعادة المحاكمة اسبوعاً يجري خلاله تحديد احدى دوائر محاكم امن الدولة العليا (طوارئ) لبدء عملية المحكمة من جديد حضورياً وسيتم ضمن تلك الاجراءات تشكيل احدى الدوائر لمحاكمة المتهمين المشار اليهما في حضور ممثلين عن نيابة امن الدولة العليا واعضاء هيئة الدفاع عنهما.

كما ستجري مواجهة المتهمين في بداية المحاكمة بامر الاحالة الصادر ضدهما الذي يتضمن الاتهامات الموجهة ضدهما وهي «الاتفاق الجنائي على ارتكاب جرائم القتل مع سبق الاصرار والترصد والشروع فيه والسرقة بالاكراه ليلاً وحيازة واحراز اسلحة وذخائر ومتفجرات من دون ترخيص والتزوير في اوراق رسمية وقتل احد رجال الشرطة من فرقة مكافحة الارهاب الدولي في وزارة الداخلية وتشكيل منظمة سرية تسعى الى قلب نظام الحكم بالقوة».

واستبعدت مصادر قضائية احالة قادة هذا التنظيم الى المدعي العام العسكري لمحاكمتهما لكون الاجراءات القانونية والقضائية التي اتخذت ضدهما خلال اليومين الماضيين هي من الامور المتممة للمحاكمة السابقة لهما التي زاولتها محكمة امن الدولة العليا (طوارئ).

واضافت المصادر القضائية لـ «الحياة» ان كلاً من الصفتي وابو العلا اعترفا امام نيابة امن الدولة العليا بقيام الصفتي بعلاج المصابين من اعضاء التنظيم الذين جرحوا في اثناء محاولة اغتيال اللواء حسن ابو باشا وزير الداخلية السابق وسرقة احدى السيارات من منطقة مصر الجديدة بالاكراه ليلاً، وشراء سلاح آلي بمبلغ ٤ آلاف جنيه لاستخدامه في عمليات جديدة، كما اعترفا بارسال خطابات تهديد بالقتل الى بعض المسؤولين والكتاب والفنانين ومطالبتهم بالكف عن مهاجمة اعضاء الجماعات الدينية.

وبالسفر الى ليبيا في محاولة للهروب للخارج والالتقاء ببعض عناصر التنظيم في دول عدة منها افغانستان.



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ يوليو ١٩٩٣

احالة قتلة رقيب الشرطة بسوهاج لمحكمة أمن الدولة

النيابة العامة تطالب باعدام المتهمين الخمسة

كتب- السيد المعبدى:

وافق المستشار رجاء العربى النائب العام على احالة مدرس و٤ متهمين أخرين الى محكمة أمن الدولة العليا «طوارىء» بدائرة استئناف اسيوط لمحاكمتهم بجرائم الاتفاق الجنائى على قتل رقيب اول وجندى بنقطة مرور سلامون مركز طما فى سوهاج.

المتهمون هم: بخيت عبدالرحمن سالم «مدرس بمدرسة طما الثانوية الصناعية- ٤١ سنة» والطلاب فى نفس المدرسة محمد فوزى عبدالعظيم، محمود مصطفى سليمان، السيد مقبول فهمى اضافة الى على أحمد حاصل على دبلوم معهد الخدمة الاجتماعية.

أشار أمر احالة المتهمين بمعرفة هشام حمودة القائم بأعمال المحامى العام لنيابة أمن الدولة العليا واشراف المستشار عبدالمجيد محمود المحامى العام الأول إلى أن المتهمين اتفقوا على ارتكاب جنايات القتل والعمد واستعمال العنف مع موظفين عموميين وقتل رجال نقطة مرور الشرطة.

وتضمن قرار الاتهام: ان المتهمين قتلوا فى ١١ مارس الماضى الرقيب اول ابوالفضل محمد عيسى عمداً مع سبق الاصرار والترصد كما شرعوا فى نفس الوقت فى قتل الجندى حارس محروس مسعود عمداً مع سبق الاصرار والترصد وذلك بعد اطلاق الرصاص على افراد الشرطة المعينين لحفظ الامن بالمنطقة.

واحرز المتهمون بغير ترخيص اسلحة نارية وذخائر بغرض استخدامها فى نشاط يخل بالامن والنظام العام.

واشار قرار النيابة العامة الى ان الجرائم التى ارتكبها المتهمون تصل عقوبتها الى الاعدام.

وفى تحقيقات نيابة طما باشراف مصطفى ثابت رئيس النيابة قال الشاهد الاول محمود محمد ٣٤ سنة رئيس وحدة مباحث طما: ان سبب الحادث هو تصعيد المواجهة بين افراد الجماعات الارهابية والشرطة لزعزعة الامن العام.

واشار الشاهد الثانى الرائد عبدالحميد صلاح الدين الضابط بمباحث أمن الدولة بسوهاج الى ان المتهمين ينتمون الى الجماعات الارهابية «تنظيم الجهاد» والتى تدعو الى تكفير المجتمع واشاعة جو من الفوضى وقلب نظام الحكم بالقوة.

وقال الجندى المصاب حارس محروس ٢٤ سنة انه كان فى النقطة عندما فوجىء بوابل الرصاص وانه اصيب فى ساقه عندما حاول انقاذ الرقيب اول ابوالفضل.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ يوليو ١٩٩٣

النيابة تطالب باعدام عشرة متطرفين في قضية فرج فودة

■ القاهرة – «الحياة» – طالبت نيابة أمن الدولة العليا في مصر امس باعدام عشرة متطرفين دينيين متهمين في قضية اغتيال الدكتور فرج فودة وتوقيع اقصى العقوبة على ٣ متهمين آخرين.

وترافع السيد هشام حمودة رئيس النيابة في الجلسة التي عقدت امس وتناول ظروف حادث الاغتيال الذي وقع قبل نحو عام وقال «ان يد الارهاب تحاول ان تطال كل انسان في مصر ولا تفرق بين مسؤول أو مواطن أو طفل بريء وتضرب بمعاول الهدم والتخريب في جميع أنحاء الوطن كمارد رهيب طاش عقله وصوابه لا يفرق بين الأطفال الأبرياء والعزل البسطاء والكتاب الذين لا يملكون سوى اقلامهم، فلم يردوا الرأي بالرأي والحجة بالحجة وواجهوا أصحاب الفكر والرأي بالاسلحة النارية».

ووصف رئيس النيابة فودة بأنه «صاحب رأي وفكر ولم يكن رئيسا لعصابة». وقال ان النيابة العامة هي ممثلة المجتمع «ولن تقف مكتوفة الايدي امام مؤامرات الارهاب، إذ لم تعد الظاهرة مجرد تهديد للدولة أو النظام الحاكم بل أصبحت تهدد المجتمع وهي حرب يشنها الارهابيون لا تقل ضراوة عن الحروب السابقة التي خاضتها مصر ضد اعدائها وربما كانت هذه الحرب أكثر خطورة لان الطرف الآخر فيها هم بعض أبناء مصر اختاروا التطرف والعنف مرة ضد رجال الامن، ومرة ضد المدنيين العزل ومرة ثالثة ضد الكتّاب والقيادات الفكرية».

وقال: «ان المجتمع شهد الآن حصاد عملهم مأساة اقتصادية وما نراه ليست جرائم فردية بل عنف منظم وظاهرة شاملة لو تركت لازدادت يوما بعد يوم وهددت مستقبل البلاد».

وقاطع الدفاع والمتهمون ممثل النيابة واستشهدوا بشهادة الشيخ محمد الغزالي امام المحكمة فرد رئيس النيابة قائلا: «ان اصحاب الفتاوى الذين يقرون باباحة الدماء هم غير عابئين بما يحدث جراء فتواهم ويتجاهلون ان هناك اختلافات بين الفقهاء في هذا الامر وان الرد على الفكر يجب ان يكون بالفكر». واضاف ان هناك رأيا لعدد من العلماء ومنهم الدكتور يوسف القرضاوي ذكره في كتاب «الحلال والحرام في الاسلام» مفاده «بانه لا يحل دم المسلم الا في ثلاث يحددها ولي الامر وليس الافراد حتى لا تسود الفوضى ويجعل كل شخص من نفسه قاضيا».

وقدمت النيابة صورة صوتية الى هيئة المحكمة تحوي رأي الدكتور القرضاوي كما قدمت عدداً من الكتب الدينية الأخرى تتضمن الرأي نفسه.

وقال السيد هشام حمودة رئيس النيابة: «ان كان لنا ان نعاتب فنحن نعاتب أصحاب الفتاوى والاختلافات الفقهية وأعضاء هيئة الدفاع عن المتهمين، فكيف يقبلون ان يتهم مسلم بالردة ولا يستطيع ان يدافع عن نفسه»، وتناول ما جاء في مناظرة الدكتور فودة مع علماء الاسلام والتي جرت في معرض الكتاب الدولي العام الماضي وقال ان اراء فودة التي طرحها في المناظرة «تؤكد انه شخص مسلم وناشد العلماء والمفكرين مواجهة الارهاب والتطرف».

ثم تناول رئيس النيابة وقائع الدعوى وعرض ما جاء في تقرير الطبيب الشرعي عن الحادث وقال ان تقرير المعمل الجنائي اثبت ان البندقية التي ضبطت مع المتهم عبد الشافي رمضان هي المستخدمة في الحادث وان المتهم اعترف بان اعضاء التنظيم «مقتنعون بضرورة قتل من يخالفهم في الرأي».



في قضية اغتيال الدكتور فرج فودة:

النيابة تطالب بتوقيع عقوبة الإعدام على المتهمين

الجناة لم يراعوا حرمة الدم التي نص عليها الإسلام



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ يوليو ١٩٩٣

طالبت نيابة امن الدولة العليا بتوقيع عقوبة الاعدام على المتهمين باغتيال الدكتور فرج فودة وناشد هشام حمودة رئيس النيابة جموع المثقفين التصدى لهذه الشرذمة الضالة التى تحاول تخريب الوطن.

جاء ذلك خلال المرافعة التى استمعت اليها محكمة امن الدولة العليا طوارىء والتى عقدت برئاسة المستشار حسيب البطراوى والسيد الجوهرى بحضور هشام حمودة رئيس نيابة امن الدولة وشريف عبد النبى وكيل اول النيابة.

فى بداية الجلسة قدم ممثل النيابة رداً على الدفوع التى اثارها اعضاء هيئة الدفاع عن المتهمين بشان انتفاء ولاية المحكمة ثم ترافع رئس نيابة امن الدولة حيث ذكر ان الارهابيين كشفوا عن وجههم القبيح حين تسلموا بالاسلحة الالية ليقفوا بها امام اصحاب الرأى والفكر وقال ان الامة قد جزعت للحادث الاليم الذى راح ضحيته مفكر كبير هو الدكتور فرج فودة صاحب الراى الحر والقلم الجرىء.

واضاف رئيس النيابة ان الارهابيين ارادوا ان يعيدوا الناس الى ظلمات الجهل وقاموا بدور «رب العباد» وقبضوا روح الرجل. ولم يراعوا حرمة الدم التى ينص على حرمتها الاسلام وقال ان النيابة لن تسكت امام هذه الظاهرة التى تهدد الشعب كله ولا تقل فى ضراوتها عن ضراوة الحروب لانها جرائم منظمة.

كما قدم رئيس النيابة عدة صور ضوئية لبعض الكتب وبعض المقالات استند فيها الى ان الكتاب يرفضون الارهاب ثم تساءل هشام حمودة: هل كتب على هذا البلد ان تروى ارضه بدماء الابرياء؟!

وناشد المجتمع ان يهب لمواجهة الارهاب الاسود وخصص فى مرافعته الدور الهاما لاصحاب الاقلام والمثقفين مؤكدا ان صوت الارهاب ضعيف وطلقاته واهية ولا حكم فى النهاية الا للقانون.

ثم شرح كيفية الاتفاق الجنائى وارتكاب المتهمين جنايات القتل العمد والشروع فيه ومن المقرر ان تستعمل صباح اليوم هيئة المحكمة مرافعة النيابة حيث يترافع شريف عبد النبى وكيل النيابة.

وكانت هيئة المحكمة قد عقدت جلستها فى الساعة العاشرة والنصف من صباح امس حيث اثبت امين السر حضور المتهمين عدا المتهمين الهاربين ثم قدم رئيس النيابة الاحراز التى تتضمن السلاح الذى استخدمه المتهم الاول عبد الشافى رمضان وبعض الطلقات التى عثر عليها اثناء القبض عليه وقد انكر المتهمون حيازتهم للسلاح والذخائر!!



المصدر : الأخبـــار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ مايو ١٩٩٢

النيابة فى قضية فرج فودة :
المتهمون استهواهم حب البطولة والسلطة
قتل المسلم يتساوى مع الشرك بالله

كتب عادل معوض

استكملت نيابة أمن الدولة العليا مرافعاتها فى قضية اغتيال فرج فودة .. ترافع هشام حمودة رئيس النيابة وقال ان الله سبحانه وتعالى قد نهى عن قتل المؤمنين والمسلمين الا بالحق وقال ان قتل المسلم يتساوى مع الشرك بالله .. فكيف لهؤلاء القتلة ان يحلوا دماء مسلم ينطق بالشهادتين .. وترافع شريف عبد النبى رئيس النيابة وقال اننا امام قضية نفر من الخارجين استهواهم حب البطولة والسلطة فظنوا ان اراقة الدماء هى سلاحها والعبث بالقوانين هو سبيلها وادعوا زورا ان الاسلام يبيح لهم ذلك وهو منهم براء . وقررت المحكمة التاجيل لجلسة اليوم لاستمرار مرافعة النيابة .

عقدت الجلسة برئاسة المستشار محمد عبد الحميد البحر بعضوية المستشارين حسيب البطراوى والسيدة الجوهرى بحضور هشام حمودة وشريف عبد النبى رئيسى النيابة بأمانة سر ماهر حسنين وحسن موسى .

واصل هشام حمودة رئيس النيابة مرافعته وقال ان الانسان هو خليفة الله فى الارض فلابد ان يكون جديرا بالحماية ولا حماية اذا اعتدى الافراد بعضهم على بعض .. استعرض رئيس النيابة الجرائم التى تضمنتها تهمة الاتفاق الجنائى بين المتهمين وتناول اقوال الشهود كما تناول ادلة تهمة القتل العمد والشروع فيه مع سبق الاصرار والترصد والتى شملت تدبير الاسلحة والذخائر وقيام المتهمين بمراقبة المجنى عليه ورصد تحركاته ..

ترافع شريف عبد النبى رئيس النيابة وقال اننا امام قضية تعتبر حلقة جديدة فى سلسلة الجرائم التى ارتكبت باسم الاسلام وانها قضية اصحاب فكر مبتور تملك منهم شيطانهم فأوعز اليهم ان القتل مباح والسرقة حلال وتكفير الناس والحكام امر ميسور .. واضاف ان هؤلاء المتهمين القتلة ادعوا ان الله اصطفاهم دون عباده وقال ان المتهمين فى القضية هم خليط من فئات الشعب تفاوتت اعمارهم ووظائفهم جلسوا جميعا على مائدة الجريمة ومنهم محامون وقفوا فى ساحات القضاء ينشدون العدل وهم جميعا ارتدوا قناع الاسلام واستغلوا القانون الذى درسوه فى تنفيذ مخططهم الاجرامى المعادى للمجتمع . كما تناول رئيس النيابة تهم التزوير والتزييف وتقليد الاختام وحيازة الاسلحة والذخائر واستعرض تهم التستر والايواء ودلل على التهم من واقع القضية .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهالى

التاريخ : ٤ يوليو ١٩٩٣

تنفيذ احكام الاعدام فى قضية وزير الاعلام فى خلال ساعات

علمت « الاهالى » ان احكام الاعدام وكافة الاحكام الاخرى الصادرة ضد الستة الذين ادينوا فى القضية المعروفة باسم محاولة اغتيال وزير الاعلام . سيتم تنفيذها خلال ساعات . وتشمل الاعدامات فى تلك الاحكام مصطفى حمزة وحسن شلقانى وابراهيم سيد عبدالعال واحمد حسين الحسينى وطارق عبدالرازق حسن واشرف السيد ابراهيم .



المصدر : الأخبار

التاريخ : ١٥ يوليو ١٩٩٢

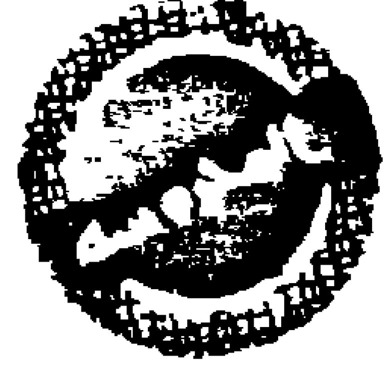
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

النيابة فى قضية فرج فوده :

المتهمون اهدروا دماء الابرياء

كتبت جيهان فهيم

انتهت امس النيابة من مرافعتها فى قضية اغتيال د . فرج فودة .. طالب شريف عبدالنبى رئيس النيابة بتطبيق اقصى عقوبة للسجن لاربعة متهمين لارتكابهم جرائم الايواء والتستر والسرقة .. وناشدت النيابة المحكمة فى نهاية المرافعة ان تتذكر وهى تصدر حكمها العادل دماء الابرياء التى اهدرت والاموال التى استحلت .. والبلد الذى احيل امنه الى خوف وطمأنينته إلى ذعر .. وليكن حكم المحكمة العادل اقوى واشد من صوت طلقات الرصاص التى اطلقها المتهمون على الابرياء من ابناء مصر .. وقررت المحكمة التأجيل لجلسة اول اغسطس لسماع مرافعة الدفاع مع استمرار حبس المتهمين .. كما صرحت للدفاع باعلان الشيخ عطية صقر رئيس لجنة الفتوى بالازهر .. وامرت النيابة باحضار المتهم اشرف السيد (محكوم عليه بالاعدام) لحضور الجلسات .. عقدت الجلسة برئاسة المستشار محمد عبدالحميد البحر وعضوية المستشارين حسيب البطراوى والسيد الجوهرى بحضور هشام حمودة وشريف عبدالنبى رئيس النيابة بامانة سر ماهر حسنين وحسن موسى .



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٥ يوليو ١٩٩٣

القاهرة تستغرب موقف الخرطوم من عبدالرحمن

مصر: استعدادات لاعدام ٥ في محاولة اغتيال الشريف

□ القاهرة - «الحياة»:

■ علمت «الحياة» ان السلطات المصرية باشرت أمس استعدادات لتنفيذ حكم الاعدام خلال الايام القليلة المقبلة في خمسة متطرفين ينتمون الى «الجماعة الاسلامية» كانت المحكمة العسكرية العليا في القاهرة اصدرت في حقهم احكاماً بالاعدام في قضية محاولة اغتيال السيد صفوت الشريف وزير الاعلام بعد رفض التماسات قدمها المحكوم عليهم لتخفيف الاحكام او اعادة النظر فيها.

وقالت مصادر قضائية لـ «الحياة» ان الحكم سينفذ في غرفة الاعدام الرئيسية في سجن الاستئناف وسط القاهرة في حضور مندوب عن النيابة العسكرية ومندوب عن مصلحة السجون حيث ستتم قراءة منطوق الحكم وقرار رفض الالتماسات، والمتطرفون الخمسة هم: حسن رمضان شلقاني وابراهيم سيد عبدالعال وأحمد حسين الحسيني وطارق عبدالرازق حسن واشرف سيد ابراهيم.

ويذكر ان حكماً غيابياً بالاعدام صدر في القضية نفسها في حق عضو «الجماعة الاسلامية» مصطفى حمزة «الفار» في باكستان. كما اصدرت المحكمة العسكرية في الاسكندرية حكماً بالاعدام في حق حمزة في قضية «العائدون من افغانستان».

واشارت هذه المصادر الى ان اشرف السيد ابراهيم متهم ايضا في قضية اغتيال الدكتور فرج فودة والتي تنظر فيها حاليا محكمة امن الدولة العليا (طوارىء).

استغراب

من جهة اخرى ابدت دوائر ديبلوماسية مصرية استغرابها تصريحات سودانية عن استعداد السودان للبحث في وضع الدكتور عمر عبدالرحمن زعيم «الجماعة الاسلامية» في مصر في حال تقديمه طلباً للجوء السياسي الى السودان.

واشارت تلك الدوائر الى ان التصريحات السودانية «تتنافى مع الاتجاه الى تحسين العلاقات بين البلدين في اعقاب القمة المصرية - السودانية التي عقدت في القاهرة آخر الشهر الماضي».

وذكرت ان السودان «يعلم جيدا ان مصر قدمت طلباً رسمياً الى السلطات الاميركية لتسلم عبدالرحمن» وان ما نشر منسوبا الى مدير الادارة السياسية في الخارجية السودانية السيد مهدي ابراهيم «يشجع عبدالرحمن على طلب حق اللجوء السياسي على رغم انه اعلن انه لن يلجأ الى السودان حتى لا يحرج المسؤولين فيه».

وأكد مصدر في السفارة السودانية في القاهرة ان عبدالرحمن لم يتقدم باي طلب للجوء السياسي الى السودان الا ان المصدر اضاف: «ان من حق السودان ان ينظر في طلب من يريد اللجوء السياسي في اطار القوانين المعمول بها»، مشيراً الى ان ذلك «لن يؤثر على العلاقات المصرية - السودانية فهو شأن داخلي يخص السودان وحده».

ومن جهته قال السيد منتصر الزيات محامي عبدالرحمن لـ «الحياة» ان اعلان السودان استعداده للبحث في طلب زعيم «الجماعة الاسلامية» اللجوء السياسي في حال تقدمه به «هو امر سيكون محل تقدير الدكتور عبدالرحمن» ورأى ان «الموقف السوداني يبدد ما كان يخشاه عبدالرحمن لجهة عدم احراج المسؤولين السودانيين» واوضح الزيات انه في حال توجه عبدالرحمن الى السودان فان اقامته هناك «ستكون موقتة» وسيكون السودان «محطة قبل الانتقال الى مكان آخر».

ونفى ما تردد عن عرض افغانستان استقبال عبدالرحمن، وقال ان الاوضاع في افغانستان والخلافات بين قادة المجاهدين لا تسمح له بالذهاب الى هناك.

من جهة اخرى قررت محكمة امن الدولة العليا (طوارىء) في القاهرة امس تاجيل النظر في قضية اغتيال الدكتور فودة الى جلسة يوم اول آب (اغسطس) المقبل. ووافقت المحكمة على طلب الدفاع استدعاء الشيخ عطية صقر رئيس لجنة الفتوى في الازهر لسماع شهادته.



المصدر : الأهــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٦ يونيو ١٩٩٣

حانت لحظة القصاص العادل

تنفيذ حكم الاعدام شنقا فى ٥ متهمين فى قضية محاولة اغتيال وزير الاعلام

الارهابيون حاولوا اغتيال الوزير وأصابوا حارسه وسائقه

وفجروا عبوات ناسفة فى العتبة وميدان التحرير والهرم

خلال ساعات يجرى تنفيذ حكم الاعدام فى خمسة من المحكوم عليهم فى قضية محاولة اغتيال صفوت الشريف وزير الاعلام والقضايا المرتبطة بها، والخاصة بتفجير الأتوبيسات السياحية فى ميدان التحرير، ووضع عبوة ناسفة أسفل احدى سيارات الشرطة بميدان العتبة والذى راح ضحيته أحد الضباط وعدد من المدنيين، والقاء قنبلة يدوية على أحد الأتوبيسات السياحية بمنطقة الهرم وبالقرب من الطالبية، ووضع عبوة ناسفة فى الهرم الأوسط وغيرها من الجرائم التى أسفرت عن استشهاد عدد من الأبرياء مواطنين وسياحا أجانب ورجال شرطة كانوا يؤدون واجبهم فى تأمين حياة المواطنين وعدد من المنشآت الحيوية.

تحقيق

حسين فتح الله

عبدالحميد شعير

والغريب أنه فى زحمة الاحداث ينسى أو يتناسى بعض اصحاب الهوى، والمستفيدون من ضرب الاستقرار والأمن فى مصر ماقام به هؤلاء الذين خانوا الشعب وقتلوا رجاله ونساءه واطفاله وما اقترفته اياديهم الآثمة من جرم فيتشككون فى نزاهة المحكمة التى اصدرت عليهم احكام الاعدام بدعوى أن القضية هى محاولة اغتيال، وتقع فى دائرة الشروع فى القتل، متناسين أن الثابت فى اعترافات المتهمين أمام النيابة قيامهم ببعض الحوادث التى نجم عنها استشهاد واصابة مواطنين ابرياء.

فهؤلاء المتهمون انضموا الى جماعة اسست على غير القانون، وشاركوا فى التخطيط وتنفيذ عمليات ارهابية مسلحة الهدف منها ضرب الاستقرار والسياحة، واغتيال عدد من الشخصيات السياسية منهم وزير الاعلام الذى خاب هدفهم بقتله لسبب لادخل لهم فيه، وهو انحراف السائق بسيارة وزير الاعلام عن المسار المحدد له واحتماء الوزير باسفل السيارة ومداركته بعد ذلك بالعلاج. كما دعت هذه الجماعة الى قلب نظام الحكم والعمل على ذلك بالقوة، وتعطيل الدستور والقوانين والاضرار بالسلام الاجتماعى، وفى سبيل ذلك كفروا الحاكم ودعوا الى الخروج عليه وحازوا كميات من الاسلحة والذخيرة والمواد المتفجرة ورصدوا شخصيات مطلوبا اغتيالها، كما

قاموا باستئجار العديد من المساكن بمحررات مزورة واستخدامها في اخفاء القائمين بالعمليات الارهابية، وكان من شأن التدابير ان تكون وسيلتهم للقيام بعمليات ارهابية تحقق لهم ـ او هكذا تصوروا ـ اهدافهم الخاصة بقلب نظام الحكم وضرب السياحة والاستقرار والأمن العام وتعطيل الدستور.

وقد شملت القضية ١٤ متهما حكم على ٦ منهم بالاعدام شنقا احدهم مازال هاربا بالأشغال الشاقة المؤبدة على ٢ ومتهم واحد وبالأشغال الشاقة ١٠ سنوات، وبرأت المحكمة ساحة اثنين من المتهمين وقضت بعدم قبول الدعوى الجنائية لثلاثة متهمين.

ان ماقام به هؤلاء الارهابيون من حوادث اجرامية يثير لدى الجميع احساس بالمرارة والألم ومشاعر الحزن العميق الذى اصاب اهالى وعائلات الشهداء الابرياء الذين راحوا ضحية عمل اجرامي خسيس دون اى ذنب اقترفوه سوى مرورهم بشارع او ميدان وضع فيه القتلة عبوة ناسفة، او القوا عليه قنبلة لاترحم شيخا او حتى طفلا رضيعا .. تعالوا بنا نتصفح كتابهم الأسود ..

بعد ساعات من اصابة سائق سيارة وزير الاعلام جلست والدته حسنية محمد جمعة على سرير مجاور له وقد تحجرت الدموع فى عينيها من هول الفزع على فلذة كبدها .. وقالت: انا ابني دمه ساح ، قلبي انقبض عليه وكان هيروح مني في شربة ميه وما اعرفش ليه؟ واضافت: تقتلوا اللى طالع على قلمة عيشه هو وعياله؟ دا ربنا قال الرحمة، ورجب واللى معاه مش وحشين، ازاى يقولوا الكلام ده وازاى واحد يربى نفسه ويقتل.

ام رجب جاءت من المنيا إلى المطرية وهي التي لم تغادر منزلها منذ عشرين عاما واكثر، انكفأت تربى ابناءها، ولا تدرى إن كان عمرها ٦٥ سنة او ٦٠ سنة، وهي ام رات بعينيها بنطلون ابنها وقد اخترقه الرصاص ومزق جسده واسال دمه.

تقول: ياريت اللى ضرب ابني ييجي يشوف حالتي وهو ما يضربش ثاني.

في حادث انفجار العبوة الناسفة بمبنى المطافئ بالعتبة بعد نقلها من الميدان خوفا من اصابة اعداد كبيرة من المواطنين الذين يزدحم بهم الميدان



● سامح وسهام نجلا الشهيد سمير منصور الذى لن يراهما مرة أخرى.

الكبير، كان بالغرفة التى فحصت بها القنبلة مجموعة من رجال الدفاع المدنى والحريق، منهم الرائد سمير فوزى والعقيد عادل والرائد محمد عبدالنعيم عبدالرازق والعقيد وجيه شفيق والرائد اشرف فكرى.. وحدث الانفجار ويتذكر الرائد سمير فوزي: «فوجئت بالباب يطير من مكانه وأصابني في وجهي ومعه أجزاء من الحوائط. لم أسمع سوى صوت المقدم صلاح ينادي «سلم يدوى» حيث أنزلنا من خلف المبنى.. أصيب العقيد عادل بحروق فى الوجه، ونقل إلى مستشفى الشرطة بالعجوزة».

وبالمناسبة.. بعد ساعات من رواية الرائد سمير للحادث فارق الحياة.. مات شهيدا بمستشفى احمد ماهر واصيب الرائد محمد عبدالنعيم بحروق فى الوجه والعينين واصبح مهددا بفقد البصر وأصيب ايضا بتهتك فى اليدين وبترت احدى ساقيه.

ولنا ان نتصور ماذا كان يمكن ان يحدث لو ان القنبلة التى القيت على الاتوبيس السياحي فى الطالبية، والعبوات الناسفة التى وضعت أسفل الاتوبيسات السياحية بميدان التحرير، والقنبلة الموقوتة التى انفجرت فى الهرم الاوسط قد احدثت ما خطط له الارهابيون من إحداث تدمير واصابة سياح ومواطنين، واحداث حالة من الهلع والخوف، مما يمس استقرار وامن وسلامة المواطن فوق ارضه وفى رحاب وطنه.

كانوا يريدون بفخاخهم القاتلة ترويع المجتمع وقتل الآلاف من الأبرياء.



«الشعب» تسجل

أقوال ومشاعر السبعة الذين نفذ فيهم الإعدام فى قضية السياحة

عاشت «الشعب» وقائع إعدام السبعة المتهمين فى قضية السياحة.. وسجلت كلماتهم التى نطقوا بها فى مواجهة حبل المشنقة.. ولا يسع من يرى ثبات هؤلاء الشباب ويلمس إيمانهم عند أشد المواقف قسوة على النفس، إلا أن يأسى على حال الأمة التى أصبح أبناؤها يتربصون ببعضهم بعضا فيقتلون ويقتلون بدل أن تتكاتف الأيدى للبناء والتعمير.. ومن داخل السجن كان هذا التقرير:



المصدر : [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٦ يوليو ١٩٩٢

تنفيذ حكم الإعدام فى السجون المصرية له مراسم محددة، ومن ذلك الحرص على إخفاء موعد التنفيذ حتى لا يتهيأ المحكوم عليه للمقاومة أو أن يقتل نفسه أو ينهار عصبيا، ولهذا فإنه لا يعلم بموعد التنفيذ إلا فى السادسة صباحا حين يقتحم عليه جلادو السجون غرفته فيقيدونه قبل أن يفيق من نومه ثم يقتادونه إلى غرفة الإعدام وغالبا ما يكون محمولا.

هذا مع المجرمين والسفاحين.. أما إذا كان التنفيذ متعلقا بالشباب المسلم فإن الامر يتغير كثيرا فهناك حرص كبير على أن تبلغهم أخبار التنفيذ قبلها بفترة طويلة.. وليس ما نشر بتاريخ ٧/٩ عن أن تنفيذ أحكام الإعدام فى قضية صفوت الشريف سيكون فى أواخر يوليو أو أول أغسطس ببعيدا عن ذلك.. فما هو السر الكامن وراء ذلك الإعلان المبكر.. إن الدولة بكل أجهزتها وسلطاتها تسعى إلى ترويع هؤلاء الشباب فربما أعلنوا إيمانهم بالنظام الحاكم وكفرهم بعقيدتهم، ولو قبل التنفيذ بدقائق.

فهل حدث ما أرادوه عند تنفيذ الحكم فى آخر ضحايا المحاكم العسكرية، برغم أنهم تعرضوا لأطول فترة انتظار فى تاريخ مصلحة السجون، حيث بدأت مراسم التنفيذ فى الساعة الثانية قبل الفجر وانتهت قرابة العاشرة قبل الظهر؟

وللتعرف على تلك الملحمة كان ولابد من التأمل فى الدقائق الأخيرة التى مر بها الرجال السبعة قبل أن ينفذ الحكم بهم.

وصلت عربات الترحيلات ترافقها قوات هائلة من الأمن المركزى وقوات مكافحة الإرهاب إلى سجن ليمان طره فى الساعة الثانية والنصف قبل الفجر، وعلى الفور توجهت قوة السجن لإخراجهم من العنبر بعد أن تم فصل التيار الكهربائى عن العنبر كله، وذلك حتى لا يستخدم أحد كهرباء الزنزانة فى إيذاء القوات. ولما شعر النزلاء بذلك قام عبد الحميد الزمقان مخاطبا قائد القوة طالبا منه إعادة الكهرباء وفتح الزنازين قائلا له: هذه هى الساعة التى كنا ننتظرها منذ زمن بعيد..

وبالفعل شعر قائد القوة بصدق اللهجة، فأعاد التيار الكهربائى وتم فتح الزنزانة الأولى وكان بها أشرف سعيد (١٨ سنة) فبادرهم بالتكبير بكل ثقة واطمئنان حتى خرج من زنزانته وهو يكبر وكأنما يزف إلى عرسه، ثم وجه خطابه إلى إخوانه وهم بزنزاناتهم قائلا:

«هذه هى الساعة التى كنا ننتظرها، جاء اليوم الذى كنا نتمناه فاقبلوا على الله وأحسنوا البيعة».

ثم أردف قائلا:

«هنيئا لكم جوار حمزة وجعفر».

واستمر حديثه إليهم قرابة خمس دقائق –ثم هدأت نفسه وهو يستكثر عليها أن تطأ الجنة وأن يتزوج من الحور العين، ويتعجل تلك الساعة، ثم بشر إخوانه بقوله –صلى الله عليه وسلم– «إذا سقط الشهيد ابتدرته زوجتاه من الحور العين».. ثم سلم على كل الضباط القادمين لسوقه إلى حبل المشنقة وضباط السجن قائلا لهم:

«إنه ليس بيننا وبينكم أى عداء شخصى، وإنما القضية بيننا هى أنكم تعظمون الطاغوت من دون الله. وتناصرون الطاغوت وأولياءه على أولياء الله، ونحن لا نريد سوى الإسلام وتحكيم شريعته».

ثم سلم على كل السجناء الجنائيين فى زنزاناتهم.. وتم تقييده بعد ذلك بالحديد استعدادا لترحيله إلى سجن الاستئناف، حيث يتم التنفيذ.

وجاء الدور بعد ذلك على **عبد الحميد الزمقان** (٢٦ سنة) فإذا به يبدأ بتوزيع الشيكولاته على جميع السجناء بالعنبر ابتهاجا بتلك المناسبة.

وخرج بقية النزلاء بعد ذلك من زنزاناتهم بنفس الطريقة التى تعبر عن قلوب مطمئنة إلى قدر الله مستبشرة بلقائه، وتم تقييدهم جميعا وانطلق موكب الشهداء فى مقدمتهم أشرف سعيد وهو يهتف: «لا إله إلا الله.. عليها نحيا.. وعليها نموت.. وفى سبيلها نجاهد.. وعليها نلقى الله.. لا إله الله إلا الله»..

كان أشرف سعيد قد بلغت سعادته منتهاها فقال لإخوانه: «والله إن صدرى يتسع والسعادة تتزايد داخله بشكل لا أستطيع وصفه».

ذهبوا وقد تركوا خلفهم قصاصات حمراء انتزعوها من ملابس الإعدام سجلوا عليها عبارات الثبات على الحق واسترخاص كل شىء فى سبيل الدين.

قال أشرف سعيد:

«ليس النصر أو النجاة أن ينجو الرجل من طلقة، أو من حبل المشنقة، ولكن النصر هو نصر العقيدة».

كتب **عبد الهادى الصغير** (١٩ سنة) موصيا أهله:

«أهلى الكرام: أوصيكم بتقوى الله وعليكم الصبر على فراقى ولتحمدوا الله على أنه أخرج من صلبكم رجلا يجاهد فى سبيل إعلاء كلمة الله فى أرضه»..

ثم يقول مذكرا حكام اليوم:

«أيها الحاكم لن يدوم لك ملك هذه الدنيا إنك مهما تفعل فلن تستطيع القضاء على الحركة الإسلامية، لأن الله حافظ دينه.. أيها الحاكم: خذها منا كلمة بصوت مرتفع: (فاقض ما أنت قاض إنما تقضى هذه الحياة الدنيا.) ولا نقول فيك سوى ما أمرنا الله به (حسبنا الله ونعم الوكيل)».

بسطاوى عبد المجيد أبو المجد (٢١ سنة):

«أمر المؤمن كله خير إن أصابته سراء شكر فكان خيرا له وإن إصابته ضراء صبر فكان خيرا له».

سعد أمين (٢٦ سنة):

«نحن فداء هذا الدين».

أحمد رضوان (٢١ سنة):

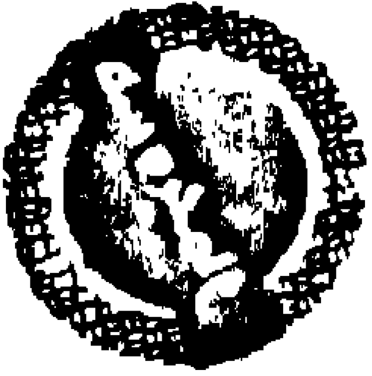
«إسألوا الله أن يعجل لى بتنفيذ الحكم فإنها فرصة للشهادة كنت انتظرها».

دراوى محمد إبراهيم (١٩ سنة):

كان يقول: «إلى الجنة إن شاء الله».

ومن كلمات أشرف سعيد:

«لولا أن الرقص حرام لرقصت طربا من شدة سعادتى».



... للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ١٦ يوليو ١٩٩٢

مبارك رفض التماسات قضية صفوت الشريف.. والاعدام يتم بالمخالفة للقانون والدستور

تضارب تحقيقات المدعي العسكري يكشف محاولات تلفيق القضايا الجديدة

كتب عماد محجوب:

امرت المحكمة العسكرية امس بتجديد حبس جمال سالم و١٠ متهمين على ذمة القضية ١٢٣ المعروفة باسم «طلائع الجهاد» وكانت تحقيقات نيابة أمن الدولة العليا قد اثبتت في محاضرها الاصابات الواضحة في المتهمين من شدة التعذيب الذي أكدته ايضا تقارير الطب الشرعي، لاجبار المتهمين على الادلاء باعترافات غير صحيحة، واقرار السيناريو الهزيل الذي أعدته النيابة العسكرية والتي فشلت حتى الان في وضع التكييف القانوني (الشكلي) للقضية، وفشلت في تحديد ادوار المتهمين وكيفية ارتكابهم



مبارك

للافعال المنسوبة.. والاغرب هو فشلها -حتى امس- في حصر العدد النهائي وتحديد اسماء المرشحين لادراجهم في قرار الاتهام والذي سبق اعلان أنهم ٢٣٠ متهما تربطهم وحدة الفكرة وهو ما يتم الاستناد عليه كدليل على وجود اتفاق جنائي -بالمخالفة للدستور الذي لا يجرم الفكر والاعتقاد- وحتى مساء امس الخميس تجري في مكتب المدعي العسكري، محاولة توفيق أوراق القضية بحذف واضافة أعداد جديدة من المتهمين لتتسق مع السيناريو الذي أعدته اجهزة الامن والتي ادخلت عليه عدة تعديلات جوهرية رغم وصول ملفات القضية وتحقيقاتها إلى مكتب المدعي العسكري وذلك بعد أن فضحت «الشعب» عمليات التلفيق والعبث بالقانون والدستور.. وعلى جانب اخر يجرى البحث عن كيفية حصول «الشعب» على مخطط اتهام الجماعة الاسلامية بالقيام بالانفجارات المريبة التي شهدتها القاهرة وكان اخرها القنبلة التي انفجرت امام مسجد الخازندار والتي كان مقررا الاعلان عنها وسط زفة إعلامية تشير إلى ضبط كميات من الـ تي. ان تي وباقي مكونات القنابل المشبوهة، ومعها اعترافات تفصيلية يتم انتزاعها من المعذبين في لاظوغلي وشبرا الخيمة وجابر بن حيان (مقار مباحث أمن الدولة) في محاولة لاعداد قائمة كبيرة من المتهمين بها قيادات الجماعة في الداخل والخارج.

من ناحية أخرى صدق الرئيس حسني مبارك على قرار رفض الالتماسات التي تقدم بها المحكوم باعدامهم الستة في محاولة اغتيال صفوت الشريف، ويجرى الاستعداد لتنفيذ الحكم خلال الساعات القادمة.. وكان الدكتور عبد الحليم مندور المحامي قد تقدم امس (الخميس) باشكال جديد لوقف التنفيذ امام محكمة الاستئناف العالي استنادا إلى الطعن بالنقض الذي يلزم كافة الجهات بالتوقف لحين الفصل في الدعوى من خلال محكمة النقض، الا انه من المرجح أن يواصل المدعي العسكري عملية التنفيذ بالمخالفة للقانون..

وتواصل المحكمة

البقية ص٩



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٦ يوليو ١٩٩٢

مبارك رفض

وتواصل المحكمة العسكرية غداً (السبت) نظر قضية «الشوقيين» بمتابعة الوقائع الست التي تم دمجها (!!) لتوليف القضية وسماع شهود الاثبات، ومنهم العقيد محمد عوض مأمور سجن الاستقبال السابق وضابط مباحث امن الدولة يوسف عبد المطلب عمران وأصحاب محال الذهب.. ورغم لستمرار هيئة الدفاع في مقاطعة المجالس العسكرية، فقد أعد الدفاع مفاجأة هامة في القضية عبارة عن نخبة من شهود النفي لاثبات بطلان وتزوير محاضر مباحث أمن الدولة وتحديدها لادوار المتهمين وساعة تواجدهم في مواقع الجرائم المتهمين بارتكابها والغاء الدفع بان المتهمين يستبيحون أرواح وأموال المواطنين الابرياء.. وأكد على اسماعيل المحامي أنه لن يطرح أسماء شهود النفي في جلسة الغد وان كان سيطلب عن طريق المتهمين تحديد موعد جلسة سماعهم على أن يقوم الدفاع باحضارهم حتى لا يتعرضوا لضغوط وملاحقة أجهزة الامن لهم قبل الادلاء بشهادتهم في القضايا..

وعلى جانب اخر تعرضت هيئة الدفاع عن المتهمين لضغوط متزايدة في الأيام الأخيرة لاتشائهم عن كشف مخالفات المجالس العسكرية لقوانين العقوبات والاجراءات الجنائية والمحاماة، وأمس (الخميس) شنت صحيفة «الجمهورية» هجوما ضد أعضاء هيئة الدفاع قال عنه منتصر الزيات: اتهمونا بالدفاع عن الارهاب في حين ينص الدستور المصري على أن المتهم برىء حتى تثبت ادانته، » وقال منتصر الزيات: نطالب بتنفيذ رغبة المتهمين في منع المحكمة العسكرية من انتداب موظفيها وأعضاء اللجنة النقابية للعاملين بها من تولي الدفاع عنهم لمشاركة النيابة في المطالبة بتوقيع أقصى عقوبة على المتهمين كما حدث في قضية السياحة.. وكانت مباحث امن الدولة قد منعت منتصر الزيات من السفر للولايات المتحدة الامريكية للدفاع عن الدكتور عمر عبد الرحمن.



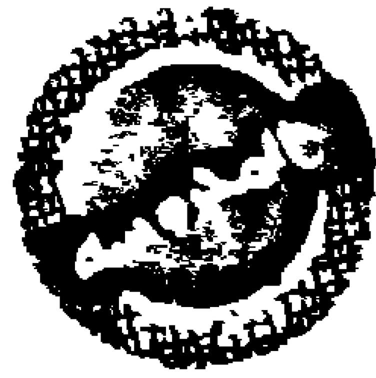
المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٦ يوليو ١٩٩٢

النيابة العسكرية تبدأ التحقيق مع تنظيم «طلائع الفتح»

من المقرر أن تبدأ النيابة العسكرية التحقيق في الأسبوع القادم مع أعضاء التنظيم الارهابي المعروف باسم «طلائع الفتح» الذي يضم ٢٤٣ متهما تمهيدا لاحالة القضية إلى احدى دوائر القضاء العسكري بعد استكمال التحقيقات ، وكان المتهمون قد أسسوا جماعة على خلاف أحكام القانون بهدف تعطيل الدستور والقوانين والاعتداء على الحرية الشخصية للمواطنين والاضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي كما أشاعوا جوا من عدم الاستقرار باحداث اضطرابات أمنية .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ١٨ / ٠٧ / ١٩٩٧

الملف الأسود للإرهابيين

منذ ساعات تم تنفيذ حكم الاعدام في الارهابيين الخمسة الذين ارتكبوا حوادث الانفجارات التي روعت المصريين وحاولوا اغتيال صفوت الشريف وزير الاعلام.. هؤلاء باعوا ضمائرهم للشيطان واستباحوا لأنفسهم قتل الأبرياء وإزهاق الأرواح وترويع البسطاء. لم يهتموا بالأطفال الذين فقدوا آباءهم ولا بالزوجات اللائي ترملن ولا بالأمهات والآباء الذين فقدوا فلذات أكبادهن ولا بالأطفال الذين يقضون بقية العمر يصارعون الحياة بلا أب أو أم. لم يهتموا بالدماء التي سالت في الشوارع ولا بأشلاء الجثث التي تطايرت وصرخات الضحايا التي سكتت الى الأبد.. هؤلاء القتلة أدموا قلوب المصريين وأسالوا الدمع من اعين الأمهات البسطاء وأثاروا الرعب والذعر في النفوس.. هؤلاء الارهابيون استهانوا بالمشاعر واحتقروا أمة بأكملها ونفذوا جرائم خسيسة.. لقد وضعوا قنبلة في ميدان العتبة المكتظ بآلاف المصريين بل وفي وقت الذروة حتى يسقط أكبر قدر ممكن من النساء والأطفال والشباب والشيوخ! ووضعوا قنبلة وسط أتوبيسات ميدان التحرير.. توهم هؤلاء القتلة ان ذاكرة المصريين البسيطة سرعان ماتنسى وتغفر.. وتناسوا أن المصرى شهم أبى لا يغفر لمن يحاول إذلاله.

ملفات هؤلاء القتلة تحوى وقائع من دماء وأشلاء ودموع وصرخات.

سامى أبو العز



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ١٨ يوليو ١٩٩٢

هؤلاء هم القتلة

حسن رمضان عبدالله شلقانى وشهرته «عاصم» ويعمل نجار موبيليا، وابراهيم سيد عبدالعال احمد علي وشهرته «عزت» ويعمل مدرسا ابتدائيا، وأحمد حسين احمد الحسيني وشهرته«عاطف» وهو طالب بآداب المنصورة وطارق عبدالرازق حسين وشهرته «علاء» وأشرف السيد ابراهيم صالح وشهرته «مصطفى» ويعمل سماكا كما قضت المحكمة باعدام مصطفي احمد حمزة وشهرته «ابو حازم» غيابيا لهروبه خارج البلاد باجماع آراء هيئة المحكمة.



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٨ يوليو ١٩٩٣

حادث اتوبيس ميدان التحرير

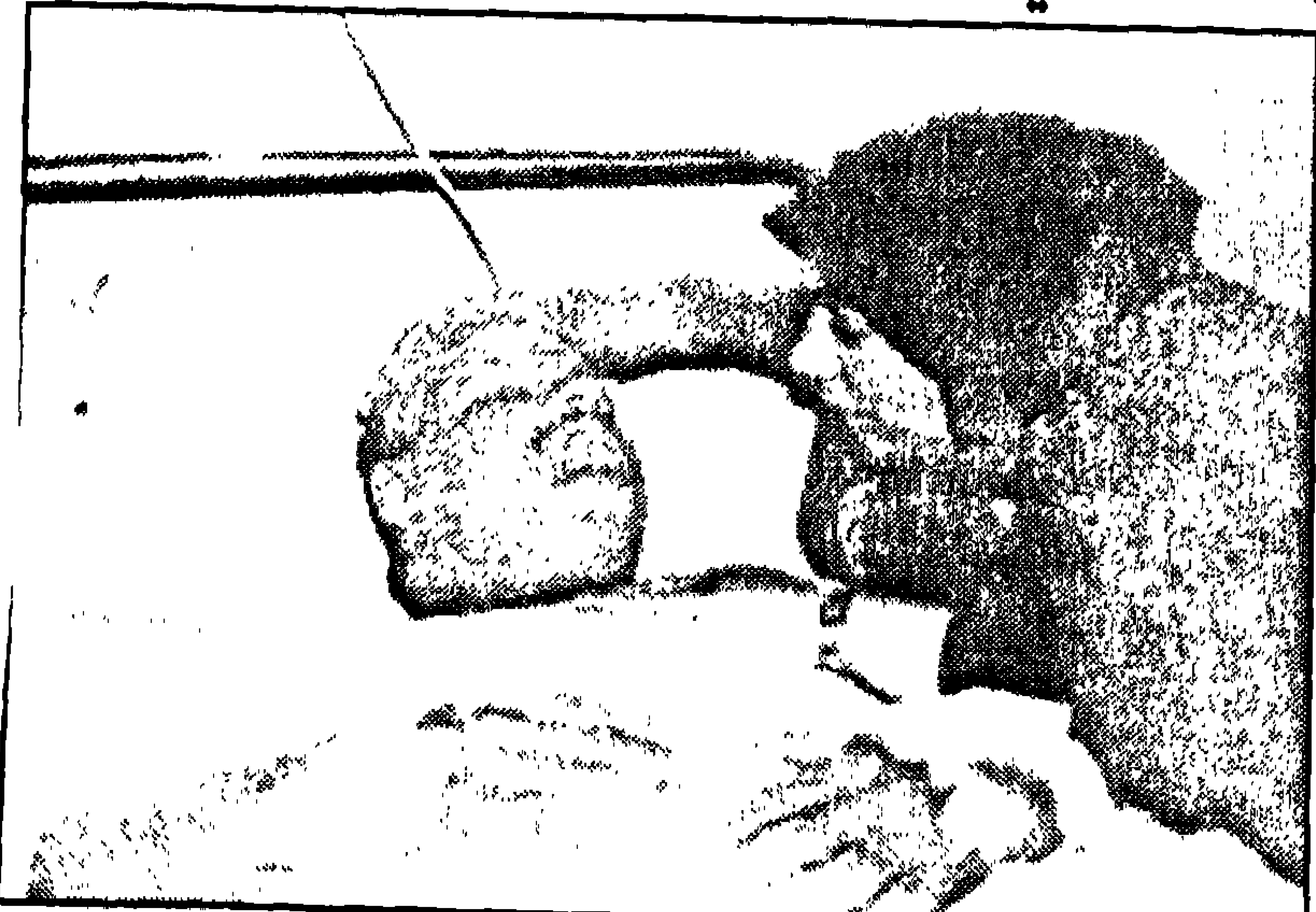
في الواحدة والربع من ظهر يوم الثلاثاء ١٦ مارس ٢٢، رمضان، انفجرت عبوة ناسفة أسفل أحد الاتوبيسات السياحية بميدان التحرير امام المتحف المصري، اسفر الانفجار عن تحطم زجاج ٩ اتوبيسات سياحية و«كشك» السياحة الموجود بالميدان سادت حالة من الذعر بين رواد ميدان التحرير والاجانب الموجودين بالمتحف كما تصاعدت الأدخنة من مكان الانفجار لسفل اتوبيس السياحة ولم تقع اصابات في الأرواح انتقلت الي مكان الحادث قوات كبيرة من الامن المركزي والإسعاف والاطفاء والدفاع المدني. وتم نشر قوات الامن حول الاتوبيسات والمنطقة وتامينها كما تم إخلاء المنطقة من السيارات الأخري المتواجدة امام المتحف. تسبب الإنفجار في إحداث حفرة قطرها حوالي نصف متر وعمقها ٣٥ سم أسفل سيارة السائحين التي وقع بها الانفجار. كما حطم الانفجار مكان الحقائب بالسيارة و«شاسيه» الاتوبيس وكشفت تحريات أجهزة الامن العثور علي العبوة الناسفة اسفل الأتوبيس رقم ٢١٠ سياحة جيزة بقيادة محمد عبد اللطيف سيد وتبين ان الاتوبيس يقل مجموعة من السائحين الانجليز قادما من بورسعيد لزيارة المتحف المصري، ووقع الانفجار اثناء تواجد السائحين بالمتحف. كشفت المعاينة لموقع الحادث عن وضع العبوة الناسفة تحت الأتوبيس وتفجيرها وحطمت الجانب الايمن للأتوبيس وتحطيم زجاج النوافذ تماما. اكد خبراء المفرقعات ان العبوة الناسفة تزيد بكثير عن العبوة التي انفجرت في مقهي ميدان التحرير ـ الذي اودي بحياة عدد من الأبرياء ـ ومكونة من مادة

شديدة الإنفجار. اكتشفت المصادر ان القنبلة المضبوطة اقل حجما من قنبلة مقهي التحرير.



محاولة اغتيال صفوت الشريف

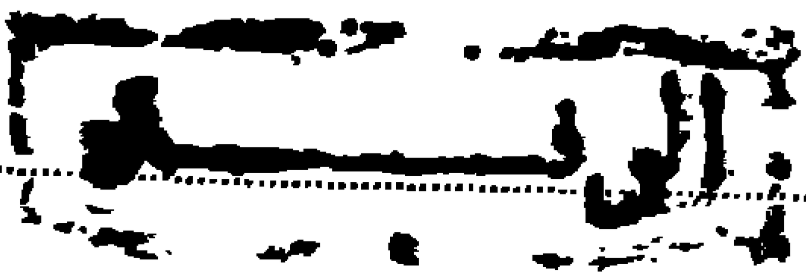
إصابة الحارس بالشلل النصفي .. وإصابة السائق والوزير



السائق المصاب في حادث محاولة اغتيال وزير الاعلام .. اثناء محاولات اسعافه في المستشفى وبجواره زوجته.

يوم الثلاثاء ٢٠ ابريل الماضي تعرض صفوت الشريف وزير الاعلام لمحاولة اغتيال. أطلق بعض الارهابيين الرصاص علي سيارته في الحادية عشرة والنصف قبل الظهر عقب ركوبه السيارة من امام منزله بشارع الخليفة المامون في طريقه الي مكتبه. فاجاه الارهابيون بوابل من الرصاص الذي اخترق جسم السيارة وحطم زجاجها الامامي والخلفي. ركز بعض الارهابيين الرصاص علي المقعد الأمامي للحارس لشل حركته بينما وجه الآخرون فوهات المدافع الرشاشة علي مقعد الوزير. اصيب صفوت الشريف بإصابات سطحية في يده اليمني من شظايا زجاج السيارة المتطاير. واستطاع السائق رجب محمد علي ان يراوغ طلقات الرصاص بسيارته ويسير في الاتجاهات المعاكسة بسرعة جنونية رغم اصابته بطلقة نافذة في الفخذ اليمني حتي وصل الي مستشفي عين شمس وظل السائق يعالج في المستشفي لعدة اسابيع. اما حارسه الخاص احمد فكري فقد اصيب بست طلقات في العمود الفقري والظهر والرئة وساءت حالته الصحية وتدهورت ووصلت الي مرحلة حرجة واوصي التقرير الطبي بضرورة استكمال علاجه في الخارج. وفي يوم ٢٩ ابريل غادر الحارس القاهرة متوجها الي مستشفي «ستوكهاندفيل» بالعاصمة البريطانية لندن للعلاج حيث يرافقه شقيقه ابراهيم فكري المحاسب بالبنك الأهلي والدكتور علاء حسن اخصائي التخدير بمستشفي عين شمس التخصصي والعقيد طبيب يحيي سلامة بمستشفي الشرطة ومازال يعالج هناك حتي الآن بعد اصابته بالشلل النصفي.



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ يوليو ١٩٩٢

المحاكم

القضاء العسكرى كفل جميع حقوق الدفاع عن الإرهابيين

أصدرت المحكمة العسكرية العليا برئاسة اللواء احمد عبدالله يوم ٢٧ مايو الماضى حكما بإعدام الارهابيين المتهمين الستة. والأشغال الشاقة المؤبدة لمدة ١٠ سنوات على المتهم حسام محمود محمد عبد اللطيف وبالأشغال الشاقة المؤبدة على المتهمين حسين محمد محمد السيد، واحمد محمد احمد السيد.

قدم دفاع المتهمين إلتماسا الى هيئة المحكمة لوقف تنفيذ الحكم. ورفضت ادارة القضاء العسكرى رفضت التماسات اعادة النظر فى الأحكام الصادرة ضد المتهمين وتم اعلان المحكوم عليهم فى السجن بقرار رفض الالتماسات تمهيدا لتنفيذ حكم الاعدام وقد كفلت المحكمة العسكرية للمتهمين الضمانات التى تضمن لهم محاكمة عادلة منها حضور محام مع المتهمين، واذا لم يتمكن المتهم من توكيل محام فإن على المحكمة ان تطلب من نقابة المحامين ندب محام للدفاع عنه، وقيام ضباط قانونيين بمراجعة الحكم قبل التصديق عليه، والسماح للمتهم بتقديم مذكرات قبل التصديق على الحكم، ومنح المحكوم عليه الحق فى الطعن على الحكم خلال ١٥ يوما من تاريخ إعلانه بالتصديق على الحكم إذا كان الحكم حضوريا ومن تاريخ القبض عليه إذا كان الحكم غيابيا.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ١٨ يونيو ١٩٩٢

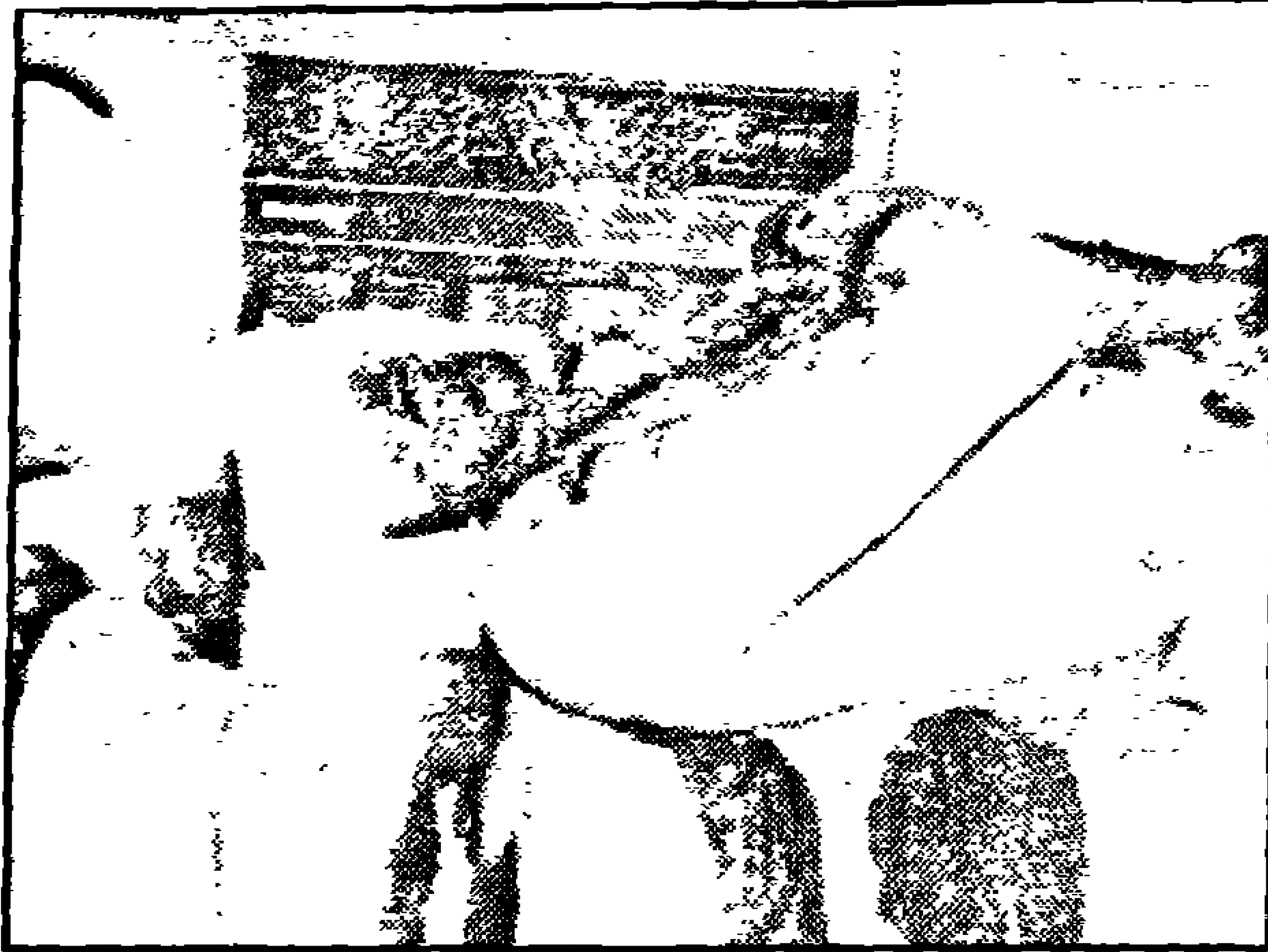
انفجار العتبة .. مصرع وإصابة ٩ مصريين

المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٨ يوليو ١٩٩٤

أسفر انفجار عبوة ناسفة يوم ٢٧ مارس الماضي داخل مكتب ادارة الدفاع المدني بالعتبة عن مصرع ضابط شرطة من إدارة المفرقعات واصابة ٣ ضباط آخرين وجنديين و٣ مواطنين، وكان أحد الجنود قد عثر على حقيبة وضعها أحد الإرهابيين في شارع بين الجناين بالأزبكية. أبلغ الجندي احد الضباط، وقاما بنقل الحقيبة بعد الاشتباه فيها الى ادارة الدفاع المدني والحريق لفحصها وإبطال مفعولها وأثناء المحاولة انفجرت العبوة. ولقى الرائد سمير منصور مصرعه أثناء إبطال مفعول القنبلة إثر اصابته بحروق وكسور. وتوقف نبضات القلب. وأصيب الرائد سمير فوزي بحروق بالجسم وجرح قطعي بالوجه والشفة العليا واشتباه في نزيف داخلي وتهتك بالصدر والبطن وجروح متعددة بالجسم. كما أصيب الرائد محمد عبد العليم عبد الرازق بحروق عميقة في الوجه والبطن وكسر بعظمتي الساق اليمنى وجرح تهتكي بها. وأصيب العقيد عادل حسين بجروح وكسور بالجسم واشتباه بارتجاج في المخ كما أسفر الانفجار عن اصابة الجندي وليد محمد على «٢٢ سنة» باشتباه مابعد الارتجاج والجندي بكار عبد الحكيم صديق «٢٢ سنة» سائق ضابط المفرقعات باشتباه مابعد الارتجاج. كما أصيبت هناء ابراهيم محمد أحمد ٣٣ سنة موظفة آلة كاتبة بإدارة الدفاع المدني بإصابات خفيفة وجروح، كما أصيب المواطن محمد محمد متولي عامل زجاج وبراويز «٦٥ سنة» بجروح قطعية في الوجه، وأنور محمد على «نجار» لإصابته بحروق خفيفة وجرح قطعي في الوجه.



الشهيد الرائد سمير منصور.. احد ضحايا انفجار العتبة.. متزوج ولديه طفلتان سماح «٦ سنوات» وسهام «٥ سنوات».

أكد تقرير الصفة التشريحية للشهيد الرائد سمير منصور إصابته بكسر في عظمة الفخذ الايمن وانفجار العينين وتهتك في الأنف وحروق بالصدر والوجه والبطن وجروح قطعية متعددة واشتباه مابعد الارتجاج في المخ. كما أجرى أطباء مستشفى أحمد ماهر عملية تجميل عاجلة للضابط سمير فوزي في شفته العليا.

تم دفن جثمان الشهيد يوم ٢٨ مارس الماضي والتف آلاف المواطنين حول نعش الشهيد في مظاهرة حزن وارتفعت هتافات المواطنين قائلين «تحيا مصر ويسقط الإرهاب».



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

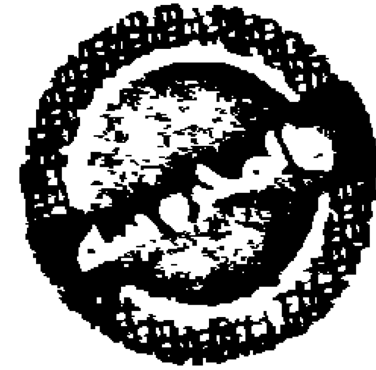
المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ١٨ يوليو ١٩٩٢

بعد أن قاموا بعمليات ارهابية وتفجيرات بالقاهرة والجيزة:

إعدام الإرهابيين الخمسة إستغرق ٣ ساعات ونصف

حق الطعن للهاربين السبعة فور القبض عليهم



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ يوليو ١٩٩٣

كتب ـ حسين فتح الله :

تم امس بسجن الاستئناف بالقاهرة اعدام الارهابيين الخمسة الذين شاركوا فى محاولة اغتيال صفوت الشريف وزير الاعلام وجرائم اخرى. والخمسة هم حسن رمضان شلقانى وابراهيم سيد عبد العال واحمد حسين الحسينى وطارق عبد الرازق حسن واشرف السيد ابراهيم .

وصرح مصدر مسئول بالقضاء العسكرى بأن عمليات اعدام الارهابيين الخمسة بدأت فى الساعة السادسة صباحا واستغرقت ثلاث ساعات ونصف الساعة .

واضاف المصدر انه بتنفيذ حكم الاعدام شنقا فى الارهابيين الخمسة امس يكون قد تم تنفيذ جميع احكام الاعدام الصادرة من المحاكم العسكرية حضوريا فى جرائم الارهاب التى احيلت اليها والبالغ عددها اربعة عشر حكما .

واوضح انه يبقى حتى الآن تنفيذ الاحكام الغيابية الصادرة على الارهابين الهاربين وعددهم سبعة ارهابيين مازال لهم حق الطعن على الحكم بالتماس اعادة النظر خلال خمسة عشر يوما من تاريخ القبض عليهم .

واكد المصدر ان تنفيذ حكم الاعدام فى الارهابيين الخمسة قد تم بعد استيفاء كافة الاجراءات القانونية للتنفيذ .

واشار الى ان الارهابيين كانوا قد تقدموا بالتماسات لتخفيف الاحكام الصادرة ضدهم فى المدة القانونية وقد تم رفض هذه الالتماسات خلال المدة المحددة وبذلك اصبح الحكم نهائيا وواجب التنفيذ .

وكانت المحكمة العسكرية العليا قد اصدرت حكمها فى السابع والعشرين من مايو الماضى فى القضية رقم ١١ لعام ١٩٩٣ جنايات عسكرية ادارة المدعى العام العسكرى والمعروفة بقضية محاولة اغتيال وزير الاعلام والمتهم فيها ١٤ ارهابيا .

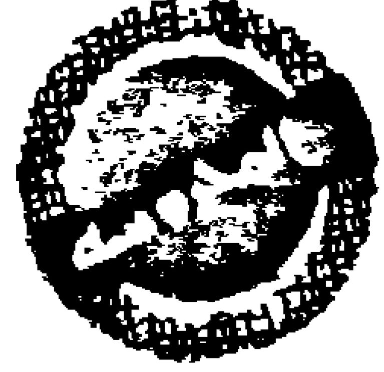
وقد قضت المحكمة باجماع الآراء باعدام ستة ارهابيين احدهم يدعى مصطفى حسن حمزة هارب والخمسة الاخرون حضوريا والذين تم اعدامهم امس .

كما قضت المحكمة العسكرية بالاشغال الشاقة المؤبدة لاثنين من الارهابيين هما حسن محمد محمد السيد واحمد محمد احمد السيد وبالاشغال الشاقة لمدة عشر سنوات للارهابى حسام محمود عبد اللطيف .

كما قضت المحكمة ببراءة اثنين من المتهمين هما احمد محمود صادق وعلى مرزوق احمد عبد العال ورفض الدعوى لثلاثة من المتهمين لرفعها بغير الطريق الذى حدده القانون وورود اسمائهم الاولى فقط فى اعترافات باقى المتهمين دون تحديد باقى اسمائهم او شخصياتهم .

وكانت المحكمة العسكرية العليا قد ادانت الارهابيين المتهمين فى هذه القضية بارتكاب عدة جرائم ارهابية فى مقدمتها الشروع فى قتل السيد صفوت الشريف وزير الاعلام وسائقه رجب محمد على وحارسه احمد فكرى ابراهيم باطلاق النار على سيارة وزير الاعلام يوم ٢٠ ابريل الماضى اثناء خروجه من منزله بشارع الخليفة المأمون بالقاهرة وقد نتج عن ذلك اصابتهم باصابات مختلفة . كما قام الارهابيون بارتكاب حوادث ارهابية وتفجير قنابل وعبوات ناسفة بميادين التحرير والعتبة والطالبية والهرم واستهدفوا عدة اتوبيسات سياحية .

كما قام الارهابيون بتفجير مبنى الدفاع المدنى بالعتبة وقتلوا رائد الشرطة سمير منصور واصابوا كلا من عقيد شرطة عادل حسن سعد ورائد شرطة محمد عبد المنعم عبد الرازق والرائد سمير فوزى والجندى وليد محمد على والجندى محمد محمد متولى والجندى انور محمد على والجندى بكار عبد الحميد صديق والمواطنة هناء ابراهيم محمد فى حادث التفجير كما قام الارهابيون بوضع عبوة ناسفة فى الهرم الاوسط .



المصدر : الأخبار

التاريخ : ١٨ يوليو ١٩٩٣

تنفيذ الاعدام فى الارهابيين الخمسة فى قضية محاولة اغتيال صفوت الشريف

تم فى السادسة صباح امس تنفيذ حكم الاعدام فى الارهابيين الخمسة المحكوم عليهم بالاعدام فى القضية ١١، لسنة ٩٣ جنايات عسكرية المعروفة باسم محاولة اغتيال وزير الاعلام.

استغرقت عملية التنفيذ ثلاث ساعات ونصفا. الارهابيون هم : حسن شلقانى وابراهيم سيد العلى واحمد الحسينى وطارق عبدالرازق واشرف السيد.

وكانت المحكمة العسكرية العليا بهايكستب قد اصدرت الحكم باعدام المتهمين الخمسة باجماع الآراء بعد ادانتهم بالقيام بالعديد من الحوادث الارهابية

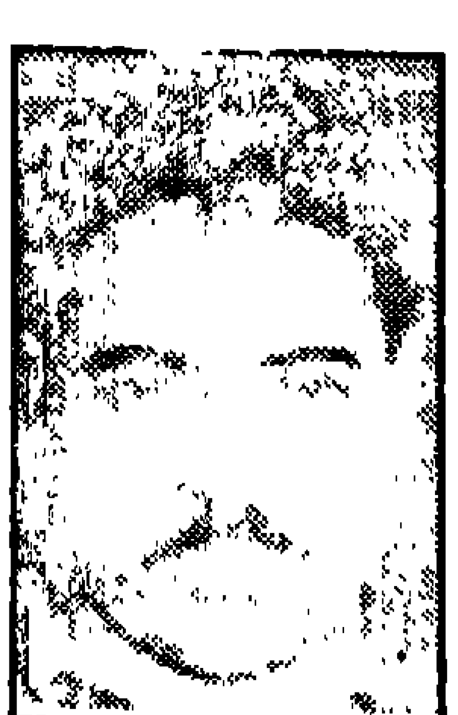


للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ١٠ يوليو ١٩٩٢

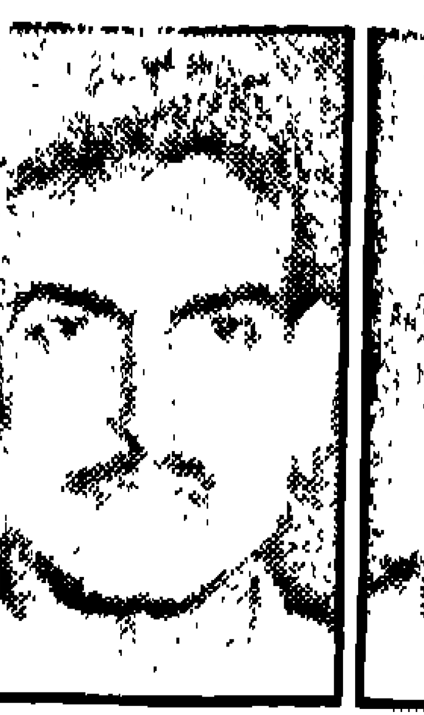
إعدام الإرهابيين الخمسة المتهمين بارتكاب حوادث الانفجارات ومحاولة اغتيال وزير الإعلام


حسن شلقاني


أشرف السيد


طارق عبد الرازق


ابراهيم سيد العلي


أحمد حسين الحسيني

تم صباح امس تنفيذ احكام الاعدام فى المتهمين الخمسة الذين ارتكبوا حوادث انفجارات ميدانى العتبة والتحرير ومحاولة اغتيال صفوت الشريف وزير الاعلام.

أسفرت الحوادث عن استشهاد ضابط شرطة واصابة ١١ من الرجال والنساء.

بدأت عمليات الاعدام فى الساعة السادسة صباح امس بسجن استئناف القاهرة واستمرت ساعتين ونصف ساعة. تمت عمليات الاعدام عقب استيفاء جميع الاجراءات القانونية اللازمة. رفض القضاء العسكرى التماسات تخفيف الاحكام التى قدمها الارهابيون خلال المدة المحددة قانونيا. اكد مصدر مسئول بالقضاء العسكرى تنفيذ جميع احكام الاعدام شنقا والتى اصدرتها المحاكم العسكرية حضوريا فى جرائم الارهاب المحالة إليها وعددها ١٤ حكما.

اشار المصدر إلى وجود احكام غيابية صادرة على ٧ متهمين هاربين. ويتم تنفيذها عقب القبض عليهم وبعد انتهاء عمليات الفصل فى الطعون والالتماسات التى يقدمونها خلال ١٥ يوما من القبض عليهم. شملت احكام الاعدام امس حسن رمضان شلقانى، وابراهيم سيد العلى، واحمد حسين الحسينى، وطارق عبدالرازق حسن، واشرف السيد ابراهيم. وكانت المحكمة العسكرية العليا بالهاكستب قد اصدرت الحكم يوم ٢٧ مايو الماضى وباجماع الاراء باعدام الارهابيين لارتكابهم حوادث ارهابية وتفجير قنابل وعبوات ناسفة فى ميادين التحرير والعتبة والهرم والطالبية والاتوبيسات السياحية. قتل الارهابيون الرائد سمير منصور وشرعوا فى قتل العقيد عادل حسين سعد والرائد سمير فوزى والجندى محمد محمد متولى والسيدة هناء ابراهيم محمد والجندى بكار عبدالحكيم صديق والجندى انور محمد على.

كما شرع الارهابيون فى قتل صفوت الشريف وزير الاعلام وسائقه رجب محمد على وحارسه احمد فكرى ابراهيم. اعترف الارهابيون بتلقى ١٨ الف دولار من جهات اجنبية فى الخارج لتمويل العمليات الاجرامية، وحيازة الاسلحة والذخائر والمتفجرات بقصد ترويع المجتمع.

٠٢٤٢٠



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٨ يوليو ١٩٩٣

تنفيذ احكام الاعدام فى الارهابيين الخمسة

تلقوا التمويل من الخارج وفجروا الميادين والاتوبيسات

كتب - جمال كمال

نفذ أمس حكم الاعدام شنقاً بسجن إستئناف القاهرة على مدى ثلاث ساعات ونصف فى الارهابيين الخمسة المحكوم عليهم حضوريا وباجماع الآراء بالاعدام فى القضية رقم ١١ المعروفة بمحاولة اغتيال وزير الاعلام .

حضر تنفيذ الحكم ثلاثة من اعضاء النيابة العسكرية ومأمور سجن الاستئناف وتضمنت إجراءات تنفيذ الحكم تلاوة التهم الموجهة للمتهمين ومنطوق الحكم والاحالة الموضوعية والقانونية وكافة الاجراءات القانونية التى اتخذت قبل التنفيذ خاصة رفض التماس اعادة النظر والاستشكال المقدم من المتهمين .

وكانت النيابة العسكرية قد اصدرت تصاريح لاقارب المتهمين لمقابلتهم الاسبوع الماضى قبل تنفيذ الحكم .

والمتهمون الذين نفذ فيهم حكم الاعدام هم حسن رمضان شلقانى وابراهيم السيد العلى احمد على واحمد حسين الحسينى وطارق عبد الرازق حسن واشرف السيد ابراهيم .

وكانت المحكمة العسكرية قد حكمت فى ٢٧ مايو الماضى باجماع الآراء باعدام كل منهم نظير ما ارتكبوه من جرائم إرهابية تضمنت ارتكاب حوادث ارهابية وتفجير قنابل وعبوات ناسفة فى ميادين التحرير والعتبة والهرم والطالبية والاتوبيسات السياحية



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ١٨ يوليو ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وكذلك تفجير مبنى الدفاع المدنى بالعتبة ووضع عبوة ناسفة بالهرم الاوسط وقتل الرائد شرطة مدنية سمير منصور والشروع فى قتل العقيد عادل حسن سعد والرائد محمد عبد العظيم عبد الرازق والرائد سمير فوزى والسيدة هناء ابراهيم محمد والجندى وليد محمد على والجندى محمد محمد متولى والجندى بكار عبد الحكيم صديق والجندى انور محمد على والشروع فى قتل وزير الاعلام وسائقه رجب محمد على وحارسه أحمد فكرى ابراهيم بالاضافة إلى حيازة واحراز ذخائر ومفرقعات بقصد ترويع المجتمع وكان يتم تمويل هذه العمليات من الخارج حيث اعترفوا بتلقى ١٨ الف دولار من جهات أجنبية .

وبتنفيذ حكم الاعدام فى المتهمين فى قضية وزير الاعلام يكون قد تم تنفيذ جميع احكام الاعدام الصادرة من المحاكم العسكرية حضورياً فى جرائم الارهاب وعددها ١٤ حكماً ولايتبقى غير تنفيذ الاحكام الغيابية الصادرة وعددها ٧ أحكام يحق لهم الطعن على الحكم بالتماس اعادة نظر خلال ١٥ يوما من تاريخ القضية القبض عليهم أو تسليم انفسهم .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ١٨ يوليو ١٩٩٢

تأجيل قضية السطو المسلح على محلات الذهب لجلسة «الأربعاء»
رئيس المحكمة يأمر بزيارة الأهالي للمتهمين لمدة ساعة قبل كل جلسة

تابع الجلسة :
أسامة هيكل



المصدر : الوفد

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ يوليو ١٩٩٢

قررت امس المحكمة العسكرية العليا تاجيل نظر قضية السطو المسلح على محلات الذهب لجلسة الأربعاء القادم.

استمعت المحكمة فى جلستها امس لاقوال شهود الاثبات ، وشهدت احداثا ساخنة. انكر المتهمون جميع التهم المنسوبة اليهم ، واطلقوا النكات والضحكات داخل القفص ورفضوا ندب محامين للدفاع عنهم وقرر رئيس المحكمة منح ساعة للأهالى لزيارة المتهمين فى قاعة المحكمة قبل بدء كل جلسة ، وتحت اشرافه الشخصى

وكانت وزارة الداخلية قد رفضت زيارة الاهالى للمتهمين رغم صدور تصاريح بالزيارة من ادارة المدعى العام العسكرى اضطر اللواء على كمال حمزة رئيس المحكمة لاخراج المقدم عبدالمطلب عمران شاهد الاثبات خارج القاعة بعدما تعرف عليه المتهمون ، وثاروا ضده مؤكدين انه قام بتعذيبهم فى امن الدولة. وطلب رئيس المحكمة من المتهمين الالتزام الكامل بالهدوء لأن كل شاهد طلبته المحكمة جاء لتوضيح نقطة غامضة فى ملف القضية. وان من مصلحة المتهمين الهدوء لاظهار الحقائق.

وكانت الجلسة قد بدأت فى الحادية عشرة و١٥ دقيقة من صباح امس. ونودى على المتهمين تغيب ٣ متهمون ، أحدهم لظروف امتحانه بالمعهد الفنى التجارى والاخر لمرضه والثالث للتحقيق معه بادارة المدعى العام العسكرى.

اعترض المتهمون على انتداب محامين لهم. ولوحظ انهم يسخرون من المحامين. كما اطلقوا بعض الالفاظ المضحكة اثناء النداء عليهم ومواجهتهم بالتهم المنسوبة اليهم استمعت المحكمة لشهود الاثبات.

حضر فى الجلسة المحامون المنتدبون وعددهم ١٠ محامين وهم عبدالكريم خليل وفتحى تمساح واحمد عمار وحمدى عبدالله وعلى حلاوة ومحمد منصور وعبدالعزيز وهبه وسيف مطاوع وابراهيم زين ومجدى عبدالستار كما حضر من المحامين الموكلين على اسماعيل عن منتصر الزيات وعدنان عبدالمجيد وفى بداية الجلسة. طلب اللواء على كمال حمزة رئيس المحكمة دخول شهود الاثبات ، وهم ناصر عبدالسيد وعاشور بخيت ومحمد أحمد عبدالله ومحمد امام كامل وكامل أحمد فؤاد والمقدم عبدالمطلب عمران ومحمد مصطفى أحمد وعماد فهيم ايليا

وقبل سؤال الشهود. تحدث على اسماعيل المحامى دافعا بعدم اختصاص المحكمة العسكرية بنظر القضية واستند الى نصوص الدستور التى تخضع الدولة للقانون وتفرض استقلالية القضاء وحصانته ، واكد ان فقد الاستقلالية والحصانة يؤثر على الحقوق والحريات. كما اكد ان صفة القاضى الطبيعى انتزعت من المحكمة العسكرية لأن المتهمين مدنيون كما استند على اسماعيل المحامى الى ان القاضى العسكرى يعين بموافقة وزير الدفاع على ترشيح مدير ادارة القضاء العسكرى وقال ان الاستقلالية غير متوفرة كما نص الدستور

واستند على اسماعيل ايضا الى ماورد بالاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية. واكد انها نصت على ان لكل فرد متهم فى جناية الحق فى محاكمة أمام محكمة عادلة علنية تكون مختصة ومستقلة وحيادية. واكد ان المحكمة العسكرية لا تتوفر فيها هذه الشروط ، وان رئيس الجمهورية اصدر قراره بالاحالة وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة مما يفقد المحكمة العسكرية حيادها ايضا كما اشار الى ان رئيس الجمهورية ايضا يصدق على الاحكام

وقال على اسماعيل ايضا ان القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ نص فى مادته الثالثة على ان تختص محكمة أمن الدولة العليا دون غيرها بنظر الجنايات المنصوص عليها.

قرار يحترم

وقال على اسماعيل المحامى لرئيس المحكمة ان المحكمة امرت فى جلستها الاخيرة بالسماح للأهالى بزيارة المتهمين فى محبسهم. وان ادارة المدعى العسكرى اصدرت تصاريح الزيارة بالفعل ولكن ضباط الداخلية رفضوا تنفيذها ومنعوا الزيارة فاعلن اللواء على حمزة قراره بزيارة الاهالى للمتهمين لمدة ساعة كاملة قبل بدء المحاكمة وتحت اشرافه الشخصى

وايد محمود عبدالشافى المحامى نفس دفاع على اسماعيل المحامى. ثم بدات المحكمة فى سؤال الشهود نودى على الشاهد الأول الجندى ناصر عبدالبديع رضوان والذى اطلق عليه المتهم الاول النار اثناء ضبطه بمحطة مترو انفاق الزهراء منذ شهور. وقال الشاهد انه فى يوم ٢٧ مارس الماضى ، كان خدمة بالمحطة. واثناء سيره مع زميله لاحظ شخصا وقعت منه حقيبة فسالاه عنها ، فامسكها بسرعة وقال. مافيهاش حاجة.. فشكا فيه وقاما بتفتيش الحقيبة ، فوجدا بها كميات كبيرة من المصوغات الذهبية ، وسالاه عن فواتيرها ، فاخرج لهما ورقا ابيض فالقيا القبض عليه ودخلا به مكتب المحطة ثم بدا «الشاهد» فى الاتصال تليفونيا بمدير المباحث ، ولكن المتهم اخرج مسدسه واطلق النار عليه وعلى زميله الذى توفى فى الحال.

وسال الدفاع الشاهد عن طريق معرفة اسم المتهم؟ فاجاب: من الصحف.

فى هذه اللحظة دخل قاعة المحكمة المتهم ٢٩ بعدما فرغ المدعى العسكرى من التحقيق معه ثم اعطى اللواء على كمال فترة استراحة لصلاة الظهر.

وبعد الاستراحة

استكمل الشاهد اقواله ، وكان الملاحظ انه لايفهم الأسئلة الموجهة اليه وصف ملابس المتهم اثناء ضبطه بانها جاكت جلد اخضر وبنطلونا بنيا. وسالته المحكمة: هل شاهدت المتهم فى التحقيقات. فاجاب الشاهد لا كما نفى انه عرض صورة عليه. وسال الدفاع الشاهد كم كانت المسافة بينك وبين المتهم لحظة اطلاق النار؟ فاجاب حوالى مترين. فسأله وهل شاهدت السلاح بحوزة المتهم؟ فاجاب لا؟ فسأله وكيف عرفت انه هو الذى اطلق النار؟ فقال لانه لم يكن أحد بالغرفة غيرنا وغيره

وهنا نطق أحد الشهود الجالسين وهو المقدم عبدالمطلب بكلام غير مفهوم واعترض الدفاع ، وثار المتهمون الذين عرفوه ، وسبوه واتهموه بالكفر وبالرشوة على شهادته ، واكدوا أن هو الذى قام بتعذيبهم فى أمن الدولة. وزادت ثورة المتهمين واضطر رئيس المحكمة لاخراج الشاهد خارج القاعة.

وقال اللواء على كمال حمزة.. ان المحكمة ترفض هذا السلوك ولا تسمح بتكرار هذه «الزفة» من المتهمين ، وان الشاهد فى حماية المحكمة. وقال ان المحكمة تكفل للمتهمين كل الحريات ولاداعى لهذا الاسلوب والا سيضطر لمنع استجوابه. واكد ان هناك بعض النقاط تحتاج لتوضيح فى ملف القضية وانه استدعى كل شاهد لسؤاله فى وقائع محددة لتوضيح هذه النقاط. واذا استمر المتهمون فى هذا الشغب سيلقى استجوابهم ويأخذ بما ورد بالاوراق. واوضح ان الشاهد الذى خرج سيتم استجوابه فى واقعة اخرى غير تلك التى يستجوب فيها الشاهد نصر

ونودى على الشاهد الثانى عاشور بخيت عطوان وقال انه كان يجلس فى محل فاكهة أمام محطة الزهراء وسمع ضرب نار فخرج ليجد المتهم يحاول الهرب وبيده طبنجة فحاول الامساك به ، وتمكن بعد ذلك وعثر معه على ٥٠٠٠ جنيه وكيلو ذهب وطبنجة اخرى بجانبه ثم اقتاده مع بعض الاهالى لحجرة التليفون بالمحطة فوجد

أحد الجنود قتيلا وتحفظ عليه في غرفة التليفون حتى حضر ابراهيم السيد مدير مباحث المترو وسلمه له .

ونودى على الشاهد الثالث محمد عبدالله وحكى الواقعة وقال انه يسكن امام المحطة واثناء عودته لمنزله مساء ٢٧ مارس سمع ضرب نار فطلب من زوجته الاسراع للمنزل وشاهد عاشور يجرى وراء المتهم ويطلب منه الامساك به . فوضع رجله تحت المتهم فوقع على الأرض ووقعت منه الطبنجة فامسكها

واشار الى ان المسدس في يده كان بدون طلقات لأن أجزاءه كانت في الخلف . ولكن المتهم قام وعاود الجرى . وامسكه بعض شباب المنطقة مع عاشور واقتادوه للمحطة وسالته المحكمة · كيف عرفت أن اجزاء المسدس عندما تكون في الخلف يكون فارغا ؟! فقال انا اعرف السلاح من خدمتى وكنت اتدرب عليه وساله الدفاع عن المسافة بينه وبين المتهم حينما قبض عليه ؟ فاجاب حوالى ١٠ امتار . وساله الدفاع· هل شاهدت تفتيش المتهم بعد القبض عليه؟فاجاب لا . فقالت المحكمة. ولكنك قلت انه ضبط ومعه ٥٠٠٠ جنيه فقال الشاهد. لا ياباشا. انا لما رحت اسلم الطبنجة وجدتهم يخرجون النقود من الجاكت ولكنى لم اشاهد تفتيشا وساله الدفاع ومتى علمت اسم المتهم؟ فقال حينما ذهبنا للمباحث. واثناء ادلاءالشاهد باقواله اسرد كلمة ان الرؤية غير واضحة. فساله الدفاع وكيف شاهدت المتهم رغم عدم وضوح الرؤية وانت تلبس نظارة؟ فخلع الشاهد نظارته وقال لا ياباشا. دى نظارة شمس «ري بان» «فوتو براون» لامؤاخذة . اه.. نظرى ٦ على ٦. وساله الدفاع ولم لم تلاحظ لون البنطلون؟ رد الشاهد لاننى كنت انظر لاعلى حيث كان يرفع سلاحه وساله الدفاع.. وهل تستطيع التعرف على المتهم؟ فقال الشاهد· لااحب الظلم. بعد ما ضبط المتهم كان وجهه غارقا في الدماء ولم اتبين ملامحه بدقة.



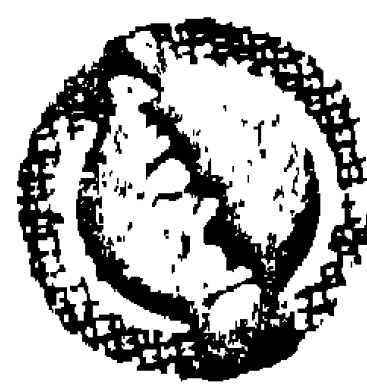
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ١٨ يوليو ١٩٩٢

انقضاء الدعوى الجنائية ضد المتهم في قضية «فودة»

أكد مصدر مسئول بالقضاء العسكري انقضاء الدعوى الجنائية للإرهابي أشرف السيد إبراهيم في قضية اغتيال الكاتب الدكتور فرج فودة. بعد اعدامه أمس.



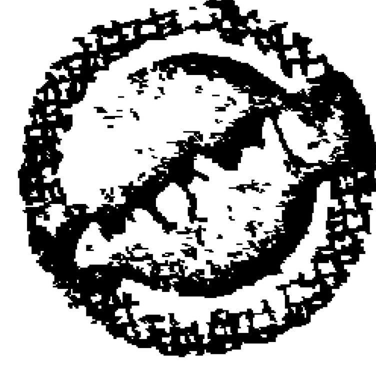
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ١٨ يوليو ١٩٩٢

بعد إعدام المتهمين في محاولة اغتيال صفوت الشريف

القاهرة تؤكد اكتمال تنفيذ الإعدامات وفقاً للأحكام الصادرة من المحاكم العسكرية



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٨ يوليو ١٩٩٣

القاهرة: «الشرق الأوسط»

وسط اجراءات امنية مشددة خضع لها سجن الاستئناف في العاصمة المصرية القاهرة، نفذت أمس السلطات المصرية حكم الاعدام في 5 من المشاركين في محاولة اغتيال وزير الاعلام المصري صفوت الشريف وعمليات ارهابية أخرى.

واستغرق تنفيذ حكم الاعدام الذي بدأ في السادسة صباحاً ثلاث ساعات ونصف الساعة، حيث جرى اعدام كل من رمضان شلقاني، وابراهيم سيد العلي، واحمد حسين الحسيني، وطارق عبد الرازق، وأشرف السيد ابراهيم.

ويأتي تنفيذ حكم الاعدام صبيحة تلقي القاهرة توضيحات امريكية للعلاقة التبادلية بين أجهزة الاستخبارات الامريكية وبين مفتي تنظيم «الجهاد» المصري عمر عبد الرحمن - التي كشفتها اجهزة الاعلام الامريكية - اكدت خلالها واشنطن عدم وجود صلات بينها وجماعات التطرف المصرية.

وتتلقى القاهرة خلال أيام من الحكومة الباكستانية قائمة جديدة باسماء «الافغان» المصريين الذين قررت حكومة باكستان طردهم من اراضيها.

وعلى صعيد تنفيذ احكام الاعدام في مصر، قال مسؤول في القضاء العسكري المصري انه بتنفيذ حكم الاعدام في المتهمين الخمسة أمس يكون قد اكتمل تنفيذ احكام الاعدام الصادرة من المحاكم العسكرية حضورياً في جرائم الارهاب التي احيلت اليها وعددها 14 حكماً، بينما يتبقى تنفيذ 7 احكام بالاعدام صدرت غيابياً، ولا يزال حق الطعن عليها متاحاً أمام المتهمين خلال 15 يوماً من تاريخ القبض عليهم عن طريق تقديم التماسات بتخفيف الحكم واعادة محاكمتهم من جديد.

وكانت المحكمة العسكرية العليا قد أصدرت حكمها في السابع والعشرين من مايو (ايار) الماضي في القضية المعروفة بقضية محاولة اغتيال وزير الاعلام والمتهم فيها 14 شخصاً.

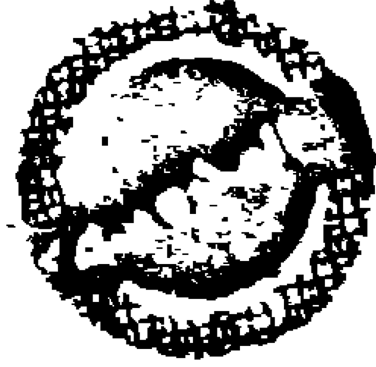
وقضت المحكمة وقتها باجماع الآراء باعدام ستة متهمين أحدهم يدعى مصطفى حسن حمزة (هارب) والخمسة الآخرون حضورياً والذين جرى اعدامهم أمس.

كما قضت المحكمة العسكرية بالاشغال الشاقة المؤبدة لاثنين هما حسن محمد السيد وأحمد محمد أحمد السيد بالاشغال الشاقة لمدة عشر سنوات ولمدة 10 سنوات على حسام محمود عبد اللطيف.

كما قضت المحكمة ببراءة اثنين من المتهمين هما أحمد محمود صادق وعلي مرزوق أحمد عبد العال، وقضت برفض الدعوى لثلاثة من المتهمين لرفعها بغير الطريق الذي حدده القانون وورود اسمائهم الأولى فقط في اعترافات باقي المتهمين دون تحديد باقي اسمائهم أو شخصياتهم.

وكانت المحكمة العسكرية العليا قد ادانت المتهمين في هذه القضية بارتكاب عدة جرائم في مقدمتها الشروع في قتل وزير الاعلام صفوت الشريف وسائقه رجب محمد علي وحارسه أحمد فكري ابراهيم باطلاق النار على سيارة وزير الاعلام في 20 ابريل (نيسان) الماضي اثناء خروجه من منزله في شارع الخليفة المأمون في القاهرة. وقد نتج عن ذلك اصابتهم باصابات مختلفة.

كما قام المتهمون بتفجير قنابل وعبوات ناسفة في ميادين التحرير والعتبة والطالبية والهرم وبعدة اتوبيسات سياحية، وبتفجير مبنى الدفاع المدني بالعتبة وقتلوا رائد الشرطة محمد عبد النعيم عبد الرازق



المصدر : الشرق الاوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٨ يوليو ١٩٩٢

والرائد سمير فوزي والجندي وليد محمد علي والجندي محمد محمد متولي والجندي انور محمد علي والجندي بكار عبد الحميد صديق والمواطنة هناء ابراهيم محمد في حادث التفجير. كما قام الارهابيون بوضع عبوة ناسفة في الهرم الاوسط.

وكشف مصدر مسؤول في القضاء ان المتهمين في القضية اعترفوا خلال تحقيقات النيابة العسكرية معهم بانهم تلقوا مبالغ من جهات أجنبية لتمويل عملياتهم في مصر، وقال ان المتهمين اعترفوا بان حجم هذه المبالغ وصل الى 18 الف دولار.

وعلى صعيد ذي صلة اوضح مصدر مسؤول في القضاء العسكري ان الدعوى الجنائية في قضية اغتيال الكاتب فرج فودة قد انقضت بالنسبة لاشرف السيد ابراهيم الذي جرى اعدامه امس في قضية محاولة اغتيال وزير الاعلام.

وقال المصدر ان المتهم الاول في محاولة اغتيال وزير الاعلام ويدعى مصطفى حسن حمزة (هارب) والذي قضت المحكمة العسكرية العليا باعدامه كان قد صدر ضده حكم آخر بالاعدام في قضية «العائدون من افغانستان» وبذلك يواجه المتهم المذكور حكمين بالاعدام في وقت واحد.

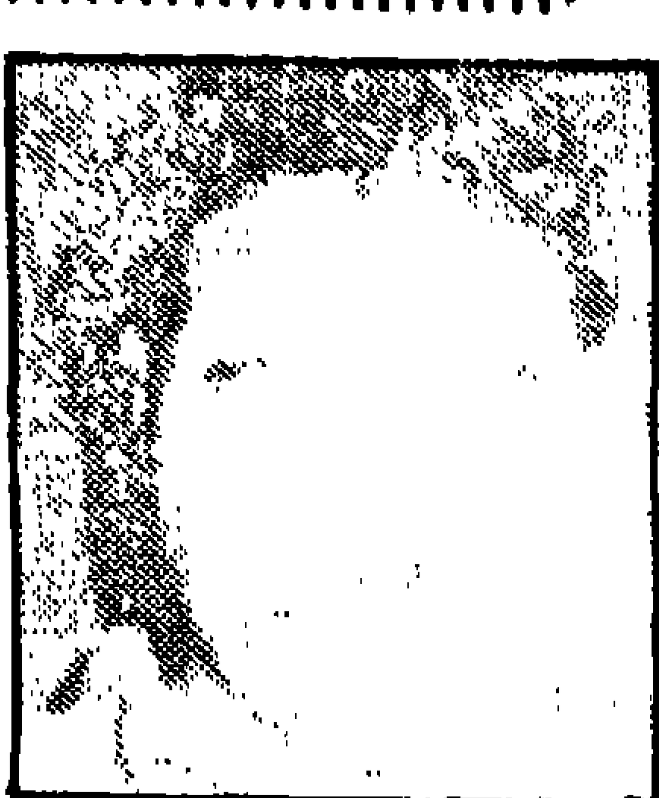
وفي تطور جديد لقضية مفتي تنظيم «الجهاد» الشيخ عمر عبد الرحمن، قالت مصادر مطلعة لـ«الشرق الاوسط» ان القاهرة تلقت حديثاً توضيحات امريكية حول العلاقة التبادلية التي كشفتها بعض وسائل الاعلام الامريكية بين عبد الرحمن وجهاز الاستخبارات الامريكية والذي كان وراء منح تاشيرة دخول له عام 1989 من القنصلية الامريكية في العاصمة السودانية.

ومن المتوقع ان يلتقي السفير الامريكي في القاهرة روبرت بلليترو كبار المسؤولين في الخارجية المصرية لايصال هذه الايضاحات ونقل تاكيدات أمريكية جديدة بحرصها على العلاقات المتميزة مع مصر في مختلف المجالات.

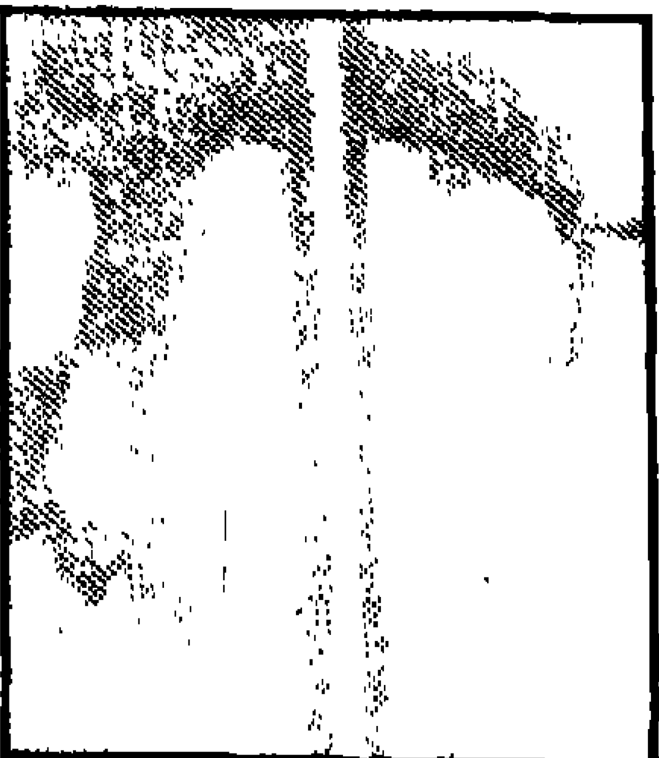
وفي هذا الاطار ايضاً سيقدم بلليترو تقريراً جديداً عن تطورات الموقف بالنسبة لعمر عبد الرحمن من حيث امكانية تنفيذ الطلب المصري الدبلوماسي بتسليم عبد الرحمن اليها وموقف الولايات المتحدة من طلبات اعوان عمر عبد الرحمن هناك من رفض تسليمه لمصر والسماح له بالهجرة الى إحدى الدول التي تجري الاتصالات حالياً معها لقبوله لاجئاً سياسياً على اراضيها خوفاً من قدومه الى مصر.

تنفيذ شرع الله باعدام ٥ ارهابيين

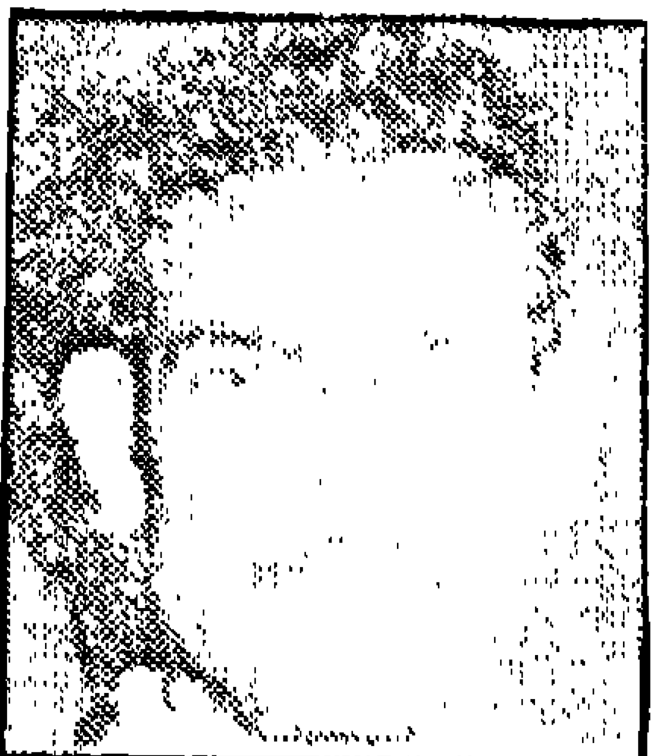
ارتكبوا أربع جرائم ضد الشعب وحاولوا اغتيال وزير الاعلام ضحاياهم ١٣ قتيلا ومصابا من المدنيين ورجال الشرطة



حسن رمضان شلقاني



ابراهيم سيد عبد العال



احمد حسين الحسيني



طارق عبد الرازق حسن



اشرف السيد

«الارهابيون الخمسة الذين اعدموا بعد ادانتهم في قضية تنظيم الـ ١٤»

تنفيذا لشرع الله تم امس القصاص من ٥ من اعداء الشعب.. تآمروا على القتل والتخريب.. سفكوا دماء الابرياء.. افسدوا في الارض التي وصفها الله بارض الامان.. ارادوا ترويع المجتمع والاقتصاد القومي من خلال محاولتهم ضرب السياحة .. استحلوا ما حرمه الله.. فطبقت المحكمة عليهم حدود الله واحكام القانون.. وتم اعدامهم شنقا..

الارهابيون الخمسة الذين تم اعدامهم امس، ادانتهم المحكمة العسكرية العليا في قضية تنظيم «الـ ١٤» بمحاولة اغتيال صفوت الشريف وزير الاعلام، وتنفيذ ٤ جرائم تفجير ضد الشعب والدولة شملت مبنى الدفاع المدني بالعتبة والاتوبيسات السياحية امام المتحف المصري بالتحرير والممر المؤدي لحجرة الملك بهرم خفرع واتوبيس سياحة ورحلات بشارع الهرم في الطالبية.. وقضت المحكمة في جلستها يوم ٢٧ مايو الماضي باعدام ٦ من اعضاء التنظيم هم المتهم الاول مصطفى حمزة الهارب والمتهمون من الثاني الى السادس حسن رمضان شلقاني وابراهيم سيد عبد العال واحمد حسين الحسيني وطارق عبد الرازق حسن واشرف السيد ابراهيم الذين تم تنفيذ الحكم باعدامهم..



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخبار

التاريخ : ١٨ يوليو ١٩٩٤

ملف جرائم الارهاب لاعداء الشعب بدا تنفيذه يوم ٧ يناير الماضى. اعطى الارهابى حسن شلقانى قائد الجناح العسكرى للتنظيم قنبلة يدوية للارهابى اشرف السيد وترك له حرية القائها على اى اتوبيس سياحى. وتوجه اشرف السيد بالقنبلة الى شارع الهرم عند منطقة الطالبية مساء نفس اليوم والقى القنبلة على الاتوبيس السياحى رقم ٨١٩ سياحة القاهرة مما ادى الى اصابته بتلفيات. كما اصيب اتوبيس رحلات كان يسير خلفه بتلفيات ايضا، وشاءت العناية الالهية الا يصاب ركاب الاتوبيس الاول من السايح او ركاب الاتوبيس الثانى من العاملين باحدى الشركات بمدينة ٦ اكتوبر.

اتوبيسات المتحف المصرى

الجريمة الثانية للارهابيين استهدفت السياح الزائرين للمتحف المصرى.. كلف الارهابى حسن شلقانى زميليه الارهابيين ابراهيم سيد عبدالعال وطارق عبدالرازق بوضع عبوة ناسفة اسفل احد الاتوبيسات السياحية المتوقفة امام متحف لتنفجر فى ركاب الاتوبيسات والزوار.. ثم تقابل مع الارهابى ابراهيم سيد عبدالعال عند موقف سيارات الميكروباس بقرية صفط اللبن بالجيزة، وسلمه كمية من مادة تى. ان. تى شديدة الانفجار واشترى الارهابى ابراهيم خبير اعداد المتفجرات بالتنظيم ساعة وحجرين جافين.. وقام باعداد عبوة ناسفة موقوته تزن ٢ كيلوجرام..

وفى يوم ١٦ مارس الماضى توجه الارهابى ابراهيم ومعه العبوة الناسفة الى ميدان العتبة وتقابل مع الارهابيين طارق عبدالرازق وحسن شلقانى فى حوالى الحادية عشرة صباحا.. وسار الثلاثة على الاقدام الى ميدان التحرير ثم توجه الارهابيان ابراهيم وطارق الى موقف الاتوبيسات السياحية امام المتحف ووضعا العبوة الناسفة التى تحدد توقيت انفجارها فى الواحدة ظهرا اسفل احد الاتوبيسات وشاءت العناية الالهية ان تنفجر العبوة دون ان يكون بالاتوبيسات احد من الركاب وادى الانفجار الى اصابة ٧ اتوبيسات بتلفيات مختلفة.. وهو عمل اجرامى ارادوا من خلاله ضرب السياحة

مبنى الدفاع المدنى

وعندما لم يتحقق هدف الارهابيين من القتل والتخريب الذى يريدون الحاقه بالابرياء وممتلكات الشعب قرروا ان تكون جريمتهم هذه المرة فى منطقة العتبة مستهدفين المارة وجنود الشرطة.. اعطى الارهابى حسن شلقانى كمية من مادة «تى. ان. تى» شديدة الانفجار للارهابى ابراهيم سيد عبدالعال وكلفه كالعادة بتجهيز عبوة ناسفة موقوتة وبالفعل اعد الارهابى ابراهيم العبوة الناسفة ووضعها فى حقيبة سوداء. وذهب يوم ٢٧ مارس الماضى لمقابلة الارهابى حسن شلقانى بميدان العتبة فى الساعة العاشرة والنصف صباحا، وتوجه الاثنان نحو سيارة شرطة امام قسم مرور العتبة. ووضعا العبوة

تحقيق :

فاروق الشاذلى

الناسفة اسفل السيارة وتحدد توقيت انفجارها بعد ٢٠ دقيقة.

وبالصدفة عاد سائق السيارة لاحضار منشفة منها فشاهد الحقيبة التى بداخلها العبوة الناسفة.. وابلغ قائده الرائد هانى ابو العينين الذى شك فى الحقيبة وحملها واسرع بها الى قسم المفرقعات بمبنى الدفاع المدنى. وابلغ العقيد عادل حسين رئيس قسم المفرقعات بعثور الجندى على تلك الحقيبة وشكه فيها.. وتأكد العقيد عادل حسين من انها عبوة ناسفة موقوتة. واثناء احضار بنسة لابطال مفعول العبوة كان موعدها المحدد للانفجار قد حان فانفجرت مما ادى الى مصرع الرائد سمير منصور واصابة العقيد عادل حسين والرائد محمد عبدالنعيم والرائد سمير فوزى واصابة الجنود محمد محمد متولى وبكار عبدالحكيم صديق وانور محمد على و الموظفة المدنية هناء ابراهيم محمد باصابات بالغة

هرم خفرع

وبعد ٣ ايام من جريمة العتبة. نفذ الارهابيون جريمتهم الرابعة التى استهدفت ضرب السياحة. كلف الارهابى حسن شلقانى الارهابى ابراهيم سيد عبدالعال باعداد عبوة ناسفة واخفائها داخل الة تصوير وادخالها مع زميله الارهابى احمد حسين الحسينى الى هرم خفرع لتنفجر فى السياح والزائرين. اعطى الارهابى حسن للارهابى ابراهيم كمية من مادة «تى. ان. تى» لاستخدامها فى اعداد العبوة واشترى ابراهيم الة تصوير. ثم قام بتجهيز العبوة الناسفة الموقوتة ووضعها داخل الكاميرا وذهب بها مع زميله الارهابى احمد حسين الحسينى الى منطقة هرم خفرع يوم ٣٠ مارس الماضى. واجتازا الحزام الامنى حول الهرم ووضعا

.. وسادسهم هارب من حكمين بالاعدام

سادس الارهابيين المحكوم عليهم بالاعدام فى قضية تنظيم «الـ ١٤» هو مصطفى حمزة زعيم التنظيم الهارب خارج البلاد

صدر ضد الارهابى مصطفى حمزة حكم باعدامه يوم ٧ ديسمبر الماضى من المحكمة العسكرية العليا بالاسكندرية فى قضية العائدون من افغانستان

واصدرت المحكمة العسكرية العليا بالهايكستب حكمها باعدامه فى قضية تنظيم «الـ ١٤» يوم ٢٧ مايو الماضى

كان مصطفى حمزة قد كلف حسن شلقانى الذى اعدم امس بقيادة الجناح العسكرى للتنظيم عندما قرر حسن العودة من بيشاور الى مصر. واعطاه تكليفات بالتليفون عندما عاد بضرب حركة السياحة فى البلاد بشكل عام وارسل له التمويل من الخارج وبلغت قيمته ٨ الاف دولار والفى جنيه مصرى كما امده بالاسلحة والمتفجرات

اعدام قاتل فودة .. فى قضية اخرى

الارهابى اشرف السيد المتهم باغتيال الدكتور فرج فودة تم اعدامه امس ضمن الارهابيين الخمسة فى قضية تنظيم الـ ١٤..

ادين اشرف فى القضية الاخيرة بالقاء قنبلة يدوية على اتوبيسى السياحة والرحلات بالطالبية واحراز وحيازة اسلحة ومتفجرات.

٠ ٠٢٥ع



المصدر : الأخبـــار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٨ يوليو ١٩٩٣

العبوة الناسفة في منتصف الممر المؤدي الى غرفة الملك داخل الهرم . بعد ان ضبطا توقيت انفجارها بعد ساعة ونصف الساعة ليصبحا الابتعاد تماما عن المكان عند الانفجار

وانفجرت العبوة لتصيب عاملا من عمال الترميم داخل الهرم وتودي الى حدوث بعض التلفيات.

محاولة اغتيال الشريف

تم اتجه مخطط الارهاب الى جرائم الاغتيال.. وضعوا قائمة لاغتيال عدد من الشخصيات المسئولة والعامة . وقرروا البدء باغتيال صفوت الشريف وزير الاعلام في محاولة واهية منهم لاسكات صوت الاعلام المصري الرافض للارهاب والفاضح لمخططاته التي تستهدف استقرار مصر وامن مواطنيها وضرب اقتصادها القومي

تلقى الارهابي حسن شلقاني مكالمة تليفونية من الارهابي مصطفى حمزة زعيم تنظيم «الـ ١٤» الهارب في بيشاور. وكلفه مصطفى باغتيال وزير الاعلام وطلب منه استلام بندقيتين اليتين وذخيرة مع شخص غير معروف الا باسمه الاول اشرف وارسل حسن شلقاني احد اعضاء التنظيم ويدعى حسن محمد محمد السيد (عوقب بالاشغال الشاقة المؤبدة) لتسلم الاسلحة من المدعو اشرف في ميدان الاوبرا

وكلف حسن شلقاني زميليه الارهابيين ابراهيم سيد عبدالعال واحمد حسين الحسيني بتنفيذ الجريمة وعلى مدى ٩ ايام فشل ابراهيم واحمد في اطلاق النار على الوزير عند منزله ٤ مرات متتالية

وفي يوم ٢٠ ابريل الماضي توجه الارهابيون حسن شلقاني وابراهيم سيد عبدالعال واحمد حسين الحسيني الى محطة الاوتوبيس القريبة من منزل وزير الاعلام وكان ابراهيم وسيد يضعان بندقيتين اليتين في طيات ملابسهما وفي العاشرة و النصف ... امام من

الى منزله بينما كمن الارهابيان ابراهيم سيد عبدالعال واحمد حسين الحسيني عند اول فتحة بالطريق وعند مرور العربة وبداخلها الوزير من الفتحة . اطلق الارهابيان ابراهيم واحمد وابلا من النار على السيارة مما ادى الى اصابة سائق الوزير ويدعى رجب محمد علي وحارسه امين الشرطة احمد فكري ابراهيم . بينما فشل مخططهم في اغتيال صفوت الشريف الذي اصيب باصابات سطحية طفيفة من شظايا زجاج السيارة وفور ارتكابهما الجريمة اسرع الارهابيان بالهرب عبر شريط المترو

١٩ يوما محاكمة

كانت المحكمة العسكرية العليا برئاسة اللواء احمد عبدالله قد بدأت في محاكمة اعضاء تنظيم الـ ١٤ يوم ٨ مايو الماضي. واستغرقت المحاكمة ١٩ يوما. وصدر الحكم يوم ٢٧ مايو باعدام ٦ متهمين هم الارهابيون الخمسة الذين تم اعدامهم وزعيم التنظيم الهارب مصطفى حمزة ومعاقبة اثنين بالاشغال الشاقة المؤبدة ومتهم بالاشغال الشاقة ١٠ سنوات وبراءة اثنين وعدم قبول الدعوى بالنسبة لثلاثة متهمين لرفعها بغير الطريق القانوني .



القضاء العسكري المصري يبدأ التحقيق في قضية تنظيم "طلائع الفتح الاسلامي"

□ القاهرة - «الحياة»:

■ يبدأ القضاء العسكري المصري خلال الاسبوع الجاري التحقيق في قضية تنظيم «طلائع الفتح الاسلامي» التي اتهم فيها ٢٣٥ شخصاً بعد صدور قرار جمهوري بإحالتها من نيابة امن الدولة العليا على المدعي العام العسكري.

وكانت تحقيقات النيابة في القضية استمرت نحو ستة اشهر في سرية تامة خشية تاثير النشر في حركة ونشاط مجموعة كبيرة من اعضاء التنظيم لا تزال هاربة حتى الآن في دول عدة منها باكستان وافغانستان ولبنان والسودان. وعلمت «الحياة» من مصادر قضائية مطلعة ان تنظيم «طلائع الفتح الاسلامي» له ملامح مميزة عن بقية التنظيمات الدينية الراديكالية الاخرى تتمثل في ما يلي:

اولاً: ان عدد المتهمين في هذه القضية يعد كبيراً جداً ولم يماثله في ذلك سوى عدد المتهمين في قضية الانتماء الى تنظيم «الجهاد» التي نظرت امام محكمة امن الدولة العليا في العام ١٩٨١ وعرفت بإسم قضية «اغتيال الرئيس انور السادات». وبلغ عدد المتهمين فيها ٣٠٣ كان اشهرهم الشيخ عمر عبدالرحمن وعبود الزمر وعصام القمري ومحمد الاسواني وخميس مسلم وناجح ابراهيم ومحمد عصام الدين درباح وصفوت عبدالغني وممدوح علي يوسف وعزت السلاموني وغيرهم.

ثانياً: ان تنظيم «طلائع الفتح الاسلامي» الذي تتولى التحقيقات فيه النيابة العسكرية يعد التنظيم الام والرئيسي وهناك جزء آخر مكمل له ومتمم للقضية يضم نحو ٣٠٠ متهم في ما يطلق عليه «قضية الانتماء لطلائع الفتح الاسلامي». وتم تقسيم التحقيقات الى قضيتين وفقاً لاهمية الوقائع وخطورة المتهمين وتوزيعهم في بعض المحافظات ومنها الاسكندرية والبحيرة والشرقية والغربية وبورسعيد ودمياط.

ثالثاً: ان الآراء اختلفت وتعددت في شأن تحديد هوية وايديولوجية هذا التنظيم ومدى انتمائه للتنظيمات الدينية الراديكالية التي تتحرك حالياً في الساحة السياسية المصرية وهل هو تنظيم جديد ام احياء لتنظيم قديم ام هو تنظيم يتولى التنسيق الجهوي بين تنظيمات عدة. واتضح من التحقيقات الأولية انه احد التشكيلات الجديدة لتنظيم «الجهاد الاسلامي» وان قيادته الرئيسية في الخارج ويتولاها الدكتور راغب الظواهري وتوجد له فروع في مصر في محافظات القاهرة والجيزة والقليوبية والاسكندرية والشرقية والبحيرة والغربية وبورسعيد ودمياط اضافة الى فروع في الخارج في كل من السودان وباكستان وافغانستان ولبنان وبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة.

رابعاً: ان للتنظيم جناحاً عسكرياً سرياً تم تدريب جميع اعضائه في افغانستان.

خامساً: ان للتنظيم جناحاً استخبارياً هو الاول من نوعه في التنظيمات الدينية الراديكالية يتولى التالي:

- تدريب الكوادر على سرية العمل السياسي والعسكري والكتابة بالشفرة والحبر السري ورصد الشخصيات المهمة ومراقبة تحركاتها والتأكد من انتماء وولاء الاعضاء للتنظيم وعدم اتصالهم بأي جهات امنية داخلية او خارجية والتدريب على استخدام عمليات الاغتيال.

- ان للتنظيم جناحاً غير معلن يضم كل الاعضاء الذين لم يتم القبض عليهم من قبل ويشترط في تحركاتهم ان تكون بعيدة عن المظاهر التقليدية للتمويه والتضليل لاجهزة الامن لعدم كشفهم ويتولاه الدكتور عبدالحميد محمد عبدالحميد حب الله. ويتولى هذا الجناح العمل من اجل التغلغل في بعض الوزارات والهيئات الحكومية المهمة والاجهزة الرقابية للحصول على اكبر قدر من المعلومات.

- ان للتنظيم جهازاً يركز على حفظ كل المعلومات السياسية والايديولوجية والاستخبارية والعسكرية على دسكات كومبيوتر ويتولى امرها العضو شريف حمودة.

- ان التنظيم يضم جناحاً برئاسة المهندس اسماعيل نصرالدين يتولى عمليات التسفير الى افغانستان بإستخدام جوازات سفر صحيحة وسليمة والسفر للسياحة الى تركيا وتغيير الجوازات بأخرى مزورة للسفر الى السودان والسفر الى افغانستان والعودة بالطريقة نفسها، وتبلغ مدة التدريب على هذه المهمة ما بين ثلاثة اسابيع وثلاثة اشهر.

واضافت المصادر الامنية ان عملية رصد هذا التنظيم استغرقت اكثر من عام وان ملامحها اكتملت من خلال الوقوف على عمليات العودة المكثفة للعائدين من افغانستان، وان عمليات الاستجواب الاولى لقيادات هذا التنظيم كشفت نشاطه السري والعلني وازاحت الستار عن بعض العمليات التي نفذها وقيدت في وقتها ضد مجهول ومنها محاولة اغتيال جنود الحراسة في منطقة غاردن ستي والمعادي ورصد بعض الشخصيات السياسية والكتاب والفنانين وارسال خطابات تهديد اليهم. وزادت ان التنظيم قام بعمليات تدريب عسكري في بعض المناطق الصحراوية لرفع مستوى كفاءة كوادره وخصوصاً في مجال التفجيرات.

واضافت ان التنظيم حصل على مبالغ ضخمة من الخارج ومن جهات اجنبية عدة لتمويل نشاطه وتنفيذ عمليات تحدث هزة في النظام.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩ يوليو ١٩٩٣

دفن جثث ٣ نفذ فيهم حكم الاعدام

■ القاهرة - «الحياة» - سلمت السلطات المصرية امس جثث ثلاثة من اعضاء «الجماعة الاسلامية» الذين نفذت في حقهم احكام بالاعدام بعد ادانتهم بمحاولة اغتيال وزير الاعلام السيد صفوت الشريف الى ذويهم.

ورافقت سيارات من الشرطة الجثث الثلاث الى حين دفنها وسط حراسة أمنية مشددة.

وقال مصدر أمني لـ «الحياة» امس ان الثلاثة الذين دفنوا هم حسن شلقاني رمضان وأشرف السيد ابراهيم وأحمد الحسيني.

وأضاف ان جثتي الشخصين الباقيين من خمسة نفذ فيهم حكم الاعدام وهما طارق عبدالرازق وابراهيم عبدالعال لا تزالان في مشرحة زينهم بانتظار تقدم ذويهما لتسلمها.



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ يوليو ١٩٩٣

إعادة محاكمة مجدى الصفتى وأبو العلا

كتب ـ صلاح عبدالمنعم:

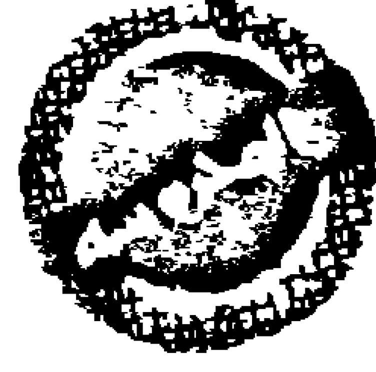
تم امس بنيابة الجيزة الكلية اعادة اجراءات محاكمة الارهابيين مجدى الصفتى وعبدالله ابوالعلا المتهمين مع اخرين بمحاولة اغتيال نبوى اسماعيل وحسن ابوباشا وزيرى الداخلية الاسبقين، والصحفى مكرم محمد احمد.. فى القضية المعروفة باسم (الناجون من النار).

وكانت محكمة الجنايات قد اصدرت فى ٢ سبتمبر عام ١٩٨٩ حكما غيابيا على المتهمين بالاشغال الشاقة المؤبدة..

وصل المتهمان فى الثانية عشرة ظهر امس فى حراسة امنية مشددة وتم اقتيادهما بحراسة العميد صلاح مرسى قائد حرس المحاكم لعرضهما على المحامى العام لنيابات الجيزة وبحضور حسن الديب سكرتير التنفيذ بالمحكمة التى قررت تجديد جلسة أمس لاعادة اجراءات محاكمتهما.

عقدت الجلسة برئاسة المستشار احمد على خليفة رئيس محكمة جنايات الجيزة وعضوية المستشارين محمد طاهر وعبدالظاهر عبدالحكم بحضور السيد الادهم رئيس النيابة، وامانة سر محمد عبدالعزيز وعماد نصار.

وفى بداية الجلسة انكر المتهمان ارتكابهما الجريمة وطلبت النيابة تأجيل القضية لدور مقبل لاحضار ملف القضية من نيابة أمن الدولة ـ العليا ـ وقررت المحكمة التأجيل لدور مقبل كطلب النيابة مع استمرار حبس المتهمين على ذمة القضية وتم اعادة المتهمين الى محبسهما.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ يونيو ١٩٩٣

بدء اعادة محاكمة قائد "الناجون من النار"

□ القاهرة - «الحياة»:

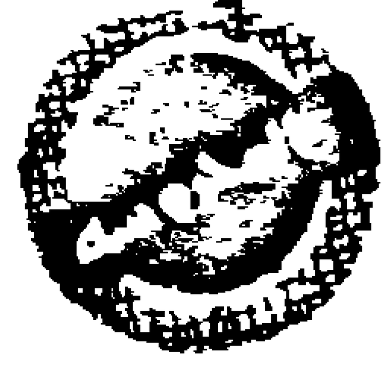
■ عقدت محكمة امن الدولة العليا في الجيزة امس جلسة لاعادة محاكمة الدكتور مجدي الصفتي قائد تنظيم «الناجون من النار» وعبدالله ابو العلا عضو التنظيم اللذين اعتقلا قبل اسبوعين بعد فرارهما لمدة ست سنوات.

وقررت المحكمة تأجيل النظر في القضية بناء على طلب النيابة العامة الى حين تسلّم ملف القضية من نيابة امن الدولة العليا، وأمرت بالاستمرار في حبس المتهمين.

وكانت السلطات المصرية رحلت الصفتي وابو العلا امس من محبسهما في سجن طره الى مقر المحكمة معصوبي العينين واحاطت سيارات تابعة للامن المركزي بالسيارة التي كانت تنقلهما واتخذت اجراءات مشددة لتأمين جلسة المحكمة.

وتعود احداث قضية تنظيم «الناجون من النار» الى العام ١٩٨٧ حين نفذ اعضاء التنظيم ثلاث محاولات فاشلة لاغتيال وزيري الداخلية السابقين اللواء حسن ابو باشا واللواء نبوي اسماعيل والصحافي مكرم محمد احمد. واصدرت المحكمة احكاماً بالسجن المؤبد على المتهمين اللذين تمكنا من الفرار.

من جهة اخرى اصدر الرئيس حسني مبارك تعليمات الى الجهات المختصة بتوفير الرعاية الطبية الكاملة لجميع المصابين من المواطنين الذين يتعرضون للاصابة في حوادث الارهاب وان يتم علاجهم على نفقة الدولة.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢/٧/١٩٩٢

مواجهة الصفتي وأبو العلا بقرار الاتهام الصادر ضدهما

واجهت نيابة الجيزة أمس كلا من مجدي الصفتي وعبدالله ابو العلا - اللذين تم القبض عليهما مؤخرا - بقرار الاتهام الصادر ضدهما بمحاولة اغتيال وزيري الداخلية الأسبقين النبوي اسماعيل وحسن أبوباشا، وكذلك حيازة اسلحة نارية بدون ترخيص وتزوير أوراق رسمية.

وقامت النيابة بإعلانهما بقرار الاتهام وذلك تمهيدا لتجديد حبسهما لإعادة محاكمتهما امام محكمة أمن الدولة العليا طوارئ.

ويذكر ان محكمة أمن الدولة العليا قد سبق أن حكمت عليهما بالأشغال الشاقة المؤبدة غيابيا ونظرا لإلقاء القبض عليهما تقرر اعادة محاكمتهما طبقا لقانون الاجراءات المصري.



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٠/٧/١٩٩٦

قرار الاتهام فى قضية تنظيم «طلائع الفتح»

٣٣٠ متهما بينهم الدكتور الظواهرى الهارب
٦٩ فلسطينيين يواجهون الاعدام والأشغال الشاقة
التنظيم أقام معسكرات تدريبية فى جنوب القليوبية.. وخطط لقلب نظام الحكم فى الخارج منذ ٨ سنوات



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٢٠ يوليو ١٩٩٢

كتبت ـ نجوى عبدالعزيز

تنفرد الوفد بنشر تحقيقات القضية العسكرية رقم ١٢٣ حصر امن دولة عليا ، والمعروفة باسم «طلائع الفتح» كما تنفرد بنشر قرار الاتهام فيها وادق الاعترافات لتنظيم القاهرة الكبرى . تسلم اللواء محمد عبدالله المدعي العام العسكرى ملف القضية ويضم ٥ آلاف ورقة مع ٣٣٠ متهما ، من المستشارين عبدالمجيد محمود المشرف العام على النيابة ومحسن مبروك المحامى العام . وتم نقل الملف وسط حراسة امنية مشددة . وتم ارجاء احالة ملف القضية المنبثقة عنها رقم ١٩٣ ومازالت التحقيقات في هذه القضية تجرى بمعرفة نيابة امن الدولة العليا وتضم متهمين من ٥ محافظات بالوجه البحرى .

يضم ملف القضية رقم ١٢٣ تقارير الطبيب الشرعي الخاصة بفحص اسلحة تم سرقتها من حراس بعض السفارات العربية بالقاهرة وتم ضبطها في اوكار المتهمين او التى ضبطت في احداث محاولة قتلهم في عام ١٩٩٢ اثناء تاديتهم الخدمة وتضم ايضا معاينة تصويرية لفريق التحقيق . ويضم هشام حمودة ، وعلى الهوارى ، وياسر رفاعي وشريف عبدالنبي وعبدالمنعم الحلواني ، واسامة قنديل وعادل فياض رؤساء نيابة امن الدولة .

وشرح المتهمون في التحقيقات كيفية انشاء معسكرات عسكرية بمنطقة الخانكة في باطن الجبل الاصفر وقليوب ومن المنتظر ان يعلن اللواء محمد عبدالله المدعى العام العسكرى قرار الاحالة خلال ساعات لتنظيم القاهرة الكبرى ، وارتكبوا ١٥ جريمة جنائية وسياسية من بينها ارتكب المتهمين الثلاثين الاوائل جرائم قتل جندى القنصلية السعودية بجاردن سيتى ، وسرقة سلاحه ومحاولة قتل جنديي الحراسة بسفارة البحرين في اوائل عام ١٩٩٢ ، وسرقة سلاحهما ، وقتل سائق وتباع سيارة نقل واستخدامها في سرقة اسلحة من احد المعسكرات الهامة والتى كانت النواة الأولى لكشف افراد ، ومعاينة خلف مسرح البالون الذى اخفى المتهمون السيارة المسروقة خلفه وحاولوا تغيير لونها ومعاينة تصويرية اثناء شرحهم كيفية سقوطهم اثناء ذلك .

حرب العصابات

كشفت التحقيقات التى تولاها فريق من رؤساء نيابة امن الدولة العليا مع اخطر تنظيم تم ضبطه في القرن العشرين من حيث إعداد المتهمين والكميات الخيالية من الاسلحة وان من بين المتهمين عناصر فلسطينية سبق لها التدريب على حرب العصابات في الخارج بمعسكرات الأحواز والمحمرة ، وعبدان ، وباختران ، وسربيل ذهاب الايرانية . وضمت الاحراز اوراقا تنظيمية تتضمن توصيات بخط يد الدكتور ايمن الظواهرى تحت عنوان اتباع سياسة «البرغوث والكلب» وفيها يشرح الظواهرى والاسلامبولى لزعماء التنظيم المصرى طه خليفة طه الصديق الحميم للجراح المصرى الهارب والمهندس اسماعيل سليمان نصر الدين ومجدى محمد محمد سالم كيفية الوصول للحكم بعد ان تشبهوا بالبرغوث وكيفية تمكنه من الكلب والالتصاق بجلده حتى ينهى عليه تماما على المدى البعيد ، وهو مانجحوا في اتباعه لمدة ثمانية شهور كاملة في اخفاء الاعداد والتسليح وتجنيد الاشخاص وتدبير الاوكار وحددوا ساعة الصفر لانطلاق مخططاتهم في شهر «يونيو» الماضي بعد ان اعدوا مخططات لقلب نظام الحكم . تمت دراسته في الخارج على مدى ٨ سنوات بزعم اقامة دولة اسلامية وقد اقر العديد من المتهمين انهم تمكنوا من الدخول والخروج للبلاد عقب فتح الحدود الليبية المصرية الذى كان عاملا اساسيا في تسهيل دخولهم ببطاقات مزورة واثناء فتح الطريق البرى مع السودان ، واستخدامهم لوسائل الاتصال المختلفة ووسائل الدعم المادى ووجود حسابات لـ ٦٥ شخصا منهم في فروع بنوك اجنبية للتمويه بالجيزة والقاهرة تم تحويلها لهم من المنظمات الاسلامية الخارجية عن طريق خروجم البنوك بالخارج .



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ يوليو ١٩٩٣

اعترافات المتهمين

تتضمن اعترافات ٣٠٠ متهم من بينهم ١٥ هاربا و٨ اخلت النيابة سبيلهم لظروف صحية من بينهم وكيل وزارة . وطبيبة امراض نساء تدعى ثناء محمد احمد التى تم تخزين اكبر كمية من الاسلحة داخل عيادتها بالبساتين وتحولت إلى احد الاوكار الستة لتخزين الاسلحة والمتفجرات

ويأتى قرار الافراج عن الطبيبة بعد ان القى القبض عليها وزوجها زعيم التنظيم وهو المهندس اسماعيل وبقى اطفالهما بدون عائل ورعاية .

تنظيم القاهرة

سقط تنظيم القاهرة فى ١٥ يناير الماضى وكان بداية لسقوط تنظيمات المحافظات السبع الاخرى بالوجه البحرى عندما القى القبض على بعض المتهمين من بينهم هلال عبدالشفيع وخويلد بركات خلف مسرح البالون لتغيير لون السيارة رقم ٥٨٢٠٨ جيزة مع بعض اعضاء التنظيم وتصادف مرور احد اقارب صاحب السيارة المسروقة مستغلين هطول الأمطار وعدم مرور أحد وقام بابلاغ الشرطة وكانت المفاجأة ان بدأت تتوالى اعترافات زعيم التنظيم مجدى سالم عقب القاء القبض عليه فى مارس الماضى بعد ان تبين انهم قاموا بسرقتها والاستيلاء عليها من احد التجار بحجة توصيل موبيليا لهم وفى طريق المقطم قتلوا السائق والتباع بان باغتوهما باطلاق الرصاص بعد استدراجهما . واستولوا على السيارة وتوجهوا الى احد مخازن الاسلحة عن طريق مجند ويعمل عضوا بارزا فى التنظيم واستولوا على بعضها وقاموا بتخزينها فى مسكن طالب الطب بالمنيل وبتفتيشه عثر على اسلحة جنود حراسة القنصلية السعودية وسفارة البحرين بالمعادى . وانتقلت معاينة النيابة الى وكر طبيبة امراض النساء والولادة بالبساتين التى حولتها الى مخزن وضبط ١٥٠ كرتونة كبيرة مملوءة بالاسلحة والبنادق والعبوات المتفجرة . وكشفت التحقيقات من خلال فحص كشوف العائدين من افغانستان ان طه خليفة طه ويعمل مدرسا هو احد المقربين للظواهرى تراس على ايدى جماعة عبدرب الرسول سياق اثناء انضمامه الى صفوف المجاهدين هناك حضر إلى البلاد فى «مايو» الماضى وظل مختفيا لمدة ٧ شهور ، وظلت اجهزه الامن تبحث عنه واتخذ من مقابر الامام الشافعى والسيدة عائشة وكرا وظل يدرس وينفذ خطة التكليفات التى احضرها من الخارج عن طريق السودان بالبر اثناء قدومه من افغانستان والتى اعدها له . والتى تهدف الى تغيير نظام الحكم على المدى الطويل للاستيلاء على الحكم . واعترف مجدى سالم والمهندس اسماعيل سليمان نصر الدين زوج الطبيبة وطه خليفة انهم اجروا العديد من الاتصالات بقياداتهم فى افغانستان عن طريق بعض المنظمات الاسلامية ببعض الدول العربية لاخبارهم بقرب اتمام «المهمة» والتى كان محددا ان تبدأ فى منتصف العام الحالى وتبين ان المهندس امد التنظيم ببعض المجندين الذين امدوا التنظيم بالاسلحة وتعرفوا على رجل الأعمال الشهير ببلدة قليوب وهو تاجر «مواشى» ويدعى يحيى مصطفى امام شحرور الذى استطاع تشكيل الجناح العسكرى للتنظيم وتكون من ٣٤ ارهابيا قام بتدريبهم فى مدينة الخانكة والجبل الاصفر على الاسلحة وكذلك التنقل فى مزارعه بقليوب والتعرف على استخدام الاسلحة بمهارة والتدريب على استخدام السيارات الملغومة «المفخخة» ورأس الجناح القضائى «المحامى» نزار غراب .

الجناح الاعلامى

بدأ يتساقط اعضاء التنظيم بالجيزة الذى يتزعمه عبدالمنعم جمال الدين عقب اصدار مجلس شورى التنظيم قرارا بتعيينه الناطق الاعلامى خلفا للدكتور علاء محيى الدين الذى لقى مصرعه اثناء القبض عليه وعثر فى مكتبه على اجهزة وديسكات كمبيوتر وارشيف بالهرم مدون فيه الحركات السياسية بمصر وكل ماليتعلق بها واسماء اعضاء التنظيم و٢٤ جهازا لاسلكيا وتبين ان المتهم خريج كلية اداب جامعة القاهرة قسم تاريخ وعمل صحفيا تحت التمرين فى صحف الشعب والنور واللواء الاسلامى وكان يقوم بطبع الفتاوى للتنظيم وندواته ويتولى عقد المؤتمرات والندوات السرية لهم . وعثر على مجلات «المرابطون» والفتح التى تتضمن احكاما بتكفير النظام والخروج عليه والتوصية بسرية عملهم والبقاء طويلا تحت الارض ومنشورات ووثائق التنظيم وقوائم الاغتيالات الموقعة من الخارج باسم تنظيم الجهاد ونسخا من كتاب الفريضة الغائبة . ويتضمن قرار الاتهام اعضاء تنظيم الجيزة واصحاب مخزن الاسلحة بترعة المنصورية وكفر طهرمس الذى يتزعمه حسين ابراهيم .

يواجه المتهمون العديد من الاتهامات التى تصل عقوبتها الى الاعدام والاشغال الشاقة المؤبدة . والسجن ويتضمن قرار الاتهام تشكيل وادارة وتكوين تنظيم سرى يعمل لقلب نظام الحكم ، وانتحال صفات عسكرية وتقليد اختام حكومية لاستخدامها فى اغراض تخل بالامن والسياسة العامة للدولة والتزييف والتزوير فى محررات رسمية والقتل العمد مع سبق الاصرار والترصد المقترن بالسرقة بالاكراه والشروع فى القتل . والدخول الى البلاد بطريق غير مشروع للفلسطينيين الستة وبعض المصريين باوراق مزورة وانتحالهم لصفة عسكرية وحيازة واحراز الآلاف من الاسلحة والذخيرة والمواد المتفجرة وقنابل دفاعية وهجومية لاستخدامها فى اعمال تخريبية وارهابية وسرقة اسلحة وحيازة واحراز منشورات واوراق تنظيمية وتعمل للتامر ضد الحكم واعداد قوائم لاغتيال كبار الشخصيات الهامة فى البلاد .



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ يوليو ١٩٩٢

«أسماء المتهمين»

● الدكتور الجراح - ايمن الظواهري هارب غادر القاهرة ١٩٨٥ تاركا عيادته في المعادي ، بعد ان قضى عقوبة ٣ سنوات في قضية الجهاد ١٩٨١ . وسافر إلى افغانستان وانضم إلى صفوف المجاهدين وتزعم تنظيم الهاربين .

● مجدي محمد محمد سالم محاسب كان عضوا بارزا في تنظيم الجهاد عام ١٩٨١ والقى القبض عليه عام ١٩٩٠ بالاتفاق مع سلطات احدى الدول العربية واخلي سبيله حتى قام مؤخرا بتشكيل هذا التنظيم ، وشقيقه عبدالله سالم متهمان في قضية الانتماء لتنظيم الجهاد رقم ٦٢ وطه خليفة طه مدرس واسماعيل نصر الدين مهندس ، وعبدالمنعم جمال الدين صحفي ، واحمد محمود محمد . وعلي قناوي وخالد عبدالفتاح حسن . فتحي امام عبدالمجيد حزين ، ويحيى خلف الله ومحمود عبدالسميع محمد وحسن محمد ابراهيم وعبدالنبي مصطفى ، ومدحت عبداللاه محمد ، وشقيقه محمد عبداللاه ، محمد طلبة ، سيد قرني ومحمد طلبة وعبدالحافظ ، ونجم الدين شعبان عبدالعزيز وشريف محمود حسن ومحمد حسام الشريف فلسطيني ، وهشام محمود ، وابو الفتوح عبدالباسط ، واشرف محمد ، عاصم محمد ، وعيد مصطفى . وضياء يوسف . ومحمد عيد حسن ، وشعبان محمد علي وحسام الدين حسن ، ومحمود محمد علي . ورضا محمد الشريف . وايهاب محمود ، وايمن زكي ، ويوسف صديق . وابراهيم محمد عبدالعزيز حسان . وصلاح وحمدي محمد . محمد وانور القاضي وياسر محمد سالم واسماعيل اسماعيل ، وعبدالحميد لاشين ، ومحمد احمد ابو شريف وسيد احمد امام . ومحمد السيد حسن وعبدالحكيم فهمي وعواد عماد اسماعيل وياسر فهمي ، وناصر عبدالحكيم احمد . وياسين عبدالستار وايمن عبدالحليم عزام . وعبدالرحيم عبدالغفار ونضال سلامة ابو عون فلسطيني وعمرو محمد ومحمود احمد وياسر ابراهيم وسلامة ابراهيم الحسيني وسليمان مدبولي وياسر عبدالحافظ وثناء احمد عبدالله واشرف محمد ومحمد عبدالرازق واشرف عبدالعاطي ، وامام عبدالعاطي محمد والسيد خميس وابراهيم محمد عبدالعزيز عبدالباقي وسيد امام وايمن عبدالحليم وعاطف عبدالنبي وحلمي محمد عبدالحليم ، ومحمد ابراهيم وابراهيم محمد عبدالعزيز ، واسماعيل سليمان . واسماعيل نصر الدين سليمان ، وحسن محمد صيام ، وايهاب محمود وهشام صيام وخالد السيد وخالد السيد عبدالله وعبدالحميد فؤاد وشعبان محمد علي وحسام حسن وصبحي احمد المزين وخالد عبدالعزيز ومحمود محمد علي اسماعيل ، ومحمود فتحي الدهشان وعادل محمد وبدوي عبدالحليم ورفعت عبدالرحمن وحسانين حسن وعاطف صلاح احمد وشحتة محجوب واحمد حبشي واشرف زكريا ، ومحمد عبدالله . وحسام محمد ، ومحمد علاء ابو شلاي ، وعبدالعزيز التهامي ، ومحمد عبدالله ، وخالد عبدالعزيز عتريس . ومحمود محمد علي ، ومحمود فتحي الدهشان ومحمد علي احمد حمزة واحمد عباس حسين ابو العلا ، وخالد السيد هاشم . وصبحي محمد محمد . والحسيني مدبولي ، وربيع محمد احمد . وسعيد شوقي ، ويوسف عبدالرازق عبدالعليم وعصام محمد خفاجي . ومحمد عبد اللطيف والطوخي محمد محمود وعزت محمد عبد العزيز وممدوح مصطفى نوار ومحمد احمد الحمصاني ومختار محمد يسري ، وخالد شحاتة . ومحمد عوض خليل أحمد ، وسيد احمد ، وابراهيم محمد . نعيم سالم محمد . وصبحي عبدالسلام . واحمد محمود السبكي ، ومصطفى ابراهيم واحمد محمد عبدالله . ومحمد حسن . وربيع أحمد رفاعي . وطارق عبدالفتاح . ومحمد العطار . وعبدالفتاح اسماعيل . ومحمد جاد متولي . وعادل عثمان

٠٠٢٦٤ ٠



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخبار

التاريخ : ٢١ يوليو ١٩٩٢

تنفيذ حكم الاعدام شنقا فى قاتل ضابط امن الدولة بالفيوم

كتب جمال حسين:

تم صباح امس بسجن استئناف القاهرة تنفيذ حكم الاعدام شنقا ف المتهم مرسى رمضان محمد مرسى قاتل المقدم احمد علاء ضابط امن الدولة بالفيوم. حضر تنفيذ الحكم مأمور السجن والطبيب وواعظ السجن وعضو النيابة.. وذلك بعد ان صدق الحاكم العسكرى على الحكم حيث ان الاحكام الصادرة من محكمة امن الدولة العليا طوارىء لايتم عرضها على محكمة النقض كما هو المتبع ف الاحكام الصادرة من محاكم الجنايات وامن الدولة..

ترجع احداث القضية الى شهر مارس عام ١٩٩٢ عندما اعد المتهم ومعه زميلاه محمود رمضان ومحمد سليم كمينا لضابط امن الدولة ف شهر رمضان بواسطة موتوسيكل وقاموا بقتله بدات محاكمة المتهمين ف شهر نوفمبر عام ١٩٩٢ واستمرت ٧ شهور الى ان اصدرت المحكمة حكمها ف ٢٦ مايو الماضى باعدام مرسى رمضان والاشغال الشاقة المؤبدة لزميليه..

اصدر الحكم المستشار احمد عزت العشماوى بعضوية المستشارين عابد الاصوالى ومحمد حلمى عبدالنور.



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ يوليو ١٩٩٣



حكم الإعدام في الإرهابي المتهم باغتيال المقدم أحمد علاء الدين

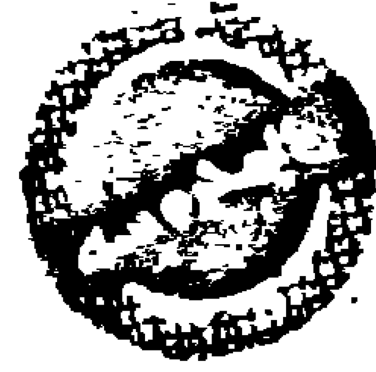
نفذت ادارة سجن الاستئناف بالقاهرة صباح امس حكم الاعدام الصادر من محكمة امن الدولة العليا طوارىء في حادث اغتيال المقدم احمد علاء الدين ضابط امن الدولة بالفيوم اجريت مراسم الاعدام في حضور رئيس نيابة جنوب وطبيب السجن والواعظ والمامور ولم تتسلم اسرته الجثة حتي الآن

وكانت محكمة امن الدولة العليا طوارىء قد اصدرت حكمها بالاعدام شنقا علي مرسي رمضان محمد مرسي والأشغال الشاقة المؤبدة لكل من نور محمد رمضان ومحمد سليم كعك لقيامهم بالتربص بالمقدم احمد علاء الدين الضابط بامن الدولة بالفيوم وامطروه بالرصاص اثناء عودته للمنزل في مارس ١٩٩٢ وبعد القبض عليهم والاعتراف تفصيليا بجريمتهم احيلوا الي المحكمة في شهر نوفمبر ١٩٩٢ وبعد ٧ اشهر من التحقيقات اصدرت المحكمة حكمها المتقدم في ٢٦ مايو الماضي وبعد ان اتخذ المتهمون كافة الاجراءات القانونية في الطعن علي الحكم اصبح الحكم نهائيا وواجب النفاذ.

تم نقل الجثة الي مشرحة زينهم وسط حراسة مشددة واخطرت اسرته لتسلمها .

المقدم الشهيد :أحمد علاء الدين

السهم يشير إلى الإرهابى الذى نفذ فيه حكم الإعدام



نيابة امن الدولة العليا تقرر:

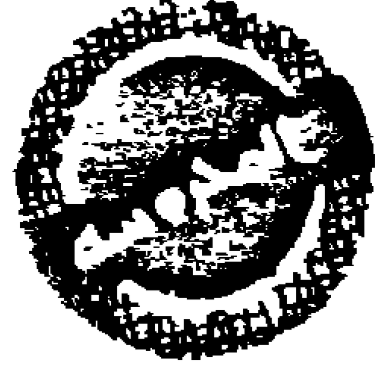
حفظ التحقيق مع ٢١ متهما فى احداث ببا

كتبت خديجة عفيفي:

قررت نيابة امن الدولة العليا حفظ التحقيق مع ٢١ متهما ف احداث ببا ببني سويف لتناقض اقوال شهود الاثبات وقصورها قام باعداد قرار الصرف في القضية على الهوارى رئيس النيابة باشراف المستشار محسن مبروك المحامي العام..

وكانت قوات الشرطة تقوم بجولة لتفقد حالة الامن بمنطقة ببا.. حيث تجمع عدد كبير من المتجمهرين المتطرفين امام مسجد الرحمن ببا وقاموا بقذف القوات بالاحجار واطلاق الاعيرة النارية مما دفع القوات الى الاشتباك معهم ونتج عن الحادث اصابة ثلاثة من المتهمين واصابة احد الضباط واثنين من الجنود . القى القبض على المتهمين المصابين وبعض المتهمين الذين ارشدت عن شخصيتهم تحريات مباحث امن الدولة..

اعتمد على الهوارى رئيس النيابة ف اسباب الحفظ على تناقض اقوال شهود الاثبات وتصورها.. حيث لم يجزم اي منهم بمشاهدته للمتهمين الذين تم ضبطهم بمشاركتهم ف احداث التجمهر كما جاء ف اسباب الحفظ ان الاسلحة النارية والذخائر المضبوطة بمكان الحادث لم يتم ضبطها ف حوزة احد المتهمين.. كما ان حدوث الاصابة ف مكان الحادث لا تعني بالضرورة ان المصاب قد شارك ف احداث الواقعة حيث انه قد يكون متواجدا بمكان الحادث مصادفة دون الاشتراك ف الاحداث وهو ما لم يجزم به شهود الاثبات . الامر الذى يضعف الدليل ويكون من المتعين معه اصدار الامر بالا وجه لاقامة الدعوى الجنائية لعدم معرفة الفاعل..



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ يوليو ١٩٩٣

بعد تحقيقات امتدت الى الساعات الاولى من صباح اليوم:

النيابة تقرر حبس ٢٥ ارهابيا بالاسماعيلية

الاسماعيلية: : مراسل الاهرام المسائى - بعد تحقيقات امتدت الى الساعات الاولى من صباح اليوم قررت نيابة قسم اول الاسماعيلية حبس ٢٥ ارهابيا ١٥ يوما على ذمة التحقيق، وتوجيه تهم الاخلال بالامن العام والتجمهر والشغب وحيازة الاسلحة البيضاء والاعتداء على ضابط شرطة واثنين من رجال الشرطة السريين.

باشر التحقيقات وكلاء النيابة اسامة العربى وهشام الضيف، وطارق اسماعيل تحت اشراف المستشار محمد شيرين فهمى المحامى لنيابات الاسماعيلية.

وصرح مصدر امنى مسئول بان اجهزة الشرطة بالاسماعيلية نجحت تماما فى السيطرة على الموقف دون حدوث اية خسائر بشرية وتم التعامل مع الارهابيين بقوة، وتمكن رجال الشرطة من القاء القبض عليهم جميعا وقد تم تحديد رؤساء هذه المجموعة وهم امير محمود خليل، وعبد العال عبد الباقى وعبد العليم طلبة مصباح وتتراوح اعمارهم مابين ٢٠ الى ٢٦ سنة.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخبار

التاريخ : ٢٢ يوليو ١٩٩٢

المحكمة تستمع لباقى شهود الاثبات فى قضية تنظيم «الشوقيون» المنشق

التأجيل للاحد القادم لسماع شهود النفى ومرافعة النيابة

كتب فاروق الشاذلى :

واصلت المحكمة العسكرية العليا امس سماع شهود الاثبات فى قضية تنظيم « الشوقيون » المنشق بالزيتون والخانكة والمطرية وامبابة .. وقررت المحكمة تاجيل نظر القضية الى الاحد القادم لسماع شهود النفى وبدء مرافعة النيابة العسكرية برئاسة العميد على بيبرس نائب المدعى العام العسكرى .. حضر الجلسة ٢٧ متهما ماعدا مدنى ابراهيم ادام ، المتهم الحادى عشر ، لاداء امتحان المعهد الفنى ومحاكمة اربعة غيابيا ..

عقدت الجلسة برئاسة اللواء على كمال حمزة وعضوية المقدمين اشرف عمارة ومحمد محمود سلطان ومثل الادعاء مقدم دكتور احمد ناصف وسكرتارية مساعد اول عيد عبدالعزيز ..

فى بداية الجلسة السادسة طلب المتهم الثامن جمال فرغلى من رئيس المحكمة عمل اشعة على صدره فكلف اللواء على كمال حمزة النيابة العسكرية بعرض المتهم على الطبيب المختص وتقديم تقرير بذلك ..

وقال المتهم الحادى والثلاثون محارب محمد عبدالوهاب ان جراحة اجريت له منذ فترة طويلة وان مكان العملية ينزف .. فكلف رئيس المحكمة النيابة ايضا بمتابعة صحة المتهم وعرضه على الطبيب ..

وامر اللواء على كمال حمزة بإدخال اقارب المتهمين من أى درجة الى داخل القاعة بعد ان شكا المتهمون والدفاع من منع الاقارب من الدخول وايضا تسليم الطعام الى المتهمين بعد فحصه

بدأت المحكمة بعد ذلك السماع الى شهود الاثبات وقال الرائد احمد الشريف انه قبض على المتهم الثالث احمد صلاح القرشى ووجد معه بعض الحلى الذهبية وقطعتى سلاح واعترف بانها من محل الأخوة الثلاثة كما أرشد عن المتهم الـ ٢١ خالد احمد عبدالفتاح وضبط معهما اوراقا مزورة وبطاقات باسماء اشخاص آخرين ..

وتحدث العقيد احمد شكرى عن واقعة السطو على محل مشمش بالخانكة وسرقة تاجر الذهب عماد ايليا بالاكراه بعد اطلاق النار عليه وقال انه قام بضبط المتهم السادس عبدالرزاق على عبدالوهاب جودة زعيم التنظيم والذى لقى مصرعه وضبط مع سيد عقد شقة عثر بداخلها على بعض المشغولات الذهبية .. وبندقية آلية و٣ خزائن سلاح ..

وتحدث اصحاب محلات الذهب واستمرت الجلسة ٤ ساعات ونصف الساعة .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : أخبار الحوادث

التاريخ : ٢٢ يوليو ١٩٩٢

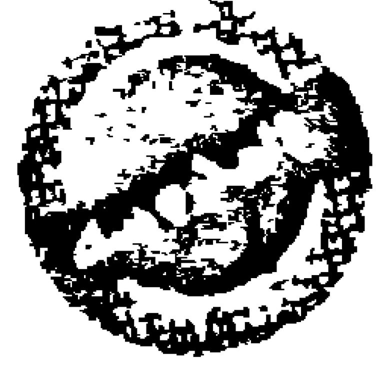
الموعد : السادسة من صباح السبت ..

المكان : سجن استئناف القاهرة ..

الحضور : مأمور السجن .. رئيس النيابة العسكرية .. الطبيب .. الواعظ .

الهدف : تنفيذ شرع الله بالقصاص من ٥ مفسدين فى الأرض

على مدى ٣ ساعات ونصف .. تم تنفيذ القصاص فى الارهابيين الخمسة الذين قضت المحكمة العسكرية العليا باعدامهم فى قضية تنظيم « الـ ١٤ » .. بينما كانت تتردد فى اسماع الجميع الآية القرآنية .. « واذا قيل لهم لاتفسدوا فى الأرض ، قالوا انما نحن مصلحون ، ألآ إنهم هم المفسدون ، ولكن لا يشعرون » .. صدق الله العظيم



المصدر : أخبار الحوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ يوليو ١٩٩٣

ازهقوا ارواحا واصابوا ابرياء .. ضحاياهم ١٣ قتيلا ومصابا .. هددوا الاستقرار وضربوا مقدرات الشعب الآمن .. عندما فجروا العبوات الناسفة .. في العتبة .. وامام المتحف المصرى .. وداخل الهرم الثانى .. ووسط شارع الهرم في اتوبيس السياحة والرحلات .. القصد كان القتل العشوائي .. فقنابلهم الموقوتة عمياء .. تتناثر شظاياها المميتة في كل اتجاه .. لا تفرق بين رجل وامراة وبين شيخ وطفل .

حاولوا اغتيال وزير الاعلام صفوت الشريف .. توهما بان الرصاص الذى يستهدف اغتياله . سيغتال معه ضمير الاعلام المصرى الفاضح لجرائم الارهاب .. الكاشف للفكر المنحرف .. الناشر لصحيح الدين .. الذى يؤمن بحوار العقل والمنطق .

وكانت ارادة الله فوق ارادتهم الآثمة .. ونجا وزير الاعلام .. ليكون اول ماينطق به صفوت الشريف هو ان مسيرة الاعلام المصرى على الدرب سائرة .. لا يخيفها الرصاص .. ولا ترهبها القنابل .. وان جرائم الارهاب لن تزيدنا الا اصرارا وتصميما على دحره والقضاء عليه .

.. هل كانت هذه الجرائم هى كل ما في جعبة شياطين القتل والدمار ؟

لا .. فرغم الدماء التى سالت .. كان الارهابيون يريدون اغراق مصر في حمام دم .

كشفت التحقيقات انهم خططوا لنسف

تقرير بقلم :

فاروق الشاذلى

منطقة الازهر الشريف .. التى تضم مسجد عترة النبى الامام الحسين ومسجد الازهر اولى جامعات المسلمين ومنبر الوسطية الاسلامية خططوا ايضا لنسف حى القلعة احد الرموز التاريخية لحضارة مصر الاسلامية .. والذى يضم مسجد محمد على اكبر مساجد قاهرة المعز .. ولا يخفى ماكان سيشكله تنفيذ هذا المخطط الذى تعجز الشياطين الحقيقية عن مجرد التفكير فيه ، من ازهاق لارواح الابرياء الذين يكتظ بهم هذان الحيان .

جرائمهم الارهابية .. التى اجهضها سقوطهم في قبضة رجال الأمن كانت تشمل ازهاق ارواح كل من يساهم في فضح جرائمهم .. وضعوا قائمة اغتيال بدأوها باسم صفوت الشريف .. وضمنوها اسماء اللواءين مصطفى كامل ومحمد حسن طنطاوى مديرى مباحث امن الدولة السابقين وعدد من رجال



المصدر : أخبار الحوادث

التاريخ : ٢٢ يونيو ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

القضاء المدني والعسكري .. وبعض اسماء مفكرين سلاحهم هو القلم الذى يحملون امانته .

●●●

.. رغم كل ذلك البسوا جرائمهم رداء الاسلام !

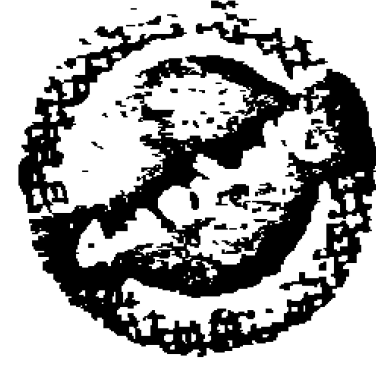
وردت المحكمة عليهم فى حيثياتها قائلة : انهم ضلوا السبيل ، فبدلا من ان يكونوا اعضاء صالحين فى بلدهم وبين اهليهم طفقوا يرتكبون كبائر الاثم والعدوان .. وابشع الجرائم التى ينهى عنها دينهم الحنيف مستحلين ماحرمه الله الا بالحق الا وهو قتل الابرياء والتدمير وترويع الامنين من بنى بلدهم مقابل حفنة من العملات الاجنبية تقاضاها المتهم الثانى قائد الجناح العسكرى فى هذه الدعوى للصرف منها على نفسه وعلى عصبته من باقى المتهمين الذين ادانتهم المحكمة ، لذلك فقد حق عليهم تطبيق حدود الله وشريعة القانون ، بعدما ثبت يقينا للمحكمة مانسب اليهم بقرار الاتهام من جرائم استوفت شرائطها ونماذجها القانونية ، والمحكمة تشير الى ان محاولة اسباغ المسوح الدينية على واقعات تلك الدعوى برفع راية الاسلام لتغدو القضية وكأنها قضية فكر او رأى يسعى هؤلاء المتهمون للدعوة اليه ، انما هى مقولة حق اريد بها باطل .. فالاسلام الحنيف لن ولم يكن فى اى وقت من الاوقات مسرحا للقتل والتدمير وازهاق ارواح الابرياء وترويع الامنين فى اوطانهم ، فالاسلام هو الدين الخاتم ، وهو دين التوسط والاعتدال والسماحة والرحمة والانسانية .. ولقد جعل الاسلام العظيم ، صون الدين والنفس والمال والعرض من أهم واكبر الضروريات كما فرض وشرع الحدود الصارمة لحفظها وصونها .

●●●

اما عن الجرائم التى نفذها الارهابيون قبل الايقاع بهم فقد بدأت يوم ٧ يناير الماضى .. تنفيذا لتكليف زعيم التنظيم مصطفى حمزة الهارب من حكم بالاعدام لحسن شلقانى قائد الجناح العسكرى بضرب السياحة فى اى اتجاه ! فى ذلك اليوم اعطى الارهابى حسن شلقانى قنبلة يدوية للاهاربى اشرف السيد ، وقال له : انت حر فى اختيار اى اتوبيس سياحى لالقائها عليه ! وفى مساء نفس اليوم القى الارهابى أشرف القنبلة على اتوبيسى السياحة والرحلات بشارع الهرم فى الطالبية .. وشاءت العناية الالهية الا يصاب احد من ركاب الاتوبيسين .

وفى يوم ١٦ مارس الماضى .. قام الارهابيان ابراهيم سيد عبدالعال وطارق عبدالرازق بوضع عبوة ناسفة موقوتة اسفل احد الاتوبيسات فى مكان الانتظار امام المتحف المصرى بالتحرير ، لتنفجر وتصيب ٧ اتوبيسات .. وكان الارهابى حسن شلقانى قد اعطى المادة الناسفة التى استخدمت فى تصنيع العبوة الى الارهابى ابراهيم المتخصص فى تجهيز العبوات الناسفة وقام بالفعل باعدادها كقنبلة موقوتة .

اصاب فشل الارهابيين فى ازهاق ارواح الابرياء ، شياطين القتل بالجنون .. فخططوا لتنفيذ جريمة جديدة بشعة .. ففى يوم ٢٧



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : أخبار الحوادث

التاريخ : ٢٤ يونيو ١٩٩٣

مارس الماضي قام الارهابيان حسن شلقاني وابراهيم سيد عبدالعال بوضع عبوة ناسفة اسفل سيارة شرطة امام قسم مرور العتبة .. وبالصدفة اكتشف الجندي سائق السيارة وجود الحقيبة التي بداخلها العبوة اسفل سيارته .. ابلغ قائده الرائد هاني ابوالعينين الذي حمل الحقيبة الى مكتب العقيد عادل حسين رئيس قسم المفرقعات بمبنى الدفاع المدني المجاور .. وبعد لحظات من اكتشاف العقيد عادل حقيقة العبوة الناسفة .. انفجرت العبوة لتقتل الرائد سمير منصور وتصيب العقيد عادل حسين والرائد محمد عبدالنعيم والرائد سمير فوزي والجنود محمد محمد متولي وبكار عبدالحكيم صديق وانور محمد علي والموظفة المدنية هناء ابراهيم محمد .. وكانت اصابات معظمهم بالغة الخطورة .

لم تمض سوى ٣ ايام على تلك الجريمة الدنيئة الا وكان الارهابيون قد نفذوا جريمة اخرى وكان مكان الجريمة هذه المرة في هرم خفرع بالقرب من ابوالهول الذي لم يشهد على مدى ٥ آلاف عام مضت عليه في مكانه من هم اكثر خسة ونذالة من هؤلاء .

كلف الارهابي حسن شلقاني زميله الارهابي ابراهيم سيد عبدالعال باعداد عبوة ناسفة واخفائها داخل آلة تصوير ، ليدخل بها ابراهيم وزميله احمد الحسيني الى هرم خفرع .. وبالفعل نجح الاثنان في الدخول بالقنبلة الخفية .. ووضعاها في الممر المؤدي لغرفة الملك بالهرم .. لتنفجر وتصيب عاملين من عمال الترميم وتؤدي الى حدوث تلفيات لم تنجح آثار الزمن في احداثها على مدى الاف السنين الماضية .. فهم اعداء الانسانية والحضارة .

● من بيشاور .. جاءت مكالمة الشيطان الاكبر مصطفى حمزة لتلميذه في الشر حسن شلقاني وكان هدف المكالمة في كلمتين : اقتلوا صفوت الشريف .. وطلب مصطفى من حسن استلام بندقيتين آليتين وذخيرة من شخص لا يعرفه حسن الا باسمه الأول « أشرف » .. وأرسل حسن شلقاني احد اعضاء التنظيم ويدعى حسن محمد محمد السيد (عوقب بالمؤبد) لتسلم الأسلحة .. ثم كلف حسن زميليه المفضلين ابراهيم سيد عبدالعال واحمد الحسيني بتنفيذ جريمة الاغتيال .

وشاءت العناية الالهية ان يخيب مخطط الثلاثة ٤ مرات متتالية على مدى ٩ أيام .. وفي يوم ٢٠ ابريل .. انتظر الارهابيان ابراهيم واحمد سيارة الوزير عند المنحنى امام بيته ،



المصدر : أخبار الحوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ يوليو ١٩٩٣

بعد ان تركهم الارهابى حسن عندما شاهد قدوم السيارة .. وعند مرور السيارة أخرج الارهابيان سلاحيهما الآليين من ملابسهما ، واطلقا وابلا من الرصاص على السيارة .. فأصيب الوزير بشظايا بينما اصيب سائقه وحارسه باصابات بالغة .. واسرع الارهابيان بالهرب واستقلا اكثر من تاكسى حتى وصلا الى محطة القللى واستقلا من هناك سيارة اتوبيس الى المنصورة حيث اقاما فى وكر الارهاب .. حتى نجح رجال الأمن فى القبض على بعض الارهابيين الذين قادوا الى زملائهم .. وادلوا باعترافات تفصيلية امام النيابة عما اقترفوه من جرائم .



لو كان ممكنا ان يعدم شخص اكثر من مرة .. لكان هذا جزاء الارهابيين الخمسة .. فقد نص القانون على ان عقوبة كل جريمة من الجرائم العديدة التى ارتكبوها هى الاعدام .

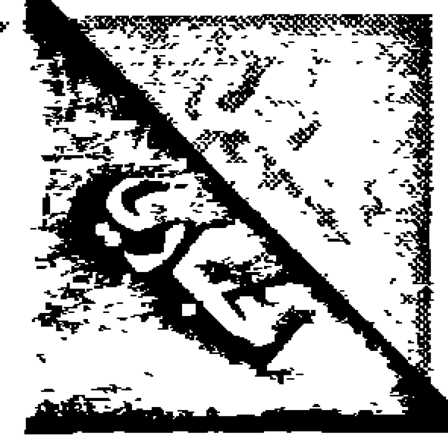
وكان عشماوى ومساعده .. يستقبلان الارهابيين واحدا واحدا كل نصف ساعة .. بعضهم بخطوات متثاقلة .. والبعض كان يردد عبارات وهمهمات غير مفهومة .. ولعلها المرة الاولى التى كان يود عشماوى لو ترك حبل المشنقة واطبق بيديه على اعناق شياطين الموت والدمار .



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ يوليو ١٩٩٢



القاهرة اتمت تنفيذ كل احكام الاعدام ... وتبقى خمس قضايا

□ القاهرة - من عادل دسوقي:

■ انتهت السلطات المصرية في اقل من شهرين من تنفيذ كل احكام الاعدام التي صدرت وبلغت ١٥ حكما حضوريا منها ١٤ اصدرها القضاء العسكري وحكم واحد اصدرته محكمة امن الدولة العليا (طوارئ) في الفيوم.

وعلمت «الحياة» من مصادر مطلعة ان دراسات تجري حاليا للوقوف على مدى تأثير تلك المحاكمات والاحكام وسرعة تنفيذها من الناحية التنظيمية والجماهيرية والعسكرية، وتؤكد مؤشرات تلك الدراسات الآتي:

- ان احالة المتهمين في تلك الجماعات على المحاكم العسكرية بعد تصاعد حركتها كان امراً حتمياً، خصوصا بعد وصول العدد الاكبر من كوادرها من الخارج وبخاصة افغانستان، وتعدد العمليات الارهابية واتساع المواجهة مع رجال الامن وتعريض حياة المواطنين للخطر.

- ان القرارات الجمهورية الخاصة باحالة مثل هذه القضايا على المدعي العام العسكري دخلت نوعا من الجدل الفقهي والقانوني وصل الى أعلى المستويات والهيئات القضائية حتى تم حسم الجولة لمصلحة الحكومة بصدور احكام من المحكمة الدستورية العليا والقضاء الاداري تؤكد حق رئيس الجمهورية في احالة كل القضايا على القضاء العسكري بحكم سلطاته الدستورية.

- ان كل المحاولات التي بذلت من اعضاء هيئة الدفاع عن المتهمين في هذه القضايا على المستوى القضائي والمدني باءت بالفشل للطعن في القرارات والانسحاب من الجلسات ورد هيئة المحاكمات والاعتراض على الاحكام والقرارات وانتهت جميعا بالرفض ودخول الاحكام دوائر التنفيذ الفوري.

- ان اعضاء الجماعات الدينية اطلقوا اشاعات بعد صدور الاحكام منها أن الحكومة لن تنفذ هذه القرارات خشية ردود الفعل السريعة عليها وسوف تؤجل لإتاحة الفرصة للجان المصالحة وتوفير مناخ صحي لانجاح مهامها، الا أن الحكومة والنظام قضيا على هذه الاشاعات اثر التصديق على الاحكام من اعلى سلطة في البلاد ورفض جميع الالتماسات الخاصة بوقف التنفيذ، ثم التنفيذ الفوري لأحكام الاعدام ومواجهة كل التهديدات الخاصة في هذا الشأن بمنتهى العنف والقوة.

وبرغم أصدار الجماعات الدينية الراديكالية، وفي مقدمها «الجماعة الاسلامية» و«العائدون من افغانستان» و«التكفير الجديد» (الشوقيون) بيانات نارية وزعتها عبر اجهزة الفاكس وتضمنت عبارات تهديد ووعيد، الا ان هذه التهديدات لم توقف التصميم الحكومي والرسمي على الاستمرار في المواجهة حتى النهاية.

وتؤكد مصادر امنية مصرية ان تنفيذ احكام الاعدام ترك تأثيرا ايجابيا لدى المواطنين نتيجة اصابة قطاعات كبيرة منهم بالضرر المباشر من حوادث التطرف والارهاب، وهو ما تأكد من خلال خروج التظاهرات بعد كل عملية تفجير عشوائية وخلال جنازات ضحايا الارهاب والمجني عليهم تطالب بالاعدام الفوري والعلني للمسؤولين عن هذه الحوادث. ولا تستبعد الدوائر الامنية المصرية صدور احكام بالاعدام في حق متطرفين في قضايا تنظر فيها المحاكم العسكرية والقضائية حاليا ومنها:

- قضية اغتيال الدكتور رفعت المحجوب ومرافقيه من رجال الامن والمحدد لنظرها واصدار الاحكام في صددها يوم ١٤ آب (اغسطس) المقبل، وطالبت النيابة باعدام منفذي الحادث ومن قاموا بالاتفاق على ارتكابه وفي مقدمهم صفوت احمد عبدالغني وممدوح علي يوسف ومحمد احمد النجار وعزت السلاموني وعلاء ابو النصر طنطاوي وحامد محمد يوسف.

- قضية اغتيال الدكتور فرج فودة وتضم ١٣ متهما تم اعدام احدهم في قضية صفوت الشريف وهو اشرف سيد ابراهيم ومن المقرر صدور احكام بالاعدام خلال الشهرين المقبلين.

- قضية السطو المسلح على محلات الذهب والمتهم فيها ٢٨ متهما من اعضاء تنظيم «التكفير الجديد» (الشوقيون) والذين تتم محاكمتهم الآن امام احدى دوائر المحاكم العسكرية، وطالبت النيابة العسكرية باعدام ١١ متهماً منهم.

- قضية «طلائع الفتح الاسلامي» التي احيلت اخيراً بقرار جمهوري على المحكمة العسكرية وتضم ٢٥٠ من قادة تنظيمات «العائدون من افغانستان» و«حزب الله» و«الجهاد الاسلامي».

- قضية اغتيال جنود الحراسة في منطقة بولاق ابو العلا والمتهم فيها ١٠ من قادة «الجماعة الاسلامية»، وطالبت النيابة باعدامهم ومن المقرر محاكمتهم امام احدى دوائر المحاكم (المدنية).



فبركة الاتهامات

تربة خصبة لزراعة العنف



لواء سمير عيد



يوسف صقر

عقب القبض على مجدى الصفتى وعبدالله ابوالعلا الهاربين من احكام القضية المعروفة باسم «الناجون من النار» سارع مصدر امنى مسئول واعلن عن احتمالات تورط الصفتى فى حوادث التفجيرات وذكر منها «حادث نسف الاتوبيسات السياحية امام المتحف المصرى» ونسى المصدر الامنى ان الحادث المشار اليه كان من الاتهامات الموجهة للمتهمين فى قضية صفوت الشريف التى تم اعدام خمسة منهم وهناك امثلة كثيرة ومتزايدة لمثل هذه الواقعة..

وهذا مادفعنا الى البحث فى ظاهرة تضارب الاتهامات وتناقض التحريات وفبركة الاتهامات للابرياء.. واسباب هذه الظاهرة وتاثيرها اجتماعيا وطرق علاجها..

القبض على الابرياء فرصة للمجرم لمزيد من الجرائم القادمة !!



المصدر : الحقيقة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ يوليو ١٩٩٢

[illegible]

تحقيق:
احمد هريدى محمد

■ وتضارب الاتهامات وتناقضها اصبح امرا ظاهرا يلمسه المواطن العادى المتابع لحوادث الامن السياسي

■ ففي خلال عام واحد اتهمت اجهزة الامن اكثر من متهم بانه قائد الجناح العسكرى لتنظيم الجهاد.. بدأت بصفوت عبد الغنى ثم جمال فرغلي هريدى ثم علاء رجب وصلاح رجب وغيرهم كثيرون اتهموهم بامارة التنظيم والمخطط والمدبر والمسئول الاعلامي والمتحدث الرسمي الي اخر ذلك من الاوصاف وابرزها اتهام مصطفى سيد حسنين المحامى ورضوان التونى بالقيادة التنظيمية والاعلامية لتنظيم ضرب السياحة وتم وضعهم كمتهمين «اول وثاني» فى تنظيم ضرب السياحة.. وتبين بعد ذلك عدم وجود ادلة «اى فبركة الاتهامات» وحكمت المحكمة العسكرية ببراءتهما.

هذه الظاهرة لم ترصدها سلطات التحقيق منذ سنوات

المستشار رجاء العربي رئيس نيابة امن الدولة العليا فى عام ١٩٨٧ رصد هذه الظاهرة وتحدث عنها فى مؤتمر قضايا الساعة المنعقد باكاديمية الشرطة فى اغسطس ١٩٨٧ وقال:

ان انتشار التطرف يرجع الى القبض على الابرياء ووضعهم فى سجون غير ادمية فاستشعروا الظلم الواقع عليهم مرتين:

الاولى لانهم ابرياء والثانية لوضعهم الغير ادمى وانقلاب احساسهم الي مرارة وسخط على المجتمع والدولة.

جانب سلبي

يقول ابراهيم البيومي غانم ـ باحث بمركز البحوث الجنائية والاجتماعية ان ظاهرة تضارب الاتهامات وتناقض التحريات لها جانبان:

الاول سلبي: حيث انها تعكس القصور فى اداء اجهزة الامن وفاعلية اداء هذه الاجهزة وعدم توافر المعلومات الصحيحة لديها فهى تعمل باسلوب «تمام يافندم» بغض النظر عن درجة كفاءتها الفعلية.. وتعكس درجة ولاء هذه الاجهزة للسلطة الذى يدفعها الى اقرب دليل لتلصق التهمة به.

الثاني ايجابي: حيث نرى فى رجوع جهاز الامن عن اتهامه الاول الى اتهامات ثانية بمجرد الوصول الى ادلة يقينية اكثر ثباتا.. كنوع من الرجوع للحق ولكن على حساب ضحايا..

وعن دلالة هذه الظاهرة يؤكد ابراهيم البيومي غانم انها ظاهرة غير مقصورة على اجهزة الامن ولكنها سمة عامة فى اجهزة الدولة فالكثير من مؤسسات الدولة اقتصادية واجتماعية تعاني من تضارب القرارات وتناقضها.. وهذا يعكس الاهتزاز فى شرعية مؤسسات الدولة التى تعمل فى ظل عدم توافر قدر معقول من اليقين الذى تبنى عليه حركتها..

ينعكس فى كافة تخصصات الاجهزة لان الشرعية تقوم على الالتزام بالقانون والكفاءة فى الاداء ومستوى الانجاز وكل هذا غير متوفر..

ويضيف ابراهيم البيومي ان هذه الظاهرة تضعف وتهز ثقة المجتمع فى الجهاز الامنى وتسبب الاحباط لدى المواطن الذى يرغب فى تقديم اى تعاون لهذا الجهاز.

ويؤكد اللواء سمير عبد مساعد وزير الداخلية «سابقا» ان هذه الظاهرة تكثر فى القضايا السياسية التى تلقى اهتماما من الراى العام حيث تهتم قيادات اجهزة الامن بضرورة اعلان كفاءتها امام القيادة السياسية والراى العام فيكون التسرع فى احضار المتهم وعلى الضابط المرؤوس ان ياتى بالمتهم والتحريات باسرع وقت او يقع تحت طائلة القرارات الادارية ومن هنا يلجا الضابط الى اختلاق التحريات

وهذا كله يعكس العيب والقصور فى السياسة الامنية وفى القيادات المنفذة لها.

المجرم طليق

ويرى اللواء سمير عبد ان هذا القصور يجعل الفاعل الاصلى مجهولا وهو المجرم الحقيقى الذى يجد امامه فرصة فى ارتكاب المزيد من الجرائم مادامت اجهزة الامن قد اكتفت بالمجرم الوهمى..

ذريعة الانتقام

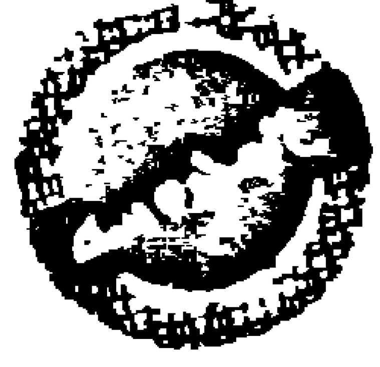
ويقول يوسف صقر عضو هيئة الدفاع عن المتهمين من الجماعات الاسلامية القبض على الابرياء يولد العنف نتيجة رغبته فى الانتقام عن حبسه ظلما.. هذا خلاف بقائه مع عناصر خبيرة بحوادث الامن السياسي.

ويضيف ان الخطا هنا لايقع على الضابط الصغير فقط فهو دائما مايؤكد انه عبد المامور وان هناك توجيهات بذلك.

ويرى محمد نجيب النوالى المحامي: هناك مئات تم القبض عليهم دون ان يعلموا شيئا عن الجماعات الاسلامية.. ومنهم من كان يسير مع عناصر اجرامية جنائية فى المجتمع وبمجرد دخوله المعتقل شهرا او اثنين وثلاثة.. خرج شخصا اخر حيث انه عايش افراد الجماعات الاسلامية وتعلم منهم وسلك سلوكهم وليس من المستبعد ان تجد من دخل المعتقل خطا وخرج بعد سنوات وهو قيادة كبرى من قيادات الجماعات الاسلامية فما يحدث من تعذيب يدفعه بعد الخروج الى العنف المضاد من منطلق ان لكل فعل رد فعل

العلاج

وعن علاج هذه الظاهرة يقول



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحقيقة

التاريخ : ٢٤ يوليو ١٩٩٣

اللواء سمير عيد ان العلاج يبدا باصلاح السياسة الامنية.. وعلى الجماعة الادارية ان تتأكد من مصادرها حتى لايكون هناك مجرم طليق واولا واخيرا يعود الامر الى ضمير ضابط الشرطة المنفذ.

ويرى ابراهيم البيومي غانم ان الطريق الى العلاج يكون بازالة الاسباب ورفع كفاءة اجهزة الامن من خلال رفع الوعي الامني لدى المؤسسة القائمة عليها. والتفريق بين الجريمة الجنائية والسياسية فالجريمة السياسية تحتاج الى نوعية غير عادية من رجال الامن بدلا من العقليات الامنية التي ترى الاكتفاء بالقبض على اى مجرم.

كما يجب على القائمين على المؤسسة الامنية الوعي بخريطة الحياة السياسية والاجتماعية في المجتمع بدلا من حصر الاتهام دائما في بديل واحد.. جاهز لكل اتهام.

ويقول المستشار حسن طاهر رئيس محكمة امن الدولة العليا سابقا ان هذه القضايا سياسية في المقام الاول وترجع الى تغيير الظروف من فترة الى اخرى فمثلا قضية ابو باشا لم يحضر شهود الاثبات الا بعد عدة جلسات مما اطال فترة حبسهم.. كما انه لايوجد اجراءات قانونية للحد من هذه الظاهرة.

لكنه يطالب بتشريع لتعويض من يحصلون على براءة لطول فترة سجنهم التي قد تتعدى سنوات كوسيلة لرد الحق اليهم وتعويضهم عن الظلم الواقع عليهم مثلما يحدث في انجلترا وامريكا وللحد من الظاهرة.. يرى ان الافراج عن المحبوس على ذمة قضية بضمان مالي هو افضل وسيلة بدلا من السجن حتى اذا خرج براءة يمكن استرداده لهذا الضمان ويؤكد على ان طول الاجراءات والانتقال من تحقيقات النيابة الى الاحالة للمحكمة والمحكمة تقوم بالتاجيل من اول العام لنهايته والتاجيل لايقل عن ستة شهور كل هذا والمحبوس مسجون وقد يمارس ضده تعذيب ثم يحصل على البراءة.. وهذا ظلم.. يجب القضاء عليه..



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٢٤ يوليو ١٩٩٢

مفاجأة في قضية « طلائع الفتح » :

التنظيم وراء محاولة اغتيال جنديى المعادى وحرس سفارة عمان

قرار الاتهام أول أغسطس .. واتهامات تصل عقوبتها للاعدام

كتب - جمال عبدالرحيم

كشفت التحقيقات مع الارهابيين في قضية اعادة تنظيم الجهاد المعروفة باسم «طلائع الفتح» عن مفاجآت مثيرة ..

تبين ان المتهمين وراء محاولة اغتيال الجنديين بخيت محمد همام (٢١ سنة) وعبدالرحمن عبدالله رمضان (٢٢ سنة) المكلفين بحفظ الامن بشارع ٧٧ بالمعادى واصابتهما والاستيلاء على سلاحهما الميرى والهروب باستخدام سيارة فيات ١٢٧ في ٢٧ يوليو عام ٩٠ .. وانهما وراء محاولة اغتيال رقيب اول الشرطة المكلف بحراسة سفارة عمان بالدقى واطلاق الرصاص عليه واصابته والاستيلاء علي سلاحه وقتل سائق وتباع بالقلعة وسرقة سيارتهما لاستخدامها في نقل الاسلحة .

وكشفت التحقيقات ان الارهابيين خويلد محمد بركات ورأفت محمد محمود وفتحى امام واحمد عبدالله وياسر سيد استقلوا السيارة ١٢٧ فيات في ٢٧ يوليو عام ٩٠ إلى شارع ٧٧ بالمعادى حيث كان الجنديان يقومان بتأمين المنطقة وحفظ الامن بها واطلق الجناه الرصاص عليهما واصابوا الاول بخيت محمد همام برصاصة في الفك والثانى عبدالرحمن



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٤ يوليو ١٩٩٣

مفاجأة فى قضية طلائع الفتح .. بقية من!

عبدالله رمضان برصاصة اسفل الاذن واستولوا على البندقية الالية وهربوا باستخدام السيارة .

كشفت التحقيقات ايضا ان اعضاء التنظيم وراء حادث قتل سائق وتباع بمنطقة المقطم وسرقة سيارتهما ٥٨٢٠٨ نقل الجيزة واستخدموها فى نقل الاسلحة والذخيرة إلى المخازن المعدة لذلك .

وشمل قرار الاتهام فى القضية المنتظر اعلانه اول الشهر ٢٥٠ ارهابيا على رأسهم الارهابيان د.ايمن الظواهرى .. هارب .. ومجدى محمد محمد سالم امير التنظيم و٤ اعضاء فلسطينيين .

ويواجه المتهمون عدة اتهامات منها الانضمام إلى تنظيم دينى مناهض لمبادىء المجتمع والاتفاق الجنائى على ارتكاب عمليات ارهابية وقتل السائق والتباع ومحاولة اغتيال ٣ جنود وسرقة سلاحهما وحيازة اسلحة وذخائر وقنابل بدون ترخيص واستخدامها فى العمليات الارهابية لقلب نظام الحكم ..

واعضاء تنظيم طلائع الفتح من القاهرة والجيزة والقليوبية واجراء التنظيم بالمحافظات الاخرى والقى القبض عليهم اعتبارا من ديسمبر من العام الماضى .

وتواصل نيابة امن الدولة العليا باشراف المستشارين عبدالمجيد محمود والمحامى العام الاول ومحسن مبروك المحامى العام تحقيقاتها فى القضية الثانية رقم ١٩٣ لاعادة محاكمة تنظيم الجهاد .



المصدر : الوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٥ يوليو ١٩٩٣

اعدام ٧ دينوا في قضية ضرب السياحة واعتقال قائد «الناجون من النار»

القاهرة: مواجهة المتطرفين مستمرة والخطة الأمنية الجديدة نجحت

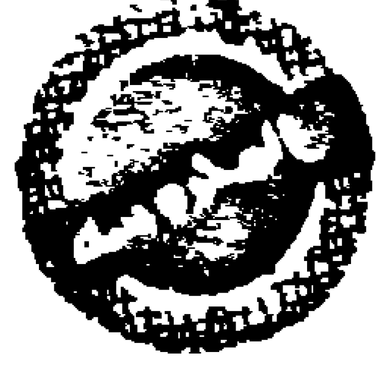
ابدت الدوائر الأمنية المصرية ارتياحها بعد تنفيذ حكم الاعدام في تسعة متطرفين دينيين دينوا بالتورط في اعمال إرهابية في الفترة الماضية، واكدت ان الخطة الأمنية التي تتبعها الشرطة حالياً، وتنفيذ الأحكام الصادرة على «الارهابيين» سيساهم في الحد من نشاط الجماعات الدينية المتطرفة ووقف عملياتها الإجرامية. وكانت السلطات المصرية نفذت حكم الاعدام في سبعة من اعضاء «الجماعة الاسلامية» يوم الخميس ١٩٩٣/٧/٨ كانت المحكمة العسكرية العليا اصدرت يوم ١٣ حزيران (يونيو) الماضي، حكماً باعدامهم في قضية ضرب السياحة، والسبعة هم: بسطاوي عبدالمجيد أبو المجد وسعد أمين أبو المجد واشرف سعيد عبد ربه ودراوي محمد إبراهيم ؛ حمد عبدالرحيم رضوان وعبدالهادي الصغير وعبدالحميد الزقمان. وارتفع بذلك عدد الذين نفذ فيهم حكم الاعدام من المتطرفين الدينيين الى تسعة، إذ كانت السلطات اعدمت شريف حسن يوم ١٣ حزيران (يونيو) بعد صدور حكم عليه بالاعدام في قضية «العائدون من افغانستان». كما اعدمت حسن شحاته بدران يوم ٢٣ من الشهر نفسه، تنفيذاً لحكم عليه في قضية اغتيال ضابط الشرطة علي خاطر.

وما زالت قائمة المحكوم عليهم بالاعدام في مصر تضم ٧ متطرفين في قضية «العائدون من افغانستان» وهم فارون خارج مصر، وستة في قضية محاولة اغتيال وزير الاعلام السيد صفوت الشريف، بينهم المتهم الفار مصطفى حمزة الذي حكم عليه بالاعدام ايضاً في قضية «العائدون من افغانستان»، إضافة الى المتهم رمضان مرسي الذي أصدرت محكمة أمن الدولة العليا في الفيوم حكماً باعدامه في قضية اغتيال ضابط الشرطة احمد علاء البراوي.

القاهرة - «الوسط»

اعتقال قائد «الناجون من النار»

وترافق تنفيذ حكم الاعدام في المتطرفين السبعة مع اعلان اجهزة الأمن نبأ القبض على قائد تنظيم «الناجون من النار» مجدي الصفتي الذي كان فر منذ حوالي ست سنوات بعد تنفيذ التنظيم ثلاث محاولات لاغتيال كل من اللواء حسن ابو باشا واللواء النبوي اسماعيل وزيري الداخلية السابقين والصحافي مكرم محمد احمد. وقبضت معه على احد قادة التنظيم ويدعى عبدالله ابو العلا في منطقة الخصوص في محافظة القليوبية.



المصدر : الوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٥ يوليو ١٩٩٢

واكدت مصادر امنية مصرية ان القبض على الصفتي وابو العلا جاء بعد جهد بذلته الشرطة وفقاً للاستراتيجية الأمنية التي تطبق منذ تولي اللواء حسن الألفي حقيبة الداخلية قبل أشهر. واوضحت ان تلك الاستراتيجية لم تكتف بتوسيع دائرة المواجهة مع الجماعات المتطرفة ووقف كل اشكال الحوار المباشر او غير المباشر مع قادتها فقط، لكنها ركزت على خمسة محاور هي:

- «تحجيم» نشاط تلك الجماعات وإجهاض حركتها وقطع الصلات بين الأعضاء أو الكوادر في الداخل وفروع الخارج.
- تصفية الأجنحة العسكرية للجماعات المتطرفة ومصادرة أسلحتها والسيطرة على الأماكن التي كان اعضاء الأجنحة العسكرية يقومون فيها بالتدريبات.
- مطاردة رؤوس التطرف والارهاب في معاقلها، ودهم الشقق المفروشة، والمدافن والمناطق العشوائية.
- إحالة قضايا التطرف والارهاب على المحاكم العسكرية وتطبيق أحكام قانون الإرهاب.
- رفع مستوى رجال الشرطة والاهتمام بالعمل التدريبي والتعليمي ودرس الوسائل الحديثة التي تستخدم في العمليات الارهابية.

واضافت المصادر ان اجهزة الأمن نفذت في الفترة الماضية حملات واسعة لمطاردة المطلوبين الفارين وان القبض على عدد من قادة «الارهابيين» ساعد على افقاد «الجماعات» القيادة القادرة على تسيير الشؤون اليومية او إصدار التكليفات لتنفيذ العمليات.

اجراءات وتنظيمات وأرصدة

وأشارت الى ان اجراءات اتخذت للسيطرة على المنافذ والموانئ والمطارات، ما أدى الى ضبط أعداد كبيرة من العائدين من افغانستان والفارين من تنفيذ احكام قضائية.

وأكدت ان تطبيق الاستراتيجية الأمنية الجديدة ساهم في إحباط محاولات اعادة احياء بعض الجماعات التي كان نشاطها توقف منذ فترة، ومنها «الناجون من النار» و«التكفير والهجرة» و«الجهاد الاسلامي». وكشفت تنظيمات متطرفة لها فروع في الخارج ومنها: «حزب الله»، و«طلائع الفتح الاسلامي»، و«العائدون من افغانستان». وكذلك كشفت الأرصدة السرية لبعض العناصر ذات الارتباط المباشر بقيادات المتطرفين في مصر والتي تستخدم تلك الأموال في تمويل عمليات الإيواء والتستر والانفاق على أسر المعتقلين وشراء الأسلحة والمتفجرات.

وشددت على ان الشرطة تحرص على البعد عن القتل العشوائي او الانتقام الفردي والزام ماموري الضبط القضائي المهمة المطلوبة وفقاً لما حدده قانون الاجراءات الجنائية وقانون العقوبات.

الأكبر بين قضايا التطرف

وتتوقع أوساط مطلعة تنفيذ حكم الاعدام في المتهمين الخمسة الذين دينوا في قضية محاولة اغتيال الوزير الشريف، علماً أن هناك متهماً سادساً فاراً هو مصطفى حمزة. وسيبدا القضاء العسكري في الأيام المقبلة محاكمة ٢٢٥ متطرفاً يمثلون الجزء الثاني من تنظيم «العائدون من افغانستان». وتعد هذه القضية الأكبر من بين قضايا التطرف الديني من حيث عدد المتهمين والجرائم التي نسب اليهم ارتكابها. ويتوقع ان تصدر المحكمة العسكرية العليا في القاهرة الشهر المقبل احكامها في قضية تنظيم «الشوقيين» الذي اتهم اعضاؤه بارتكاب جرائم القتل وسرقة محلات الذهب وتنفيذ اعمال إرهابية.



المصدر : الوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥ يونيو ١٩٩٣

واكد مصدر امني مصري لـ «الوسط» ان الشرطة مستعدة لمواجهة اي ردود فعل قد ترتكبها «الجماعات الارهابية» انتقاماً لتنفيذ احكام الاعدام واحالة عدد كبير من قياداتهم على المحكمة العسكرية. وأشار الى ان اجهزة الأمن تسيطر حالياً سيطرة كاملة على المناطق التي كان المتطرفون يعتبرونها معاقل لهم، وان حملات دهم الشقق المفروشة التي يلجأ اليها الفارون لن تتوقف. وأكد ان اي خروج عن النظام والأمن والشرعية سيواجه بكل قوة وحسم، وان السلطات ستطبق القانون بكل حزم، وستمنع ايضاً المسيرات أو التظاهرات الا في حدود القانون.

ولفت الى أن الشرطة منعت تظاهرة في أسيوط حاول اعضاء «الجماعة الاسلامية» تنظيمها للاحتجاج على إعدام المتطرفين السبعة المتهمين في قضية «ضرب السياحة». وقال ان ثمة اعداداً لدراسة تتناول سبل تلافي بعض السلبيات من بينها الحد من النشاط الجنائي بعد تكثيف الجهود الأمنية، وحراسة الشخصيات والمنشآت المهمة والعامة، والسعي الى كشف التنظيم الذي نفذ حوادث التفجيرات في مقهى «وادي النيل» ومدينة نصر ونفق الهرم والقللي وشبرا. والعمل على كشف وسائل التزوير التي تلجأ اليها الجماعات المتطرفة للفرار من ملاحقة الشرطة، واتخاذ احتياطات لمنع فرار المتطرفين بعد ارتكابهم عمليات ارهابية كما حدث في اغتيال رفعت المحجوب وفرج فودة ومحاولة اغتيال صفوت الشريف ■



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٢٥ يوليو ١٩٩٢

استراتيجيا وشئون عسكرية

جمال كمال

أثير مؤخراً مع تنفيذ احكام الاعدام فى بعض المتهمين بقضيتى ضرب السياحة ومحاولة اغتيال وزير الاعلام كثير من التساؤلات حول عقوبة الاعدام وشروط صلاحيتها بداية من موافقة المفتى

واجماع الآراء وكذلك كيفية تنفيذ احكام الاعدام فى ١٣ متهما بقضيتين لم يزد فيها اعداد من قتلوا عن خمسة وان تهمتهم كما يردد البعض الشروع فى قتل وعقوبتها السجن لمدة تتراوح من ١٥ - ٢٠ سنة فقط !!

تساؤلات حول أحكام اعدام الارهابيين فى قضايا المحاكم العسكرية

بداية فالشريعة الاسلامية طبقت منذ حوالى أربعة عشر قرنا أول تشريع قانونى بصور الجرائم الارهابية ويضع لها شرائطها واركانها وأوضح الفكر الاسلامى صورتين من صور الخروج عن السلطة السياسية والنظام الاجتماعى فى الدولة وهما جريمتا البغى والحرابة .

وتمثل جريمة البغى الثورة المسلحة والعصيان والتمرد والخروج عن السلطة السياسية فى الدولة . أما الجريمة الثانية وهى الحرابة فهى جريمة من جرائم الحدود وتدخل فى نطاق الجرائم الجنائية وورد نص صريح فى جريمة الحرابة حيث يقول الحق تعالى : « إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون فى الارض فسادا ان يقتلوا اويصلبوا اوتقطع ايديهم وأرجلهم من خلاف أوينفوا من الارض » وكذلك يقول الحق « فالذين يحرضون على الشر ويزعجون الآمنين ويروعون الناس هم المفسدون الذين يعثون فى الارض فسادا » .



المتهمون فى قضية ضرب السياحة فى قفص الاتهام



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥ يوليو ١٩٩٣

حدد القانون ٩٧لسنة ١٩٩٢ الخاص بتعديل بعض نصوص قوانين العقوبات والاجراءات الجنائية والاسلحة والذخائر وكذلك الشق الاجرائى من قانون الاحكام العسكرية التهم التى تصل عقوبتها إلى الاعدام وشروط وصلاحية وكيفية تنفيذ تلك العقوبة .

فالمادة ٨٦ القسم الاول من الباب الثانى من الكتاب الثانى من قانون العقوبات تنص صراحة على انه يقصد بالارهاب فى تطبيق احكام هذا القانون كل استخدام للقوة أو العنف أو التهديد أو الترويع يلجأ إليه الجانى تنفيذا لمشروع اجرامى فردى أوجماعى يهدف الاخلال بالنظام العام أوتعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر اذا كان من شأن ذلك ايذاء الاشخاص أو إلقاء الرعب بينهم أوتعريض حياتهم أوحرياتهم أو امنهم للخطر أو الحاق الضرر بالبيئة او بالاتصالات أو المواصلات أو بالاموال أو بالمباني أو بالاملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها او الاستيلاء عليها أو تعطيل تطبيق الدستور والقوانين .

وتنص المادة ٨٦ مكرر على ان يعاقب بالسجن كل من انشأ أو اسس أو نظم او ادار على خلاف لاحكام القانون جمعية او هيئة او منظمة او جماعة اوعصابة يكون الغرض منها الدعوة باية وسيلة الى تعطيل الدستور أو القوانين أو منع احدى مؤسسات الدولة او احدى السلطات العامة من ممارسة أعمالها أو الاعتداء على الحرية الشخصية للمواطن أو غيرها من الحريات أو الحقوق العامة التى كفلها الدستور والقانون أو الاضرار بالوحدة والسلام الاجتماعى ، ويعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة كل من تولى زعامة او قيادة فيها او امدادها بمعونات مادية أو مالية ويالسجن خمس سنوات كل من انضم الان المادة ٨٦ مكرر أ تنص صراحة على ان الاعدام يكون العقوبة اذا كان الارهاب من الوسائل التى تستخدم فى تحقيق أو تنفيذ الاعراض - وهذه تهمة واضحة وعقوبتها واضحة ايضا .

وتنص نفس المادة على ان يعاقب بالاعدام ايضا كل من امدها باسلحة أو ذخائر أو مفرقعات أو مهمات أو آلات أو اموال أو معلومات - وهذا أيضا تهمة واضحة وعقوبتها واضحة ايضا .

أما المادة ٨٦ مكرر « هـ » تنص على معاقبة بالاشغال الشاقة المؤبدة كل من سعى لدى دولة أجنبية أو لدى جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة أو عصابة يكون مقرها خارج البلاد أو بأحد ممن يعملون لمصلحة أى منهما وكذلك كل من تخابر معها أو معه للقيام بأى عمل من أعمال الارهاب داخل مصر أو ضد ممتلكاتها أو مؤسساتها أو موظفيها أو ممثليها الدبلوماسيين أو مواطنيها اثناء عملهم أو الاشتراك فى ارتكاب شيء مما ذكر وتكون العقوبة الاعدام اذا وقعت الجريمة موضوع السعى أو شرع فى ارتكابها وهنا القانون واضح فى ارتكاب الجريمة أو الشروع فيها .

أما المادة الثالثة الخاصة بحيازة الاسلحة والمفرقعات واستخدامها فقد نصت صراحة على ان يضاعف الحد الاقصى للعقوبات المقرره فى المواد ١/٩٠ و ١٦٢ و ٣٦١ من قانون عقوبات وهى الاعدام كما يضاعف الحد الاقصى للعقوبات المقررة بالمادة ٢٤٠ وهى ايضا الاعدام اذا ارتكبت الجريمة تنفيذا لغرض إهاربى وكذلك تكون العقوبة الاعدام اذا ارتكبت الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٢٣٤ تنفيذا لغرض إرهابى بل ان المادة ٨٨ مكرر ج نصت على عدم جواز تطبيق احكام المادة ١٧ الخاصة بالرأفة فى تهم حيازة المتفجرات واستخدامها بغرض الارهاب .

وبمطابقة تلك التهم بشكل منفرد مع قرار الاتهام واعترافات المتهمين الـ ١٤ وماضبط معهم يتضح ان كل منهم له على الاقل مابين ٦ - ٨تهم عقوبة كل تهمة فيها طبقا لنص القانون الاعدام بغض النظر عن تهمة القتل أو الشروع فيها .

أما فيما يتعلق بما اثير حول صلاحية وشروط حكم الاعدام وكيفية تنفيذه . فإذا كان نص المادة ١٦٩ من قانون المرافعات نصت على صدور الاحكام بأغلبية الآراء وهو ايضا نص المادة ٧٩من قانون الاحكام العسكرية فان المادة ٨٠ تنص على ضرورة صدور حكم الاعدام باجماع الآراء وتعتبر تلك المادة ايضا شرطا اساسيا وتنظيميا لصحة حكم الاعدام وهى تعادل نص المادة ٣٨١من قانون الاجراءات الجنائية الذى يوجب اخذ راى مفتى الجمهورية فى حكم الاعدام قبل اصداره .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٦ يوليو ١٩٩٢

المحكمة العسكرية استمعت إلى ٣ شهود إثبات والنيابة تبدأ مرافعتها غدا فى قضية السطو على محلات الذهب

كتب ـ عبدالحميد شعير:

واصلت المحكمة العسكرية العليا امس نظر قضية «تنظيم الشوقيين المنشق» والمتهم بالسطو المسلح على محلات الذهب بمحافظتى القاهرة والقليوبية مما ادى لمقتل ٤ اشخاص والشروع فى قتل ٩ عمدا ومحاولة اغتيال نائب مامور سجن طره وحيازة واحراز كميات كبيرة من الاسلحة الآلية والذخائر واستخدامها ، حيث استمعت الى شهادة ٣ من شهود الاثبات وقررت التاجيل لجلسة غد «الثلاثاء» لسماع مرافعة النيابة.

وكانت المحكمة العسكرية قد عقدت جلستها امس برئاسة اللواء على كمال حمزة وعضوية المقدمين اشرف عمارة ومحمود سلطان ومثل الادعاء المقدم دكتور احمد ناصف بامانة سر عيد عبدالعزيز عامر حيث استمعت الى شهادة منير ادوارد مرقص نجل صاحب محلات الاخوة الثلاثة بالزيتون والذى تعرض للسطو من الارهابيين والاستيلاء على ٦ كيلو جرامات ذهب .

وقرر الشاهد انه كان يجلس عقب اذان المغرب امام المحل ومعه صديقه جمال فوزى عبدالكريم حيث فوجىء بصوت فرقعة شديد وشاهد بعض الاشخاص الملثمين يطلقون الاعيرة النارية بطريقة عشوائية باتجاه محله فجرى الى داخل احد المحلات المجاورة بينما اخذ صديقه يجرى خلفه وسقط على الارض ولكن الارهابيين ظلوا يطلقون النيران عليه اثناء سقوطه فاردوه قتيلا . وقال انه سمع صوت تكسير فترينات المحل ثم شاهدهم يخرجون ومعهم كيس بداخله الذهب وكان يقدر عددهم بحوالى ٦ اشخاص بالاضافة الى ٣ آخرين كانوا يقفون اعلى الكوبرى ويغطون عملية الانسحاب باطلاق النيران على الاهالى الذين حاولوا مطاردة الجناة الذين فروا فى ٣ سيارات كانت تنتظرهم اعلى الكوبرى فى اتجاهات مختلفة . ثم استمعت المحكمة الى شهادة النقيب محمد عبدالتواب معاون مباحث قسم بولاق الدكرور عن واقعة المتهم العشرين معتوق يوسف حسن حيث اكد الشاهد ورود معلومات تفيد قيام أحد الاشخاص بعرض بعض المشغولات الذهبية للبيع باسعار زهيدة كما اكدت المعلومات تردد احد الاشخاص عليه بمسكنه فتم استئذان النيابة وتمكن من القاء القبض عليه حيث قرر له المتهم ان على فايد ميهوب (المتهم الثانى) يتردد عليه باستمرار ويختفى عنده واكد ان زوجة المتهم معتوق يوسف عندما علمت ان زوجها يخفى مشغولات ذهبية مسروقة قامت بسرقة بعض القطع منها دون علمه لبيعها واستمعت المحكمة لاقوال الشاهد الثالث ويدعى مدحت ادوارد مرقص الذى اكد اقوال شقيقه الشاهد الثانى .



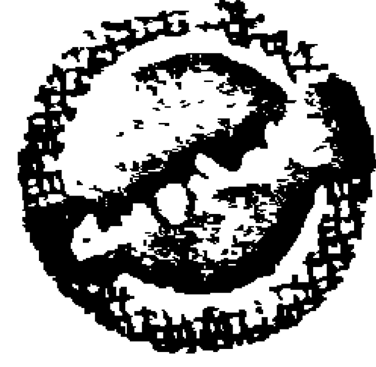
المصدر : الأخبـــار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ يوليو ١٩٩٣

تجديد حبس جابر امير الارهاب بامبابة

كتبت جيهان فهيم :

قررت غرفة المشورة بمحكمة شمال القاهرة تجديد حبس ١٤ ارهابيا منهم جابر المتهم الاول فى احداث امبابة ٤٥ يوما .. وجهت لهم نيابة امن الدولة تهم تكوين جماعة تهدف الى قلب نظام الحكم والتحريض على مقاومة السلطات باستعراض القوة والعنف .. وحيازة اسلحة ومتفجرات اصدر القرار سلامة شاهين رئيس المحكمة ..



المصدر : الأهرام المسائى

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٨ يوليو ١٩٩٢

تأجيل قضية لصوص الذهب الي الأحد القادم

النيابة العسكرية تطالب باعدام المتهمين

لأنهم مفسدون فى الأرض

المحكمة تعيد ١٦ متهما الى محبسهم بعد ان حاولوا اثارة الهرج فى قاعة المحكمة

طالبت النيابة العسكرية بتوقيع عقوبة الاعدام علي المتهمين في قضية السطو المسلح علي محلات الذهب والمعروفة باسم تنظيم «الشوقيون» المنشق عن تنظيم الجهاد المتطرف وقد حاول ١٦ متهما إثارة الهرج في بداية الجلسة فامر رئيس المحكمة بطردهم واعادتهم الي محبسهم وقد رفعت الجلسة حتي يتم تنفيذ قرار رئيس المحكمة ثم عادت للانعقاد لتمارس النيابة العسكرية اعمالها حيث ترافع العميد علي بيبرس ممثل النيابة العسكرية والعميد دكتور احمد ناصف والمقدم عمر ناصف وبعد المرافعة قرر اللواء علي كمال حمزة رئيس المحكمة تأجيل نظر القضية الي جلسة الاحد القادم لسماع مرافعة اعضاء هيئة الدفاع عن المتهمين.

وكانت هيئة المحكمة قد عقدت جلستها في الساعة العاشرة والنصف من صباح امس حيث اثبتت المحكمة حضور المتهمين عدا الرابع والخامس والسادس والتاسع عشر وحضور المحامين المنتدبين.

في بداية الجلسة اكد العميد علي بيبرس ان المتهمين ماهم الا اصحاب ارهاصات فكرية واعمال عدوانية تصوروا انهم ائمة فافتوا وتصوروا انهم قضاة فحكموا وامراء فنفذوا وحللوا الحرام واستباحوا المال وسفكوا الدماء واشار ممثل النيابة العسكرية إلى ان المتهمين استحلوا دماء واموال ماعداهم من البشر فهددوا ونددوا وقتلوا وسرقوا ودمروا والمؤسف حقا انهم يقتلون باسم الاسلام ويسرقون والاسلام منهم براء واضاف ان المتهمين يريدون ان يلبسوا عباءة الاسلام ويتخذوا من الاسلام شعارا. واضاف موجها كلامه للارهابيين ابدا لن تدنسوا الاسلام بما تدعون ابدا لن تلطخوا الاسلام بما تفعلون.

ابدا لن نترك لكم الساحة لتشيعوا فيها الفساد فالاسلام ليس للمتاجرة وليس للمزايدة وليس سلعة تباع وتشترى وتعجب ممثل النيابة العسكرية من المتهمين الذين يدعون انهم مسلمون وتساءل ممثل النيابة عن حكم القتل.. والسرقة.. وسفك الدماء واشاعة الذعر والفساد فى المجتمع في رأيهم واستشهد بايات من الذكر الحكيم وأضاف ان المتهمين لم يكفروا المجتمع فقط بل كفروا من لم يكفره وحرموا التعامل معه واستشهد باحاديث من السنة النبوية.

ثم استعرض ممثل النيابة كيفية انشاء هذه الكوكبة الشاردة عن المجتمع حيث اوضح انها بدأت في الثمانينات علي يد الشيخ شوقي الشيخ، وسميت الجماعة باسمه وارتكز فكرهم علي تكفير المجتمع واقامة الخلافة الإسلامية بالقوة وكان طريقهم في ذلك اثارة الاضطرابات بعدد من الجرائم لاهتزاز الامن وفقد الثقة، ثم شرح كيف بدأ المتهمون اعمالهم الاجرامية مؤكدا انهم بدأو بسرقة الدراجات البخارية ثم السيارات ثم السطو علي محلات الذهب واغتيال اصحابها وسلب اموالهم ثم حاولوا اغتيال مامور سجن استئناف طره.

عادل السروجي



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٨ يوليو ١٩٩٣

النيابة المصرية تطلب إعدام 32 متهما في قضية سرقة محلات الذهب

القاهرة: «الشرق الأوسط»

طالبت النيابة العسكرية بتوقيع عقوبة الاعدام على المتهمين في قضية سرقة محلات الذهب والمنتمين لتنظيم الشوقيين المنشق.

وقالت النيابة في مرافعتها ان هؤلاء استباحوا دماء وأموال المسلمين وغير المسلمين وحاولوا ان يجعلوا من الدين مطية رغم انه لا يوجد اي فكر وراءهم بل هم مجرد لصوص استحلوا أموال الغير.

وكانت المحكمة العسكرية العليا قد عقدت جلستها صباح أمس برئاسة اللواء علي كمال حمزة للاستماع الى مرافعة المدعي العام العسكري والنيابة العسكرية في قضية تنظيم الشوقيين المنشق والتي تضم 32 متهما منهم اربعة هاربون.

وقد تحدث في بداية الجلسة العميد علي بيبرس نائب المدعي العام العسكري الذي قال ان اعضاء هذه الجماعة قد جعلوا من أنفسهم أئمة وقضاة وأمراء واستباحوا المال والدماء وقد عملوا على القتل والسرقة ونسف ممتلكات الغير وذلك تحت اسم الدين والاسلام رغم ان الاسلام منهم براء.

وقد هاج المتهمون في القفص فطلب منهم رئيس المحكمة الالتزام بالهدوء ولكن مجموعة منهم رفضت الانصياع لهذا الطلب فاصدر رئيس المحكمة أمره باخراج كل من يقوم بالشغب من القفص وترحيله فورا الى السجن، وقد اخرج من القفص ستة عشر متهما وبقي 12 آخرون لسماع المرافعة.

وأوضح العميد علي بيبرس ان تلك الجماعة تكفر المجتمع وتحرم التعامل مع الحكومة او الزواج من خلال المأذون الشرعي وهي في سبيل ذلك تقتل وتسرق وتشيع الخوف بين المواطنين متناسية ان الاسلام هو دين الحق والانسانية ودين الرحمة.

وأشار الى ان تلك الجماعة قد بدأت بسرقة الدراجات البخارية ثم بعد ذلك محلات الذهب وهو دليل على انهم ضد شرع الله ولا يلتزمون باحكامه، واكد ان هؤلاء المتهمين هم اعداء الشعب واعداء مصر والاسلام. فيما تحدث الدكتور مقدم احمد ناصف ممثل النيابة العسكرية فاستعرض الجرائم التي ارتكبها المتهمون من سرقة اربعة محلات للذهب وقتل اربعة اشخاص ومحاولاتهم قتل تسعة آخرين منهم نائب مأمور طرة اضافة لسرقة عدة سيارات واسلحة نارية وحيازة متفجرات للعمليات الارهابية.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام المسائي

التاريخ : ٢٨ يوليو ١٩٩٢

في تحقيقات النيابة بأسيوط

حبس ٥ من أعضاء التنظيم الإرهابى المتهمين فى قتل ناظر مدرسة موشا

المتهمون قاموا برصد تحركات الشهيد حتى نفذوا جريمتهم الشنعاء

اسيوط . مراسل الاهرام المسائى :

امر حازم خليفة رئيس نيابة مركز اسيوط بحبس ٥ من اعضاء التنظيم الارهابى المتهمين في قتل ناظر مدرسة موشا الشهيد عيسى احمد محمد عيسى الاسبوع الماضى ١٥ يوما على ذمة التحقيقات وهم سيد حسن سيد ابو زيد ٣٦ سنة مراقب صحى بالوحدة الصحية واحمد متولى عيسى ٣٢ سنة حارس امن بشركة تكرير البترول باسيوط وحسن محمد السيد بدر ٢٣ سنة حاصل على بكالوريوس تجارة وعبد المنعم احمد على ٣١ سنة حاصل على بكالوريوس تجارة ومحمود دسوقى عبد الحميد ٢١ سنة طالب بالثانوية العامة .وكانت نيابة مركز اسيوط قد باشرت التحقيقات معهم على مدى يومين بمعرفة احمد ابو زيد مدير النيابة وبامانة سر منصف سيف تحت اشراف المستشار محروس محمد على المحامى العام وكانت النيابة قد وجهت الى المتهمين تهمة اشتراكهم في التخطيط والاعداد وجمع معلومات عن المجنى عليه ناظر المدرسة لاغتياله حيث ذكر المتهمون في التحقيقات انهم كانوا يعملون تحت قيادة امير الجماعة عبد الحميد محمود عبد الكريم طبيب بيطرى وامير الجماعات الاسلامية باسيوط وانهم انضموا الى الجماعات من مدة قديمة وقد كلفوا بجمع معلومات عن تركات ناظر المدرسة وزميله اللذين قاما بتسليم زميلهما المتهم حازم سرحان بخيت طالب الطب بسوهاج الذى قام بتنفيذ قتل مساعد الشرطة ثابت بكار بامن الدولة باسيوط وقررت الجماعة الانتقام وكلف الارهابى سيد حسن ابو زيد بجمع معلومات ورصد تحركات ناظر المدرسة لابلاغ امير الجماعة اولا باول حتى قام الارهابى محمد عبد الحفيظ بتنفيذ جريمة قتل الناظر في اذان وقت العشاء حسب الخطة المرسومة له بمساعدة شخص اخر مجهول كما اضافوا في التحقيقات ان المتهم حسن سيد بدر كان يقوم بجمع المعلومات عن المواطن عبد الفتاح احمد عبد الفتاح الذى اشترك مع ناظر المدرسة في تسليم الارهابى وفي نهاية التحقيقات امرت النيابة بحبس المتهمين وسرعة ضبط واحضار المتهمين



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠/٧/١٩٩٢

مصر: النيابة العسكرية تطلب الاعدام لـ ٣٢ متطرفاً

□ القاهرة - «الحياة»:

■ شهدت المحكمة العسكرية العليا في القاهرة امس جلسة عاصفة، وطالبت النيابة العسكرية بعقوبة الاعدام للمتهمين في قضية سرقة محلات ذهب، وعددهم ٣٢ ينتمون الى تنظيم «الشوقيين» المشتق من بينهم ٤ فارون. وأكدت النيابة انهم «استباحوا دماء المسلمين وغير المسلمين وأموالهم وحاولوا ان يجعلوا الدين مصلحة لأغراضهم على رغم عدم وجود اي فكر وراءهم، اذ انهم مجموعة من اللصوص».

وتحدث في بداية جلسة المحكمة العميد علي بيبرس نائب المدعي العام العسكري الذي قال ان المتهمين «جعلوا من انفسهم ائمة وقضاة وأمراء استباحوا المال والدماء، وعملوا على القتل والسرقة ونسف ممتلكات الغير، وذلك تحت اسم الدين، والاسلام منهم براء». فردد المتهمون «حسبنا الله ونعم الوكيل»، وأمر رئيس المحكمة بالتزام الهدوء ثم نقل ١٦ متهماً الى السجن وبقي ١٢ داخل قفص الاتهام. وردد المتهم محمد فرغلي صالح «نريد الموت اضربونا بالرصاص»، فامر رئيس المحكمة بنقله الى السجن. وقال العميد بيبرس ان «المتهمين هم اعداء الشعب واعداء مصر والاسلام». وتحدث ممثل النيابة العسكرية فأكد ان المتهمين «يعيثون في الارض فساداً، وهم عصابات تعمل على تكفير المجتمع واستباحة دمه وماله، وسرقوا محلات ذهب وقتلوا ابرياء والاسلام بريء منهم».

وتابع ان المتهمين في القضية سرقوا اربعة محلات ذهب وقتلوا اشخاصاً وسرقوا سيارات وأسلحة وضبطت معهم متفجرات.

الى ذلك نفذت قوات أمن مصرية فجر امس حملات تمشيط ودهم واعتقلت ٢٠ شخصاً اعضاء في «الجماعة الاسلامية» في خمس محافظات، وعثرت في حوزتهم على اسلحة ومتفجرات ونخائر، ومنشورات مناهضة للحكم. وقال مصدر امني لـ «الحياة»، ان بين المعتقلين خمسة من قادة «الجماعة الاسلامية»، هم محمود الشيمي ورجب اسماعيل ومحمد السعدي وحمادة بدوي وعبدالله مصطفى، مشيراً الى ان حملات الشرطة شملت محافظات القاهرة والجيزة والدقهلية والاسماعيلية والسويس.

واضاف ان الشرطة عثرت في حوزة المعتقلين على ٨ بنادق و٥ عبوات ناسفة ونخائر، ومنشورات تحمل توقيع «الجماعة الاسلامية»، وتحض المواطنين على قلب نظام الحكم بالقوة. واكد المصدر العثور على قوائم اغتيالات تضم اسماء عدد من الشخصيات المهمة والمسؤولين المصريين. وعرض المتهمون في وقت لاحق على نيابة امن الدولة العليا التي قررت حبسهم ١٥ يوماً على ذمة التحقيق، ووجهت اليهم تهم «الانضمام الى تنظيم سري يهدف الى قلب نظم الحكم بالقوة والترويج للافكار المتطرفة وحيازة اسلحة ومتفجرات من دون ترخيص، والتخطيط لارتكاب اعمال ارهابية بهدف تهديد الامن والسلام الاجتماعي».

وقال مصدر قضائي لـ «الحياة» ان المتهمين اعترفوا بانهم كانوا بصدد تفجير منشآت مهمة انتقاماً لاعدام ١٥ متطرفاً خلال الفترة الاخيرة، واعترفوا بانهم تلقوا عبر وسطاء تمويلاً خارجياً من قيادات «الجماعة الاسلامية» في بيشاور، لشراء اسلحة ومتفجرات.

وكانت قوات امن اعتقلت مساء اول من امس احد اعضاء الجناح العسكري لـ «الجماعة الاسلامية» في محطة السكك الحديد الرئيسية في القاهرة وضبطت معه صندوق اسلحة اعترف بانه كان في طريقه لتسليمها الى اعضاء التنظيم في محافظة اسيوط.

وقررت نيابة امن الدولة العليا تجديد حبس كل من مجدي الصفتي قائد تنظيم «الناجون من النار» وعبدالله ابو العلا ٤٥ يوماً على ذمة التحقيق، ووجهت اليهما تهمة الشروع في قتل النبوي اسماعيل وحسن ابو باشا وزيري الداخلية السابقين، ومكرم محمد احمد نقيب الصحافيين، وبعض رجال الامن، وكذلك الانضمام الى تنظيم متطرف.

وقال مصدر قضائي لـ «الحياة» ان عقوبة هذه التهم تصل الى الاعدام.

وشهدت محافظة المنيا في الصعيد امس استنفاراً امنياً إثر اختراق سيارة مكمناً للشرطة على طريق الصعيد. وفي اسيوط اعتقلت قوات امن اربعة متطرفين عثرت في حوزتهم على بندقية آلية ومسدس. وكرر مصدر امني ان هدوء الاوضاع في المدينة «لا يعني وقف الحملات على اوكار المتطرفين».



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخبار

التاريخ : ٢٩ يوليو ١٩٩٢

الدفاع في قضية الشوقيين يشيد بسعة صدر المحكمة المطالبة بالسماح لـ ١٦ متهما بحضور الجلسات

علمت « الاخبار » ان هيئة الدفاع عن المتهمين في قضية الشوقيين قد اعدت التماسا لتقديمه للمحكمة العسكرية العليا في جلستها الاحد القادم .. طلب الدفاع المنتدب عن المتهمين السماح لهم بالعودة لحضور الجلسات للاستماع الى مرافعة الدفاع وتعليق النيابة .. خاصة ان المحكمة كانت قد قررت ابعاد ١٦ متهما من حضور باقي جلسات المحاكمة بعد اثارتهم المشاكل .. جاء في الالتماس انه في اطار عدم تعرف المتهمين لصالحهم او للاطار القانوني لاجراءات المحاكمات .. اضافة الى مالمسوه هم والدفاع من سعة صدر المحكمة والحرص على توفير كافة الحقوق والطلبات الانسانية للمتهمين خلال الجلسات السابقة .. حيث كانت المحكمة تسمح لاسر المتهمين بالالتقاء بهم قبل الجلسات وبعدها وخلال فترات الراحة .. مراعاة لما يتكبدونه من مشاق للحضور .. اضافة الى ان المحكمة سمحت للمتهمين بالحصول على الاطعمة من اهاليهم . كما سمحت ايضا بتسليم نسخة مجانية من ملف القضية الى المحامي المتهم مصطفى عراقي للاطلاع عليه واعداد مرافعة اذا شاء .. وايضا قامت بعرض كل من طلب منهم رعاية طبية على الاطباء العسكريين خلال فترات الراحة من الجلسات .. الدفاع التمس من عدالة المحكمة العسكرية برئاسة اللواء علي كمال حمزة العفو عن المتهمين بعد ان تعهدوا بالعودة للالتزام بنظام المحكمة لثقتهم التامة فيما يتم من اجراءات قضائية وانسانية .

وكانت النيابة العسكرية قد اكدت خلال مرافعتها وعلى لسان العميد علي بيبرس نائب المدعي العام العسكري بان المتهمين الذين تعمدوا اثارة المشاكل هم رمضان مصطفى حسن وعلي فايد ميهوب واحمد القرشي ومحمد احمد فرغل وسيد عبدالرازق كانوا يخشون من اعلان النيابة عن اعترافاتهم التفصيلية بالجرائم التي ارتكبوها وعلى زملائهم محددين الادوار التي اتفقت مع شهادة الشهود في كل واقعة .

المتهمون الذين صدر قرار المحكمة بحرمانهم من حضور الجلسات هم جمال احمد فرغل والدسوقي نصر السيد احمد ومصطفى بكري ورمضان مصطفى حسن ومحارب محمد عبدالوهاب ومراد مختار مراد وهلال عبدالشفيع جودة وعلي فايد ميهوب ومحمد احمد فرغل وكمال عبدالله سعد وعماد عبدالله عبدالحليم وشافعي مجد علي مجد وحسين علي حسين ومحمد عبدالله ريحان وسامي عبدالتواب سيد وحسين عبدالرازق بهلول .



المصدر : أخبار الحوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٩ / ٧ / ١٩٩٧

طرائف في محاكمة «الشوقيون»!

مفاجأة أعدها المتهمون لطابور المحامين !

ولما كانت الجلسة السابعة لمحاكمة الشوقيين المنشقين .. كانت الطلبات من المتهمين بانقلاب على محاميهم الموكلين .. وطالبوا بآخرين منتدبين .. مؤكدين ان ما فيه الصالح هو الغالب ..

المحامون المنتدبون يملأون الجلسات نشاطا.. منهم من يطالبون بالحقوق العادلة .. يحاورون الشهود ربما يجدون ملمسا للشك في الادلة المقدمة للمحاكمة .. أو تضاربا في اقوالهم قد يفيد في تحديد مواقف بعض المتهمين .

محام .. متهم .. شكا من من تجاهل النقابة له .. لقد شهدت الجلسة الأولى زفة كبيرة .. عندما اعلن منتصر الزيات وعلي اسماعيل انهما حضرا للدفاع عن المحامي المتهم مكلفين من النقابة .. وان معهما في هذا الدفاع مختار نوح وآخرين .

خفة دمه !

بدأت الجلسات .. توافد الشهود .. كان اليوم الأول للاستماع لشهادة الشهود حول واقعة ضبط رمضان مصطفى حسن في محطة مترو الأنفاق بمحطة الزهراء .. وكان هناك شاهد اسمه محمد يعمل مديرا لأحد القطاعات بوزارة الزراعة .. حقيقة كانت خفة دمه وتعليقاته الطريفة مثار حديث الجميع .. متهمين .. شهودا .. حضورا من اقارب المتهمين .. رجال الاعلام صحفيين مصريين وأجانب .

بداية من سماعه اصوات الطلقات .. عند عودته الى منزله ومعه زوجته فطلب منها الصعود الى المنزل .. بقى هو اسفل المنزل منزويا بجوار البوابة ليتابع الحادث .. وبنظرة خبيرة ثاقبة اكتشف ان الطبنجة التى يحملها الارهابى



رمضان مصطفى حسن خالية من الذخيرة ..

من أين لك هذا؟

سألته المحكمة ومن اين اكتسبت هذه الخبرة ؟

قال انني كنت في القوات المسلحة اللواء فلان قائد الجيش كان القائد بتاعي .. رئيس الأركان في المنطقة كان معي !!

سألته المحكمة يعني انت كنت ضابطا سابقا ؟.

قال لا كنت مجندا بس .

المحكمة : وهل استخدمت أثناء فترة تجنيدك الطبنجة ؟

قال .. لا ولكن معلومات عامة انا احب اتعرف على كل حاجة .

الدفاع : هل كانت الرؤية تسمح لك بالتعرف على المتهم وشكله وماذا كان يرتدي ؟

قال المنطقة مظلمة ولكن عند باب العمارة كان فيه اضاءة بسيطة تسمح بالرؤية البسيطة .

الدفاع : وهل قوة ابصارك تسمح لك بالرؤية الواضحة مع انك تستخدم نظارة ؟

قال .. لا يا أخويا النظارة دي ريبان « فوتو براون » علشان الألوان !! أهي النظارة بعيدة .. أنا نظري ستة على ستة .. تحب أشوف لك أي حاجة .. أنا ممكن انشن على خرم التعريفة .

وضجت القاعة بالضحك .

واضاف الشاهد فضلت متربص امام الباب وانا أسمع الفكهاني يصيح امسك يا حاج محمد .. رحت مشنكل المتهم .. وقع على الأرض ولكنه قام جري .. وطارده الفكهاني .. وقع المتهم مرة ثانية وأمكن للفكهاني ان يقع فوقه ويشل حركته وانا تقدمت واخذت الطبنجة من ايده وقمنا سلمناه للشرطة داخل المحطة .

الدفاع : وهل المتهم كان به اصابات عند القبض عليه ؟

الشاهد ايوه أصيب في وجهه .. اتشلفط من الشنكل الذي أخذه مني .

ضجت المحكمة بالضحك .. فهناك فارق كبير في البنيان الجسدي بين الشاهد خفيف الظل ضعيف الوزن .. والمتهم رمضان مصطفى حسن .

ومن طرائف الشهود أيضا ما أعلنه الشاهد النقيب محمد عبدالتواب ضابط مباحث بولاق الدكرور .. الذي فجر مفاجأة أمام المحكمة عندما قال انه كان مكلفا بضبط أحد المتهمين .. وعندما ذهب للقبض عليه واحضره للقسم علم من مصادر سرية ان الذي يؤويه في شقته هو أيضا مطلوب القبض عليه .. ولما حصل على اذن النيابة للقبض عليه وجده قد حصل على كمية من الذهب المسروق الذي أودعه المتهم لديه قبل القبض عليه . وهكذا سرق حرامي .. حرامي .

وكانت المفاجأة الثالثة أثناء سماع شهادة النقيب نفسه ومثوله امام المحكمة كان يضع طبنجة في جانبه .. وفجأة وجد حرس المحكمة ينزعها منه .. لأن تقاليد المحاكمات تمنع دخول الأسلحة داخل القاعة .. وكانت ملاحظة لماحة من أمن المحكمة .

وشهدت القاعة حادثة طريفة أخرى .. فقد دخل أحد الضباط المحكمة شاهدا ليخرج منها متهما .. أحد الضباط .. يرتدي نظارة ملونة .. أطلق لحيته قليلا .. في ملابس مدنية .. وفجأة وأثناء محاورة الدفاع له .. أعلن بعض المتهمين ان هذا الضابط هو الذي قام بتعذيبهم وانتزاع الاعترافات منهم .. وتمسك الدفاع بضرورة اثبات ذلك في محضر الجلسة . ثم عاد ليطلب أمر المحكمة بالتحقيق معه فيما هو منسوب اليه من وقائع .

الشاهد عماد ايليا تاجر الذهب الذي اعتدى عليه بعض المتهمين . وتسببوا في اصابته بعاهة مستديمة في ساقيه .. حضر للشهادة على عكازين .. حرص الدفاع اكثر من مرة على التأكيد على أن المتهمين كانوا يتعاملون معه في بيع بعض المشغولات الذهبية له قبل الحادث

الشاهد حضر ومعه ٢ من المحامين طلبوا ان تسمح لهم المحكمة في الحصول على الذهب



المصدر : أخبار الحوادث

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٩ يوليو ١٩٩٤

المضبوط على ذمة القضية . ولما كانت أوصاف المضبوطات قد تكررت مع الشهود الـ ٥ من تجار الذهب الذين استمعت اليهم المحكمة والذين حرص الدفاع على مناقشتهم حول نوعية المضبوطات وهل يمكن أن يتعرف كل منهم على ما يخصه . ولما اجمعوا على صعوبة ذلك . جاء قرار المحكمة بأن يجتمع كل اصحاب المضبوطات ويذهبوا الى المدعى العام العسكرى ليجروا هناك قسمة الغرماء طبقا لما جاء في الاقوال أو طبقا لاحراز كل واقعة .

وكانت آخر طرائف الشهود . الشاهد مدحت ادوار أحد اصحاب محل الاخوة الثلاثة للذهب بالزيتون .. عندما بدأت المحكمة الاستماع لشهادة شقيقه حول واقعة السطو على المحل في شهر رمضان وقبل دقائق من انطلاق مدفع الافطار .. وكان ذلك قبل العيد بأيام قلائل .. فتحوا المحل ليبيعوا الذهب كهدايا للعيد .. ولكن هذه الرغبة كانت وراء تعرضهم لحادث السطو وسرقة الذهب كله الموجود في المحل .

سأله الدفاع هل يمكن التعرف على المضبوطات ؟

وكانت اجابة الشاهد نعم انا تعرفت على بعض هذه المضبوطات لأن كان فيها خاتم كنت لابسه يوم زفافى .

سأله الدفاع وهل تعودت بيع مصوغات كسر أو قديمة ؟

قال الشاهد أحيانا نقوم بتلميع مصوغات قديمة وتجهيزها وعرضها للبيع .

شقيقه منير ادوار كان حاضرا أيضا للشهادة . طلبت منه المحكمة الخروج من القاعة لحين الانتهاء من سماع شهادة شقيقه .. ولما رفعت الجلسة للصلاة وعادت الجلسة للانعقاد .. طلبت المحكمة من الشاهد الذى كان قد اقتنع بأنه لن يكون افضل من شقيقه الذى استمر استجواب الدفاع له حوالى ساعة .. فترك القاعة وخرج مع شقيقه .

نادت المحكمة لطلبه .. لم تجده .

طلبت المحكمة من النيابة ضرورة استدعائه للجلسة القادمة .

وطلب الدفاع من المحكمة الاستغناء عن شهادة الشاهد باعتبار انه لن يضيف أى جديد يخدم القضية أو مرافعة الدفاع .

وكان المتهمون قد اعدوا اكثر من مفاجأة للدفاع حيث بدأت طلبات المتهمين في أول حادثة من نوعها أن يطلب المتهمون محامين منتدبين للدفاع عنهم بعد رفضهم للمحامين الموكلين .

أريد هذا المحامى

طلب المتهم الـ ٢٤ مصطفى عراقى ان يسمح له بتوكيل المحامى فتحى تمساح للدفاع عنه بدلا من طابور المحامين الذين سبق أن أعلنوا انهم سيقفون معه .

وجاء رد فورى من فتحى تمساح وهو أحد المحامين المنتدبين للدفاع عن متهمين آخرين بانه يشرفه أن يقف مع زميله في محنته .. وانه قبل الدفاع عن زميله متطوعا .

ثم انهالت طلبات باقى المتهمين المتهم العاشر زين العابدين عبدالحكيم عبدالمطلب طلب ان يدافع عنه وتمسك محاميه عدنان عبدالمجيد الذى كان قد طلب الانسحاب في جلسة سابقة بعد أن سمع همهمات صادرة ضده في القفص و بعد اعلانه انه يرحب بأن يحاكم موكله امام القضاء العسكرى .. ثم عاد عدد من المتهمين يطلبونه للوقوف معهم بعد أن شهدوا كم هو حريص على التوصل الى أية نقطة توضح موقف موكليه .. كان دائما يعد اكثر من سؤال .. يحاور ويناور ليربك الشهود في محاولة لايجاد تضارب بين اقوالهم .

المتهمان المفرج عنهما طلبا أيضا سحب توكيلهما للمحامى الشهير .. ورغبتهما في انتداب دفاع منتدب حيث انهما لا يستطيعان مواجهة هذه الطلبات .

كبرى المفاجآت

اما اكبر المفاجآت فكانت ما اعلنته والدة أحد المتهمين أن أحد المحامين قد حصل منها على مبلغ الفى جنيه لشراء ملف القضية .. ولما علمت أن ملف القضية الذى يضم ٣٥٠٠ ورقة في ١٤ جزءا تبيعه ادارة المحاكم للمحامين بـ ٢٠٠ جنيه كمصاريف للطباعة فقط .. اندهش وطلبت من المحامى استرداد نقودها حتى تضعها في حساب ابنها داخل السجن ليوفر طلباته .. وانه ستكتفى بمحام منتدب .

وهكذا قبل أن تبدأ النيابة مرافعتها كان الدفاع المنتدب هو المسيطر على الساحة .. لتبدأ النيابة مرافعتها وسط كوم جديد من أشواك المحامين المنتدبين الذين حرصوا على أن تكون هذه الثقة عند أهلها .. وكرد للاعتبار لما حاول البعض إلصاقه بهم من انهم تابعون للقضاء العسكرى .



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٩ [illegible]

رئيس لجنة الفتوى بالأزهر يشهد غداً في قضية فودة

القاهرة: «الشرق الأوسط»

تشهد محكمة أمن الدولة العليا المصرية طوارئ جلسة ساخنة غدا اثناء نظر قضية المتهمين في اغتيال الدكتور فرج فودة إذ انها الجلسة الأولى بعد اعدام المتهم الثاني في القضية اشرف السيد ابراهيم الذي ادانته المحكمة العسكرية العليا لمحاولة الاعتداء على وزير الاعلام المصري صفوت الشريف ونفذ حكم الاعدام منذ ايام.

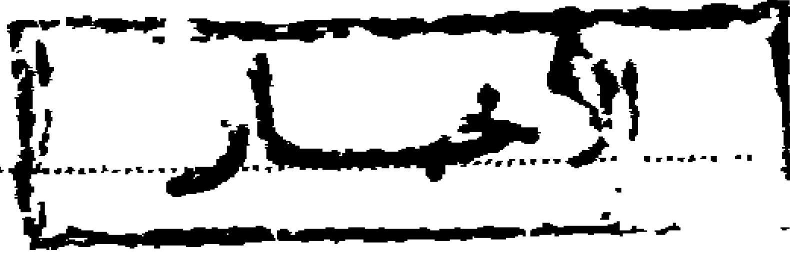
كما أكد الدفاع عن المتهمين انه من المنتظر ان يلقي صفوت عبد الغني قائد الجناح العسكري لتنظيم الجهاد كلمة من داخل القفص اثناء الجلسة.

وتبدأ المحكمة في الاستماع لشهادة شهود النفي الخمسة في القضية الذين طلبهم الدفاع عن الجلسات السابقة وصرحت المحكمة باعلانهم.

ويدلي صباح غد الشيخ عطية صقر رئيس لجنة الفتوى بالازهر باقواله أمام المحكمة وتناقشه هيئة الدفاع عن المتهمين في الكتب التي الفها المجني عليه والتي تسلمتها نيابة أمن الدولة العليا اثناء مرافعتها في الجلسات السابقة. ومن المنتظر ان يبدا الدفاع مرافعته عن المتهمين في القضية عقب الانتهاء من سماع شهود النفي.

وكانت المحكمة قد استمعت قبل ذلك لشهادتي الشيخ محمد الغزالي والدكتور محمود مزروعة اللتين اثارتا جدلا واسعا حول حكم الردة ومن ينفذ هذا الحكم.





المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٣ [illegible] ١٩٩٢

قرار الاتهام خلال ٤٨ ساعة فى قضية تنظيم « طلائع الفتح »

كتب فاروق الشاذلى :

علمت « الاخبار » ان قرار الاتهام فى قضية تنظيم « طلائع الفتح » المعروف باسم اعادة تنظيم الجهاد ، سيتم اعلانه خلال الـ ٤٨ ساعة القادمة .. يشمل القرار ٤٩ متهما فقط يمثلون قيادات التنظيم الذين شاركوا فى وقائع مادية .. اما بقية المتهمين الذين شملتهم تحقيقات نيابة امن الدولة فى القضية ١٢٣ حصر امن دولة عليا ، والذين وصل عددهم الى ٢٤٨ متهما .

يعلن قرار الاتهام اللواء محمد عبدالله المدعى العام العسكرى فى القضية رقم ١٤ جنايات عسكرية عليا المتهم الاول فيها مجدى محمد محمد سالم ومعه طه خليفة طه وعبدالمنعم جمال الدين وعبدالنبى خليفة واخرون .

تعقد جلسات المحاكمة التى ستبدا الاسبوع القادم بقاعة المحاكمات بالهايكستب برئاسة اللواء حامد سيد حسن ويمثل الادعاء العميد على بيبرس نائب المدعى العسكرى والمقدمان عمر ناصف وعزالدين عبدالعزيز

وعلمت « الاخبار » ان النيابة استبعدت اية عناصر نسائية فى اطار التنظيم . واكد مصدر قضائى عسكرى ان ما اثير حول الدكتورة ثناء محمد احمد التى كانت عيادتها فى البساتين مخزنا للاسلحة .. حيث ضبط به ١٥٠ كرتونة مملوءة بالاسلحة والبنادق والعبوات المتفجرة .. هى اشياء خاصة بزوجها المهندس اسماعيل سليمان نصر الدين عضو التنظيم .. وان الزوجة غير ملزمة بالابلاغ عن زوجها .. اضافة الى ان التحقيقات اثبتت عدم مشاركتها فى اى نشاط فعلى .

قرار الاتهام يشمل ارتكاب المتهمين لـ ١٥ جريمة ابرزها الاعداد لاعمال تخريبية اضافة الى جرائم تكوين جماعة على خلاف القانون وحيازة مفرقعات واسلحة وذخائر وسرقة اسلحة جنود الشرطة



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخبـــار

التاريخ : ١ أغسطس ١٩٩٢

احالة قضية زينهم للقضاء العسكرى هذا الاسبوع

علمت « الاخبار » انه تقرر احالة قضية احداث زينهم الاخيرة الى القضاء العسكرى .. يصدر قرار الاحالة خلال هذا الاسبوع .. كانت نيابة امن الدولة قد فرضت حظر النشر على تحقيقات القضية باعتبار انه مازال هناك متهمون هاربون .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٢ أغسطس ١٩٩٣

أخبار الحوادث

الدفاع يدين حوادث الارهاب فى قضية السطو على محلات الذهب

المحكمة تهدد بفرض السرية على الجلسات .. وتطالب الدفاع بعدم تجريح النظام

تابع الجلسة :
أحمد راضى

بدأ الدفاع المنتدب مرافعته عن المتهمين فى قضية السطو المسلح على محلات الذهب اثار المتهمون البالغ عددهم ١٨ متهما شغبا داخل قفص الاتهام وقاموا بتكسير المقاعد الخشبية ، كما تعدى بعض المتهمين بالضرب على افراد الحرس ردد المتهمون هتافات معادية للنظام والحكومة اصيب والدة احد المتهمين باغماء عقب مشاهدة ابنها يتشاجر مع احد رجال الامن امر اللواء على كمال حمزة باخراج المتهمين المشاغبين خارج القاعة . استغرق اخراجهم نصف ساعة وسمح للمتهمين الـ ٨ الباقين بزيارة اقاربهم لهم وتقديم الاطعمة ، عقب خروج المتهمين من القفص وايداعهم سيارة الترحيلات حاولوا تكسير باب وشباك السيارة .

فى بداية الجلسة ترافع المحامي المنتدب عبدالكريم خليل . اكد فى بداية مرافعته ان هيئة الدفاع تدين بشدة كل عنف سواء كان سياسيا او جنائيا وان الدفاع يأسف لكل قطرة دم اريقت كما وصف المتهمين بانهم تعساء وطالب هيئة المحكمة بان يتسع صدرها لهؤلاء المتهمين وطالب الدفاع بتطبيق الشريعة الاسلامية فى مصر واكد ان نظام الدستور فى مصر اشتراكى وان الاسلام دين الدولة وان النيابة وصفت المتهمين بانهم لصوص رغم ان اللصوص خارج القاعة يملأون مصر كلها ووصف المتهمين بانهم بؤساء .

وتعرض الدفاع لمفاسد الدولة قاطعه رئيس المحكمة قائلا إذا استمر الدفاع فى تجريح النظام فسوف يصدر امره بان تكون الجلسة سرية . امتثل الدفاع وبدأ مرافعته فى الشق الجنائى ودفع بعدم خضوع المتهمين جميعا لمواد التجريم ، بالنسبة لتهمتى الاتفاق الجنائى والانضمام لجماعة . وبطلان كافة الاعترافات الصادرة عن المتهمين او التعويل عليها كدليل لوقوعها تحت اكراه وتعذيب واكد الدفاع بطلان ماجاء بمعلومات وتحريات مباحث امن الدولة وعدم الاعتداد بالادلة المقدمة منها ، كما اكد الدفاع عدم جواز محاكمة المتهمين بالقانون الجديد (الارهاب) لارتكاب المتهمين جرائمهم قبل صدور القانون فى عام ١٩٩٢ ، كما ان معظم المتهمين القى القبض عليهم ولم يقدموا الى النيابة للتحقيق معهم إلا بعد عدة شهور . وقيام مباحث امن الدولة بتعذيب المتهمين لانتزاع اعترافات منهم كما دفع الدفاع ببطلان احالة جميع المتهمين للمحاكمة ونفى عنهم تهم الانضمام والاتفاق الجنائى .

هاجم الدفاع نيابة امن الدولة ، لعدم قيامها بالتحقيق مع المتهمين فور القبض عليهم ، وانما تركتهم فريسة فى يد مباحث امن الدولة واشار الدفاع الى ان اعترافات المتهمين باطلة ولايعتد بها كدليل لثبوت التهمة وضرب مثلا للمتهمين مصطفى بكرى ورامى السيد شافعى وخالد عبدالفتاح الذين تم التحقيق معهم بعد ٧٠ يوما من القبض عليهم كما ان النيابة العامة لم تعرض المتهمين على الطب الشرعى رغم مابهم من اصابات حتى الان ومثال ذلك المتهم شافعى كما دفع الدفاع بعدم صحة الاجراءات وماقامت به مباحث امن الدولة من اجراءات خاطئة فى نصوص القانون . ورفعت الجلسة للاستراحة وامر رئيس المحكمة بالسماح للمتهمين الـ ٨ بالزيارة وقيام الطبيب بالكشف على احد المتهمين . وتم السماح بدخول الاطعمة للمتهمين .

وترافع المحامى حمدى عبدالله ابراهيم عن المتهم السابع محمد احمد فرغل والتاسع والعشرين حسين على . دفع ببطلان القبض على المتهم لعدم جدية التحريات ، وبطلان الاعتراف لصدوره تحت ضغط واكراه وصعقه بالكهرباء وتوثيقه بالحبال . كما ان شروط الاعتراف تتمثل فى ان يكون الاعتراف تم عن ارادة حرة واعية واجراء صحيح وان يكون الاعتراف امام القضاء اما غير ذلك فيكون قولا مرسلا تتناقض اقوال الشهود . وتتناقض اقوال المتهمين كما ترافع عن المتهم الـ ٢٩ «حسين على» قال الدفاع ان المتهم ضيف شرف فى هذه القضية لبطلان القضية عليه لان الاذن صادر فى ٩ مارس ١٩٩٣ ولم يعرض المتهم على النيابة إلا فى ٢٠ ابريل . كما ان اوراق القضية قد خلت من اى دليل يفيد انضمامه لجماعة اسست على خلاف القانون والاتفاق الجنائى على ارتكاب الجرائم . كما ان المتهم انكر كل الاتهامات المنسوبة اليه .

وترافع علي اسماعيل المحامي على المتهم مصطفى عراقي وانضم الى زميليه السابقين في الدفوع . وان قرار الاتهام بالنسبة لموكله قد ترك اثرا سيئا في نفسه خاصة ان الادلة الموجودة بالاوراق غير كافية وغير مادية وان اقوال المتهم علي فايق ميهوب غير صحيحة وتتعارض مع بعضها . كما ان المتهم انكر معرفته بالمتهم علي فايق اما بخصوص المنشورات فإن المتهم مصطفى عرام كمحام له ان يطلع على كافة اسرار موكليه من المتهمين في القضايا السياسية وان فترة التحريات لم تكن كافية . ثم ترافع ايضا عن المتهم هلال عبدالشفيع

عقدت المحكمة جلستها برئاسة اللواء علي كمال حمزة وحضور المقدم دكتور احمد ناصف وامانة سر عيد عبدالعزيز .



المصدر : الشرق الاوسط

التاريخ : ٢ مارس ١٩٩٢

تغيب رئيس لجنة الفتوى في الأزهر

الدفاع يستغني عن شهادة صقر والشوقيون يثيرون شغباً في المحكمة

القاهرة: «الشرق الاوسط»

اخلت المحكمة العسكرية العليا في مصر امس قفص الاتهام من 18 متهما من بين 32 متهما تجري محاكمتهم في قضية اقتحام محلات الذهب المعروفة باسم «الشوقيين» بعد ان اثاروا شغبا وحاولوا تحطيم مقاعد القفص بينما اعتدى بعضهم على افراد طاقم الحراسة.

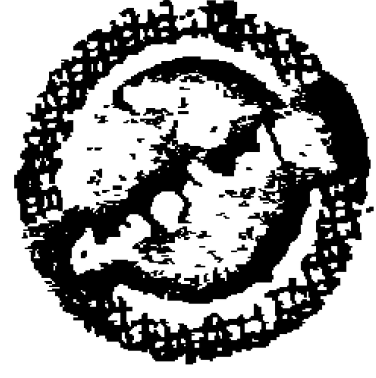
وحذرت المحكمة هيئة الدفاع من المساس بهيبة الدولة والالتزام بقواعد المرافعة حتى لا تصدر قرارا بفرض السرية على الجلسات.

وبينما قررت المحكمة العسكرية امس استكمال الاستماع لمرافعة هيئة الدفاع عن المتهمين في جلستها صباح غد، وقعت مفاجاة في قضية اغتيال الدكتور فرج فودة التي تنظرها محكمة امن الدولة العليا، اذ استغنت هيئة الدفاع فجاة عن الاستماع الى شهادة رئيس لجنة الفتوى بالازهر الشيخ عطية صقر بعد ان تغيب عن جلستها امس رغم استدعائه للشهادة بناء على طلب الدفاع.

ووزعت حماة حسن الشلقاني - الذي جرى اعدامه قبل نحو 3 اسابيع بسبب ادانته في محاولة اغتيال صفوت الشريف - الحلوى والشيكولاته داخل قاعة المحكمة «فرحة باستشهاده» على حد قولها، وهي حرصت على حضور جلسة الامس.

وطالب الدفاع باسقاط التهمة عن احد المتهمين ويدعى «ابو العلا عبد ربه» بعد ان شكك في قواه العقلية نظرا لاصابته بمرض عقلي وطلب احالته على الطب الشرعي لتقرير مدى اصابته. وقررت المحكمة استئناف استماعها لمرافعة الدفاع عن المتهمين (12 متهما) في جلستها صباح اليوم.

وعلى صعيد محاكمة تنظيم الشوقيين، اثار 18 متهما للمرة الثانية شغبا وحاولوا تحطيم المقاعد بقفص الاتهام مما اضطر المحكمة الى طردهم من الجلسة، وقررت الاستماع الى مرافعة 14 محاميا عن المتهمين في جلسة غد الثلاثاء.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة

التاريخ : ٢ [illegible] ١٩٩٣

القاهرة: جلستان عاصفتان لمحاكمة "الشوقيين" والمتهمين في قضية فودة

□ القاهرة - «الحياة»:

■ شهد أمس جلستين عاصفتين لمحاكمة متطرفين دينيين في القاهرة حيث عقدت المحكمة العسكرية العليا جلسة لمحاكمة ٢٣ متطرفاً اعضاء في تنظيم «الشوقيين» بينهم ٣ فارون، كما عقدت محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ) جلسة للنظر في قضية اغتيال فرج فودة.

وشهدت جلسة المحكمة العسكرية احداثا عاصفة حينما ردد المتهمون في البداية شتائم وسباباً الى الحراس والى اعضاء هيئة المحكمة ثم حطموا المقاعد الخشبية داخل قفص الاتهام. واصدر رئيس المحكمة اللواء علي كمال قرارا فوريا باخراج المتهمين وحرمانهم من حضور الجلسات المعلنة واكتفى بحضور ٨ متهمين لم يشاركوا في اعمال الشغب التي اثارها المتهمون.

ثم بدأ الدفاع المنتدب عن المتهمين مرافعته فاستنكر ما حدث من اعمال شغب واعلن استنكاره لحوادث العنف والارهاب التي شهدتها مصر اخيرا وانتقد النيابة العسكرية وما نسبته من تهم الى المتهمين وقال انه «ليس للنيابة الحق في ان تقرر ان هذا مسلم وهذا غير مسلم». ونفى ما نسب الى المتهمين من جرائم السرقة والقتل وأكد أن هدف الاسلاميين هو تطبيق الشريعة ورفض الفساد.

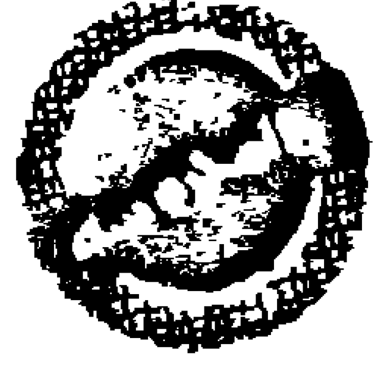
وقررت المحكمة تأجيل النظر في القضية الى جلسة اليوم الاثنين.

واستمعت محكمة امن الدولة العليا (طوارئ) الى مرافعة الدفاع عن المتهمين في قضية اغتيال فرج فودة وطالب الدفاع بضم اصل الفتوى التي اصدرتها لجنة الفتوى بالازهر ردا على شهادة الشيخ محمد الغزالي في المحكمة الى ملف الدعوى وطلب المتهم صفوت عبدالغني قائد الجناح العسكري لـ «الجماعة الاسلامية» سماع شهادة عدد من اساتذة جامعة الازهر وهم الدكاترة محمد عمارة وصلاح الصاوي ومحمود حماية للرد على ما ورد من افكار في كتب التنوير التي قامت الهيئة المصرية العامة للكتاب باعادة طبعها وتوزيعها وهي من مؤلفات طه حسين وقاسم امين وجابر عصفور. وقال ان الكتب «تحوي افكارا إلحادية».

ومن جهته، قال الدكتور عبدالحليم مندور رئيس هيئة الدفاع عن المتهمين ان الحملة الفرنسية والاحتلال البريطاني لمصر «كانا بهدف التبشير المسيحي في مصر للقضاء على الاسلام فيها باعتبارها منارة العالم الاسلامي»، مشيرا الى ان البعثات الدراسية المصرية الى فرنسا وغيرها من دول اوروبا كانت تهدف الى ايجاد كوادر تدعو الى فصل الدين عن الدولة على غرار ما يحدث في اوروبا»، وان لفظي الفلاسفة والمفكرين اطلقا على من ينادون بهذه الافكار مثل قاسم امين وطه حسين.

واضاف: «ان كل الزعماء السياسيين في مصر كانوا يقودون حركات اسلامية مثل احمد عرابي ومصطفى كامل ومحمد فريد وحسن البنا. موضحا ان ثورة ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٥٢ استمدت قوتها من تأييد الاخوان المسلمين لها الى ان قام الرئيس عبدالناصر بافتعال حادث المنشية واعدم وسجن واعتقل المئات من الاخوان، ما كان سببا في انتشار الفكر الشيوعي والالحاد».

وقال مندور ان الرئيس السادات استعان بالاخوان المسلمين من اجل ضرب الشيوعية والناصرية من خلال محاورات الفكر بالفكر ما اسفر عن تزايد حجم التيار الاسلامي بصورة كبيرة «وعندما انحرف السادات بالمسيرة في



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ - مارس ١٩٩٣

بداية الثمانينات وزعم وجود فتنة طائفية في مصر واصدر قرارات ايلول (سبتمبر) ١٩٨١ قام شباب الجماعات الاسلامية باغتياله بعد ان افتوا بتكفيره في محاولة منهم لقلب نظام الحكم»

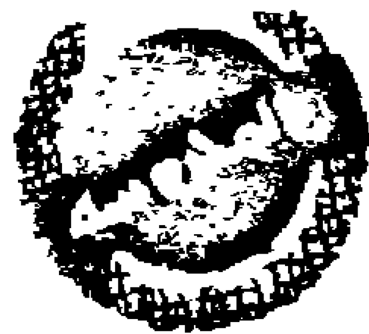
واضاف: «ان هناك مؤامرة على الجماعات الاسلامية تمثلت في محاولات تلفيق قيامهم باثارة الفتنة الطائفية». وشدد على ان الدكتور عمر عبدالرحمن وقيادات الجماعات الاسلامية «اكدوا مرارا وتكرارا حرصهم على العلاقات الوطيدة بين ابناء شعب مصر مسلمين واقباط».

واتهم الدكتور مندور الكاتب فرج فودة بانه «كان السبب الرئيسي في اثارة واشعال الفتنة الطائفية في مصر» وقال: «منذ اغتياله وحتى اليوم لم يسمع احد عن وجود فتنة طائفية في مصر»، مشيرا الى أن فودة «سافر الى اميركا والقى المحاضرات وجمع الاموال واعلن ان هناك فتنة طائفية في مصر وانه حامي حمى الاقباط».

وقال أن المتهمين في كل القضايا الاسلامية «ليسوا ارهابيين بل يريدون تطبيق شرع الله والدفاع عن دينهم»، ورأى أن هناك خطأ كبيرا ارتكبه البعض «باعتقادهم واهمين ان محاربة التطرف والارهاب تكون من خلال نشر الفساد والاباحية والهجوم على الاسلام» وعلق على احكام المحكمة العسكرية وقال: «انه لم يحدث في تاريخ مصر ان اصدر قاض حكما بالاعدام على ١٥ شخصاً».

وشهدت الجلسة واقعة غريبة اذ قام اهالي بعض المتطرفين الذين اعدموا اخيرا بتوزيع حلوى على الحاضرين وابدوا سعادتهم ازاء «استشهاد» من نفذ فيهم حكم الاعدام.

وقررت المحكمة تأجيل النظر في القضية الى جلسة اليوم الاثنين لاستكمال سماع مرافعة الدفاع.



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ ـ ١٩٩٢

في قضية الشوقيين :

الدفاع يطلب براءة المتهمين وبطلان الاجراءات

كتب ـ على الصفتى:

واصلت المحكمة العسكرية العليا امس سماعها لمرافقة الدفاع فى القضية رقم (١٣) والمتهم فيها ٣٢ متطرفا من جماعة الشوقيين منهم ثلاثة هاربين.

عقدت الجلسة برئاسة اللواء كمال حمزه وعضوية المقدمين اشرف عماره ومحمود سلطان وامانة سر عبد عبدالعزيز عامر.. لم يحضر بقفص الاتهام من المتهمين سوى الثمانية الذين سمح لهم رئيس المحكمة لعدم اثارتهم للشغب.

قال فتحى التمساح محامى المتهمين الرابع والتاسع عشر والرابع عشر ان الارهاب اللعين يستهدف اغتيال أمن مصر وان جهات اجنبية عديدة تريد العبث بأمن مصر واشعال نار الفتن بين ابناء الشعب الواحد، يريدون ان تأكل مصر ابناءها.

واضاف ان هناك حملة شعواء خرجت علينا الايام الماضية قصدت النيل من قضائنا العسكرى والحقيقة ان رجال القضاء العسكرى استقوا من القوات المسلحة شهامة الرجال وعفة اللسان وتلبية النداء لا ينطقون الا حقا ولا يقولون الا صدقا.

ودفع محامى المتهمين ببطلان القبض على المتهم الرابع سامى عبدالتواب لعدم استصدار اذن من السلطات المختصة وان الاتهام فى الدعوى جاء على لسان المتهم الثانى على فايد ميهوب وبالتالى فان اقواله لا تصلح دليلا للادانة لانها اقوال متهم على اخر.

وبالنسبة للمتهم التاسع عشرة السيد محمد العدوى قال الدفاع ان المتهم قبض عليه بعد خمسة اشهر من تاريخ السطو على محل الاخوة الثلاثة بالزيتون ودفع ببطلان كافة الاجراءات التى اتخذت ضد المتهم.

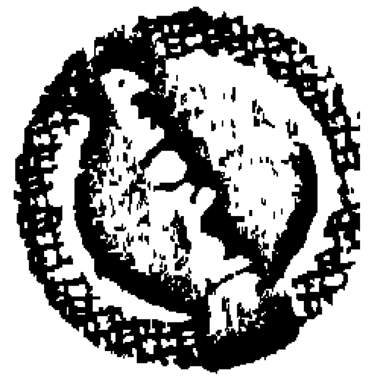
وقال ان المتهم الرابع والعشرين مصطفى عراقى شد الى دائرة الاتهام بناء على قول المتهم الثانى وقد انكر المتهم فى كافة مراحل التحقيقات معرفته بالمتهم الثانى وكان يجب اجراء مواجهة بين المتهمين وطالب الدفاع ببراءة المتهمين الثلاثة.

ودفع سيف مطاوع المحامى عن المتهمين ٢٨ جمال الدين حسن عبدالجواد ٣٠ وكمال سعد بعدم شرعية الاتهامين الموجهين اليهما وهما الانضمام الى جماعة اسست على غير القانون والاتفاق الجنائى حيث ان مبدأ الشرعية يعنى انه لا جريمة او عقوبة الا بناء على قانون وعدم رجعية القوانين على الماضى والثابت ان القانون ٩٧ لسنة ٩٢ لمكافحة الارهاب صدر فى ٩٢/٧/١٨ بينما قدمت النيابة المتهمين فى عام ١٩٩٠

وبالنسبة لباقى الاتهامات قال سيف المحامى ان قرار اعتقال المتهم جمال الدين حسن عبدالجواد جاء بناء على الشبهات وانه ملتح وانه من قرية ابوشنب التى تضم معظم المتهمين وانه تم حجز المتهم فترة طويلة دون تحقيق وانه تهريج من النيابة.

اثارت كلمة تهريج رئيس المحكمة ووجه كلام الى المحامى بان النيابة والهيئة القضائية لا تهرج وانه سيعتبرها زلة لسان واعتذر المحامى لهيئة المحكمة.

ودفع احمد عمار المحامى عن المتهمين الخامس محمد عبدالله ريحان والثانى والعشرون شعبان عبدالغنى ببطلان القبض واعتراف المتهمين لانها وليدة اكراه وأن المتهم الخامس لم يضبط بحوزته اى اسلحة او منشورات كما ان المتهم لا يقرأ ولا يكتب وان المتهم ٢٢ خدعته زوجة المتهم الثانى على ميهوب عندما ذهبت اليه محملة بالذهب المسروق ولم يعرف الا بعد القبض عليه وبعد ان الصقت به التهمة.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٢ أغسطس ١٩٩٢

أخبار الحوادث

الدفاع يشيد بالقضاء العسكري في قضية السطو المسلح والمحكمة تطالبه بعدم التطاول على الهيئة القضائية

واصل الدفاع لليوم الثاني علي التوالي مرافعته عن المتهمين في قضية السطو المسلح على محلات الذهب بالقاهرة والجيزة والقليوبية. والشروع في قتل نائب مامور سجن طرة. حضر جلسة المحاكمة ٩ متهمين فقط بينهم اثنان فخلي سبيلهما . رفض باقي المتهمين حضور الجلسات وتم ايداعهم سيارة الترحيلات. شهدت قاعة المحكمة هدوء لم يسبق له مثيل في الجلسات الماضية. عقدت المحكمة جلستها في الساعة الحادية عشرة والنصف. وترافع المحامي فتحي تمساح عن المتهمين الرابع والتاسع عشر والرابع والعشرين. أكد الدفاع ان الدعوى لايمكن النظر اليها علي انها دعوي عادية خاصة ان الاعلام المصري والاجنبي قد كساها بصيغة ارهابية. فسارت ظروف الدعوى امام العالم مطروحة من زاوية واحدة تلك الزاوية ان النيابة صاغت قرار الاتهام على ان هؤلاء ارهابيون ودعوي لتغيير نظام الحكم - ونفي الدفاع علاقة المتهمين بهذه الدعوى فهم ضحايا هذه الدعوى. واكد ان الجناة

تابع الجلسة :
احمد راضي

الحقيقين احرار طلقاء خارج قفص الاتهام كما ان المتهمين في هذه القضية زجوا في هذه القضية زجا وخضعوا في تفتيشهم والقبض عليهم لقانون الاشتباه . ذلك القانون الذى يجيز القبض بلا دليل والحبس بلا سند، وان الدعوي المنظورة امام المحكمة بلا سند او دليل علي الاطلاق. كما ان الارهاب اللعين يستهدف اغتيال امن وامان مصر واستقرارها. امالها ومستقبلها - ان الارهابيين القتلة احرار طلقاء خارج قفص الاتهام. وان المتهمين ليسوا إلا دعاة وسياتي اليوم الذى يقبض على المتهمين الاصليين. كما أشاد الدفاع بالقضاء العسكري وانتقد الحملة المسعورة التي استهدفت النيل من القضاء العسكري ووصفه بأنه عظيم وقرر الدفاع ان القضاء العسكري فخر لكل مصري - لقد كانوا بالأمس درع الأمن والأمان واليوم هم جناة حماة القانون

والشرعية ودفع المحامى عن المتهم سامي عبد التواب ببطلان القبض عليه لعدم استصدار اذن من النيابة وتناقض اقوال الشهود و اقوال المتهمين فمرة يعترفون وتارة اخري ينكرون. كما ترافع ايضا عن المتهم سيد محمد العدوي. واكد الدفاع ان المتهم قبض عليه بعد خمسة اشهر من واقعة السطو علي محل الاخوة الثلاثة بالزيتون، وعقب القبض عليه لم يتم تقديمه للنيابة إلا بعد ثلاثة اشهر وتساءل الدفاع اين قضي المتهم هذه المدة كما ترافع الدفاع عن المتهم مصطفي العراقي. واكد انه :ج به في هذه القضية بناء على اموال مرسلة من المتهم الثاني على فايق وان المتهم انكر جميع التهم المنسوبة اليه ومعرفته بالمتهم الثاني وكان يجب على النيابة اجراء مواجهة بين المتهم الثاني وموكله وترافع المحامي سيف مطاوع عن المتهمين جمال الدين حسن عمران وكمال سعد عبد الله. ودفع بعدم شرعية الجريمة الاولى المسندة للمتهمين وهي الانضمام لجماعة. وطالب بعدم تطبيق قانون الارهاب علي المتهمين لأن جرائمهما والقبض عليهما كان

قبل تطبيق القانون. كما ان القانون اشترط ضرورة علم من ينضم للجماعة باغراضها. وقد خلت ادلة الثبوت من بيان هذا الركن في حق المتهمين. كما ان المتهم الاول صدر قرار من وزير الداخلية باعتقاله لأن المتهم ملتح ومن قرية المتهم الاول. وانه يدفع ببطلان القبض عليه لانتهاكه قواعد الشرعية، كما دفع ببطلان تفتيش مسكن المتهم. اتهمت النيابة العسكرية بعدم التزام الحيدة في قيد التهم للمتهمين. وقاطعه رئيس المحكمة وطالبه بالحيدة وعدم المساس بالهيئة القضائية. وترافع المحامي احمد عمار عن المتهمين محمد عبد الله ريحان وشعبان عبد الغني. ودفع ببطلان اعترافات المتهم الأول في محاضر مباحث امن الدولة (جمع الاستدلالات)، وان المتهم تم تعذيبه وان جميع الاعترافات باطلة لوقوعها تحت اكراه مادى ومعنوى كما ان المتهم لحظة القبض عليه لم تضبط معه اية أي اسلحة او متفجرات وفجر الدفاع مفاجأة ان ضابطا بمباحث امن الدولة سطر في محضر ان المتهم محمد عبد الله تخلف عن عملية السطو.



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ اغسطس ١٩٩٢

وتساءل الدفاع كيف تمت اضافة اسم المتهم الى القضية ؟! وترافع عن المتهم شعبان عبد الغني. واكد ان موكله بريء ولم يرتكب اية حوادث سطو طالب بمحاكمة سيدة تدعى فاطمة لأن المتهم استضافها فى منزله دون ان يعلم ان بحوزتها ذهبا مسروق وانه لو كان يعلم لكان قد ابلغ عنها وان المتهم لم تضبط معه اية اسلحة أو نخائر وان المتهمين لايجدون القراءة والكتابة عقدت المحكمة جلستها برئاسة اللواء علي كمال حمزة وعضوية المقدمين اشرف عمارة ومحمود سلطان وحضور المقدم عباس النجدي وامانة سر عيد عبد العزيز.



في قضية طلائع الفتح:

اتهام عسكريين.. وقرار الاتهام خلال ساعات والمحاكمة الأسبوع القادم

كتب عماد محجوب:

يعلن المدعي العسكري اللواء محمد عبد الله خلال الساعات القادمة قرار الاتهام في اكبر واهم قضية رأي- «طلائع الفتح الاسلامي»- والتي تضم اكثر من ٣٥٠ متهما، يطالب الادعاء باعدام اكثر من ١٤٠ متهما منهم. اكدت المصادر ان حملة «الشعب» اثرت في سير القضية واعداد السيناريو الخاص بها فتم في اللحظات الاخيرة استبعاد ثلاث سيدات من قائمة الاتهام، كما تم تقسيم القضية الى ثلاث قضايا أمام دوائر مختلفة مراعاة للظروف السياسية، دون النظر الى الاعتبارات القانونية.

علمت «الشعب» ان القضية ضمت عدداً من العسكريين بالقوات المسلحة، وان توجيهات عليا صدرت ببدء نظر القضايا فورا، دون الانتظار الى شهر نوفمبر- الموعد المعلن من قبل- انتظارا لاستكمال اجراءات الولاية الثالثة للرئيس مبارك.. وفي ضوء ذلك تبدأ الاسبوع القادم جلسات محاكمة المجموعة الاولى من طلائع الفتح وتضم ٤٩ متهما باسم العائدون من افغانستان، ويترأس الدائرة اللواء حامد السيد حسن بعد إعادته للخدمة وترقيته.

تدور وقائع القضية حول اتهامات بانشاء وادارة والانضمام لتنظيم يهدف الى قلب نظام الحكم، وتنفيذ خطط ارهابية، وحيازة أسلحة وذخائر دون ترخيص، ويواجه المتهمون جميعاً عقوبة الاعدام.

اما قضية «طلائع الفتح ٢» فتضم اكثر من ٧٠ متهما، وتتضمن وقائع الاعتداء على حارس سفارة البحرين وجنود الحراسة بالمعادي والاستيلاء على اسلحتهم وقتل احدهم عام ١٩٩٠ ومازال الفاعل فيها مجهولا. ويطالب قرار الاحالة باعدام اكثر من ٤٧ متهما استنادا الى تعديلات قانون الارهاب بشأن حيازة الاسلحة والمنشورات والانضمام لتنظيم غير مشروع. أما القضية الثالثة فترتكز على «حادث المقطم» وفيه قتل سائق لوري و«تباع» وسرقت سيارتهما، وقالت تقارير امن الدولة إن المتهمين من عناصر الجماعة الاسلامية استخدموها في انشطة التنظيم، وخاصة نقل اسلحة وذخائر إلى مخازن سرية، وقدرت كمياتها بأنها تفوق تسليح كتيبة نظامية.

علمت «الشعب» ان القضية ضمت مجموعة من افراد القوات المسلحة كمتهمين، منهم طالبان بالكلية الحربية وهما راشد عبد السميع ونضال احمد وثلاثة ضباط احدهم ملازم اول، ومعهم رقيب أول طارق احمد عبيد، ورقيب محمود عبد العظيم، عبد العظيم وجندي مجند مهندس حمدي عبد السلام.

وعلى جانب اخر.. واصلت المحكمة العسكرية نظر قضية «الشوقيين» امس الاثنين لسماع مرافعات الدفاع، وكانت جلسة أول أمس قد شهدت أول حادث من نوعه يقع داخل دائرة تدعي أنها قضائية، فقد وجهت النيابة العسكرية تحذيراً باتخاذ اجراءات صارمة ضد محام لانه اشار أو ألمح إلى انتشار الفساد، وامور تمس الحكم. أما رئيس الجلسة فقد اوقف المحامي ومنعه من الاسترسال.

وتحدث في الجلسة علي اسماعيل المحامي مؤكداً بطلان الاعترافات المنسوبة لبعض المتهمين لصدورها تحت وطأة التعذيب الذي اثبتته نيابة امن الدولة والتقارير الطبية الشرعية. وتناول اتهام المحامي مصطفى العراقي في القضية تنفيذاً لتهديد سابق من مباحث امن الدولة ضده، ومع ذلك فلم يرد ذكره في القضية سوى على لسان المتهم علي فايد ميهوب ثم عاد وتناقضت أقواله في محضر اخر مما يؤكد أن اقواله أمليت عليه كرها لتوريط المحامي الذي كان يحضر التحقيقات مع المتهمين في القضية نفسها، ثم قبض عليه في مرحلة متأخرة، وقيل أنه ضبط معه منشور وهو عبارة عن بيان صادر عن نقابة المحامين بعنوان «اعتقال محام» ويتعلق بقضية مهنية نقابية، والورقة تحمل شعار النقابة ومع ذلك تستغلها النيابة العسكرية للمطالبة باعدام بريء، وقيل إنه ضبط معه منشور اخر بعنوان «شهداء الجماعة الاسلامية»، وهذا دليل قاطع على ان المتهم لا ينتمي الى الشوقيين «جماعة المتهمين»، وهو كمحام يترافع في مثل هذه القضايا يجوز له ان يحمل اوراقا مثل المضبوطات كمستند يجوز أن يستخدمه في دفاعه دون ان يكشف عن

مصدره.

ومن المرجح ان تنتهى المرافعات بعد غد الخميس، وبعدها تحجز القضية للنطق بالحكم الأسبوع القادم، فى غيبة ٢٠ متهما امرت المحكمة بمواصلة محاكمتهم غيابيا ومنعهم من حضور الجلسات المتبقية، بعد مشادة بينهم وبين هيئة المحكمة رددوا خلالها الهتافات ضد رئيس الجلسة اللواء حمزة، ووصفوه فيها «بالطاغوت» و «الكافر» فاخرجتهم قوات الشرطة العسكرية، وامر اللواء حمزة باعادة ١٢ متهما إلى سيارات السجن، وكان قد استبعد ٨ منهم فى الجلسة السابقة ولم يبق امام هيئة المحكمة سوى ٨ متهمين بينهم ٢ سبق ان اخلت نيابة امن الدولة سبيلهم (راضى السيد، جمال حسن) و ٤ هاربين. وفى ضوء المناقشات عقب الاحداث والصدامات الاخيرة ترجح المصادر ان ترتفع نسبة المحكوم باعدامهم من ١٢ إلي ١٤ متهما فى الحكم الذى يتم النطق به الاسبوع القادم!



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥ أغسطس ١٩٩٢

قرار الاتهام فى قضية تنظيم « طلائع الفتح » منتصف أغسطس الحالى

كتب ـ حسين فتح الله واحمد فؤاد :

تواصل النيابة العسكرية حاليا اعداد واستكمال التحقيقات المتعلقة بقضية تنظيم « طلائع الفتح » تمهيدا لعرضها على اللواء محمد عبدالله المدعى العام العسكرى لاعلان قرار الاتهام فيها خلال النصف الثانى من اغسطس الحالى .

وتشير اتجاهات القضاء العسكرى إلى ان القضية المتهم فيها نحو ٢٤٠ ارهابيا سيتم تقسيمها تبعا لجسامة الجرم الذى ارتكبه المتهمون حيث سيفصل قرار الاتهام بين العناصر القيادية فى التنظيم وادواته المنفذة وبعض العناصر الاخرى التى ساعدت أو ساندت المتهمين الذين قاموا بتنفيذ العمليات الارهابية .

واكدت تحقيقات النيابة ان بعض المتهمين قد عادوا من الخارج بتكليفات للقيام بعمليات ارهابية ، واعدوا الاسلحة والمفرقعات لاستخدامها فى هذا الغرض ويأتى على قائمة قيادات التنظيم : أيمن الظواهرى الموجود فى باكستان ، ومجدى محمد سالم المحبوس على ذمة القضية ، وقد تم استبعاد الدكتورة ثناء محمد احمد التى ضبط بعيادتها فى البساتين اسلحة ومتفجرات حيث تبين انها تخص زوجها المهندس اسماعيل سليمان نصر الدين عضو التنظيم ، وان الزوجة لا يلزمها القانون بالابلاغ عن زوجها ، كما اكدت التحريات والتحقيقات انها لم تشارك فى اى نشاط خاص بالتنظيم .

وان قرار الاتهام سيتضمن تهم تاسيس وادارة جماعة غير مشروعة أسست على خلاف القانون ، والاتفاق الجنائى على ارتكاب جنايات قتل والشروع والاعداد لاغتيال شخصيات عامة ، وحيازة أسلحة ومنشورات تدعو إلى قلب نظام الحكم ، وحيازة كتاب « الحصاد المر » الذى الفه ايمن الظواهرى .

وكشفت تحقيقات النيابة عن ان امير التنظيم الجديد مجدى محمد سالم كان متهما فى قضية الانتماء إلى تنظيم الجهاد عام ٨١ ، وانه كان يتلقى تكليفات تكوين التنظيم واوامره من أيمن الظواهرى المتهم رقم ١١٣ فى قضية تنظيم الجهاد الذى ارتكب اعضاؤه أحداث أسيوط عام ١٩٨١

كما كشفت التحقيقات عن ان التنظيم تم تشكيله من ٧ مجموعات عنقودية لكل منها قائد ، وكل منها يعمل فى محافظة مختلفة ، وهو من حيث الشكل يختلف عن تنظيم الجهاد القديم الذى يأخذ الشكل الهرمى ، ففى الاسكندرية يقود التنظيم فؤاد ضيف الله ، وفى البحيرة ، أحمد فؤاد عشوش ، والشرقية رضا بيومى وهشام عبدالله ، وفى القليوبية عبدالفتاح كمال ، والجيزة عبدالمنعم جمال الدين ، وكفر الشيخ سيد دراز .

اما القضية الثانية فتضم باقى المتهمين وعددهم ٢٣٠ متهما وهى خاصة بالانتماء للتنظيم ، وكانوا يحضرون الندوات التى تنظمها قيادات التنظيم ويتلقون افكارهم الخاصة باعدادهم وتهيئتهم تمهيدا للدخول الفعلى والعمل بالتنظيم .



المصدر : الأخبار

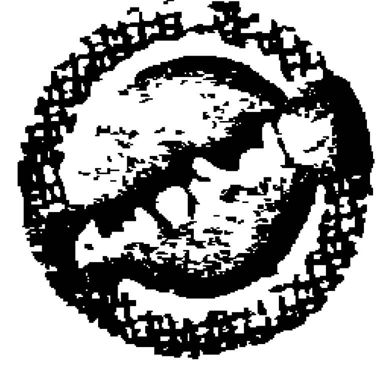
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥ أغسطس ١٩٩٣

قرار الاتهام اليوم في قضية تنظيم الطلائع

يعلن اللواء محمد عبدالله المدعى العام العسكرى اليوم ، قرار الاتهام في قضية تنظيم طلائع الفتح .. وتمثل الجزء الاول من تنظيم « اعادة تشكيل تنظيم الجهاد » .. يشمل قرار الاتهام ٥٣ متهما الاول عبدالحميد محمد عبدالحميد حب الله وباقى المتهمين ومنهم : محمد حسام احمد الشريف وربيع احمد ركابى احمد واحمد محمد احمد يوسف ومدحت عبداللاه محمد السيد وعبدالمنعم جمال الدين وعادل على عثمان وطارق عبدالفتاح احمد محمد ابراهيم العطار وياسر محمد المأمون عثمان وسيد محمد على جراره وخليفة عبدالعظيم عبدالعزيز ومحسن على موسى شحاته ومحمد احمد خيرى مأمون وفتحى امام عبدالمجيد وخويلد محمد بركات ومحمد على ومجدى سالم .

تبدأ المحكمة العسكرية العليا برئاسة اللواء وجدى الليثى وعضوية العقيد محمد كامل والمقدم مصطفى بكرى نظر القضية الاسبوع القادم .



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥ [illegible] ١٩٩٣

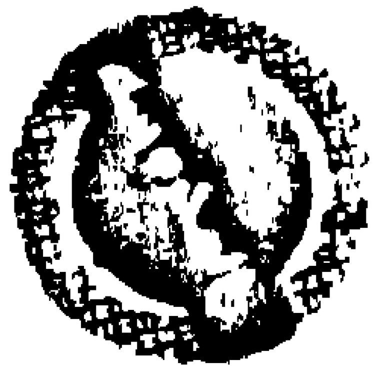
الأشغال الشاقة ٥ سنوات لعضو بتنظيم الجهاد

الاسماعيلية ـ خالد لطفي:

قضت المحكمة العسكرية العليا بمنطقة القناة برئاسة العقيد عاطف راشد طه وعضوية المقدمين احمد بدوى ومصطفى الشريف وامانة سر علاء فؤاد، بحبس متطرف خمس سنوات مع الاشغال الشاقة.

وكان رجال مباحث الاسماعيلية قد عثروا مع على عبد المجيد (٢٧سنة) مزارع على صندوق خشبى يحتوى على ١٦٥٠ طلقة حية لحظة استقلاله القطار المتجه من الاسماعيلية الى سوهاج وبتضييق الخناق عليه حاول القيام برشوة ضباط المباحث، وباحالته للنيابة اعترف انه عضو بتنظيم الجهاد وانه كان فى طريقه لتسليمها الى زملائه بمدينة ديروط باسيوط كما اعترف بالتهمة الموجهة له بمحاولة رشوة ضباط المباحث.

امر المستشار محمد شيرين فهمى المحامى العام لنيابات الاسماعيلية باحالته للمحكمة التى اصدرت حكمها السابق.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٥ أغسطس ١٩٩٢

■ اعترافات مثيرة لإرهابي الشرابية :

أسرتي رفضت الاختلاط بي .. وزوجتي طلبت الطلاق

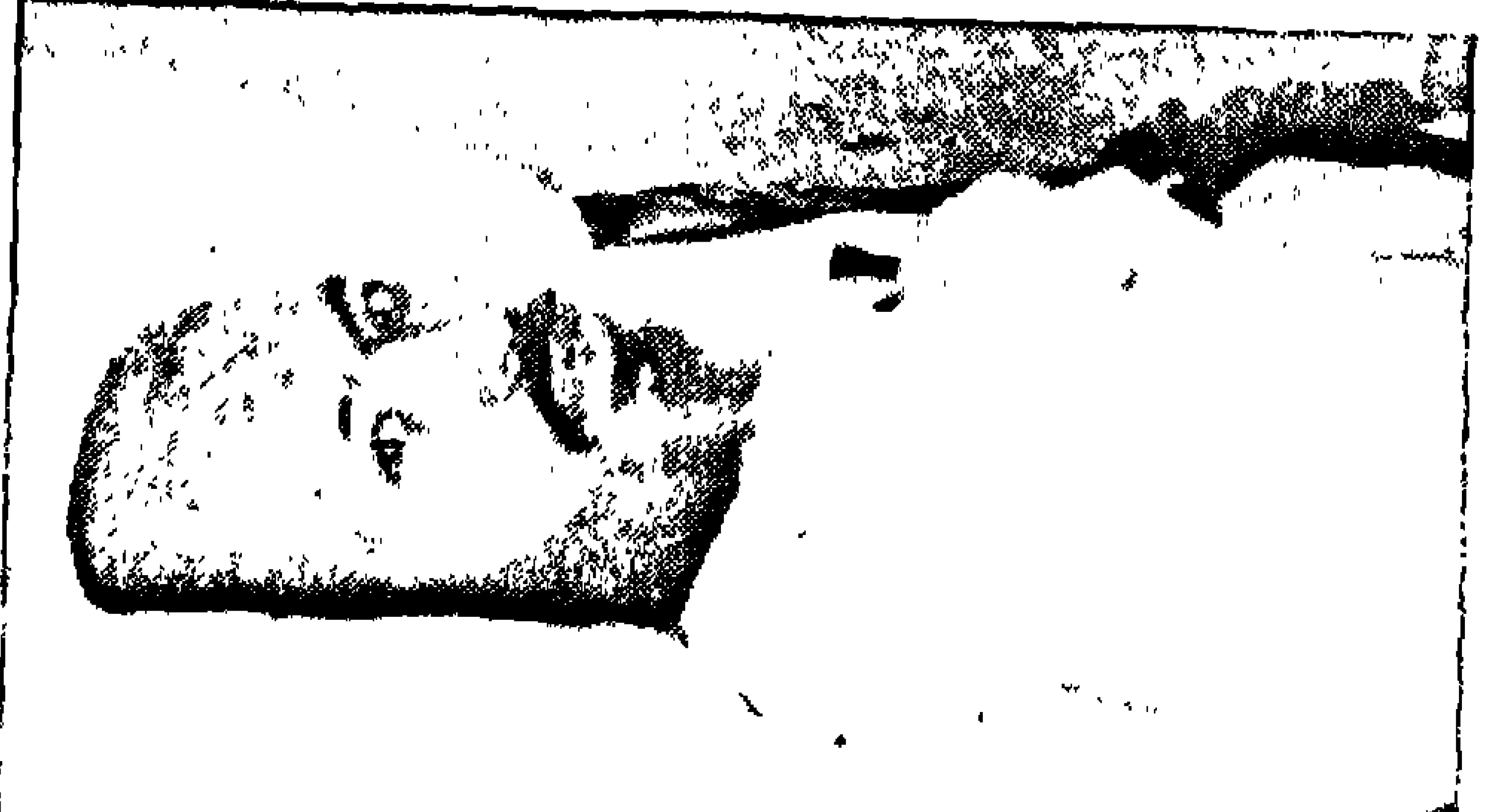
كتبت ـ سناء عبدالعاطي :

بعد ان تحسنت حالته وهو يرقد الآن بمستشفى قصر العيني حيث اجريت له الإسعافات اللازمة روى ـ إرهابي الشرابية محمد شوقي عبداللطيف والذي اطلق الرصاص بصورة عشوائية على جيرانه ـ قصته مع الجماعات المتطرفة فقال : إنه انضم إلى هذه الجماعات منذ فترة طويلة وكان دوره مقصورا على اداء الشعائر الدينية بطريقة صحيحة من وجهة نظره وكان يستقبلهم في منزله بالشرابية لعقد لقاءات معهم ، الا انه تم اعتقاله عدة مرات يتذكر منها ٧ مرات فقط كان اخرها عام ١٩٩١ في اعقاب حادث السطو على محل مجوهرات بعين شمس ولكن اخلى سبيله بعد التاكد من عدم اشتراكه في الحادث .

ويضيف إرهابي الشرابية كما كان يطلق عليه جيرانه انه بعد هذه الفترة اعتكف بمسكنه وامتنع عن لقاء اعضاء جماعته ، الا انهم ارغموه على العودة لمزاولة نشاطه معهم فعاد لمشاركتهم اللقاءات وبيع الكتب الدينية .

وعن سبب اطلاقه الرصاص على جيرانه قال انهم كانوا يستفزونه بصفة دائمة ـ لاستقباله اعضاء الجماعة بمسكنه واقتنائه «كلب وولف» ، ايضا مما أثار إستياءهم منه ، بل كانوا حسب تعبيره يوجهون اليه الفاظا قاسية وينادونه «بالارهابي» ، خاصة بعد ان طلق زوجته بناء على رغبتها منذ شهرين واطلق عليها اسم «كُفر عشيق» ، وهو مصطلح اتفق اعضاء جماعته في اطلاقه على الزوجة التي تطلب الطلاق من زوجها رغم توفير جميع احتياجاتها ومطالبها ، وان زوجته طلبت منه الطلاق رغم ذلك ، وانجابه منها ولدين احمد وابراهيم وترك لها مسكن الزوجية مع طفليه بمنطقة عين شمس واقام بمسكنه بالشرابية .

كما تحدث ارهابي الشرابية عن اسرته ، المكونة من والديه واشقائه ، وهو يطلق عليها لقب «عشيرته» ، فقال انهم يقيمون بالشارع المجاور لسكنه ـ وهو يتردد عليهم احيانا ولكنه لاحظ انهم بداوا في التوجس والخوف من الاختلاط به خاصة بعد اعتقاله عدة مرات حتى انهم ابتعدوا عنه تماما .



وبمواجهته بواقعة اطلاقه الرصاص على جيرانه وقوات الشرطة حاول الانكار ولكنه عاد وقال ان عمال الصرف الصحي كانوا يقومون بالقاء القاذورات امام مسكنه ولكنه نهرهم مما اثار غضب الاهالي من جيرانه وانهال عليه بعضهم بالسباب بعدها فقد صوابه تماما واطلق الرصاص عليهم لارهابهم وعندما حضرت قوات الشرطة لضبطه اطلق كلبه «الوولف» عليهم الا ان احدى الرصاصات اصابت الكلب .. ومات فخرج هو لاستطلاع الامر إلا ان رصاصة استقرت في صدره .

لم يذكر المتهم اثناء حديثه انه كان ممسكا ببندقية آلية واطلق الرصاص على قوات الشرطة التي حاصرت مسكنه .. وضبطت لديه كمية من الذخيرة حتى انه قال انه فوجيء بقرار النيابة بحبسه حبسا مطلقا بعد ان وجهت اليه تهم احراز سلاح وذخيرة ومقاومة السلطات والشروع في القتل .



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥ اغسطس ١٩٩٢

■ رئيس المحكمة العسكرية فى قضية الشوقيين :

قواعد الإسلام راسخة منذ ظهوره ولا تحتاج إلى تأويل

كتب ـ عبدالحميد شعير :

واصلت المحكمة العسكرية العليا لليوم الثالث على التوالى الاستماع لمرافعة الدفاع فى قضية تنظيم الشوقيين وقد استمعت المحكمة امس إلى مرافعة الدفاع عن ٧ متهمين .

وعقدت المحكمة العسكرية جلستها امس برئاسة اللواء على كمال حمزة وعضوية المقدمين اشرف عمارة ومحمود سلطان ومثل الادعاء المقدم دكتور أحمد ناصف وامانة سر عيد عبدالعزيز عامر حيث بدأت الجلسة بالدفاع عن المتهمين الرابع والعشرين والسادس والخامس والعشرين حيث تمسك الدفاع ببطلان القبض على المتهمين وكذلك التفتيش والاجراءات والاعترافات لوقوعها تحت إكراه بالاضافة إلى تضارب اقوال الشهود .

وحاول الدفاع الخروج فى دفاعه عن أصل الدعوى ورد عليه رئيس المحكمة وقاطعه محذرا بانه بدين أى مساس بالاسلام سواء أكان من مفكرين أو من دول معادية أو حتى من المتهمين وانه لا يمكن بعد ١٤٠٠ سنة على وجود الاسلام نجد اناسا تأتى لتفتى فى الاسلام بالرغم من ان قواعده راسخة لا تحتاج إلى تأويل أو اجتهادات وانه لن يستمع إلى فكره فكل واحد يطرح فكره بينه وبين نفسه أو بين أسرته فقط لا يتجاوز ذلك .

ثم اشاد رئيس المحكمة بدور الصحافة فى تنوير الرأى العام وانها حرة فى كتابة ما يمليه الواقع وسأل رئيس المحكمة الدفاع هل يعيبنا كمصريين تكريم هؤلاء الشهداء الذين تظهر صورهم فى الجرائد ؟! أم يريد الدفاع ان نقوم باحراق جثثهم ونمجد الارهابيين ونطوف بهم فى الشوارع ؟!

ومن ناحية أخرى قام المتهم مصطفى عراقى المتهم (٢٤) والذى كان يعمل محاميا بالدفاع عن نفسه من داخل القفص حيث قرر ان الاتهامات الموجهة اليه ليس لها أساس من الصحة وطالب ببراءته وقد أمر رئيس المحكمة بتأجيل نظر الدعوى ليوم الاحد المقبل .

٠٤١٦٠



■ فى قضية فرج فودة :

استكمال اليوم مرافعة الدفاع

قررت محكمة أمن الدولة العليا طوارىء أمس تأجيل قضية اغتيال الدكتور فودة إلى جلسة اليوم لاستكمال استماع مرافعة الدفاع عن المتهمين فى القضية ونفى الدفاع عن المتهمين ما هو منسوب اليهم من ارتكاب عملية اغتيال الدكتور فودة ، كما نفى عن صفوت عبدالغنى ان يكون قد خطط لتنفيذ عملية الاغتيال خاصة وانه كان موجودا بداخل سجنه المحبوس فيه على ذمة قضية اغتيال الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب السابق كما نفى عن المتهمين اشرف سيد ابراهيم وجلال العزازى تهمة سرقة الموتوسيكل المستخدم فى الحادث وأوضح انه لا يوجد اتفاق جنائى فى سرقة هذا الموتوسيكل



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥ أغسطس ١٩٩٣

الدفاع فى قضية «الشوقيون» يصف اعترافات المتهمين أمام النيابة بأنها باطلة !!

استمعت المحكمة العسكرية العليا امس الى الدفاع عن ٧ متهمين في تنظيم «الشوقيون» المتطرف وطالب الدفاع فى مرافعته ببطلان اجراءات القبض على المتهمين وبطلان اعترافاتهم امام النيابة.

وادعى الدفاع فى نفس الوقت ان الصحافة وجهت الاتهامات ضد المتهمين ووصفت الضحايا بانهم شهداء وابطال.

لكن اللواء على كمال حمزة رئيس المحكمة رد على اعضاء الدفاع بقوله ان مافعلته الصحافة هو الصحيح وانه من المعقول ان تقوم الصحافة بالدفاع عن الضحايا والابرياء لكنها لايمكن ان تدافع عن عناصر الارهاب.

واعرب رئيس المحكمة عن اسفه لان بعض الاشخاص اصبحوا يفسرون بعض امور الدين وفقا لاهوائهم.

وفى نهاية الجلسة قررت هيئة المحكمة تاجيل استكمال الدفاع الى جلسة الاحد القادم.

المحكمة العسكرية تؤكد ادانتها للمساس بالدين الاسلامى

مشادة قانونية بين هيئة المحكمة ودفاع المتهمين في قضية الذهب

كتب: احمد راضي:

وأصل الدفاع أمس مرافعته فى قضية السطو المسلح على محلات الذهب. وقررت المحكمة تأجيل القضية لجلسة الاحد القادم. نشبت مشادة قانونية بين الدفاع والمحكمة. طلبت المحكمة من الدفاع الالتزام بالقانون. عند المرافعة وعدم الخوض فى اراء وأفكار بعض الكتاب والمفكرين.

اكد رئيس المحكمة ان المحكمة لاتناقش فكرا وانه يحترم راى وفكر كل شخص يطبق فكره على نفسه، طالما ان فكره لا يتعارض مع صحيح القانون. وأعلن ادانة المحكمة لأى مساس بالدين الاسلامى سواء من المفكرين او الادباء او حتى رجال الدين. وأكد ان الاسلام فى الفترة الاخيرة اصبح «ملطشة» لكل من هب ودب. وأوضح ان عصر الفتاوى انتهى منذ عهد الخلفاء الراشدين. ولانه فى العصر الحديث كثرت الاجتهادات والفتاوى. انهى رئيس المحكمة حديثه بقوله «حسبى الله ونعم الوكيل فى كل من يسيء الى الاسلام». وطالب الدفاع بالتفرقة بين القضاء والصحافة. فالقاضي عندما يحكم فانه يعيش بمعزل عن المؤثرات الخارجية وأن الاحكام لله يجريها علي لسان القاضي.

اتهم دفاع المتهمين الصحافة المصرية بأنها تساعد بشكل مباشر علي اذكاء الفتن الطائفية. وتقوم بنشر صور جثث المسلمين الابرياء وتصورهم على انهم ارهابيون. كما انها تبالغ فى تكريم القتلى من رجال الشرطة والمواطنين وتصفهم بانهم شهداءقاطعه رئيس المحكمة، نعم هؤلاء المواطنون شهداء وتساءل ما ذنب المواطن الذى يسعى لاطعام أطفاله ان يطلق عليه الرصاص. هل مطلوب من الصحافة والحكومة احراق جثث هؤلاء المواطنين وتكريم الارهابيين.. ودفع ببطلان القبض علي المتهمين وتفتيش منازلهم بطلان الاعترافات.. بطلان شهادة الشهود تناقض الدليل القولي مع الدليل الفني.عقدت المحكمة جلستها برئاسة اللواء علي كمال حمزة وعضوية المقدمين اشرف عمارة ومحمود سلطان وامانة سر عيد عبد العزيز.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

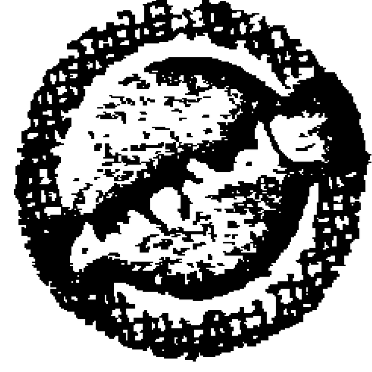
المصدر : الوفد

التاريخ : ٥ أغسطس ١٩٩٣

الدفع ببطلان الاتفاق الجنائى فى قضية «فودة»

كتبت ـ نجوى عبدالعزيز:

تواصل اليوم محكمة أمن الدولة العليا طوارىء نظر قضية المتهمين باغتيال الدكتور فرج فودة وتستكمل مرافعة الدفاع عن المتهمين الـ ١٣ في القضية. كانت المحكمة قد عقدت جلستها أمس برئاسة المستشار محمد البحر، وعضوية المستشارين حسيب البطراوي والسيد الجوهري بحضور شريف عبدالنبي رئيس نيابة أمن الدولة العليا. دفع الدكتور عبدالحليم مندور المحامي ببطلان تهمة الاتفاق الجنائي المسندة الي المحامي علي حسن في القضية ووصفها بأنها تمثيلية أو مسرحية. وأشار الدفاع الي أن صفوت الشريف لم يشرع أحد في قتله وأنها تمثيلية أخري والدليل علي ذلك عدم اصابته ودفع بعدم جدية التحريات التي أكدت أن السلاح المستخدم في حادث فودة هو نفس السلاح الذي استخدم في اغتيال المحجوب، ومحاولة اغتيال صفوت الشريف. ونفى تهمة أن يكون صفوت عبدالغني قد حرض علي اغتيال فودة مستشهدا بأن صفوت كان داخل السجن أثناء وقوع الحادث.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٦ [illegible] ١٩٩٣

تأجيل نظر قضية «فودة» لجلسة «الثلاثاء»

المحكمة ترفض طلب الدفاع بإعلان «عمارة»

كتبت ـ نجوى عبدالعزيز

قررت امس محكمة امن الدولة العليا «طوارئ» تاجيل نظر قضية المتهمين باغتيال الدكتور فرج فودة لجلسة «الثلاثاء» القادم لاستكمال مرافعة الدفاع في القضية. وكانت المحكمة قد عقدت جلستها صباح امس برئاسة المستشار محمد البحر، وعضوية المستشارين حسيب البطراوى والسيد الجوهرى بحضور هشام حمودة وشريف عبدالنبي رئيس نيابة امن الدولة العليا بامانة سر ماهر حسنين.

واصر الدكتور عبدالحليم مندور رئيس هيئة الدفاع على حضور الدكتور محمد عمارة ومحمود حماية لمناقشتهما في الكتب التي قدمتها نيابة امن الدولة العليا اثناء مرافعاتها. ورفضت المحكمة هذا الطلب مؤكدة ان هذه الكتب ليست ضمن قائمة الثبوت ولا تعتبر دليلا في الدعوى ولا تتعلق بموضوع الدعوى.

وطلب الدفاع ردا على ذلك ان تقوم نيابة امن الدولة بسحب هذه الكتب جميعا من ملف القضية.. ورفض شريف عبدالنبي رئيس النيابة سحب اى طلب او كتب تقدمها النيابة في القضية.

ودفع المحامي ببطلان اذن النيابة الخاصة بضبط وتفتيش المحامي المتهم منصور احمد منصور وشكك في شهادة ضابط الواقعة، لانه رفض الافصاح عن مصادره السرية التي استقى منها المعلومات. كما شكك الدفاع في اقوال محمد فاروق سائق فرج فودة واكد انه كان غير موجود وقت وقوع الحادث

وعاد مرة اخرى لمناقشة موقف المحامي المتهم من حيث الاتهام المنسوب اليه وهو نقل التكليفات من صفوت عبدالغني الى المتهمين الاول والثاني.. ونفى تماما اشتراكه في التحريض مؤكدا ان الحادث وقع في ٨ يونيو وضبط منصور في مكتبه يوم ١٥ من نفس الشهر ودلل الدفاع على براءته بانه لو كان شريكا في الجريمة لم يتردد على مكتبه ونفى التهمة الثانية المنسوبة اليه وهي ايواء المحامي المتهم الثاني على حسن مؤكدا انه القى القبض عليه يوم ١٦ يونيو اى بعد القبض على منصور بيوم واحد.



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ أغسطس ١٩٩٢

الدفاع يفجر مفاجأت فى قضية فرج فودة

كتب خالد يونس:

فجرت هيئة الدفاع فى قضية مقتل فرج فودة فى جلسة أول أمس «الاربعاء» عدة مفاجآت..

أكد د. عبد الحليم مندور أن السلاح الذى قدمته النيابة -وزعمت أنه المستخدم فى الجريمة، وضبط مع أشرف السيد إبراهيم فى محاولة اغتيال وزير الإعلام- يتبع القوات المسلحة وأن الرقم ١٩٧٢ هو تاريخ صنعه وليس رقم السلاح نفسه.

وأضاف: إن هذا السلاح نفسه قد قدم فى قضية رفعت المحجوب ومحاولة اغتيال حسن أبو باشا وقضية صفوت الشريف، ولا يستبعد أن يقدم فى قضايا قادمة.

وتساءل الدفاع: كيف لم يبلغ الجيش عن سرقة هذا السلاح أو فقده؟ ومن ذا الذى أخرجه من مخازن الجيش؟

ونفى د. مندور وجود اتفاق جنائى بين أشرف إبراهيم -الذى حكم عليه بالإعدام فى قضية صفوت الشريف- وجلال العزازى لسرقة الموتوسيكل الذى استخدم فى الجريمة، وقال إن الموتوسيكل الذى قدمته أجهزة الأمن ليس هو الذى بلغ عن سرقته المواطن المسيحى صبحى مرسيس.

وأضاف د. مندور: إن ما صدر من تصريحات وأقوال لسائق فرج فودة من أنه وقف يحاول الاستعانة بأية سيارة لنقل فودة للمستشفى.. يؤكد أن السائق لم يكن موجودا بمسرح الحادث وإلا لاستخدم سيارة المجنى عليه. وندد د. عبد الحليم مندور بتحريف مرافعته فى الخبر الذى نشرته إحدى الصحف اليومية، وزعمت فيه أنه طالب بمحاكمة الشيخ محمد الغزالى ود. محمود مزروعة لأنهما أفتيا بأن فرج فودة مرتد.

وقال د. مندور إنه قصد أن إبداء إنسان لرأى أو حكم فى إنسان آخر لا يعنى التحريض على قتله، ولا تجب محاكمة صفوت عبد الغنى بهذه التهمة وإلا تطور الأمر إلى محاكمة علماء الأزهر الذين حكموا على فودة بأنه مرتد.

وأعلن د. مندور أنه اتصل بالشيخ الغزالى ود. مزروعة عقب نشر الخبر، وعرضا عليه رفع دعوى قضائية ضد الصحيفة التى كتبت الخبر.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخبار

التاريخ : ٦ أغسطس ١٩٩٢

اعلان المتهمين فى قضية اعادة تنظيم الجهاد
توجيه ٨ تهم لاعضاء التنظيم تصل عقوبتها للاعدام

كتب فاروق الشاذلى :

تم امس إعلان المتهمين فى قضية تنظيم طلائع الفتح والمعروفة باسم اعادة تنظيم الجهاد ، والتى شملت تحقيقاتها ٢٤٨ متهما ، تم تقسيمها الى ٥ اجزاء يتضمن الجزء الاول ٥٣ متهما منهم ٦ هاربين .. ورات النيابة العسكرية الافراج عن ١٤ متهما وتم ابلاغ مصلحة السجون بذلك للافراج عنهم .

وقد تقرر ان تبدأ يوم الاثنين القادم المحكمة العسكرية برئاسة اللواء محمد وجدى الليثى وعضوية العقيد محمد كامل والمقدم مصطفى بكرى ، ويمثل الادعاء المقدم عز الدين عبدالعزيز .

وقد بلغت التهم التى وجهتها النيابة العسكرية الى المتهمين ٨ تهم تصل عقوبة بعضها الى الاعدام طبقا للقانون ٩٧ لسنة ٩٢ وقانون الاسلحة والذخيرة الجديد .



لواء محمد وجدى الليثى



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ١٩٩٦/٨/٦

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المعمل الجنائي :

سلاح الإرهابي «عوني» سبق استخدامه في حوادث زينهم وأسيوط

كتب : جمال عبد الرحيم

أكد تقرير المعمل الجنائى ان السلاح المضبوط بحوزة الارهابى مصطفى عونى زكى الذى القى القبض عليه مساء الاثنين الماضى بمنطقة الاميرية استخدم فى حوادث ارهابية أخرى بمنطقة زينهم واسيوط ..

وجاء بالتقرير ان الرصاصة التى استقرت فى صدر الشهيد محمد السيد ابراهيم وادت الى مصرعه من نفس رصاص المسدس المضبوط بحوزة الارهابى .

قامت مصلحة الادلة الجنائية بتحليل فوارغ الطلقات التى عثر عليها بموقع الحادث والطلقات المحرزة بالمصلحة من الحوادث الارهابية الاخرى .. كما عثر على بعض الفوارغ من سلاح مجهول يرجح ان يكون سلاح الارهابى الهارب ياسر زكى .

ومن جهة أخرى تواصل أجهزة الامن جهودها المكثفة لضبط الارهابيين الهاربين الذين اعترف عليهم الارهابى عونى خاصة الارهابيين ياسر زكى وايمن عودة وطلعت ياسين همام المحكوم عليه بالاعدام فى قضية العائدين من افغانستان بالاسكندرية ..

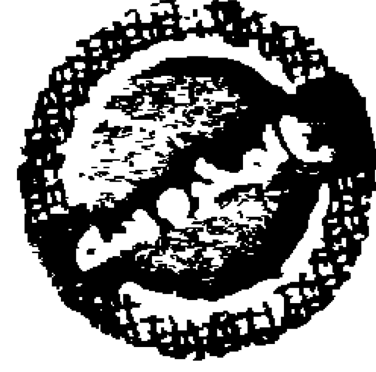
□ مسئول بالقضاء العسكرى:

إعلان المتهمين فى قضية طلائع الفتح بقرار الاتهام الأسبوع القادم

كتب. عبد الحميد شعير :

اعلن مصدر مسئول بالقضاء العسكرى ان إدارة المدعى العام العسكرى لم تعلن حتى الآن المهتمين فى قضية طلائع الفتح المتهم فيها نحو ٢٤٠ متهما تم تقسيمهم الى مجموعات تتضمن المجموعة الاولى منها ٥٣ متهما، منهم ٦ هاربون وسيتم اعلان المتهمين بقرار الاتهام بعد صدوره واضاف انه لأصحة مطلقا لما تردد عن اعلان قرار الاتهام فى هذه القضية غدا «الاثنين» كما ان ادارة المحاكم العسكرية لم تحدد حتى الآن الدائرة التى ستنظر فيها هذه القضية، كما لم تعلن عن تشكيل هيئة المحكمة التى ستتولى النظر فى القضية .

وقال ان النيابة العسكرية وادارة المدعى العام تقوم حاليا باعداد قرار الاتهام الذى سيصدر خلال النصف الاول من الشهر الحالى ، كما تقوم بتقسيم باقى المتهمين الى مجموعات بحيث تضم كل مجموعة المتهمين الذين اشتركوا فى وقائع محددة وواحدة، وينتظر ان تنظر القضية ٤ دوائر بادارة المحاكم العسكرية على ان يتم نظر قضيتين معا فى وقت واحد او نظر كل قضية على حدة .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخبار

التاريخ : ٩ [illegible] ١٩٩٢

غدا استئناف مرافعة الدفاع فى قضية د . فودة

تستأنف غدا محكمة امن الدولة العليا «طوارىء» سماع مرافعة الدفاع فى قضية اغتيال د . فرج فودة .. كان د . عبدالحليم مندور انتهى من الدفاع عن المتهم الاول عبدالشافى رمضان والمتهم الرابع صفوت عبدالغنى .. ويبدأ غدا الدفاع عن باقى المتهمين .. تعقد الجلسات برئاسة المستشار محمد عبدالحميد البحر وعضوية المستشارين حسب البطراوى والسيد الجوهرى بحضور هشام حمودة وشريف عبدالنبى رئيس نيابة امن الدولة العليا بامانة سر ماهر حسنين وحسن موسى .



المصدر : الأهرام

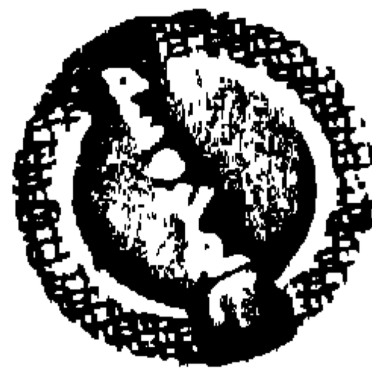
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ أغسطس ١٩٩٣

غدا .. الانتهاء من مرافعة الدفاع فى قضية « الشوقيين »

كتب - عبد الحميد شعير :

واصلت المحكمة العسكرية العليا فى جلساتها أمس الاستماع لمرافعة الدفاع عن المتهمين فى قضية تنظيم الشوقيين المتهم بالسطو المسلح على محلات الذهب بمحافظات القاهرة والجيزة والقليوبية ومحاولة اغتيال مامور سجن طرة وقتل ٤ مواطنين عمدا والشروع فى قتل ٩ آخرين وحيازة واحراز أسلحة آلية ، واستمعت المحكمة للدفاع عن ٥ متهمين وقررت التاجيل لجلسة غد للاستماع لبقية مرافعات الدفاع وبعدها تقرر المحكمة حجز القضية للحكم .

وكانت المحكمة العسكرية قد عقدت جلساتها برئاسة اللواء على كمال حمزة وعضوية المقدمين اشرف عمارة ومحمود سلطان وممثل الادعاء المقدم عباس عطية النجدى وامانة سر عيد عبد العزيز عامر وقد دفع المحامون ببطلان الاعترافات الصادرة من المتهمين لوقوعها على اثر اكراه مادى او معنوى كذلك تمسك الدفاع بعدم توافرتهمة الاتفاق الجنائى قبل المتهمين لعدم توافر اركانها المادية والمعنوية بالاضافة الى تمسك الدفاع بان جريمة القتل جريمة شائعة اذ لم يبين قرار الاتهام شخصية القاتل على وجه التحديد وبالتالى دفع المحامى بشيوع الجريمة على المتهمين جميعا وقد شهدت الجلسة اعتذار احد المحامين عن الدفاع عن بعض المتهمين نظرا لكثرة التهم الموجهة اليهم ولدورهم الرئيسى فى التنظيم . ومن ناحية اخرى لم يتبق من دور الدفاع سوى المرافعة عن المتهم الاول رمضان مصطفى حسن والمتهم الثانى على فايد ميهوب والذى من المنتظر ان تنتهى المحكمة من سماع مرافعة الدفاع عنهما فى جلسة غد الثلاثاء ثم تحجز القضية للنطق بالحكم



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخبار

التاريخ : ٩ مارس ١٩٩٢

انتهاء مرافعات الدفاع غدا في قضية تنظيم الشوقيين المنشق

الدفاع يطعن في اجراءات الضبط واعترافات المتهمين

كتب طاهر قابيل :

تنتهى المحكمة العسكرية العليا غدا من سماع مرافعة الدفاع عن المتهمين الاول والثاني في تنظيم الشوقيين المنشق . استمعت المحكمة امس الى اربعة محامين دفاعا عن ٦ متهمين طعن الدفاع في اوامر الاعتقال واجراءات الضبط والتفتيش وعدم انطباق تعديلات قانون مكافحة الارهاب على المتهمين بالاضافة لعدم الاخذ باعتراف متهم ضد متهم اخر .

عقدت الجلسة برئاسة اللواء على كمال حمزة وعضوية المقدمين اشرف عمارة ومحمد محمود سلطان بحضور المقدم عباس النجدى ممثل النيابة بامانة سر مساعد أول عيد عبدالعزيز

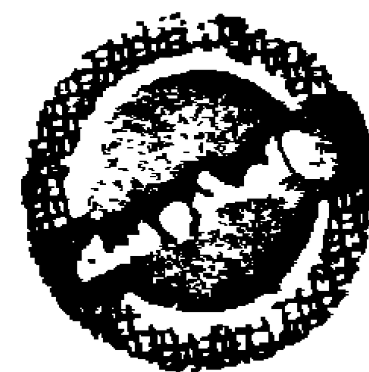
قبل بداية الجلسة طلب الحرس من طبيب القاعة الكشف على المتهم الثامن والعشرين جمال الدين حسن (مفرج عنه) لاصابته بالام في الكلى .. وقام الطبيب بالكشف عليه واعطاه الدواء .

في الحادية عشرة والنصف بدات وقائع الجلسة بحضور ١٠ متهمين .. ترافع سيف مطاوع (محام) عن المتهم الثامن جمال احمدفرغلي ودفع بعدم شرعية تطبيق تعديلات قانون الارهاب على وقائع الدعوى . وقال ان جرائم الاتفاق الجنائي والقتل العمد وحيازة الاسلحة والذخائر غير متوافرة الاركان وان المتهم كان وقت الوقائع في الثامنة عشرة من عمره بالاضافة الى خلو مذكرة امن الدولة من اسم المتهم وبناء الاتهام على اعترافات متهم على اخر وطالب بتعديل وصف جريمة القتل الى الاصابة الخطأ والتعدى بالضرب .

وقال على اسماعيل (محام) بانه يعتذر عن الدفاع عن المتهمين الثالث والثاني والثلاثين ودفع ببطلان اجراءات القبض والتفتيش للمتهم الحادي عشر مدنى ابراهيم آدم لان قرار الاعتقال صدر بدون رقم وان قرارات الاعتقال طبقا للقانون لايجب أن تتضمن تفتيش محل الاقامة أو العمل .. ولم تصدر النيابة او جهة تحقيق امرا بالقبض عليه وطالب ايضا ببطلان اعترافات المتهم لوقوعه تحت تأثير المخدر نتيجة اجراء اكثر من جراحة له بعد القبض عليه . وقال ان لديه شاهدين مسيحيين يقران بان المتهم كان حسن المعاملة معهما ومع غيرهما . بالاضافة الى عدم العثور على اسلحة وذخائر او محظورات في منزله .

وبعد الاستراحة التى استمرت ساعة ترافع ابراهيم زين (محام) دفاعا عن المتهم الثالث احمد صلاح القرش وقال ان اوراق الدعوى تنفى عن المتهم تهمتي سرقة سيارة اجرة بالاكراه والاشتراك في محاولة اغتيال نائب مأمور سجن طره .

وترافع احمد عمار (محام) عن المتهمين السادس عشر خالد على سعيد (هارب) والسابع عشر عماد عبدالله عبدالحكيم والثانى والثلاثين الدسوقى نصر سيد وطلب ببراءتهم لعدم وجود دليل بالاوراق ضدهم وبطلان تحقيقات النيابة وعدم ضبط اسلحة وذخائر لدى التفتيش



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخبار

التاريخ : ٩ أغسطس ١٩٩٣

حبس قاتلى اللواء الشيمى بأسيوط

اسيوط - سعد زغلول سراج :

أمر عبدالرحيم الفيل رئيس نيابة جنوب أسيوط الكلية امس بحبس ٠ رهابيين سعيد العزب محمد (٢٠ سنة) وشحاته محمد حمدون (٢٨ سنة) ١٥ يوما على ذمة التحقيق لاتهامهما بالاشتراك فى اغتيال اللواء محمد الشيمى مساعد مدير امن اسيوط وحارسه وسائقه فى ابوتيج . والمقدم مهران عبدالرحيم وابنه الطفل محمد فى صدفا .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ١٠ أغسطس ١٩٩٢

النيابة تواصل التحقيق فى اغتيال مساعد مدير آمن قنا

نجع حمادى ـ عبداللاه محمد :

تواصل النيابة العامة برئاسة المستشار محروس محمد على المحامى العام، التحقيق فى حادث اغتيال اللواء عبدالحميد غبارة مساعد مدير أمن قنا وحارسه وسائقه.

استمع عبدالله عبدالكريم رئيس النيابة الكلية، إلى أقوال رشدى مهنا خفير مزلقان سكة حديد مجمع الالمنيوم.

أكد الشاهد تواجده بمقر عمله داخل «كشك» المزلقان لحظة وقوع الحادث. وقرر أنه سمع أصوات الطلقات النارية، وشاهد الجناة أثناء ارتكابهم الحادث. أدلى الخفير بأوصاف أحد الجناة.

وشاهد الآخر يستقل دراجة بخارية عقب الحادث. وأوضح الشاهد، أنه لم يتمكن من تحديد أوصاف باقى الجناه لضعف الاضاءة بالمنطقة، وتواصل أجهزة الأمن جهودها لاحضار صاحب المقهى المجاور لمكان الحادث والذى تواجد أثناء اطلاق النار، وشاهد المتهمين.

كما أكد معاون الشرطة الذى تلقى البلاغ بالحادث، انه انتقل على الفور لمكان وقوع الجريمة، ووجد السيارة وبداخلها الجثث الثلاث.

ويجرى مفتشو وزارة الداخلية بمديرية أمن قنا تحقيقات موسعة حول ظروف الحادث، وتحديد المسئولية الادارية والاشرافية. تبين وجود قصور أمنى فى تأمين حياة مساعد مدير الأمن وكشفت التحقيقات عن عدم تعيين سيارة «جربنوفا» مجهزة بطاقم حراسة لتأمين حياة مساعد مدير الأمن أثناء انتقالاته.



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١١ اغسطس ١٩٩٢

الدفاع فى قضية فرج فوده يدفع ببطلان الاجراءات واعترافات المتهمين

كتبت جيهان فهيم:

استانفت امس محكمة امن الدولة العليا طوارىء نظر قضية اغتيال د فرج فودة. واستمعت الى الدفاع عن المتهم الثالث صفوت عبدالغنى طلب الدفاع براءة المتهم لبطلان اعتراف المتهم الاول عبدالشافى رمضان على المتهم الذى ذكر فى احد مواضع التحقيقات ان عمر عبدالرحمن هو الذى افتى بقتل فودة. وفى موضع اخر ذكر ان صفوت هو الذى افترى بإباحة دم المجنى عليه. كذلك لبطلان التحريات وتناقض اقوال الشهود.. وقررت المحكمة التأجيل لجلسة اليوم لمواصلة سماع الدفاع

عقدت الجلسة برئاسة المستشار محمد عبدالحميد البحر وعضوية المستشارين حسيب البطراوى والسيد الجوهرى بحضور هشام حمودة وشريف عبدالنبى رئيس نيابة امن الدولة العليا بامانة سر ماهر حسنين وحسين موسى.



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١١ أغسطس ١٩٩٣

الحكم فى قضية تنظيم الشوقيون المنشق ٢١ اغسطس الحالى

المحكمة تسمح للمتهم الاول بالحديث لاكثر من ساعة

الدفاع: القانون المصرى يتطابق مع الشريعة الاسلامية

تصدر المحكمة العسكرية العليا يوم السبت ٢١ اغسطس الحالى الحكم فى قضية تنظيم الشوقيون المنشق استمعت المحكمة امس الى مرافعة الدفاع عن المتهمين الاول والثانى

اقام المتهم الاول رمضان مصطفى حسن بالقاء خطبة لاكثر من ساعة من داخل قفص الاتهام. انكر فيها الاتهامات الموجهة اليه وقال ان كل جريمته وباقى المتهمين المطالبة

بشريعة الله ودفع الدفاع ببطلان اعترافات المتهمين امام نيابة امن الدولة العليا لوقوعها تحت الضغط

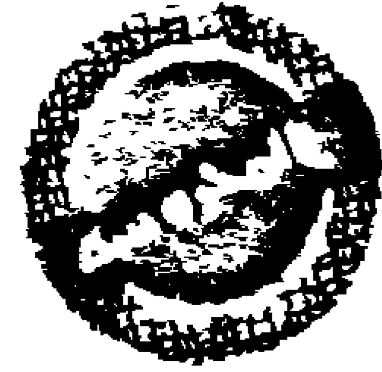
يشمل التنظيم ٣٢ متهما يحاكم اربعة منهم غيابيا وحضر جلسة الامس ١ متهمين بالاضافة الى المتهم الاول

عقدت الجلسة برئاسة اللواء على كمال حمزة وعضوية المقدمين اشرف عمارة ومحمد محمود سلطان وحضور عباس النجدى ممثل النيابة بامانة سر عيد عبدالعزيز عامر.

بدات الجلسة فى الحادية عشرة و ١٣ دقيقة وطلب رئيس المحكمة ادخال المتهم الاول رمضان الى قفص الاتهام اذا رغب فى سماع المرافعة وحضر المتهم بناء على طلبه

وقال على حلاوة (محام) مدافعا عن المتهم الاول ان الدعوى جنائية تنظر فى ظروف غير عادية وان موجة الارهاب نتيجة ظروف سياسية واجتماعية ودينية واقتصادية وطالب على حلاوة بتحويل التحقيق فى قضايا الارهاب الى النيابة العسكرية اذا صدر قرار باحالتها الى القضاء العسكرى وقال ان الدليل المنسوب الى المتهم اعتمد على اعترافه واعترافات عدد من المتهمين الذى لا يرقى الى الدليل او الاستدلال. وان اركان جريمة القتل العمد فى حادث مترو الانفاق غير متوافرة وطالب بتعديل الاتهام الى ضرب افضى الى موت..

وبعد الاستراحة ترافع مجدى عبدالستار (محام) عن المتهم الثانى على فايد ميهوب وقال ان دور الدفاع هو وضع حقائق الامور بين يدى القضاء الحاكم واضاف ان الاسلام يرفض الارهاب وان القانون المصرى يتطابق مع الشريعة الاسلامية وان كان يختلف فى العقاب.. ودفع بعدم قبول الدعوى..



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ١١ اغسطس ١٩٩٣

فى قضية اغتيال فرج فوده:

الدفاع: صفوت عبد الغنى ليس أهلاً للفتوى

كتب ـ جمال عبد الرحيم :

قررت محكمة أمن الدولة العليا طوارىء استكمال مرافعة الدفاع عن المتهم صفوت عبد الغنى فى قضية اغتيال د. فرج فودة فى جلسة اليوم .

استمعت المحكمة امس الى مرافعة الدفاع عن المتهم حيث قرر ان المتهم ليس أهلا للفتوى لانه لايزال طالبا بكلية الاداب .

عقدت الجلسة امس برئاسة المستشار محمد عبد الحميد البحر وعضوية المستشارين حسيب البطراوى والسيد الجوهرى بحضور هشام حموده وشريف عبد النبى رئيسا النيابة .

قال الدفاع ان المتهم الاول فى القضية عبد الشافى رمضان اعترف فى التحقيقات بانتمائه هو وزميله اشرف السيد ابراهيم الى تنظيم الجهاد وانهما نفذا عملية الاغتيال بناء على فتوى من الدكتور عمر عبد الرحمن أمير تنظيم الجهاد .

وقال الدفاع انه اذا كان قد صح قيام المحامى منصور احمد منصور بتكليف المتهم عبد الشافى بتنفيذ عملية الاغتيال فانه يكون قد استخدم اسم صفوت على غير سند من الحقيقة الواقعة .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ١١ اغسطس ١٩٩٢

الدفاع يستعرض شهادة محررة «الوفد» في قضية «فودة»

استعرض امس الدفاع في قضية المتهمين باغتيال الدكتور فرج فودة شهادة الزميلة نجوى عبدالعزيز المحررة «بالوفد» من خلال اوراق نيابة امن الدولة العليا ناقش الدفاع المحررة على مدى ثلاث ساعات حول الحوار الصحفي الذي اجراه الزميل ثروت شلبي المحرر بجريدة الاهالي. اشار الدفاع إلى ان الحوار الذي اجرته المحررة بالوفد، متضارب مع الحوار الذي اجراه محرر الاهالي واكد الدفاع ان محرر الاهالي لو كان يملك شريط تسجيل لقدمه لهيئة المحكمة وقال الدفاع ان الاحاديث الصحفية لاتعد دليلا للدعوى.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخبار

التاريخ : ١١ أغسطس ١٩٩٣

٨ اتهامات لـ ٥٣ متهما فى قضية المجموعة الاولى لتنظيم «طلائع الفتح»

النيابة تطلب من السجون الافراج عن ٢٤ متهما فى قضية المجموعة الثانية للتنظيم

كتب فاروق الشاذلى

يذيع اللواء محمد عبدالله المدعى العام العسكري اليوم نص قرار الاتهام فى قضية تنظيم طلائع الفتح المجموعة الاولى المعروفة باسم قضية اعادة تشكيل تنظيم الجهاد تم قيد القضية فى ادارة المدعى العسكرى تحت رقم ١٨ جنايات عسكرية يضم قرار الاتهام ٥٣ متهما منهم ٦ هاربين وقد وجهت لهم النيابة العسكرية ٨ اتهامات

كما قررت النيابة العسكرية بعد مراجعة موقف المجموعة الثانية بالتنظيم والتى قيدت تحت رقم ٢١ جنايات عسكرية انه لا وجه لاقامة الدعوى ضد ٢٤ من المتهمين منهم الدكتورة ثناء احمد عبدالله زوجة المتهم المهندس اسماعيل عبدالفتاح وتضم هذه القضية ايضا ٥٣ متهما اولهم يحيى مصطفى امام شحرور ومن المنتظر ان يعلن قرار الاتهام فى هذه القضية خلال ايام

كانت النيابة العسكرية قد قررت تقسيم القضية ١٢٣ حصر امن دولة عليا طلائع الفتح والتى شملت ٣ منهم الى ٥ قضايا طبقا للوقائع التى شارك فيها المتهمون

يتضمن قرار الاتهام فى قضية المجموعة الاولى للتنظيم رقم ١٨ جنايات عسكرية توجيه الاتهامات التالية

● المتهمون من الاول الى السادس وهم عبدالحميد محمد عبدالحميد حب الله، فتحى امام عبدالمجيد، خويلد محمد بركات محمد عبد اللاه محمد السيد، ياسر كامل على هارب رافت محمود محمد عثمان. اتهمتهم النيابة بسرقة سيارة نقل الموبيليا بمنطقة المقطم وقتل السائق والتباع اضافه الى حيازة واحراز اسلحة نارية وذخائر ومفرقعات

● المتهمون الاول عبدالحميد حب الله والسابع محمد حسام احمد الشريف والثامن محمد سمير السيد عبيد والتاسع محمد زين هارب والثانى عشر خالد شحاته عبدالحميد والثانى والخمسون السيد احمد حسن. اتهمتهم النيابة بالمشاركة فى محاولة قتل الجندى المكلف بحراسة القنصلية السعودية بجاردن سيتى بطعنه بخنجر كما اتهمتهم بحيازة ٢ قنبلة حملوهما لمواجهة اية محاولة للقبض عليهم.

● المتهمون الاول عبدالحميد حب الله والسابع محمد حسام الشريف والتاسع محمد زين والعاشر طارق عبدالفتاح احمد والحادى عشر محمد محمد فؤاد عبدالقادر والثانى والخمسون السيد احمد حسن اتهمتهم النيابة بالمشاركة فى محاولة قتل جنديين من جنود الشرطة فى شارع ٧٧ بالمعادى لسرقة سلاحيهما كما اتهمتهم بالشروع فى السرقة والشروع والقتل واحراز سلاح وذخيرة بدون ترخيص..

● اما المتهمون الثالث عشر عماد على محمد محمود والرابع عشر حسن محمد ابراهيم والخامس عشر خالد عبدالفتاح حسن. فقد وجهت لهم النيابة تهمة حيازة واحراز مفرقعات.

● وجهت النيابة للمتهمين السادس عشر محمد على متولى والسابع عشر حسين طه عمر تهمة حيازة سلاح نارى وسلاح ابيض ومفرقعات

● وجهت النيابة للمتهم الثامن عشر خليفة عبدالعظيم عبدالعزيز تهمة تزوير محررات رسمية وحيازة واحراز مفرقعات والمتهم التاسع عشر يحيى خلف الله محمد تهمة تزوير محررات رسمية وحيازة ذخيرة.

● كما وجهت للمتهمين السابع والثلاثين مجدى محمد سالم والثامن والثلاثين محمد على محمد ثابت والتاسع والثلاثين حازم محمد نور الدين تهمة حيازنة ذخائر ومفرقعات

● كما وجهت للمتهم السابع والثلاثين تهمة تزوير محررات رسمية واستعمالها..

● المتهمان الخامس والاربعون محمد مصطفى سيد هارب والتاسع والاربعون عادل على عثمان. وجهت لهما النيابة تهمة حيازة اسلحة نارية وذخائر ومفرقعات.

● اما المتهم الثالث والخمسون عبدالرازق مصطفى عبدالرازق فقد وجهت اليه تهمة ايواء المتهم الثالث خويلد محمد بركات.

● وجهت النيابة للمتهمين من الاول الى الحادى والخمسين تهمة الانضمام لجماعة اسست على خلاف القانون والاتفاق الجنائى على ارتكاب جرائم..

يقع قرار الاتهام فى ١٦ صفحة ويحدد مواقف المتهمين الثلاثة والخمسين الذين شملهم. وستبدأ المحكمة العسكرية العليا بالجبل الاحمر نظر القضية فى بداية الاسبوع القادم برئاسة اللواء محمد وجدى الليثى وعضوية العقيد محمد كامل والمقدم مدحت البكرى ويمثل الادعاء المقدم عز الدين عبدالعزيز وامانة سر المساعد اول عيد عبدالعزيز عامر

اما الذين رات النيابة العسكرية عند مراجعة مواقف المتهمين فى قضية المجموعة التالية لتنظيم طلائع الفتح رقم (٢١ جنايات عسكرية ادارة المدعى العسكرى) انه لا وجه لاقامة الدعوى القانونية ضدهم وطلبت من مصلحة السجون امس الافراج عنهم فهم الدكتورة ثناء احمد عبدالله، سيد قرنى محمد حمادة عبدالجواد عبدالمجيد مصطفى خليفة طه طلبة، محمود نصر عبدالونيس، محمد صالح عبيد، احمد محمد سليمان، اسماعيل على اسماعيل، عبدالنبى مصطفى خليفة احمد احمد ابراهيم عبدالحكيم فهمى عواد ياسر عبداللطيف محمود



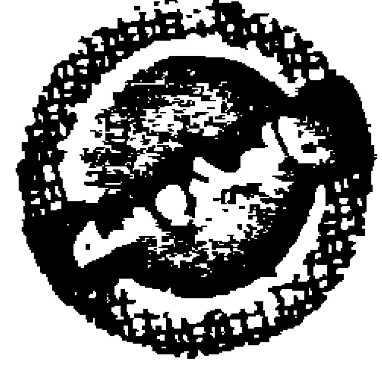
المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١١ اغسطس ١٩٩٢

عبدالمعبود صابر عبدالهادى جمال خليفة مصطفى سالم محمد محمد

علاء عبدالمتعال، ايهاب محمود محمد ابراهيم عفيفى، حسن الشحرى، اشرف الخضرى، شعبان عبدالنظير، مجدى عبدالعزيز مراد، محمد ابورية، عبدالناصر محمود، ومن بين هؤلاء ٧ هاربين



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ أغسطس ١٩٩٣

الإفراج عن 24 متهماً من تنظيم «طلائع الفتح» ومقتل مساعد شرطة أمام منزله في أسوان

القاهرة: «الشرق الأوسط»

قتل مساعد شرطة امام منزله في اسوان عندما اطلق عليه مجهولون النار وفروا هاربين. وذكرت الداخلية المصرية في بيان لها ان مجهولين اطلقوا النيران على المساعد عبد الحميد جاد الرب امام مسكنه بمنطقة السيل الريفي في اسوان حيث قتل في الحال متأثرا باصابته.

وانتقلت الى مكان الحادث قيادات الداخلية المصرية ومصلحة الامن العام والمعمل الجنائي وأخطرت النيابة العامة.

اكد مسؤول امني أن اغتيال المساعد جاء في اطار الخطة التي اعدها تنظيم «الجهاد» المتطرف حديثا لاغتيال رجال الشرطة انتقاما لزملائهم الذين اعدموا خلال الفترة الاخيرة.

وقررت النيابة العسكرية امس الافراج عن 24 متهما منهم سبعة هاربون من المتهمين في قضية تنظيم «الجهاد».

صرح بذلك مصدر قضائي عسكري وقال ان قرار الافراج عن المتهمين جاء بعد التاكد من عدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية ضدهم، واضاف ان المتهمين المحبوسين اعلموا امس بقرار الافراج عنهم وبدات على الفور اجراءات اخلاء سبيلهم.

وقال المصدر ان النيابة العسكرية كانت قد قررت من قبل الافراج عن 14 متهما منهم اثنان هاربان في القضية نفسها بعد التاكد ايضا من عدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية ضدهم.

وكانت النيابة العسكرية قد بدات تحقيقاتها حديثا في تلك القضية والخاصة باعادة تنظيم «الجهاد» والمعروفة بتنظيم الطلائع والمتهم فيها حوالي 243 متهما بعد ان وجهت اليهم تهم تاسيس جماعة على اساس مخالف للقانون وحيازة اسلحة وذخائر ومفرقعات والقيام باعمال ارهابية تخل بالامن العام والاستقرار.

على صعيد آخر اقر مجلس الوزراء المصري استراتيجية قومية لمواجهة الارهاب وطلب من وزارة الداخلية مراجعة نظم الامن المتبعة في الجهات التي تستخدم المواد الناسفة والديناميت، بما يضمن نظاما امنيا مشددا لمنع تسرب هذه المواد الى الجماعات المتطرفة خاصة بعد حادثي اقتحام مخزني المتفجرات في الخانكة والوادي الجديد. ووافق المجلس على مساواة ضحايا العمليات الارهابية من المدنيين في صرف التعويض لذويهم بذات الاسس والفئات التي تصرف للضحايا العسكريين دون اي تمييز، وهو ما كان الرئيس مبارك قد اصدر توجيهاته لتطبيقه بالفعل على ضحايا العمليات الارهابية الاخيرة التي شهدتها القاهرة. وقال وزير الاعلام المصري صفوت الشريف ان مجلس الوزراء اقر نظام وقواعد رعاية مصابي العمليات الارهابية بما يضمن لهم حق الرعاية الطبية المتكاملة في الداخل او الخارج على نفقة الدولة سواء من المدنيين او العسكريين وهو ما بدئ في تطبيقه بالفعل اذ ان مواطنين مدنيين قد اوفدوا الى مستشفيات في الخارج لتلقي الرعاية الطبية بعد اصابتهم.

واشار وزير الاعلام الى انه في اطار تشجيع المواطنين على التصدي للمتطرفين ودعاة الهدم، قرر مجلس الوزراء بحث تخصيص اوسمة ونياشين لمنحها للمواطنين الذين يساهمون بايجابية في مطاردة فلول المتطرفين ومواجهتهم ومعاونة اجهزة الامن على إلقاء القبض عليهم، على ان يتولى الرئيس مبارك منح هذه الاوسمة للمواطنين.



المصدر : الحياة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ / ١١ / ١٩٩٢

توقع الاعدام لثلاثة متهمين

محكمة أمن الدولة العليا تصدر احكامها في قضية المحجوب بعد غد

□ القاهرة - من عادل دسوقي:

■ تصدر محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ) في مصر بعد غد السبت احكامها في قضية اغتيال الدكتور رفعت المحجوب الرئيس السابق لمجلس الشعب (البرلمان)، وهو الحادث الذي وقع في ١٢ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٠ وقتل فيه ستة اشخاص وجرح اكثر من عشرين آخرين.

واعتبر الحادث اخطر قضايا الاغتيال السياسي في مصر بعد اغتيال الرئيس انور السادات، وذلك للاعتبارات الآتية:

- ان الحادث راح ضحيته رئيس البرلمان الذي يعدّ الرجل الثاني في الدولة وفقاً للدستور.

- ان تحقيقات نيابة امن الدولة العليا اثبتت ان المتهمين كانوا يقصدون اغتيال وزير الداخلية في ذلك الوقت السيد عبدالحليم موسى، لكنهم اخطأوا التقدير وهاجموا سيارة المحجوب.

- وجود علاقة سببية بين الحادث وغزو العراق الكويت اذ ثار جدل واسع حول شخصية الجناة واتهام وزير الداخلية جنسيات غير مصرية بارتكاب الحادث، واستمر الجدل حتى اعتقال الجناة في ٢٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٠ امام مبنى جامعة القاهرة.

وكان ثلاثة من الجناة قتلوا في اثناء عملية نفذتها للمرة الاولى وحدات مكافحة الارهاب التابعة لوزارة الداخلية المصرية. والقتلى الثلاثة هم ياسر عبدالحكيم خطاب ومحمد محمد عبدالفتاح ومحمد صلاح محمد احمد.

وكشفت التحقيقات ان بين منفذي الحادث عناصر عادت من افغانستان هي صفوت عبدالغني وممدوح علي يوسف وعلي ابو النصر طنطاوي واحمد مصطفى نوارة.

وكشفت ايضاً عن اجنحة عسكرية جديدة لـ «الجماعة الاسلامية» تتولى تنفيذ عمليات الاغتيال السياسي.

وبلغ عدد اوراق القضية نحو ٥ آلاف واستمعت النيابة الى اقوال ١٥٨ شاهداً وتضمنت قائمة المتهمين ٢٥ شخصاً الى جانب القتلى الثلاثة. وقدمت النيابة الى المحكمة ٦٣ شاهد اثبات. وتمكن صفوت عبدالغني، وهو الثاني في قرار الاتهام، من الفرار قبل اعلان قرار احالته على المحكمة، واعتقل بعد ٧٩ يوماً في منطقة الهرم.

وانبثق عن القضية ثلاث قضايا:

- اتهام صفوت عبدالغني بالتورط في اغتيال الكاتب المصري الدكتور فرج فودة.

- اتهام مجموعة من اعضاء «الجماعة الاسلامية» باخفاء صفوت عبدالغني في اثناء فترة فراره.

- فرار بعض الجناة المتهمين في القضية ومنهم ياسر عبدالحكيم الذي قتل خلال عملية توقيفه.

وكشفت القضية دور زعيم «الجماعة الاسلامية» الشيخ عمر عبدالرحمن الذي «سارع واجرى اتصالاً هاتفياً لتهنئتهم واصدار تعليمات بالفرار الى الخارج». وكشف الحادث ايضاً هوية المتهمين بمحاولة الاغتيال التي تعرض لها اللواء زكي بدر وزير الداخلية السابق، اذ اعترف الجناة بالجريمة التي نفذت في ١٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٩ وبقيت غامضة حتى ٢٧ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٠.

وطوال ثلاث سنوات استغرقتها فترة المحاكمة ثار جدل قضائي وأمني من جانب أعضاء هيئة الدفاع عن المتهمين، ودفع المحامون ببطلان التحقيقات التي اجرتها النيابة وعدم اختصاص المحكمة في نظر

٠٠٤٣٥



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ / اغسطس ١٩٩٣

القضية، وبطلان كل الاعترافات التي ادلى بها المتهمون امام نيابة امن الدولة العليا بحجة انها جاءت «وليدة تعذيب وإكراه بدني ونفسي». وطلب الدفاع ايضاً اعادة فتح ملف قضية مقتل الدكتور علاء محيي الدين عاشور الناطق باسم «الجماعة الاسلامية» وذلك في ظروف غامضة في شارع الهرم في ٢ ايلول (سبتمبر) ١٩٩٠. واستند المحامون الى بعض الصحف التي نشرت تصريحات للواء عبدالحليم موسى اكد فيها ان الجناة هم من دول اخرى. واتهم المحامون «الموساد» الاسرائيلي بارتكاب الحادث للنيل من استقرار مصر.

واستمعت المحكمة الى شهادة المفتي الدكتور محمد سيد طنطاوي، وسمحت للمتهمين صفوت عبدالغني ومحمد عزت السلاموني وممدوح علي يوسف بالترافع عن انفسهم.

مصادر قانونية رجحت ان تشمل الاحكام:

- الاعدام لمجموعة التنفيذ التي تضم حامد أحمد عبدالعال احمد ومحمد احمد علي وشهرته محمد النجار، وعلاء محمد ابو النصر طنطاوي

- السجن المؤبد لمجموعة الاعداد والتخطيط التي تضم صفوت عبدالغني وممدوح علي يوسف وعزت محمد حسين وشهرته عزت السلاموني.

- السجن ٣ سنوات للمجموعة المتهمة بالتستر على المتورطين في اغتيال المحجوب، وتضم جمال اسماعيل شمرول وابراهيم محمود ربيع ومحمد مصطفى زكي طه وأحمد مصطفى زكي.

وعلمت «الحياة» ان اجراءات امنية مشددة اتخذت في بعض المناطق العشوائية والشعبية عشية صدور الاحكام، ووضعت اجهزة الامن خطة لتكثيف الحراسة على الشخصيات المهمة تحسباً لردود فعل من جانب المتطرفين.

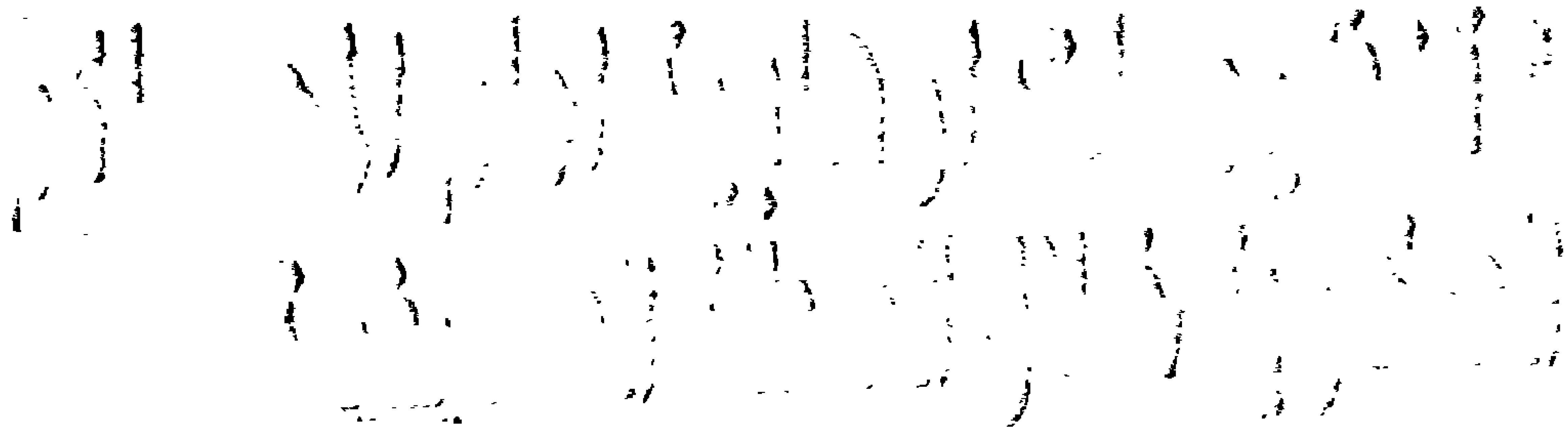


المصدر : أخبار الحوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ أغسطس ١٩٩٣

أغسطس ساخن فى القضاء العسكرى



اغسطس ساخن يشهده القضاء العسكرى .. ثلاث من قضايا الارهاب لبقايا تنظيم الجهاد الذى قضت المحكمة بعدم شرعيته عام ١٩٨١ .. مع فلول العائدين من افغانستان .. القضاء العسكرى الذى امتاز بالسرعة فى البت فى القضايا مع كفالة كافة الحقوق القانونية لكل المتهمين .. حتى ان كثيرين من الدفاع اصبحوا يثقون بالسماحة والكفالات القانونية فى المحاكم العسكرية .

تنظيم طلائع الفتح .. قضية شغلت الرأى العام لضخامة العدد الذى شملته تحقيقات نيابة امن الدولة العليا .. وهى القضية المعروفة باسم اعادة تنظيم الجهاد .. التحقيقات شملت ٧٥٠ متهما .. فى القضيتين ١٢٣ و١٩٣ حصر امن دولة عليا .. القضية الاولى صدر قرار بتحويلها للقضاء العسكرى وشملت ٢٤٨ متهما .. قامت النيابة العسكرية بمراجعة مواقف المتهمين .. وقسمت القضايا الى ٥ قضايا فرعية طبقا للوقائع ومواقف المتهمين .. كانت القضية الاولى التى ضمت ٥٣ متهما .. هم الذين ارتكبوا وقائع مادية من قتل وشروع فى قتل وسرقة سيارات .



المصدر : أخبار الحوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ اغسطس ١٩٩٣

الوقائع التى ارتكبها المتهمون ٨ وقائع .. وصلت العقوبات لبعضهم الى الاعدام .

● الانضمام لجماعة اسست على خلاف القانون وضمت ٥١ من الذين شملهم قرار الاتهام .

● الاتفاق الجنائى . وشمل ٢١ من الذين شملهم قرار الاتهام .

● حيازة اسلحة وذخائر ومفرقعات وسلاح ابيض بغرض الاضرار بالاستقرار القومى البلاد .

● قتل سائق وتباع عربة بمنطقة المقطم واتهم فيها من الاول الى السادس .

● الشروع فى قتل جنديين من جنود الشرطة المدنية بمنطقة المعادى لسرقة سلاحهما .

● حادث الشروع فى قتل فرد الشرطة المدنية الحارس على مقر القنصلية السعودية بجاردن سيتى .

● تزوير مستندات ومحررات رسمية واستعمالها .

● ايواء متهمين هاربين من جرائم ارتكبوها .

● النيابة العسكرية بعد مراجعتها للف القضية الذى شمل حوالى ٦٥٠٠ ورقة ومراجعة لمواقف المتهمين .. والاعتماد على الادلة والقرائن المادية .. لم تعتمد على التحريات او المعلومات الجدلية . فقررت استبعاد ١٤ متهما من الذين شملتهم التحقيقات الاولية لعدم وجود وجه لاقامة الدعوى القضائية .. وفور احالة القضية الى ادارة المحاكم العسكرية لاحالتها الى احدى الدوائر لنظرها .. تم ابلاغ مصلحة السجون باسماء الـ ١٤ المستجدين للافراج عنهم وهم مختار محمد يسرى وابراهيم اليمانى الحسينى وسيد كفراوى حسن احمد وشريف عطية سيد عطية وعبدالرحمن مصطفى محمود وهشام رشاد محمد ومحمد عيد محمد عوض ومتقال مصطفى محمد وهشام محمود عبدالعزيز ومحمد عبدالمحسن عبدالرازق وايمن صلاح الدين على صالح ومحمد على سليمان وعلى رجب عبيد واشرف صابر .

٥٣ متهما

اما قائمة من شملهم قرار الاحالة فهم حسب الترتيب عبدالحميد محمد عبدالحميد حسب الله وفتحى امام عبدالحميد وخويلد محمد بركات ومحمد عبدالله محمد السيد وياسر كامل على (هارب) ورافت محمود محمد عثمان ومحمد حسام احمد الشريف ومحمد سمير السيد عبيد ومحمد زين (هارب) وطارق عبدالفتاح احمد ومحمد محمد فؤاد عبدالقادر وخالد شحاتة عبدالحليم وعماد على محمد محمود وحسن محمد ابراهيم وخالد عبدالفتاح حسن مصطفى ومحمد على محمد متولى وحسين طه عمر وخليفة عبدالعظيم عبدالعزيز ويحيى خلف الله محمد واحمد محمود قناوى ومدحت عبدالله محمد السيد وسيد محمد على محمد وشريف محمود حسن وربيع احمد ركابى وعمرو مصطفى محمود واحمد محمد يوسف ورائد عبدالسميع على وابراهيم زين العابدين محمود واحمد شوقى ثابت وياسر محمود فهمى وعلى هاشم محمد وشريف محمود شعبان واحمد محمد عبدالحفيظ ومحمد احمد خيرى مامون وياسر محمد المامون واحمد مختار (هارب) ومجدى محمد سالم ومحمد على محمد ثابت وحازم محمد نور الدين ومحسن على مرسى وعبدالرحيم عبدالغفار مرسى وعبدالمنعم جمال الدين ونزار محمود عبدالحميد ولؤى محمود عبدالحميد ومحمد مصطفى سيد (هارب) ونزيه نصحى راشد (هارب) وعادل عوض (هارب) وابوالفتوح عبدالباسط وعادل على عثمان ومرجان مصطفى سالم (هارب) ومحمد جلال احمد السيد احمد حسن وعبدالرازق مصطفى عبدالرازق .

النيابة العسكرية وجهت للمتهم رقم ٥٣ (عبدالرازق مصطفى عبدالرازق) تهمة الايواء لمتهمين هاربين من جرائم . وهؤلاء المتهمون يمثلون المجموعة الاولى من بين قائمة المتهمين الذين تم تحويلهم الى القضاء العسكرى من تنظيم طلائع الفتح .. بعد ان تم تقسيم المجموعة الى ٥ قضايا طبقا لمواقف كل منهم .



● الارهابى الذى ضبطه أهالى الأميرية ..!

مجموعة الظواهرى

المجموعة القادمة تضم ١٩ متهما منهم الهارب د . ايمن الظواهرى زعيم التنظيم الهارب فى السودان . وكان ايمن قد انفصل عن باقى مجموعات التنظيم ورفض زعامة عبود الزمر فى السجن . ولما خرج من السجن سافر الى افغانستان وهناك التقى مع مجموعة من قيادات الارهاب فطلبوا منه ان ينضم للجماعة الاسلامية بزعامة شيخهم عمر عبدالرحمن .. وفشلت محاولات شوقى الاسلامبولى فى ان يكون ايمن الظواهرى منهم .. لكنه تركهم وذهب للسودان وبدا اتصالاته مع فلول العائدين من



المصدر : أخبار الحوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ أغسطس ١٩٩٤

تقرير يكتبه

فاروق الشاذلى

افغانستان وبقايا تنظيم الجهاد حتى استطاع ان يلتقى مع زميله السابق فى تنظيم الجهاد مجدى سالم وشقيقه عبدالله سالم فكلفهما بالعمل على اعادة التنظيم .. وبدات الاتصالات وعمليات جمع الاعضاء ولكن عين الامن كانت لهم بالمرصاد .. رغم ان بعضهم كان قد نجح فى ارتكاب بعض الوقائع .. وقامت النيابة العسكرية بالتحقيق ولما توصلت للادلة الدامغة كان قرار التحويل للمحكمة .

وكانت مجموعة ايمن الظواهرى او مجموعة القيادات والتى وصلت الى ١٩ متهما .

اما باقى المجموعات فمازالت مواقفهم تحت الدراسة وسيتم احالة كل مجموعة للمحكمة العسكرية بعد اعداد قرار الاتهام .

القضية الثانية كانت تلك القضية التى شدت الانتباه .. قضية الملحمة الشعبية التى تجسدت بين ابناء الحى الشعبى فى مقاومة الارهاب .. هذه المجموعة التى حاولت اثارة الذعر فى منطقة زينهم الشعبية .. اثناء توجه الناس الى اعمالهم .. ولكن البعض تناولها باكثر من رواية .. اشاعوا انهم اقارب بعض المتهمين الذين تم اعدامهم وكانوا قادمين لاستلام الجثث وتشابكوا مع الشرطة .. اخرون اكدوا انهم كانوا يحاولون وضع عبوة ناسفة قرب مستشفى ابوالريش للاطفال فلما انكشف امرهم حاولوا الهرب .. فاطلقوا الرصاص عشوائيا .. مجموعة ثالثة قالت انهم كانوا يتربصون باحد الضباط .. ويبرروا ذلك بوجود احدى دوريات الشرطة العسكرية ولكنهم نسوا انه كان هناك دورية اخرى للشرطة المدنية فى سيارة اخرى .. اختاروا المكان بعد دراسة .. عرفوا انهم قريبون من منطقة المقابر ذات الدروب والاماكن التى يمكن ان يهربوا منها .. ولكن البطولة الشعبية التى رفضت الارهاب جعلت المطاردة .. والتى سقط فيها احد الارهابيين .. وكان يحمل بطاقة مزورة كالعادة .. واصيب اخر وتم نقله للمستشفى .. وبعد العلاج كان المثول امام النيابة التى فرضت حظر نشر عن القضية او متابعة اى شىء عن هذا الارهابى او حتى زميله الذى مات فى مسرح الحادث الارهابى .

وشاء القدر ان يزيد من كشف المؤامرة الارهابية تحت كوبرى الاميرية .. مصادفة .. يشتبه ٢ من ابناء الشعب فى الارهابيين .. ينكشف امرهما وتبدا ملحمة شعبية جديدة حتى يسقط احدهم ويتضح انه كان شريك فى احداث زينهم .. ويفتح الملف هذه المرة بعد ان انتقل من نيابة امن الدولة الى النيابة العسكرية والتى مازالت ملتزمة بحظر النشر عن اية تفاصيل لهذه القضية .. التى يعتبرها المقربون الباب الملكى للعبور الى قلب الارهاب .. خاصة انه بعدما بدا سقوط بقاياه .. مثل ضبط كمية الذخيرة على محطة سكة حديد قطار الصعيد بالجيزة .. وفى نفس الوقت كمية اخرى على محطة الاتوبيس المتجه ايضا الى الصعيد .. ضبط كمية من الذخائر تخلص منها احدهم بمنطقة فضاء بمصر الجديدة .. وغيرها وقائع كثيرة تؤكد ان حلقات الخناق قد ضاقت على فلول الارهاب وانه بدأوا يتخلصون مما معهم .. سواء فى الضربات العشوائية التى قاموا بها مؤخرا وبعد البطولة الشعبية .. بدأوا يلقون بما فى جعبتهم ويهربون .

القضية ٣٢١ حصر امن دولة عليا كانت اخر القضايا التى احيلت للقضاء العسكرى هذه الايام .. القضية تضم ٣١ متهما .. زعيمهم محمد احمد محمد حمودة مدرس بشبرا سبق اعتقاله عدة مرات لنشاطه الارهابى . احد فلول تنظيم الجهاد الذى انتهى عام ١٩٨١ .. بعض اعضائه تلقوا تدريبات فى الخارج .. رسموا كروكيات لبعض الوقائع الحيوية .. اعدوا للقيام ببعض العمليات الارهابية .. ثم تسجيل بعض المكالمات التليفونية لاعضاء التنظيم خلال اتفاقاتهم الارهابية .. هذه التسجيلات التى تمت باذن من النيابة .. وعرضت على الخبراء وتم مواجهة المتهمين بها .

قائمة الاتهام تضم خير محمود محمد واحمد احمد عطية وعبدالسلام شوقى عبدالسلام وسامى الشناوى صالح (موظف بالنقل العام) ومحمد على على الخرسيسى وهانى عبدالفتاح محمد وصلاح محمد عبدالفتاح وهشام طه سليمان وعلى عبدالسلام ورافت محمد حرب وزكى محمد زكى واسامة محمد زكى ومحمد مصطفى .

التهم الموجهة اليهم .

- الاتفاق الجنائى .
- الاشتراك فى ارتكاب جرائم مخلة بالامن والنظام العام .
- حيازة اسلحة مشخشنة وذخائرها مما يهدد الاستقرار .
- التزوير فى اوراق رسمية واستخدام محررات مزورة .
- الاعداد للقيام ببعض العمليات الارهابية التى تهز الاستقرار داخل البلاد .

ومن بين المضبوطات كمية من الاوراق المزورة اكثر من رسم كروكى لبعض المواقع الحيوية الهامة التى كانوا يستعدون لمهاجمتها .. وايضا بعض الرسائل بين اعضاء التنظيم .. وقد قامت النيابة باستكتاب بعض المتهمين للتعرف على من قاموا باعداد الرسومات الكروكية للمواقع .. وكذا اصحاب الاوامر والتكليفات التى وردت فى الرسائل .

وقد قامت قوات الامن بتفتيش عدد كبير من الشقق المفروشة التى كان يختبىء فيها اعضاء التنظيم ويهربون من مراقبات الشرطة .

وقد قررت ادارة القضاء العسكرى ان تقوم الدوائر القضائية العسكرية بنظر هذه القضايا خلال شهر اغسطس .. فى اطار الشعار الذى رفعته منذ البداية وهو ان العدل السريع هو افضل الضمانات .



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٢ أغسطس ١٩٩٢

٩٣ متهما في قضية طلائع الفتح أمام المحكمة .. الاحد

النيابة توجه اتهامات لأعضاء التنظيم تصل عقوبتها الى الاعدام



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخبار

التاريخ : ١٢ فبراير ١٩٩٢

تبدأ الاحد القادم المحكمة العسكرية العليا فى نظر الجزء الأول من قضية تنظيم طلائع الفتح اعلن اللواء محمد عبدالله المدعى العام العسكرى امس قرار الاتهام فى القضية التى تحمل رقم ١٨ لسنة ٩٢ جنايات عسكرية تضم الدعوى ٥٣ متهما . منهم ٧ هاربين ويواجه المتهمون تهما تصل عقوبتها الى الاعدام وتشمل القتل والشروع فى القتل والسرقة بالاكراه وحيازة واحراز اسلحة ومفرقعات وذخائر بدون ترخيص وتزوير محررات رسمية .

كما يواجه ٥١ متهما تهمة الانضمام لجماعة غير شرعية تدعو لتغيير نظام الحكم بوسائل ارهابية والاتفاق الجنائى على ارتكاب تلك الجرائم .

تعقد جلسات المحاكمة بقاعة المحاكمات العسكرية بالهايكستب برئاسة اللواء محمد وجدى الليثى وعضوية العقيد محمد كامل والمقدم مدحت البكرى ويمثل الادعاء المقدم عز الدين عبدالعزيز .

والمتهمون هم

ـ عبدالحميد محمد عبدالحميد حسب الله سن ٢٧ طالب بالسنة النهائية بكلية الطب وكنيته حسن ، ابراهيم ، سمير عمران « جامعة القاهرة » ـ فتحى امام عبدالمجيد حزين سن ٢٣ طالب بالسنة الثالثة بكلية الهندسة جامعة القاهرة ـ خويلد محمد بركات عبدالعليم سن ٢٣ نقاش ـ محمد عبدالسلام محمد السيد سن ٢٤ طالب بالمعهد الفنى التجارى بالمطرية ـ ياسر كامل على هارب ـ رافت محمود محمد عثمان سن ٣٠ سائق ـ محمد حسام احمد الشريف وكنيته أبوطلحة سن ٢٤ ـ حاصل على شهادة محاسبة من الجامعة الامريكية ـ محمد سمير السيد عبد ـ رويش سن ٢٢ بكالوريوس تجارة / جامعة القاهرة ـ خفير بمستشفى القصر العينى ـ محمد زين « هارب » ـ طارق عبدالفتاح احمد محمد ابرهيم « وشهرته طارق عبدالستار » سن ٢٥ طالب بالسنة الثالثة بكلية الهندسة / جامعة القاهرة ـ محمد محمود فؤاد عبدالقادر سن ٢١ طالب بالسنة الاولى بالمعهد الفنى الصناعى بالمطرية ـ خالد شحاته عبدالحليم آبوالمجد سن ٢٨ حاصل على دبلوم تجارة ـ عماد على محمد محمود سن ١٩ طالب بالسنة الأولى بكلية العلوم / قسم كيمياء ـ حسن محمد ابراهيم حسن ـ سن ٢٥ حاصل على بكالوريوس تربية رياضية « محبوس » ـ خالد عبدالفتاح حسن مصطفى ـ سن ٢٥ حاصل على بكالوريوس تجارة / تاجر ملابس ـ محمد على محمد متولى سن ٢١ ـ نقاش ـ حسين طه عمر عفيفى سن ٣٥ صاحب محل بيع اشرطة كاسيت .

وخليفة عبدالعظيم عبدالعزيز ويحيى خلف الله محمد واحمد محمود قناوى ومدحت عبدالله محمد السيد وسيد محمد على محمد وشريف محمود حسن وربيع أحمد ركابى وعمرو مصطفى محمود (نقاش) وأحمد محمد محمد يوسف سن ١٨ ـ بدون عمل ورائد عبدالسميع على عمارة سن ١٨ ـ بدون عمل . ابراهيم زين العابدين محمود طلخان سن ٢٢ حاصل على دبلوم فنى صناعى من معهد التليفزيون ـ احمد شوقى ثابت عبدالعال سن ٢١ حاصل على دبلوم تجارة / وحاليا بدون عمل ـ ياسر محمود فهمى احمد خير الدين سن ١٩ ـ طالب بالسنة الأولى بمعهد التعاون الزراعى بشبرا ـ على هاشم محمد عمارة سن ٢٢ ـ طالب بالمعهد الفنى التجارى بشبرا ـ شريف محمود شعبان محمود سن ٢٦ ـ ويعمل مدرس رياضيات بمدرسة حسام الدين الخاصة بالهرم ـ احمد محمد عبدالحفيظ عبدالسميع سن ١٩ ـ طالب بكلية الاقتصاد المنزلى ـ جامعة حلوان ـ محمد احمد خيرى مأمون المرصفى سن ١٩ ـ طالب بالسنة الثانية بكلية الآثار ـ ياسر محمد المأمون عثمان ـ سن ٢٢ طالب بالسنة الثانية بكلية الطب البيطرى جامعة القاهرة ـ احمد مختار « هارب » ـ مجدى محمد محمد سالم سن ٣٧ حاصل على بكالوريوس تجارة يعمل مدير مبيعات ـ محمد على محمد ثابت سن ٢٩ حاصل على ثانوية عامة ـ ويعمل رساما حرا ـ حازم محمد نور الدين حافظ وهدان سن ٢٤ حاصل على ليسانس حقوق / ويعمل رساما حرا ـ محسن على مرسى شحاته سن ٣٢ حاصل على دبلوم اعداد فنيين / ويعمل فنى الكترونيات بالمركز القومى للبحوث وتكنولوجيا الاشعاع بهيئة الطاقة الذرية ـ عبدالرحيم عبدالغفار مرسى عبدالبارى سن ٣٧ ـ حاصل على ثانوية عامة ـ صاحب محل لتصليح السيارات ـ عبدالمنعم جمال الدين عبدالمنعم ـ سن ٢٨ حاصل على ليسانس اداب / قسم تاريخ / جامعة القاهرة ـ ويعمل صحفيا بالقطعة ـ نزار محمود عبدالحميد غراب سن ٢٧ ـ حاصل على ليسانس حقوق ـ ويعمل محاميا حرا ـ لؤى محمود عبدالحميد غراب سن ٢٧ طالب ـ بالفرقة الرابعة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية (مفرج عنه) ـ محمد مصطفى سيد أحمد « هارب » ـ نزيه نصحى راشد « هارب » ـ عادل عوض « هارب » ـ ابوالفتوح عبدالباسط ابو الفتوح سن ٣١ ـ سائق بالهيئة العربية للتصنيع ـ عادل على عثمان عبدالهادى سن ٣٠ ـ تاجر قطع غيار سيارات ـ مرجان مصطفى سالم « هارب » ـ محمد جلال أحمد سن ٢٨ ـ سائق ـ سيد احمد حسن عبدالحميد سن ٢٦ ـ حاصل على بكالوريوس علوم ـ عبدالرازق مصطفى عبدالرازق سيد سن ٢٨ ـ محام حر .

وجهت النيابة لـ ٥١ متهما بانهم خلال عام ٩٠ انضموا لجماعة اسست على خلاف احكام القانون تولى الاول والثانى والسابع والثلاثون قيادتها ، كما قام الاول بامدادها بالمفرقعات والاسلحة والذخائر ، وكان الغرض منها الدعوة الى تعطيل احكام الدستور والقوانين والاعتداء على الحرية الشخصية للمواطنين والاضرار بالسلام الاجتماعى بان دعوا لتغيير

نظام الحكم واشاعة جو من عدم الاستقرار بأحداث اضطرابات امنية باقتراف بعض الجرائم وكان الارهاب من الوسائل التى تستخدم فى تحقيق وتنفيذ هذه الاغراض وذلك بحيازة واستعمال المفرقعات والاسلحة النارية والبيضاء

والاشتراك فى اتفاق جنائى حرض عليه وتداخل فى إدارة حركته المتهم الاول بغرض ارتكاب جنايات القتل العمد والسرقات بالاكراه وحيازة واحراز المفرقعات والاسلحة النارية والبيضاء والذخائر بدون ترخيص .. وذلك بقصد استعمالها فى نشاط يخل بالنظام والأمن العام وتلاقت ارادتهم على ذلك ووزعوا الادوار فيما بينهم لتنفيذ العمليات العدائية لتحقيق أهدافهم .

اتهمت النيابة المتهم الأول بانه اشترك بطريق الاتفاق والتحريض والمساعدة مع المتهمين الثانى والثالث والرابع والخامس والسادس فى سرقة السيارة رقم ٥٥٨٤٠ نقل القاهرة بطريق الاكراه بأن ساعدهم بالتخطيط واتفق معهم وحرضهم على السرقة وساعدهم بأن امدهم بسلاح نارى - طبنجتين وبندقية الية وقنبلة يدوية - فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وذلك التحريض وتلك المساعدة - واشترك بطريق الاتفاق والتحريض والمساعدة مع المتهمين فى قتل كل من صبحى على السيد ، وقاسم محمد عبدالمنعم عمدا مع سبق الاصرار والترصد بان ساعدهم بان قام بالتخطيط للقتل وامدهم بسلاح نارى - طبنجتين وبندقية الية وقنبلة يدوية - واتفق معهم وحرضهم على القتل فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وذلك التحريض وتلك المساعدة .

وقام المتهمون من الثانى الى السادس بسرقة السيارة بالاكراه بان توجه المتهمان الثانى والرابع الى شركة العهد الجديد لنقل الموبيليا بالعتبة وتظاهرا باحتياجهما لسيارة لنقل موبيليا من المقطم الى مدينة نصر وتمكنا بذلك من استقلال السيارة وبصحبتهما - السائق والتباع - وتتبعهما سيارة اجرة قيادة المتهم السادس ومعه باقى المتهمين وبحوزتهم طبنجتان وبندقية الية وقنبلة يدوية حتى وصلوا الى منطقة الهضبة الوسطى بالمقطم وتظاهر المتهم الثانى برغبته فى التقيؤ لامكان توقف السيارة فى ذات المكان المتفق عليه فيما بينهم وعقب توقفها توجه المتهمان الثالث والخامس الى المجنى عليهما وامرهما بالنزول من كابينة السيارة ثم اطلق الثالث عيارا ناريا على المجنى عليه الاول من الطبنجة التى كانت بحوزته ثم قام باعطاء سلاحه الى المتهم الخامس فاطلق منه عيارين ناريين على المجنى عليه الثانى واستولوا على السيارة .

حازوا واحرزوا أسلحة نارية عبارة عن مسدس ماركة برتا ٩ مم قصير يحمل رقم ٤٧٣٩ بماسورة مششخنة ، مسدس ٩ مم قصير بماسورة غير مششخنة ، بندقية آلية وذخائر ومفرقعات.

المتهمون الثانى عشر والثانى والخمسون اشتركا بطريق المساعدة مع المتهمين الأول والسابع والثامن والتاسع فى الشروع فى قتل وسرقة التسليح الشخصى للجندى سعد عبدالهادى مطاوع - المعين خدمة على سور القنصلية السعودية بجاردن سيتى - بطريق الاكراه بان قاما بناء على تخطيط المتهم الأول بمراقبة مكان وجود الجندى وأمدوا باقى المتهمين بمعلومات مسبقة عنه .

وقام المتهم التاسع بشل حركته بان طوق عنقه بذراعه اليسرى وكمم فاه بيده اليمنى لمنعه من الاستغاثة وعاجله المتهم السابع بطعنات فى صدره وظهره وذراعه اليسرى مستخدما فى ذلك سلاحه الابيض والذى كان يخفيه بين طيات ملابسه بينما قام المتهمان الأول والثامن بمراقبة الطريق وبحوزة كل منهما عبوة عبارة عن مخلوط بمب وخاب اثر الجريمة لسبب لا دخل لارادتهم فيه وهو مقاومة المجنى عليه وملاحقته بالعلاج حازوا وأحرزوا سلاحا ابيض - خنجر - ومفرقعات بدون ترخيص - عبوتين من مخلوط البمب - بقصد استعمالها فى نشاط يخل بالأمن والنظام العام .

وقد وجهت النيابة العسكرية للمتهمين الأول والسابع والتاسع والعاشر والحادى عشر : الشروع فى سرقة التسليح الشخصى - السلاح النارى - الذى كان بحوزة الجنديين بخيت محمد همام ، عبدالرحمن عبدالله رضوان والمعينين حراسة على منفذ (٢٠) بالمعادى بطريق الاكراه بان استقلوا السيارة رقم ٢٠٥٢٨١ ملاكى القاهرة قيادة المتهم العاشر وبحوزتهم سلاح نارى (عدد ٢ طبنجة) وماان ظفروا بالمجنى عليهما فى المكان الذى ايقنوا وجودهما فيه حتى تقدم نحوهما المتهمان الاول والسابع واطلقا عليهما ثلاثة اعيرة نارية من سلاح نارى ثم تقدم المتهمان التاسع ، والحادى عشر للاستيلاء على اسلحتهما .

كما شرعوا فى قتل الجنديين سالفى الذكر عمدا مع سبق الاصرار والترصد بان بيتوا النية وعقدوا العزم على قتلهما واعدوا لهذا الغرض سلاحا ناريا - ٢ طبنجة - وحازوا واحرزوا بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخنا - ٢ طبنجة وذخائر - عدد ثلاث طلقات - ممايستعمل فى السلاح النارى دون ان يكون مرخصا لهم بحيازة واحراز سلاح وبقصد استعمالها فى نشاط يخل بالأمن والنظام العام .. والى المتهم الثانى والخمسين الاشتراك بطريق المساعدة مع باقى المتهمين برصد تحركات المجنى عليهما .

كما وجهت النيابة للمتهمين الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر تهمة حيازة واحرازه عبوات مفرقعة و ٣٦ مفجرا ومواد شديدة الانفجار بقصد استخدامه فى نشاط يخل بالامن والنظام العام .

ووجهت للمتهم السادس عشر تهمة حيازة واحراز مفرقعات زجاجية لنفس القصد ، وللمتهم السابع عشر تهمة حيازة ٢ فرد صناعة محلية بدون ترخيص بقصد استعماله فى نشاط يخل بالامن والنظام العام .

ووجهت الى المتهم الثامن عشر : وهو ليس من أرباب الوظائف العمومية انه ارتكب تزويرا ماديا فى بطاقة تحقيق الشخصية رقم ٣٨٤١٥ الصادرة من سجل مدنى بولاق خاصة

تسليم الجزء الثانى من قضية طلائع الفتح

علمت « الاخبار » أن النيابة العسكرية قد سلمت الجزء الثانى من قضية تنظيم طلائع الفتح .. وهو الذى يحمل رقم ٢١ جنايات عسكرية اداره المدعى العسكرى الى المحكمة العسكرية العليا ..

بالمواطن/ محمود على موسى سليمان .

واستعملها فى استئجار شقة بمنطقة حدائق القبة وحاز واحرز بغير ترخيص مفرقعات - ٤ اجسام معدنية تحتوى على مادة الدنمامت

ووجهت للمتهم التاسع عشر تهمة تزوير بطاقة تحقيق الشخصية رقم ٦٦٧٢٥ الصادرة من سجل مدنى الحسينية/ محافظة الشرقية باسم/ يحيى محمود احمد عبدالعزيز وكان ذلك بطريق وضع صور بان قام بنزع صورة صاحبها من عليها ووضع صورته بدلا منها .

كما قام بتزوير رخصة القيادة رقم ٤٩٧٥٦ الصادرة من قسم مرور الشرقية/ فاقوس باسم يحيى محمود احمد عبدالعزيز وكان ذلك بطريق وضع صور بان قام بنزع صورة صاحبها من عليها ووضع صورته

وحاز واحرز بغير ترخيص ذخائر - ٤ طلقة عيار ٩ مم

ووجهت النيابة الى المتهمين السابع والثلاثين والثامن والثلاثين ، والتاسع والثلاثين تهمة حيازة واحراز بغير



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ اغسطس ١٩٩٢

مرخيص مفرقعات ـ ٢٢ قنبلة يدوية ، ٥١ عبوة يدوية ، ٢ قنبلة صناعية محلية ، ٢٧ مفجر عادى . ٩ مفجر عادى مثبت عليهما قطع حديدية اسطوانية ، ٩ مفجر عادى بصامولة سوستة مثبتة عليها ، ١١ مجموعة راس قنبلة ، ١١ مفجر كهربائى بسلك ، ٢٢ مفجر عادى مثبت عليه قطعة صغيرة من فتيل الأمان ، ١ كيس بلاستيك بداخله ٥ لفافات من فتيل الأمان ، ١ كيس بداخله كمية من البمب ، ١ جسم معدنى يشبه مقدمة الصاروخ ، ٢ أمبول بداخله سائل ، كيس به كمية من البايات المستخدمة فى تصنيع راس القنبلة ، كيس بلاستيك بداخله ٩ علب صغيرة بيضاء اللون بداخل كل منها تيل من النوع المستخدم فى تثبيت مجموعة الراس المستخدمة فى تصنيع القنبلة المحلية ، كيس كبير بلاستيك به اجزاء معدنية مخروطة بأشكال مختلفة ، كيس به كمية من المسامير بأحجام مختلفة ، كيس به ١٨ كيسا صغير الحجم به رولمان بلى ..

وايضا حيازة واحراز بغير ترخيص ـ عدد ١٠ عشرة طلقات اظرف خرطوش عيار ١٦ ، ٧ اظرف خرطوش عيار ١٢ ، ٢ طلقة كاملة العبوة احداهما عيار ٩ مم قصير والاخرى عيار ٩مم طويل ، ١٠ طلقات خرطوش عيار ١٦ .

كما اتهمت المتهم السابع والثلاثين وهو ليس من ارباب الوظائف العمومية بأن ارتكب تزويرا ماديا فى محرر رسمى واشترك بطريق المساعدة مع موظف عمومى حسن النية هو محرر جواز السفر رقم ٨٦/٢٦٠٩٧٦ فى ارتكاب تزوير معنوى فى محرر رسمى .

ووجهت النيابة للمتهمين الخامس والاربعين والتاسع والاربعين تهمة حيازة واحراز اسلحة نارية وحيازة واحراز ذخائر ـ عدد عشر طلقات ـ مماتستعمل فى السلاح النارى كما حازا واحرزا بغير ترخيص مفرقعات عدد ١٠ قنبلة يدوية مثبت بكل منها فتيل امان .

واتهمت النيابة المتهم الثالث والخمسين بانه علم بوقوع جناية واعان الجناة على الفرار من وجه القضاء بايوائهم .. وذلك بان قام باخفاء المتهم/ خالد محمد بركات مع علمه بانه مطلوب القبض عليه .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٢ أغسطس ١٩٩٢

■ المدعى العام العسكرى يصدر قرار الاتهام فى قضية طلائع الفتح

٥٢ متهما استخدموا وسائل إرهابية للاضرار بالسلام الاجتماعى وتعطيل الدستور وارتكبوا جنايات عقوبتها الاعدام والأشغال الشاقة المؤبدة والمؤقتة

كتب ـ حسين فتح الله وعبدالحميد شعير :

اصدر اللواء محمد عبدالله المدعى العام العسكرى قرار الاتهام فى القضية رقم ١٨ / ٩٣ جنايات عسكرية المعروفة باسم قضية اعادة تشكيل تنظيم الجهاد والتى تشكل جزءا من قضية تنظيم « طلائع الفتح » والمتهم فيها ٢٤٥ متهما تم تقسيمهم إلى ٥ قضايا .

وشملت القضية ٥٣ متهما منهم ٧ هاربين ، وقد تضمن قرار الاتهام تهمة الانضمام إلى جماعة أسست على خلاف. أحكام القانون تولى المتهم الاول والثاني والسابع والثلاثين القيادة فيها وكان الغرض منها الدعوة إلى تعطيل احكام الدستور والقوانين والاعتداء على الحرية الشخصية للمواطنين والاضرار بالسلام الاجتماعي بان دعوا إلى تغيير نظام الحكم واشاعوا جوا من عدم الاستقرار باحداث اضطرابات امنية باقتراف بعض الجرائم على النحو الوارد بقرار الاتهام تفصيلا ، وكان الارهاب من الوسائل التى تستخدم فى تحقيق وتنفيذ هذه الاغراض وذلك بحيازة واستعمال المفرقعات والأسلحة النارية والبيضاء ، كما وجه قرار الاتهام للمتهمين جميعا تهمة الاشتراك فى اتفاق جنائي حرض عليه وتدخل فى ادارة حركته المتهم الأول الغرض منه ارتكاب جنايات القتل العمد والسرقات بالاكراه وحيازة واحراز المفرقعات والأسلحة النارية والبيضاء والذخائر بدون ترخيص ، وذلك بقصد استعمالها فى نشاط يخل بالنظام والأمن العام ، بان اتفقوا فيما بينهم على الانضمام للجماعة والعمل معا ، وتلاقت ارادتهم على ذلك ووزعوا الادوار فيما بينهم لتنفيذ العمليات العدائية لتحقيق أهدافهم .

والمتهمون هم حسب ترتيبهم فى قرار الاتهام : ١ ـ عبدالحميد محمد عبدالحميد (٢٧ سنة) طالب بالسنة النهائية بكلية الطب ، ٢ ـ فتحى امام عبدالمجيد حزين (٢٣ سنة) طالب بالسنة الثالثة بكلية الهندسة ، ٣ ـ خويلد محمد بركات عبدالعليم (٢٣ سنة) نقاش ، ٤ ـ محمد عبداللاه محمد السيد (٢٤ سنة) طالب بالمعهد الفنى التجارى بالمطرية ، ٥ ـ ياسر كامل على (هارب) ٦ ـ رأفت محمود محمد عثمان (٣٠ سنة) سائق ، ٧ ـ محمد حسام أحمد الشريف (٢٤ سنة) محاسب ، ٨ ـ محمد سمير السيد عبد درويش (٢٢ سنة) بكالوريوس تجارة ، ٩ ـ محمد زين (هارب) ١٠ ـ طارق عبدالفتاح أحمد ابراهيم (٢٥ سنة)طالب بالسنة الثالثة بكلية الهندسة ، ١١ ـ محمد محمود فؤاد عبدالقادر (٢١ سنة) طالب بالسنة الاولى بالمعهد الفنى الصناعى بالمطرية ، ١٢ ـ خالد شحاتة عبدالحليم (٢٨ سنة) دبلوم تجارة ، ١٣ ـ عماد على محمد محمود (١٩ سنة) طالب بكلية العلوم ، ١٤ ـ حسن محمد ابراهيم حسن (٢٥ سنة) بكالوريوس تربية رياضية ، ١٥ ـ خالد عبدالفتاح حسن مصطفى (٢٥ سنة) بكالوريوس تجارة ، ١٦ ـ محمد على محمد متولى (٢١ سنة) نقاش ، ١٧ ـ حسين طه عمر عقيلى (٣٥ سنة) صاحب محل بيع شرائط ، ١٨ ـ خليفة عبدالعظيم عبدالعزيز (٢٣ سنة) موظف بمصر للطيران ، ١٩ ـ يحيى خلف الله محمد على (٣٠ سنة) صاحب محل ملابس ، ٢٠ ـ أحمد محمود محمد قناوى (٢٣ سنة) معيد بكلية العلوم ، ٢١ ـ مدحت عبداللاه محمد السيد (٢٨ سنة) طالب بالمعهد الفنى التجارى ، ٢٢ ـ سيد محمد على محمد (٢٤ سنة) بقال ، ٢٣ ـ شريف محمود حسن حمودة (٢٦ سنة) بكالوريوس علوم ، ٢٤ ـ ربيع احمد ركابى أحمد (٢٣ سنة) مدرس ، ٢٥ ـ عمرو مصطفى محمود أحمد (١٩ سنة) نقاش ، ٢٦ ـ أحمد محمد محمد يوسف (١٨ سنة) لا يعمل ، ٢٧ ـ راشد عبدالسميع على عمارة (١٨ سنة) بدون عمل ، ٢٨ ـ ابراهيم زين العابدين محمود طلخان (٢٢ سنة) دبلوم صناعى ، ٢٩ ـ أحمد شوقى ثابت عبدالعال (٢١ سنة) دبلوم تجارة ، ٣٠ ـ ياسر محمود فهمى أحمد خيرالدين (١٩ سنة) طالب بمعهد التعاون ، ٣١ ـ على هاشم محمد عمارة (٢٢ سنة) طالب بالمعهد الفنى التجارى بشبرا ، ٣٢ ـ شريف محمود شعبان محمود (٢٦ سنة) مدرس ، ٣٣ ـ أحمد محمد عبدالحفيظ (١٩ سنة) طالب بكلية الاقتصاد المنزلى ، ٣٤ ـ محمد أحمد خيرى مأمون المرصفى (١٩ سنة) طالب بكلية الآثار ، ٣٥ ـ ياسر محمد المأمون عثمان ، (٢٢ سنة) طالب بكلية الطب البيطرى ، ٣٦ ـ أحمد مختار (هارب) ٣٧ ـ مجدى محمد محمد سالم (٣٧ سنة) بكالوريوس تجارة ، ٣٨ ـ محمد على محمد ثابت (٢٩ سنة) رسام ، ٣٩ ـ حازم محمد نورالدين حافظ وهدان (٢٤ سنة) ليسانس حقوق ، ٤٠ ـ محسن على مرسى شحاتة (٢٣ سنة) فنى اليكترونيات ، ٤١ ـ عبدالرحيم عبدالغفار مرسى (٣٧ سنة) صاحب محل ، ٤٢ ـ عبدالمنعم جمال الدين (٢٨ سنة) ليسانس آداب ، ٤٣ ـ نزار محمود عبدالحميد (٢٧ سنة) محامى ، ٤٤ ـ لؤى محمود عبدالحميد غراب (٢٧ سنة) كلية الاقتصاد ، ٤٥ ـ محمد مصطفى سيد أحمد (هارب) ٤٦ ـ نزيه نصحى راشد (هارب) ٤٧ ـ عادل عوض (هارب) ٤٨ ـ أبوالفتوح عبدالباسط أبوالفتوح (٣١ سنة) سائق ، ٤٩ ـ عادل على عثمان عبدالهادى (٣٠ سنة) تاجر ، ٥٠ ـ مرجان مصطفى سالم (هارب) ٥١ ـ محمد جلال أحمد (٢٨ سنة) سائق ، ٥٢ ـ سيد أحمد حسن عبدالحميد (٢٦ سنة) بكالوريوس علوم ، ٥٣ ـ عبدالرازق مصطفى عبدالرازق سيد (٢٨ سنة) محامى .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

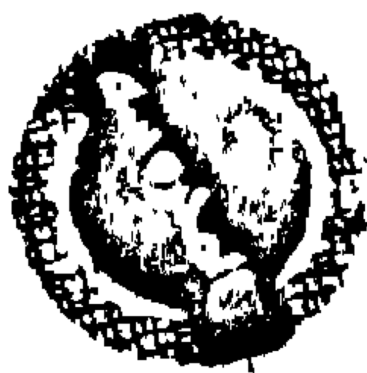
المصدر : الشعب

التاريخ : ١٢ فبراير ١٩٩٢

الحكم فى قضية المحجوب.. غداً

تصدر محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ) غدا السبت أحكامها فى قضية اغتيال د. رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب السابق، والمتهم فيها مجموعة من أعضاء الجماعة الاسلامية. استمرت تحقيقات النيابة وجلسات المحاكمة ثلاث سنوات، استمعت فيها هيئة المحكمة لشهود الاثبات وشهود النفى ومرافعات النيابة والدفاع عن المتهمين.

أكد الدفاع تورط جهة أجنبية فى واقعة الاغتيال. وأشاروا إلى أن الاعترافات التى أدلى بها بعض المتهمين تمت تحت التعذيب.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام المسائى

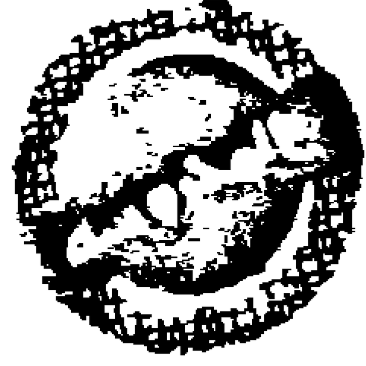
التاريخ : ٢٤ [illegible] ١٩٩٢

إغلاق ملف أشهر قضايا الاغتيال السياسى

اليوم.. الحكم فى قضية المحجوب بعد ثلاث سنوات من المداولة

تصدر «اليوم» محكمة امن الدولة العليا «طوارئ» حكمها فى أخطر قضايا الاغتيال السياسى بعد حادث اغتيال الرئيس السابق محمد انور السادات وهى قضية اغتيال الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب السابق وطاقم حراسته، وذلك بعد اكثر من مرور ثلاث سنوات استغرقتها فترة المحاكمة وثار جدل كثير من جانب اعضاء هيئة الدفاع عن المتهمين اذ دفعوا ببطلان التحقيقات التى اجرتها نيابة امن الدولة وعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وبطلان الاعترافات التى ادلى بها المتهمون امام النيابة.

واستمعت المحكمة الى شهادة عدد من الشخصيات الهامة من بينها اللواء محمد عبد الحليم موسى وزير الداخلية السابق واللواء مصطفى كامل مدير مباحث امن الدولة السابق ومحافظ الدقهلية سابقا كما استمعت هيئة المحكمة الى شهادة عدد من علماء الدين ورؤساء تحرير بعض بالصحف المصرية كما قدمت نيابة امن الدولة العليا ٦٣ شاهدا استخلصتهم من ١٥٨ شاهدا فى القضية وبلغ عدد صفحات ملف القضية نحو ٥ الاف صفحة وقد وصفها



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٤ مايو ١٩٩٢

بعض رجال الامن والقضاء بانها اشهر قضايا الاغتيال السياسي.

وترجع احداث القضية الى عام ١٩٩٠، وبالتحديد يوم الجمعة ١٢ اكتوبر عندما اعترض ملثمون سيارة الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب السابق وافراد الحراسة واطلقوا وابلا من نيران مدافعهم الرشاشة عليهم مما أسفر عن استشهاد الدكتور المحجوب وعدد من رجال الشرطة المعينين على حراسته. وبعد مرور ١٥ يوما على عملية الاغتيال وبعد جهد مكثف بذلته اجهزة الامن طوال هذه الفترة، توصلت مباحث امن الدولة الى مرتكبي الحادث وأمكن الكشف عن التنظيم الذى ينتمون اليه وهو تنظيم الجهاد المتطرف ذات التنظيم الذى اغتال اعضاؤه الرئيس السابق محمد انور السادات وعددا كبيرا من رجال الشرطة فى محافظة اسيوط وقد القي القبض على ١٢ من اعضاء التنظيم والذى كان يتزعمه الدكتور علاء محيى الدين «طبيب بيطرى» والذى عثر على جثته فى منطقة الطالبية بالهرم فى اغسطس ١٩٩٠ وقد اعترف اربعة من الذين القي القبض عليهم باشتراكهم فى عملية اغتيال الدكتور المحجوب ورفاقه، واكدت اعترافاتهم انهم كانوا يقصدون على وجه التحديد اغتيال "لواء محمد عبد الحليم موسى وزير الداخلية انتقاما لمقتل زميلهم الدكتور علاء محيى الدين.

ومن خلال اعترافات بعض العناصر المشاركة فى الحادث تبين ان بعض الاعضاء سيلتقون امام سور كلية الهندسة جامعة القاهرة فتم اعداد كمين واثناء توجه الكمين للقبض عليهم بادروهم باطلاق الرصاص، وقد اسفر الاشتباك معهم عن مصرع المتهمين محمد صلاح ومحمد عبد الفتاح كما اصيب بعض امناء الشرطة واحد الضباط ونتج عن ذلك بتر لذراعه.

وكان الخيط الاول الذى امسكت به اجهزة الامن وقادها الى التعرف على الجناة واماكن اختبائهم عندما تعرف احد الضباط على شخصية احدهم واصر ان صاحب الصورة هو من ضمن المشاركين فى الحادث وكانت هذه الصورة للمتهم صفوت عبد الغنى احد اعضاء الجناح العسكرى لتنظيم الجهاد والذى يزخر ملفه فى مباحث امن الدولة بمعلومات وفيرة عن نشاطه الارهابى... وقد امسكت اجهزة البحث بهذا الخيط المهم وبدأت بحثها الشاق عن المتهم حيث أفادت المعلومات انه يتنقل مع مجموعة من رفاقه فى عدة مناطق، وتم رصد تحركاته الى ان وصلت معلومات اكيدة تفيد انه سيقضي ليلته فى احدى الشقق المفروشة بمنطقة «كعبيش» خلف ملهى باريزيانا بالهرم.. فتم اعداد مجموعة اقتحام من فرقة مكافحة الارهاب الدولي هاجمت الشقة وتمكنت من القبض عليه ومعه زملاؤه: عزت السلامونى وعبد الناصر نوح وعاصم محمد احمد وقد عثر بداخل الشقة على بندقية الية ومسدس ماركة سميث وبعض المتفجرات.

ولم تمض ايام على عملية القبض على اخطر عناصر التنظيم وفى الوقت الذى ترددت فيه الانباء عن اعتزام النائب العام اعلان قرار الاتهام فى القضية حتى جاءت الانباء لتؤكد ان المتهم الاول فى القضية صفوت عبد الغنى قد تمكن من الهرب اثناء ترحيله من ليمان طرة الى سجن المنيا لاداء امتحان كلية الدراسات الاسلامية بالمنيا، وعلى ضوء ذلك قرر وزير الداخلية ايقاف ٣ ضباط عن العمل واحالتهم للنيابة للتحقيق معهم لتحديد مسئوليتهم عن هروب المتهم كما تقرر احالة ١٠ من صف وجنود الحراسة الى المحاكمة العسكرية.

وفى ١٠ يونيو ١٩٩١ تولت الدائرة ٢٥ نظر القضية برئاسة المستشار وحيد محمود ابراهيم وعضوية المستشارين محمد عبد السلام حجازى ومحمد عبد اللطيف، وذلك بعد ان اعلن المستشار محمد بدر المنياوى النائب العام فى ذلك الوقت قرار الاتهام وشمل ٢٥ متهما و ٦٣ شاهدا من شهود الاثبات.

وبدا نظر القضية ومثل النيابة المستشار رجاء العربى النائب العام والمستشار عبد المجيد محمود المحامي العام الاول وياسر رفاعى واسامة قنديل رئيسا النيابة.

واليوم تسدل محكمة امن الدولة العليا طوارىء الستار على القضية.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ١٥ أغسطس ١٩٩٢

براءة المتهمين من قتل «المحجوب» ومرافقيه

السجن لـ ١١ متهما لحيازتهم أسلحة ومتفجرات وبراءة ١٦

المحكمة تؤكد عدم توفر أدلة الاعدام . والنيابة تدرس الطعن فى الحكم



المصدر : الوفد

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ أغسطس ١٩٩٢

كتبت - نجوى عبدالعزيز:
تدرس النيابة العامة الطعن في الحكم الصادر في قضية اغتيال الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب السابق ومرافقيه. اكد مصدر قضائي مسئول ان النيابة العامة ستطالب بالغاء الحكم بإعادة محاكمة المتهمين من جديد امام دائرة

اخرى إذا تبين ان الحكم اشتمل على اخطاء قانونية. وكانت محكمة امن الدولة العليا طوارىء قد حكمت بالاشغال الشاقة لمدة ١٥ عاما على المتهم محمد احمد على وشهرته محمد النجار والاشغال الشاقة ١٠ سنوات للمتهم محمد سيد عبدالجواد والاشغال الشاقة ٧ سنوات للمتهمين ممدوح على يوسف وعثمان جابر محمود.

كما قضت المحكمة بالاشغال الشاقة لمدة ٥ سنوات للمتهمين عادل سيد شعبان وصفوت عبدالغنى والسجن ٥ سنوات للمتهمين اسماعيل عبدالمجيد وضياء الدين فاروق خلف و٣ سنوات للمتهمين حامد عبدالعال وهانى يوسف الشاذلى. وقضت المحكمة ببراءة ١٦ متهما اخرين. وقرأ المستشار وحيد محمود رئيس محكمة امن الدولة العليا - طوارىء - بيانا في الجلسة، اكد فيه انه لم تتوافر اركان العقوبة المقررة لجريمة القتل المقترن على مرتكبيها وهي الاعدام. كما اكد انه لم تتوافر الادلة اليقينية التى يرتاح ويطمئن إليها وجدان المحكمة حتى يوصلها إلى الحقيقة القضائية.

واشارت المحكمة إلى عدم وجود شاهد عيان واحد في القضية حتى من افراد الحراسة انفسهم رغم وقوع حادث الاغتيال في وضح النهار وفي وسط المدينة وملتقى طرق ثلاثة تحيط بها اكثر من جهة امنية. وقالت المحكمة ان جميع المتهمين وقعوا فريسة للتعذيب ووجهت المحكمة إلى الاجهزة الامنية كلمة قالت فيها: ان الضمير القضائي يأبى ان يتسلح رجال السلطة بهذه الوسائل البشعة في مواجهة مواطن اعزل، وان ما صدر من الجهات الامنية بهذه الصورة انما لتدارك قصورها وتستر عجزها وفشلها عن كشف الحقيقة، باصطناع ادلة تقدمها لسلطات التحقيق.

واكدت المحكمة ان الاعترافات الصادرة من المتهمين جاءت تحت وطأة التعذيب والاستجواب المرهق. وتوقع مصدر قضائى ان يرفض الحاكم العسكرى التصديق على الحكم بموجب الصلاحيات التى يمنحها قانون الطوارىء واعادة محاكمة المتهمين امام دائرة اخرى.



٣ قضايا ارهابية أمام المحاكم العسكرية

قضية زينهم والتفجيرات والجزء الثانى من طلائع الفتح

اليوم تبدأ محاكمة ٥٣ متهما فى قضية اعادة تنظيم الجهاد



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٥ / ١ / ١٩٩٣

كتب فاروق الشاذلى :

انتهت النيابة العسكرية من التحقيق فى قضية أحداث زينهم .. وتم احالتها الى ادارة المحاكم العسكرية لتحديد الدائرة التى ستنظر القضية تحت رقم ١٩ جنايات عسكرية لسنة ١٩٩٣ .

القضية تضم ٨ متهمين منهم ٤ هاربين .. من بين المتهمين محمد صلاح الدين الذى تم القبض عليه فى منطقة زينهم .. والثانى مصطفى عونى الذى تم ضبطه فى الاميرية وكان وراء القبض عليهما ملحمة شعبية من الاهالى الذين اعلنوا رفضهم ومقاومتهم للارهاب .. واعترف المتهم محمد صلاح جاد على باقى المتهمين الذين شاركوا معه فى الاحداث .

وعلمت « الاخبار » انه تم احالة القضية رقم ٢٠ جنايات عسكرية عليا ادارة المدعى العسكرى وهى القضية التى تضم ١٩ متهما منهم محمد احمد حمودة ومحمد على الخرسيس وهشام طه احمد سليم .. الى ادارة المحاكم العسكرية .. حيث ستبدأ الدائرة الرابعة برئاسة اللواء حامد سيد حسن وعضوية المقدم عصام بهجت والمقدم صلاح عدوى فى نظر القضية خلال هذا الاسبوع .. ومن المنتظر ان تعقد الجلسات سرية نظرا لقيام المتهمين بعمل رسومات كروكية لبعض المواقع الاستراتيجية الهامة .

كما تم احالة الجزء الثانى من قضية تنظيم طلائع الفتح الى ادارة المحاكم وهو يحمل رقم ٢١ جنايات عسكرية ادارة المدعى .. وهو يشمل ٥٣ متهما .. وجهت لهم النيابة العسكرية تهمة الانضمام لجماعة اسست على خلاف القانون بهدف ارتكاب جرائم مخلة بالامن والنظام العام ويرأس هذه المجموعة يحيى مصطفى امام شحرور ومعه شقيقه صبحى عبد السلام شحرور وطه خليفة طه ونضال سلام مصطفى ابو عوف والمهندس اسماعيل سليمان نصر الدين الذى قام بتصنيع مسدس .. اضافة الى استخدامه عيادة زوجته كمخزن للاسلحة والذخائر الخاصة بالتنظيم .

وتبدأ المحكمة العسكرية بالجبل



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٥ أغسطس ١٩٩٢

الاحمر في صباح بعد غد الثلاثاء برئاسة العقيد محمد شامل رمزى وعضوية المقدم حسام سليمان والمقدم حسنين عبد المحسن.

من جهة اخرى تبدأ المحكمة العسكرية العليا اليوم في نظر القضية رقم ١٨ جنايات عسكرية ادارة المدعى العسكرى - وهى تضم ٥٣ متهما منهم ٦ هاربين .. المتهم الاول في القضية عبد الحميد حب الله .. وجهت لهم النيابة العسكرية ٨ تهم .. منها الاتفاق الجنائي وتكوين جماعة أسست على خلاف القانون بغرض تعطيل احكام الدستور والقوانين والدعوة لتغيير نظام الحكم وتشمل ٥١ متهما من الذين شملهم قرار الاتهام ..

يتزعم التنظيم الكيلاني عبد الحميد حب الله ومجدى سالم وفتحى امام عبد المجيد .. كما وجهت ايضا للمتهمين الـ ٦ الاوائل تهمة قتل سائق وتباع السيارة النقل رقم ٥٥٨٤٠ نقل القاهرة وسرقتها وحيازة واحراز اسلحة نارية وذخائر .. ولـ ٧ اخرين من المتهمين تهمة محاولة اغتيال جندى الحراسة على القنصلية السعودية بجاردن سيتى في القضية رقم ٣٢٦٢ لسنة ١٩٩٠ جنايات قصر النيل .. وايضا ارتكاب جريمة الشروع في القتل لـ ٢ من جنود الشرطة المدنية الحراسة على المنفذ ٢٠ بشارع ٧٧ بالمعادى ومحاولة سرقة تسليحهما الشخصى في القضية رقم ٤٨٠٨ لسنة ١٩٩١ جنايات المعادى .. اضافة الى تزوير محررات رسمية واستعمالها ..

تعقد الجلسات برئاسة اللواء محمد وجدى الليثى وعضوية العقيد محمد كامل والمقدم مدحت البكرى .. ويمثل الادعاء العميد على بيبرس نائب المدعى العام العسكرى والمقدم عز الدين عبد العزيز وامانة سر المساعد اول عبد عبد العزيز عامر. وذلك في قاعة المحاكمات بهايكستب.

□ الحكم في قضية اغتيال المحجوب:

الأشغال الشاقة والسجن لـ ١٠ متهمين لحيازة متفجرات والتزوير وبراءة جميع المتهمين من تهمة الاغتيال لعدم توافر الأدلة

اصدرت امس محكمة أمن الدولة العليا «طوارئ» حكمها في قضية اغتيال الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب السابق والتى تضم ٢٧ متهما، منهم ثمانية هاربون.

قضت المحكمة ببراءة جميع المتهمين من حادث اغتيال المحجوب لعدم توافر الادلة، بينما عاقبت ١٠ منهم بعقوبات تتراوح مابين الأشغال الشاقة لمدد تصل إلى ١٥ سنة والسجن ٥ ، ٣ سنوات، بتهم حيازة أسلحة نارية وذخيرة ومتفجرات والتزوير في محررات رسمية.

تضمنت العقوبات الأشغال الشاقة لمدة ١٥ عاما للمتهم محمد أحمد على وشهرته «محمد النجار» والأشغال الشاقة ١٠ سنوات للمتهم محمد سيد عبدالجواد والأشغال الشاقة ٧ سنوات لكل من المتهمين ممدرح على يوسف وعثمان جابر محمود.

كما قضت المحكمة برئاسة المستشار وحيد محمود بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات لاثنين من المتهمين هما عادل سيد شعبان وصفوت عبدالغنى، والسجن ٥ سنوات لكل من ابراهيم اسماعيل عبدالمجيد وضياء الدين فاروق خلف، والسجن ثلاث سنوات لحامد عبدالعال وهانى يوسف الشاذلى.

كما تضمن حكم محكمة امن الدولة العليا براءة ١٧ متهما آخرين في القضية.

وقبل النطق بالحكم القى المستشار وحيد محمود رئيس المحكمة كلمة تناول فيها مراحل نظر القضية وتعطل المحكمة خلالها أكثر من مرة، نظرا لانسحاب الدفاع وحلول موعد معرض القاهرة الدولى. كما أشار رئيس المحكمة لبعض اسباب الحكم ببراءة المتهمين من حادث اغتيال المحجوب.

وعلمت وكالة انباء الشرق الأوسط من مصدر قضائى مسئول ان النيابة العامة تعكف على دراسة الحكم، فإذا اشتمل على أخطاء قانونية فسوف تطلب الغاءه وإعادة محاكمة المتهمين من جديد أمام دائرة أخرى.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥ ١ [illegible] ١٩٩[illegible]

مصر: تبرئة المتهمين باغتيال المحجوب وعبدالرحمن يريد اللجوء الى بريطانيا

□ القاهرة - «الحياة»:

■ بعد أكثر من عامين من المداولات برأت محكمة امن الدولة العليا - طوارئ المصرية امس ٢٧ من اعضاء «الجماعة الاسلامية» من تهمة المشاركة في عملية اغتيال رئيس مجلس الشعب السابق الدكتور رفعت المحجوب وامرت بسجن عشرة منهم «لحيازتهم اسلحة ومتفجرات من دون ترخيص». واعتبرت مصادر قضائية واخرى في النيابة العامة الاحكام «مفاجأة»، وتوقعت اعادة محاكمة المتهمين امام هيئة اخرى.

واعلن السيد منتصر الزيات محامي عمر عبدالرحمن الذي يعتبر زعيم «الجماعة الاسلامية» ان موافقة الحكومة البريطانية على منح حق اللجوء السياسي للسيد راشد الغنوشي زعيم «حركة النهضة الاسلامية» المحظورة في تونس «يعزز موقف عبدالرحمن ويزيد من فرصه في الحصول على الحق نفسه في حال ابعاده من الولايات المتحدة». لكن مصادر مصرية مسؤولة اشارت الى ان «عبدالرحمن ليس الغنوشي» اذ ان الاول متهم في قضية تجري حالياً محاكمته فيها امام محكمة امن الدولة العليا في الفيوم بتهمة الاعتداء على مواطنين ورجال امن وحيازة اسلحة من دون ترخيص مع ٤٨ اخرين من اتباعه. ومعروف ان عبدالرحمن معتقل حالياً في سجن اميركي.

واضافت هذه المصادر ان القاهرة تنتظر انتهاء السلطات الاميركية من التحقيق مع عبدالرحمن قبل البدء في تحرك يهدف الى استلامه. واوضحت ان الطلب الذي تقدمت به مصر لتسلم عبدالرحمن «جاء استناداً الى دوافع قانونية، وان الاتصالات المصرية - الاميركية ترجح الموافقة على تسليم عبدالرحمن «ولكن بعد ان يصدر القضاء الاميركي قراراً نهائياً في شان شرعية اقامته هناك».

وقال الزيات لـ «الحياة» ان زعيم «الجماعة الاسلامية» يفضل الذهاب الى بريطانيا في حال ابعاده من الولايات المتحدة، وان الموافقة على منح الغنوشي حق اللجوء السياسي في بريطانيا سيدفع عبدالرحمن الى سلوك الطريق نفسه.

واعرب الزيات عن اعتقاده بان عبدالرحمن «سيحصل على البراءة في القضية التي يحاكم فيها وتنظرها محكمة الفيوم» مشيراً الى انه سبق ان حصل على البراءة في التهم الموجهة اليه ذاتها.

واشاد الزيات بالقضاء المصري مشيراً الى الاحكام التي اصدرتها محكمة امن الدولة العليا امس في قضية المحجوب وقال ان تلك الاحكام «تثبت ان هناك قضاء عادلاً في مصر».

وعن اعلان رئيس الوزراء الافغاني قلب الدين حكمتيار استعداد بلاده لاستقبال عبدالرحمن قال الزيات ان زعيم الجماعة الاسلامية «رجل دين وداعية

اسلامي سترحب باستضافته اكثر من دولة الا انه ما زال يامل بان يسبغ القضاء الاميركي الشرعية على اقامته في الولايات المتحدة. وفي حال ابعاده يفضل الذهاب الى بريطانيا او فرنسا».

واضاف انه يستبعد ان تستجيب الحكومة الاميركية الى الطلب المصري بتسليم عبدالرحمن نظراً الى عدم وجود اتفاق لتسليم المتهمين بين البلدين، وراد ان عبدالرحمن سيحصل على البراءة من محكمة الفيوم «وبالتالي سيسقط الطلب المصري من تلقاء نفسه».

وتضمنت احكام محكمة امن الدولة العليا امس السجن لمدة ١٥ عاماً مع الاشغال الشاقة للمتهم محمد احمد علي المعروف بـ «محمد النجار»، والاشغال الشاقة عشر سنوات لحمد سيد عبدالجواد، وسبع سنوات لكل من ممدوح علي يوسف وعثمان جابر محمود، وخمس سنوات لعادل سيد شعبان وصفوت عبدالغني، والسجن لمدة خمس سنوات لابراهيم اسماعيل عبدالمجيد وضياء الدين فاروق، والسجن ثلاث سنوات لحامد عبدالعال وهاني يوسف الشاذلي.

وقضت المحكمة ببراءة ١٧ متهماً آخرين في القضية هم عصام احمد عبدالجواد وعلاء محمد ابو النصر وعبدالناصر نوح احمد وعزت حسين محمد حسين المعروف بـ «السلاموني» وعاصم علي السيد عثمان واحمد مصطفى نوارة وعادل حمّاد فرج عبدالمحسن عباس ومحمد مصطفى زكي واحمد مصطفى زكي وحسني محمد حسين وعادل عيد شريف وجمال اسماعيل وابراهيم ياسين محمود ربيع وعلي محمد البحيري ومحمد منتصر عبد الحميد ونمير نصر عبدالموجود.

وعلمت «الحياة» ان جهات قضائية واخرى في النيابة تعكف على دراسة حيثيات الحكم تمهيداً لرفع مذكرة الى الحاكم العسكري الذي يملك سلطة التصديق على الاحكام التي تصدرها محاكم امن الدولة العليا لاعادة محاكمة المتهمين امام دائرة اخرى استنادا الى وجود اخطاء قانونية في الحكم.

وتعانق المتهمون وعلت صيحاتهم مهللين عقب صدور الاحكام وانطلقت الزغاريد والقى المستشار وحيد الدين ابراهيم رئيس المحكمة بياناً عرض فيه اسباب الحكم. وقال: «على رغم ان الحادث وقع في وضح النهار وفي مكان قريب من مقر شرطة المسطحات المائية فانه لم يثبت وجود شاهد واحد في القضية شاهد احد المتهمين وهو يقتل شخصاً بعينه بما في ذلك بعض رجال الشرطة الذين كانوا يتقدمون موكب الدكتور المحجوب الذين اكدوا انهم لم يشاهدوا متهماً محدداً وان المنفذين فروا».

واكد ان القاضي «يضع في حسبانه كل الظروف والملابسات في الحادث» مشيراً الى ان المحكمة «لن تأخذ باعترافات المتهم محمد النجار على بقية المتهمين ذلك لانه من الثابت ان هذا المتهم كان اصيب بطلق ناري في رقبته وقتل اثنان من زملائه امام عينيه في اثناء عملية اعتقالهم امام كلية الهندسة في جامعة القاهرة. ومن ثم فان هذا المتهم عندما ادلى باقواله كان تحت تأثير الخوف والهلع، واعتقد ان رجال الامن ردّوا اليه حياته عندما بادروا الى معالجته واصبح تحت قبضتهم واصبح يردد ما يملى عليه من اقوال حتى ان المتهم ذكر بعد ذلك انه ادلى بهذه الاقوال بناء على وعد بمساعدته على السفر الى الخارج».

وأضاف ان الاقوال التي أدلى بها النجار «تتناقض مع ملفات القضية برمتها الى جانب ان هذا المتهم ثبت من تقارير الطب الشرعي تعرضه للتعذيب». وقال ان «ما صدر من الجهات الامنية من تجاوزات جاء بسبب تقصيرها وعجزها وفشلها في كشف الحقيقة».

واشار الى ان اعترافات المتهم ممدوح علي يوسف في القضية كانت «وليدة تعذيب تعرض له بعد القبض عليه حتى انه من الثابت انه لم يكن في مقدوره الوقوف امام المحقق».

واعتبر ان اقوال زوجة ممدوح التي ذكرت في التحقيقات ان زوجها اعترف لها بانه سيتوجه لاغتيال المحجوب قبل الحادث بيوم واحد «لا يعتدّ بها لان الزوجة ملزمة عدم افشاء سر بيتها والدليل المستمد من هذه الاقوال يعد عملاً غير مشروع».

وذكر ان المحكمة استبعدت شهادة بعض الضباط «لانهم ادلوا باقوالهم امام النيابة بعدما انتهت اقوال المتهمين والشهود ولذلك فان هذه الاقوال لا يعول عليها لانها يمكن ان تكون منقولة عن اقوال بعض المتهمين واعترافاتهم».

ولاحظ وجود تناقض في بعض الادلة الفنية في شأن السلاح المضبوط في الحادث بين تقارير المعمل الجنائي والطب الشرعي. واوضح ان احد التقارير ذكر ان السلاح المضبوط هو الذي استخدم في الحادث في حين افاد تقرير آخر ان هذا السلاح من المرجح ان يكون هو الذي استخدم «ثم ليس هناك يقين من انه السلاح نفسه».



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ اغسطس ١٩٩٣

واضاف: «بالنسبة الى جريمة حيازة المتهمين مطبوعات تقاوم السلطات، فان القضاء يحاكم افعالاً وسلوكاً وان الديموقراطية لن تؤتي ثمارها الا في ظل الرأي والرأي الآخر ولم تشهد مصر مناخاً للحرية مثل الذي تشهده الآن من نقد للحكومة من جانب الصحف القومية والحزبية، موضحاً ان ما ضبط مع المتهمين من منشورات «تتفق مع الدستور الذي يطالب بتطبيق الشريعة الاسلامية». ووجه كلامه الى المتهمين «اذا كنتم ارتكبتم هذه الجرائم وافلتم من العقاب فان ايديكم وارجلكم ستشهد عليكم يوم القيامة وسيكون عذابكم عند الله شديداً».

وكان المتهمون الذين لا يزال تسعة منهم فارين وصلوا الى قاعة المحاكمة في ارض المعارض في مدينة نصر في ثلاث سيارات تتقدمها دراجات نارية، وسيارات حراسة. واحاط بقاعة المحكمة نحو ٥٠٠ جندي من الامن المركزي وعدد من السيارات المصفحة.

وردد المتهمون هتافات عالية في بداية الجلسة مثل «في سبيل الله قمنا نبتغي رفع اللواء لا لحزب قد عملنا نحن للدين فداء» و«ان السجن او الاعدام لن يثنينا عن الاسلام». كما وجه المتهم «السلاموني» نداء الى عمر عبدالرحمن ردده خلفه المتهمون قائلاً «وان سجنوك يا عمر فنصر الله يا شيخي قريب».

والقى المتهم صفوت عبدالغني كلمة امام مراسلي الصحف ووكالات الانباء قال فيها ان ما اعلنه وزير الخارجية الاميركي وارن كريستوفر من انه لا يعادي الاسلام وانما يعادي الجماعات الاسلامية «قول كاذب ومضلل لأن عداء اميركا هو للاسلام بصفة عامة ويتمثل في موقفها من مسلمي البوسنة - الهرسك ومن الشعب العراقي ومن شعب الجزائر عندما اعاقت الاسلاميين من تولي مقاليد الحكم بصورة شرعية وكذلك مساندتها لاسرائيل في ضرب جنوب لبنان».

وقال «سنقف ضد أميركا» وإن الشعوب الاسلامية «ستدافع عن الاسلام في كل مكان». واعتبر ان واشنطن «تساعد الأنظمة الشمولية في العالم الاسلامي وبهذا تجعل نفسها في حال مواجهة مع هذه الشعوب».

وحمّل عبدالغني «تنظيماً ارهابياً قبطياً» مسؤولية عمليات التفجير التي راح ضحيتها عشرين مواطناً أخيراً. وقال لمراسل وكالة «فرانس برس» ان أربعة من أعضاء هذا التنظيم معتقلون حالياً في سجن طره في جنوب القاهرة وان اسمه «الجهاد المقدس». وأوضح ان أحد المعتقلين اسمه خالد بولس وان الأربعة معزولون عن الاسلاميين المحبوسين في السجن نفسه.

وألقى المتهم الأول في القضية ممدوح علي يوسف كلمة قال فيها «حذرنا النظام من أن رفضه لوساطة العلماء سيسفر عن مزيد من عمليات سفك الدماء وهو ما حدث بالفعل». وأضاف «كنا نريد بهذه الوساطة الافراج عن خمسة آلاف معتقل ووقف نزيف دماء رجال الشرطة».

وكانت محكمة أمن الدولة العليا بدأت في نظر قضية اغتيال الدكتور رفعت المحجوب في ١٠ حزيران (يونيو) ١٩٩١ بعدما اعلن النائب العام المصري قرار الاتهام الذي شمل ٢٥ متهماً و٦٣ شاهداً من شهود الاثبات. واستمعت المحكمة الى شهادة عدد من الشخصيات المهمة من بينها اللواء محمد عبدالحليم موسى وزير الداخلية السابق واللواء مصطفى كامل مدير مباحث أمن الدولة السابق وعدد من علماء الدين ورؤساء تحرير بعض الصحف المصرية. وبلغ عدد صفحات ملف القضية نحو خمسة آلاف صفحة ووصفها رجال الأمن والقضاء بأنها من اشهر قضايا الاغتيال السياسي في مصر.

وترجع أحداث القضية الى يوم الجمعة ١٢ تشرين الاول (اكتوبر) العام ١٩٩٠ عندما اعترض ملثمون سيارة الدكتور المحجوب وحراسه وأطلقوا النار من رشاشات مما أسفر عن مقتل المحجوب وعدد من رجال الشرطة.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٥ [illegible] ١٩٩٤

■ الحكم فى قضية المحجوب:

معاقبة ١٠ متهمين بالأشغال الشاقة والسجن

لمدد تتراوح بين ١٥ سنة و ٣ سنوات

لماذا قضت المحكمة ببراءة المتهمين من تهمة اغتيال المحجوب ؟

المحكمة : لو توافرت الأدلة اليقينية للإدانة لأصدرنا أحكاما بالإعدام



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٥ أغسطس ١٩٩٢

بعد عامين من نظر قضية اغتيال الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب السابق وفي جلسة علنية يسودها الهدوء استمرت ٤٠ دقيقة اصدرت امس محكمة امن الدولة العليا «طوارئ» حكمها في القضية وقضت ببراءة المتهمين من تهمة اغتيال الدكتور رفعت المحجوب و ٣ آخرين من رجال الامن المخصصين لحراسته وسائقي سيارته وسيارة الحراسة الخاصة به .

كما قضت المحكمة بالاشغال الشاقة ١٥ سنة على المتهم الثالث محمد احمد علي وشهرته (محمد النجار) لاتهامه بحيازة مفرقعات وبالاشغال الشاقة ١٠ سنوات على المتهم محمد سيد عبد الجواد لحيازته سلاحا ناريا، وبالاشغال الشاقة ٧ سنوات لكل من المتهم الاول ممدوح علي يوسف والمتهم السادس عشر عثمان جابر محمود الظواهري لحيازتهما اسلحة نارية وتزوير في محررات رسمية . وبالاشغال الشاقة ٥ سنوات لكل من المتهم الثاني صفوت عبد الغني لحيازته طلقات نارية والتزوير في محررات رسمية والمتهم التاسع عشر عادل سيد قاسم لحيازته اسلحة نارية والتزوير في محررات رسمية والسجن ٥ سنوات للمتهم الثاني عشر ضياء الدين فاروق خلف والمتهم السابع عشر ابرهيم اسماعيل عبدالحميد « هارب » لتزوير محررات رسمية واستعمالها .

كما قضت المحكمة بالسجن ٣ سنوات لكل من المتهم الرابع حامد احمد عبد العال والمتهم السابع عشر هاني يوسف الشاذلي لاتهامهما بالتزوير في محررات رسمية . كما قضت المحكمة ببراءة باقي المتهمين من التهم المنسوبة اليهم .

وقضت المحكمة ببراءة المتهمين الثلاثة: علي محمد علي البحيري ومحمد منتصر عبد الحميد ونمير نصر عبد الموجود من تهمة التستر على المتهمين في القضية .

وكانت محكمة امن الدولة العليا (طوارئ) قد عقدت جلستها في الساعة الحادية عشرة والنصف من صباح امس برئاسة المستشار وحيد محمود ابرهيم رئيس المحكمة وعضوية المستشارين محمد عبد السلام حجازي ومحمد عبد اللطيف

تابع الجلسة :

عصام مليجي
عبد الغفار رشدي

بحضور المستشار عبد المجيد محمود المحامي العام الاول لنيابة امن الدولة العليا ورؤساء النيابة ياسر رفاعي واسامة قنديل وعبد المنعم الحلواني وهشام بدوي بامانة سر عصام عبد الفتاح .

وفي بداية الجلسة ادلى رئيس المحكمة بكلمة شرح فيها مراحل نظر القضية وقال : انها بدات جلساتها من ١٩٩١/٦/١٠ تخللها ٤ شهور تعطلت فيها المحكمة عن نظر القضية بسبب طلب الدفاع رد هيئة المحكمة و٦ شهور اخرى تعطلت المحكمة خلالها بسبب انعقاد المعرض الصناعي الدولي، ومعرض الكتاب بأرض المعارض «موقع المحكمة»، وكذلك انسحاب الدفاع عن المتهمين وندب محامين من قبل نقابة المحامين . وبعد الاستماع الى ١٠٠ شاهدبالاضافة لشغل مقر المحكمة من قبل دوائر اخرى لنظر بعض القضايا . واوضح رئيس المحكمة ان المحكمة لم تنظر القضية الا على مدى سنة واحدة واضاف ان المحكمة قد افسحت صدرها للجميع، وان المتهمين قد ابدوا ارتياحهم لهيئة المحكمة .

وقال رئيس المحكمة ان هيئة المحكمة لم تكن لتتوانى امام بشاعة هذه الجريمة لو توافرت لها الادلة اليقينية للادانة، وكانت ستصل الى اقصى عقوبة وهي الاعدام لو ثبت لها ذلك وانه في اطار الادلة واستخلاص واستنباط الوصول الى رحلة اليقين التام يكون بطريق الشرعية الاجرائية فالعبرة ليست بتوافر الادلة وحدها . وان الشرعية الاجرائية تقف بجانب الشرعية الموضوعية فلا ادانة بغير دليل مشروع وما بني على باطل فهو باطل ..

وقال رئيس المحكمة ان المحكمة لم تطمئن لاقوال شاهدي اثبات هما حسين اسماعيل ومحمد مازن لانهما كانا في دائرة الاتهام وصدر قرار باعتقالهما مما يثير الشك في اقوالهما ضد المتهمين .

تعارض الطب الشرعي والادلة الجنائية :

واوضح رئيس المحكمة تعارض اجهزة مصلحة الطب الشرعي مع تقرير الادلة الجنائية حيث جاء في تقرير الطب الشرعي ان السلاح المستخدم في الحادث واحد، بينما اكد تقرير الادلة الجنائية ان الطلقات التي اطلقت على السيارة المرسيدس الخاصة بالدكتور المحجوب من بندقيتين آليتين هذه هي الحقائق التي استخلصتها المحكمة، والتي لم تصل منها الى يقينها الجزم بالادانة، وان الشك يفسر لمصلحة المتهم .

وفي نهاية كلمته قال رئيس المحكمة للمتهمين : انكم اذا كنتم فعلتم هذه الجريمة وافلتم من عقاب القانون الوضعي فان الله الذي تدعون اليه لن يترككم .فسوف تقفون يوما امام الله . يوم تشهد ايديكم وارجلكم عنكم تقول لكم انطقنا الله الذي انطق كل شيء ..



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٥ [illegible] ١٩٩٤

١٧ حصلوا على البراءة

قضت المحكمة ببراءة ١٧ متهما وهم: عصام محمد عبدالجواد، وعلاء محمد ابوالنصر، وعبدالناصر نوح احمد، وعزت حسين محمد وشهرته عزت السلاموني، وعاصم على السيد عثمان، واحمد مصطفى نواوة، وعبدالمحسن عباس شلش، ومحمد مصطفى زكى طه، واحمد مصطفى زكى طه، وحسنى محمد محمود حسنين، وعادل عبد شريف، وجمال اسماعيل شمردل، وابراهيم ياسين محمود ربيع، وعلى محمد على البحيرى، ومحمد منتصر عبدالحميد، ونمير نصر عبدالموجود محمد، وعادل فرج.

وقائع القضية

وقعت احداث القضية فى يوم الجمعة ١٢ من اكتوبر ١٩٩٠ عندما كان الدكتور رفعت المحجوب في طريقه لمقابلة رئيس مجلس الشعب السورى بفندق الميريديان. فامطر مجهولون سيارته وسيارة الحراسة الخاصة به بوابل من الرصاص اسفر عن اغتيال الدكتور رفعت المحجوب والمقدم عمرو الشربينى الذى كان يجلس الى جواره وحارسه الذى كان يجلس في المقعد الأمامى بالسيارة وسائق سيارته، كما لقى سائق سيارة الحراسة مصرعه.

وعندما حاول العميد عادل سليم وكيل مباحث القاهرة اللحاق بسيارة اجرة ركبها احد الارهابيين تحت تهديد قائدها بالسلاح، قتله الارهابى ولاذ بالهرب متجها الى منطقة بولاق ابوالعلا.



المصدر : العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ اغسطس ١٩٩٣

سيارات.. ومشروعات وصفقات «الشبح» وحديث لم ينشر لرفعت المحجوب

بقلم: ضياء الدين داود

اصدرت محكمة امن الدولة العليا اخيرا حكما بالغ الخطورة والدلالة ببراءة المتهمين من قتل الشهيد المرحوم الدكتور رفعت المحجوب وهو ما كنت أتوقعه كمحام من متابعتي لمجريات التحقيق وما اتبع في شأن جمع الادلة من اساليب قال عنها الحكم ان الضمير القضائي يأبى ان يتسلح رجال الشرطة بهذه الوسائل البشعة في مواجهة أعزل يرسف في الاغلال والقيود ومعصوب العينين في محاولة لحمله على أن تصدر منه عبارات يدلي بها ضد غيره او ضد نفسه ليفر بها من الهلاك وان ما صدر من الجهات الامنية بهذه الصورة انما لتدارك قصورها ولستر عجزها وفشلها عن كشف الحقيقة باصطناع ادلة تقدمها الى سلطات التحقيق..»

وهكذا جاء الحكم قاطعا في تبرئة المتهمين من تهمة القتل وفضحه وادانته للاساليب المهدرة لقيم الحرية وكرامة الانسان والتي من شأنها ان تهدر الدليل حتى لو طابق الواقع وهي مبادئ، تعتبر من قديم من انبل ما توصل اليه القضاء المصري واعظمه في مجال الحريات. وبهذا عاد التساؤل عمن قتل المحجوب بعدما افلتت الاجراءات المعيبة والتى ندد بها الحكم - المتهمون الحقيقيون عادوا مجهولين. ولقد ارتبطت بمناسبة هذا الحكم عدة وقائع في ذهني واستدعت من ذاكرتي احاديث ومواقف خالدة للدكتور رفعت.

فلقد نشرت الصحف نبأ عن بدء الدراسة في الجامعة الأهلية. ذلك المشروع الشبح الذي يظهر ليختفي ويختفي ليظهر دون طرح لتفاصيله ليعرف الرأي العام من وراء هذا المشروع و من يموله، ومن يقف وراءه، وما هي أهدافه، لمن يتوجه هذا المشروع من أبناء الشعب؟ وماذا يمس من الحقوق الدستورية والاجتماعية والانسانية. ولقد ارتبط المشروع الشبح في ذهن المواطن في عصر الخصخصة التي من ثمراتها سيارة الشبح والمشروعات الشبح والصفقات الشبح.

ومازالت تساؤلات كثيرة مطروحة بلاجواب مقنع: هل هو مشروع استثماري يهدف للربح أو مشروع خدمي؟ هل تتحقق في ظله المساواة وتكافؤ الفرص أم سيفرق بين الناس بحسب الغنى والفقر.

هل سيقبل في تلك الجامعة اصحاب المجاميع العالية ام ابناء الاثرياء وعصر الانفتاح من ذوي المجاميع الأدنى فيحرم الفقراء ويتميز الاثرياء بأموالهم. هل يعني وجود جامعة اهلية لابناء الاثرياء من ذوي المجاميع المتدنية على المدى المتوسط وجود خريجين غير أكفاء يميزهم فقط الثراء ليستولوا على مواقع المسئولية ومما يذكرني بقصة رئيس وزراء احدى الدول الذي شك رئيس دولته في علاقاته بمخابرات احدى الدول الكبرى ولكنه لم يعثر على دليل وعند ترك رئيس الوزراء لموقعه واراد السفر للخارج سأله رئيس الدولة أن يصدقه القول وسوف يسمح له بالسفر فأخبره انه اتصل بتلك المخابرات مرة واحدة حيث طلبت منه طلبا واحدا التزم بتنفيذه طوال عشر سنوات وهو انه في كل مرة يطرح عليه بدائل ليختار منها من يشغل موقع مسئولية هام فيختار ادنى المستويات، فهل هذه احدى اهداف الجامعة الأهلية؟



المصدر : العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٦ [illegible] ١٩٩٤

وفي هذه الايام صدرت قرارات فتح الاسواق المصرية للبضائع الاجنبية بلا قيود مما يعرض الانتاج المصري للبوار والدمار وما افزع المستثمرين في القطاع الخاص بالذات ومما يضع الانتاج المصري في ظروف حرجة وغير متكافئة حيث تنحسر حماية الدولة المفترض فيها حماية الانتاج المحلي فضربته في الصميم وعادت بذلك سياسة الانفتاح السداح مداح حسبما وصفها الاستاذ أحمد بهاء الدين عافاه الله وشفاه.

لقد استعرضت ذلك في نفسي فبرز من الذاكرة حديث جرى بيني وبين المرحوم الدكتور رفعت.

حيث كنت قد استشعرت ان في الافق اعدادا واستعدادا لطرح تشريعات تعد لبيع القطاع العام وضرب الاصلاح الزراعي والفلاح وقصم ظهره وضرب الانتاج المحلي في القطاع الخاص باعادة فتح الاستيراد السداح مداح ثم باقامة جامعة أهلية وتبديد التعليم المجاني.

وقلت له هل ستبقى رئيسا لمجلس الشعب وتتحمل على تبعتك وضميرك الوطني وتاريخك صدور تشريعات تسوغ كل ذلك؟

فتحمس قائلا ازاء كلماتي الاستفزازية: «يا صديقي لن يمر تشريع من ذلك إلا على جثتي طالما أنا رئيس لهذا المجلس».

وصمد الرجل. وهذه شهادة وكان الوفي لعزمه ومات غدرا قبل ان يصدر اجراء او تشريع واحد في تلك المجالات ثم صدرت من بعد وعلى جثته كل القوانين التي تخوف منها، رحم الله رفعت المحجوب وحمى الله الكنانة.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ أغسطس ١٩٩٣

مذكرة لمكتب التصديقات للطعن فى أحكام قضية المحجوب

صرح مصدر قضائي بأن الجهات القضائية سوف تقوم فور إيداع أسباب الحكم في قضية اغتيال الدكتور رفعت المحجوب بدراسة الحيثيات لاتخاذ الإجراءات التى حددها القانون للطعن في الحكم وقال إن الجهة القضائية المعنية ستقوم برفع مذكرة إلى مكتب شئون أمن الدولة المختص بالتصديقات على الأحكام، توضح فيها ملاحظاتها عقب دراسة أسباب الحكم التى سيتم إيداعها خلال ٣٠ يوما، وسوف تشمل المذكرة أوجه الطعن في الحكم إذا كان هناك ما يقتضي ذلك ومن حق مكتب التصديقات إلغاء الحكم الصادر أو تأييده. و ستتخذ إجراءات الإفراج عن المتهمين الـ ١٧ الذين صدرت أحكام ببراءتهم، عقب التصديق على الأحكام بمعرفة الحاكم العسكرى، ولم تتسلم مصلحة السجون صورة منطوق الحكم حتى مساء أمس.

فكرة !

الحكم في قضية الدكتور رفعت المحجوب ببراءة المتهمين من قتله هو حكم خطير . وقالت المحكمة في حكمها انه لم تتوافر اركان العقوبة المقررة لجريمة القتل المقترن على مرتكبيها وهي عقوبة الاعدام . كما انه لم تتوافر الادلة اليقينية التي يرتاح ويطمئن اليها وجدان المحكمة حتى يوصلها الى الحقيقة القضائية .

وبررت المحكمة عدم الحكم بالاعدام ان القضية لا يوجد فيها شاهد عيان واحد حتى افراد الحراسة انفسهم . رغم وقوع حادث الاغتيال في وضح النهار وفي وسط المدينة . وملتقى ثلاث طرق تحيط بها اكثر من جهة امنية - واخطر ماذكرته المحكمة في حكمها ان جميع المتهمين وقعوا فريسة للتعذيب . وقالت المحكمة ان الضمير القضائي يابى ان يتسلح رجال السلطة بهذه الوسائل البشعة في مواجهة مواطن اعزل ، وان ماصدر من الجهات الامنية بهذه الصورة انما لتدارك قصورها وتستر عجزها وفشلها عن كشف الحقيقة باصطناع ادلة تقدمها لسلطات التحقيق .

واكدت المحكمة ان الاعترافات الصادرة من المتهمين جاءت تحت وطأة التعذيب والاستجواب المرهق . واذا حكمت محكمة النقض بتاييد هذا الحكم الخطير فيجب ان تتالف لجنة تحقيق لمعرفة كل المسئولين عن هذه التصرفات ، الحكم بالبراءة لا يكفي في مسائل خطيرة كالمسائل المنسوبة الى رجال الشرطة . اننا نريد ان نستفيد من هذا الحكم للمطالبة بوضع ضمانات للمواطن المصري تكفل له ان يحاكم محاكمة عادلة والا تصطنع الادلة التي تقدمها باصطناع الادلة لسلطات التحقيق او يتسلح رجال السلطة بهذه الوسائل البشعة في مواجهة مواطن اعزل كما قالت المحكمة في حكمها .

ليس مهما ان يفلت مجرم واحد من العقاب ، ولا عشرة مجرمين ، وانما المهم الا يظلم بريء وتلفق ضده الاتهامات . ومن اخطر ماذكرته المحكمة ان المحققين اثبتوا عند استجوابهم اصابات بالمتهمين كما اكدت التقارير الطبية تعرضهم للضرب بالسياط وتوصيل شحنات كهربائية الى اجسامهم ومواطن العفة منهم ، وتعليقهم وهم معصوبو العينين بقصد انتزاع الاعترافات منهم ، وتكرارها بعد كل استجواب . واكدت المحكمة ان بعضهم اصيب بمايشبه الشلل في أطرافه العلوية ، بالطبع . لهذا نطالب بحقوق الانسان ... كل حقوق الانسان !

مصطفى أمين

أحكام.. قضية المحجوب.. حق الإلغاء.. وقراءة للبيان..!!

بقلم: محفوظ الأنصاري

حديث اليوم شائك ..

الخوض فيه .. كالدخول فى حقل ألغام .. لاتكفى البراعة ، أو المعرفة الفنية والعلمية ، لتجنب الإرتطام والإنفجار .. بل يحتاج إلى جانب ذلك ، توفيقاً إلهياً ، يعصم من الزلل ، ويساعد فى العبور إلى خط الأمان ..

الحديث موضوعه .. أحكام محكمة أمن الدولة العليا طوارىء، برئاسة المستشار وحيد محمود .. بشأن اغتيال الدكتور رفعت المحجوب .. رئيس مجلس الشعب السابق ..

وحديثنا يتعرض لقضيتين أساسيتين إرتباطهما بالحكم مباشر ووثيق :-

■ القضية الأولى :- هى هذا الجزء الخاص ، بحق الطعن .. أو إعادة المحاكمة وإلغاء الأحكام ..

وسلطة « الحاكم العسكرى .. » ، أو من يفوضه فى الإلغاء ..

وهل هذا الحق فى الإلغاء ، وإعادة المحاكمة .. حق قانونى يتولاه قضاة ورجال عدالة وقانون ..؟!

أم هو حق إستثنائى تفرضه حالة الطوارىء والإستثناء ، من أجل الأمن ودواعيه ..؟!

■ القضية الثانية .. أو الجانب الآخر .. :- هو محاولة متواضعة

...

لمناقشة هادئة ، لبيان السيد المستشار رئيس المحكمة - الذى إستهل به الحكم .. أو غلف به حكمه وقراره ، قبل أن يعلن به المتهمين ، ويذيعه على الكافة ..

●●●●●●

وقبل المضى والتوغل بعيداً فى أعماق القضيتين ..
نبدأ بالقول والتأكيد على عدد من الحقائق .. :-

● أننا نحترم القضاء ونقدس أحكامه ، ولا تعقيب لنا على حكم صدر .. يمثل فى عرف العدالــة وفــى تقاليــد الــقضاء « عنوان الحقيقة .. » ..

● أننا لا نشكك فى ذمة .. ولا نطعن فى كفاءة .. ولا نهز يقيناً فى النزاهة ..

● أننـا مع القاعدة الإسلاميــة والقانونيــة ، القائلــة .. « إدرءو الحدود بالشبهات .. » .. بمعنى أن تبرئه عدد من المذنبين ، خير ألف مرة من إدانة برىء واحد ..

● أننا بهذا الذى قلناه .. وقبله وبعده ، مع القانون ، مع الحق والعدل .. وهذا لايتحقق إلا من خلال الكيل بمكيال واحد .. والإحتكام إلى معيار واحد .. والإستناد إلى قاعدة واحدة ..

بعد ذلك .. نبدأ مع الجانب الأول .. أو القضية الأولى ..

● إلغاء الأحـكام .. :-

السؤال الذى يمكن أن يكون بداية لمناقشة حق الإلغاء أو عدمه .. هو .. :-

- هل حكم محكمة أمن الدولة العليا طوارىء ، حكم نهائى .. أم هو حكم قابل للطعن والمراجعة ..؟

● الجواب .. ليس حكماً نهائياً ..

- السؤال التالى .. من له إذن حق المراجعة أو الطعن ..

وهل هذا الحق .. بالقانون ، أم لإعتبارات الأمن ، وظروف حالة الإستثناء أو الطوارىء ..؟!

● الجواب .. :- الذى يحكم موضوع الطعن أو المراجعة أو الإلغاء هو القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارىء ..

ولما كانت حالة الطوارىء .. هى حالة استثناء بطبيعتها ..
تفرضها ظروف معينة .. فالحالة ليست دائمة ..

ومنذ مقتل الرئيس السادات فى اكتوبر عام ١٩٨١ .. تطلب الوضع فرض حالة الطوارىء .. وحدد القانون الجرائم المحالة إلى محاكم الطوارىء .. والتى بمقتضاها نظرت دائرة المستشار وحيد محمود قضية مقتل الدكتور المحجوب ، التى نحن بصددها ..

من هذه الجرائم .. احراز الأسلحة والمفرقعات ، والمرتبط بها ..

والقضية التى نناقش بعض جوانبها الآن - قضية مقتل الدكتور المحجوب - مجمع جرائم .. فيها الاتفاق الجنائى ، على ارتكاب القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد .. وحيـازة وإحراز أسلحــة ، ومفرقعات بدون ترخيص .. ولستعمال هذا كله بما يخل بالأمن العام .. إضافة إلى جرائم مكملة تشمل السرقة والتزويــر ، وحيـــازة المنشورات ..

وطبقاً لنصوص القانون .. كما أسلفنا .. يختص بنظر هذا النوع ، محاكم جنايات أمن الدولة العليا طوارىء ..

وأحكام هذه المحاكم ..:-

□ لا تخضع للطعن ..

□ لكنها تخضع للتصديق وقواعده ..

وقد نظم القانون موضوع التصديق ، وحدد قواعده ..

إذ لا يجوز تنفيذ الحكم الصادر من المحكمة العليا طوارىء إلا بعد عرضه على رئيس الجمهورية ، أو من يفوضه .. وهو رئيس الوزراء حالياً ..

والعرض على الرئيس أو من يفوضه ، للتصديق على الحكم قبل تنفيذه ..

● ● ● ● ● ● ●

وحكمة القانون فى عرض الأحكام على رئيس الجمهورية أو من يفوضه ، للتصديق قبل التنفيذ ..

● نابعة من حرص المشرع على العدالة ..

العدالة للمتهم .. وللمجتمع ..

● ونابعة من التأكيد على أن نصوص القانون وروحه ، كانت هى الأصل والقاعدة فى الحكم وحيثياته ..

● نابعة أيضاً ، من الواقع والظروف التى فرضت حالة الطوارىء أو الاستثناء ، والتى تستوجب ادراكاً وحساً خاصاً تمليه مصلحة الجماعة وأمن الوطن ..

ولهذا ترك القانون الباب مفتوحاً ، أمام صاحب الحق أو من يفوضه ، ليقرر ، أو يختار واحداً من الخيارات التى يجيز له التشريع الأخذ بها ..:-

- فله حق التصديق على الحكم بحالته ، كما جاء من المحكمة ..
- وله حق تخفيف العقوبة المحكوم بها ..
- له كذلك أن يستبدل العقوبة ، بعقوبة أخف ..
- من حقه أيضاً .. أن يوقف تنفيذ العقوبة ..

وهذا كله .. فى مجال التخفيف ..

● ● ● ● ● ● ●

إذا كانت الخيارات السابقة جميعها تفسر وتطبق لصالح المتهم ..

ماذا عن صحة الحكم .. وماذا عن حق المجتمع ..؟

لم يهمل المشرع هذا الجانب ..

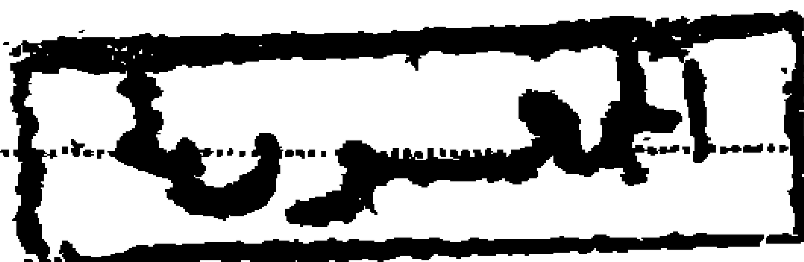
أعطى الحق لرئيس الجمهورية ، أو لمن يفوضه الحق ، فى إلغاء الحكم ، مع حفظ الدعوى .. والأمر بإعادة المحاكمة أمام دائرة أخرى ..

لكن هذا الحق الذى كفله المشرع .. ليس على إطلاقه ..

إنما وضع له شرطاً ملزماً .. وهو .. أن يكون قرار الالغاء والاحالة مسبباً .. أى له أسبابه المكتوبة ..

● والسؤال الذى يطرأ على ذهن القارىء أو المتابع ..

هل رئيس الجمهورية ، أو من يفوضه ، متخصص وعلى دراية وعلم كامل ، بالقوانين ، ونصوصها وبنودها ، تمكنه ، من اتخاذ

المصدر : 
المحروسة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ أغسطس ١٩٩٣

قراراته ، بكل الحيدة والعدل ، الذى يمثله ويرعاه ..

- سواء فى حالة تخفيف العقوبة أو وقفها ..
- فى حالة الالغاء وإعادة المحاكمة ، أمام دائرة أخرى ..؟!
- الاجابة من صلب التشريع وأحكامه ..

فقد نص القانون على تشكيل مكتب قانوني فني .. ينتدب إليه عدد من المستشارين والقضاة ، من أهل الكفاءة والخبرة ، ومن بينهم رؤساء محاكم استئناف ..

تعرض على هذا المكتب القضايا التى نظرتها محاكم الطوارىء والأحكام الصادرة فيها .. ومهمة هذا المكتب دراسة القضايا والأحكام .. من أجل التثبت من ..:-

- صحة الأحكام ..
- وصحة الاجراءات ..
- ثم إبداء الرأى بعد هذه الدراسة ، والتثبت .. فى الأحكام التى صدرت ..

بعد هذه العملية .. من الدراسة للقضية .. وللحكم .. ولحيثياته .. وللاجراءات .. وبعد هذه المراجعة القانونية الشاملة ، وعلى أيدى كبار القانونيين من المستشارين والقضاة - وفى إطار لجنة ، تتعدد داخلها ، الشروح والمفاهيم للنصوص ، وتطبيقاتها -..

بعد هذه المراجعة يرفعون الحكم ، مشفوعاً بما انتهوا اليه من رأى ، إلى من له حق التصديق ..

سواء انتهوا فى دراستهم إلى ..

- تنفيذ الحكم
- أو التخفيف .. أو بالالغاء الكامل للحكم ..
- أو بالالغاء وإعادة المحاكمة ، أمام دائرة أخرى ..

وفى الحالة الأخيرة ، يكون السبب ، هو أن الحكم شابه أية أخطاء ، أدت إلى صدوره على نحو مخالف للقانون .. أو وفقا لفهم خاطىء للوقائع .. أو لفساد فى الاستدلال ، أدى إلى صدور الحكم على النحو الذى صدر عليه ..

● ● ● ● ● ● ●

□ بيان القاضى ..-

النقطة ، أو القضية الثانية .. هى منطقة الألغام ..؟!

فإذا كنا نسلم ، بأنه ليس من حقنا ، الخوض فى الأحكام ، أو التعرض للقضاة ، ورؤيتهم ، لأن أحكامهم ، كما تقول القاعدة والتقليد .. «هى عناوين الحقيقة ..»

وإذا كنا نؤمن بأن هذه الحصانة الممنوحة للقضاة ، هى حصانة للمجتمع ، بأفراده ، وجماعاته ، لنبعد بهؤلاء .. حملة القانون .. رجال العدالة .. ضمير الوطن ، وحفظة شرائعه ، عن أى ضغط ، أو تدخل أو إكراه ..

إذا كنا نسلم بهذا وندافع عنه ..

إلا أن السيد المستشار/وحيد محمود ، منحنا مشكورا «طاقة واسعة .. » نتدخل من خلالها .. أو نتحدث معه عبر «دهاليزها ..» .. وهى كثيرة ..

هذه «الطاقة ..» او الفتحة ، أو المعبر . هى هذا البيان ، الذى استهل به حكمه .. البيان الذى أراد ان يلف به قراره وكلمة دائرته ، فى قضية قتل ، فى وضح النهار ، وعلى قارعة طريق بنواحى ثلاث - كما اشار المستشار فى بيانه - .. قتل رئيس السلطة التشريعية ، وحارسه وسائقه .. وكل من حاول التعرض للقتلة ، أو الامساك بهم ..

من هذا البيان ومعبره ، سأحاول الحديث مع السيد المستشار .. لاتدخلا فى الحكم .. ولكن اجتهادا ، بوجهة نظر .. كما فعل القاضى نفسه ..

لست فقيها فى علم التشريع والاجراءات والتقاضى .. ولست جهبذا من جهابذة القانون ..

لكننى اجتهد بالقراءة والمتابعة ، من اجل فهم مايجرى ..

وبهدف تنوير الناس وإعلامهم ، بقدر مافهم ..

● فى حدود علمى ومعرفتى وفهمى .. للقانون واحكامه .. وللتقاضى ، واصوله وقواعده ..

يوجد فى التقاضى .. احكام يصدرها القاضى بعد نظرة للقضية المطروحة امامه ، سواء احتاجت هذه القضية «مائة جلسة ..» كما فعل المستشار وحيد مع قضيته .. أو اكثر من هذا أو أقل ..

توجد حيثيات ، أو مسببات ، استند عليها القاضى وضمنها قراره ملحقا ، وجزء لايتجزأ من الحكم ..

هذا مايتضمنه قانون الاجراءات الجنائية .. ومايتضمنه قانون المرافعات ..

● ولايوجد فى نظام التقاضى ، مايسمى «بالبيان ..»..

سواء كان «بيانا سياسيا ..!!» .. أو «بيانا تبريريا ..!!»

أو «بيانا شعبيا جماهيريا ..!!» ..!!

فالقاضى ليس فى حاجة إلى تبرير حكمه .. تبرير قراره .. تبرير ماوقر فى ضميره يقينا .. أو «حقيقة قضائية ..» كما اسماها واطلق عليها المستشار ..

فهذا تتضمنه الحيثيات .. تعبر عنه وتشرحه الأسباب التى بنى عليها حكمه .. وليس ابدا فى «بيان للناس ..» ..

وليسمح لى السيد الاستاذ المستشار/وحيد محمود ، ان اقترب اكثر من البيان ..

مع التأكيد على قناعتى الدائمة بحقه المستقل والذى لاانازعه فيه ، ولاينازعه احد فى ان يصدر الحكم الذى ارتضاه ، وارتآه ..

ليسمح لى السيد المستشار أن أسأل ..

ماهى حاجته ، لأن يقول فى بيانه .. ان بعض المتهمين قد ابدوا عدم ارتياح لدائرته اكثر من مرة .. «.. والسبب كما ذكر .. انه حدد عدد اسئلتهم للشهود ..؟!

وبالمناسبة كنت واحدا من هؤلاء الذين استدعوهم للادلاء بالشهادة ..؟!

ماحاجته للقول بأن الصحافة ، انتقدته لبطء عملية التقاضى وعدم سرعة الفصل فى الدعوى ..؟!

وماهى الحكمة فى اهتمام «البيان ..» بمسألة «الشرعية الاجرائية» فى حين ان العقدة التى اصابت المجتمع المصرى والتى ...

المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ أغسطس ١٩٩٢

إلى جواره .. وتقتل السائق وتقتل الجندى الجالس إلى جوار السائق ..

في نفس اللحظة .. كان الموت على موعد مع سيارة الحراسة التابعة المرافقة .. أزهق أرواح من بداخلها ، وتدلت جثثهم فى الشارع ، النصف معلق على المقاعد ، والنصف الأخر ، ساقط على رصيف الشارع ..

يومها ذهبت كصحفى ، أغطى الحدث وأتابعه ، وبقيت على رصيف الجريمة ساعات ..

البيان يستنكر على أمينى الشرطة ، الخوف ، ويلومهما على الهرب والخوف ، وعدم تبين مايجرى .. ويستشهد بأنهما لم يتعرفا على أحد من المتهمين ..

فى حين نجد البيان وصاحبه .. وفى موقع آخر منه .. يقدم صورة مناقضة تماما ..

فى الصورة الثانية .. كان البيان ، إنسانيا ، بشريا ..

يقدر ضعف الإنسان فى الشدة ..

ويراعى حرص النفس البشرية على الروح وحب البقاء ..

هذه الصورة « الإنسانية .. » عرضها البيان ، فى حديثه عن المتهم محمد النجار ..

هذا المتهم هو الذى أدلى بالاعترافات ، التى كشفت أطراف الجريمة ، .. المدبرين .. والمنفذين .. والأوكار ..

أوكار الكمون .. ومخازن الأسلحة ..

البيان يقول كان المتهم محمد النجار ، مهيئاً للخوف وللهلع .. بعد أن رأى زميليه - المسلحين - وقد سقطا صرعى رصاص رجال البوليس .. وبعد أن أصابته هو الآخر بعض الطلقات ..

ظن المتهم - كما يقول البيان - أن هذه الأجهزة يمكنها الاجهاز عليه ، كما أجهزت على زميليه ..

فبدأ بناء على هذا الخوف والهلع ، يدلى باعترافاته ..

والسؤال .. ما هو الفرق بين مسلحين مدربين خرجوا للقتل .. واعترفوا به .. ليس من خلال تحقيقات البوليس والنيابة .. ولكن من خلال بيانات صادرة عنهم عند كل حادثة أو عملية ، يقتلون فيها شخصا أو جماعة .. ويعلنون صراحة انهم المسئولون عن هذا الحادث أو ذاك ..؟!

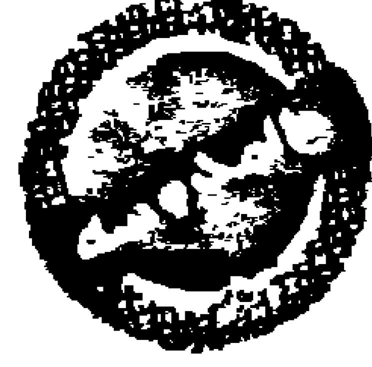
ماهو الفرق بين هؤلاء وبين جنديين ، رغم حملهما للسلاح - مسدس - الا انهما مثل محمد النجار بشر ، أرعبهما هذا الكم الهائل من النيران .. وافزعهما سقوط هذا الكم من الرجال .. من ذوى الحيثية ، ومن حملة الرتب العسكرية ..

● ● ●

نقطة .. أخرى .. احسبنى سوف اتوقف عندها ، بسبب الوقت والمساحة ..

وهى المتعلقة .. «بانتزاع الاعتراف واقتناصه ..» .. والتى وصفها البيان بأنها خروج على الشرعية ..

نحن مع البيان وصاحبه ، أن انتزاع الاعترافات أو اقتناصها ، أو الاكراه عليها خروج على الشرعية ..



ولكن ماهو قولك فى القتل العمد .. ماقولك فى الاتفاق الجنائى .. ماقولك فى ترويع الناس ..

أما القول .. فى تنظيم جماعات ، ومجموعات ، وخلايا وتنظيمات ، مهمتها فرض قانونها وشرعها على الأرض وعلى العباد ..

تختار « ضحاياها .. » .. تحاكمهم غيابياً .. وتفصل فى أمرهم .. تكفرهم ، وتجرمهم .. ثم تعين جلاديهم ، وتعطيهم أوامر التنفيذ ..

كنت أظن – وهذا أضعف الايمان – أن بيان السيد المستشار ودائرته ، كان سيحمل على هذا النوع من العمل – من الممارسات .. من الإرهاب ..

كنت أظنه ، معبراً عن رأيه ووجهة نظره فى هذه الظاهرة التى هزت مصر .. وضربت إستقرارها ، ودمرت مواردها ، وأشاعت الذعر والفزع فى نفوس بنيها ..

بنفس القدر ، الذى أدان به تجاوزات الشرعية ..!!

والانتهاكات الإنسانية ..!!

واستغلال الضعف البشرى ..

خاصة وأن هذه الأعمال ، وهذه الحوادث ليست عملاً سرياً غير معروف أو غير معاش ..

خاصة وأن الأحكام التى أصدرها المستشار ودائرته صاحبة البيان ، قد حكمت فى القضية ، من منظورين .. :–

- التبرئة من قتل المحجوب ..
- والادانة لحيازة الأسلحة ..

ولا أظن أن الحيازة عند هذه الجماعات إلا لغرض واحد محدد .. أظنه تحقق ضد المحجوب وصحبه .. وتحقق ضد من أتوا بعده .. والمشوار لم ينته بعد .. والعمليات مستمرة ..

مرة أخرى نحن لانتدخل فى القضاء ولا فى استقلاله وحق القاضى فى « إعلان الحقيقية .. » خلال حكمه ..

نحن مع قاعدة « تبرئة المذنب خير من إدانة برىء .. » ..

ولكننا نؤمن أن إحقاق الحق ، وإقامة العدل يضمنها المكيال الواحد .. والمعيار الواحد ..

ويضمنها النظرة الأوسع لمجمل أوضاع المجتمع ..

فلم يحمل المتهمون السلاح « للزينة .. » ..

ولم يكن إجتماعهم على حق وخير ..

ولم تبرأ حياتنا بعد من عمليات واغتيالات ، نتابع دوى نيرانها ونودع شهداءها .. الواحد بعد الآخر ..

وهذه فى النهاية مجرد قراءة بريئة لبيان .. وليست أبداً تدخلاً فى شئون سلطة نحن الأحرص على حيدتها واستقلالها .

